

كِتَابُ الصَّلَاةِ

واشتقاقها من الصلوتين ، واحدهما صلى كعصَى ، وهما عرقان من جانبي الذنب .
وقيل : عظمان ينحنيان في الركوع والسجود . وقال ابن فارس : من صليت العود
إذا لينته ، لأن المصلي يلين ويخشع . ورده النووي بأن لام الكلمة من الصلاة واو .
أو من صليت ياء . وجوابه : أن الواو وقعت رابعة فقلبت ياء ، ولعله ظن أن مراده
صليت المخفف . تقول صليت اللحم صلياً إذا شويته . وإنما أراد ابن فارس المضعف .
وقال ابن الاعرابي : صليت العصا تصلية أدركته على النار لتقومه .

(وهي) أي الصلاة لغة : الدعاء بخير . قال تعالى (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ (١)) أي ادع لهم .
وعدي بعلي لتضمنه معنى الانزال ، أي أنزل رحمتك عليهم . وقال النبي
صلى الله عليه وسلم « إذا دُعِيَ أحدُكُمْ إلى طعام فليجِبْ . فان كان مفطراً فليطعم
وإن كان صائماً فليصل » وقال الشاعر :

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نوماً فان لجنب المرء مطجعاً

وشرعاً (أقوال وأفعال مخصوصة . مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم) ولا يرد عليه
صلاة الاخرس ونحوه ، لأن الأقوال فيها مقدرة ، والمقدر كالموجود . والتعريف
باعتبار الغالب فلا يرد أيضاً صلاة الجنائزة (وهي آكد فروض الاسلام بعد الشهادتين)
لحديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « بين الرجل وبين الكفر تركُ
الصلاة » رواه مسلم . وعن عبدالله بن شقيق العقيلي قال « كان أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » رواه الترمذي (سميت
صلاة لاشتمالها على الدعاء) وقيل : لأنها ثانية الشهادتين . كالمصلي من خيل الحلبة
(وفرضت ليلة الاسراء) لحديث أنس . قال « فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم
الصلوات ليلة أسرى به خمسين ، ثم نقصت حتى جعلت خمساً ، ثم نودى : يا محمد
إنه لا يبدل القول لدى ؛ وإن لك بهذه الخمسة خمسين » صححه الترمذي . وكان

(١) سورة التوبة الآية : ١٠٣ .

الاسراء (قبل الهجرة) من مكة إلى المدينة (بنحو خمس سنين) على المشهور بين أهل السير . قال في المبدع ، وهو بعد مبعثه (ﷺ) بخمس سنين (و) الصلوات (الخمس فرض عين) بالكتاب ، لقوله تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) (١) وقوله : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة (٢)) وبالسنة لما تقدم . ولحديث ابن عمر « بني الإسلام على خمس » متفق عليه * وبالإجماع وقال نافع بن الأزرق لابن عباس « هل تجد الصلوات الخمس في القرآن ؟ قال : نعم . ثم قرأ (فسبحان الله حين تمسون) الآيتين » (٣) (على كل مسلم مكلف) قال في المبدع : بغير خلاف (ولو لم يبلغه الشرع) أي ما شرعه الله من الأحكام (كمن أسلم في دار حرب ونحوه) كمن نشأ برأس جبل (ولم يسمع بالصلاة ، فيقضئها) إذا دخل دار الإسلام ، وتعلم حكمها . لعموم الأدلة . وقيل : لا ، ذكره القاضي واختاره الشيخ تقي الدين ، بناء على أن الشرائع لا تلزم إلا بعد العلم ، وأجرى الشيخ تقي الدين ذلك في كل من ترك واجباً قبل بلوغ الشرع ، من تيمم وزكاة ونحوهما (إلا حائضاً ونفساء) فلا تجب عليهما . ولا يقضيانهما ، لما مر (ولو طرحت نفسها) بضرب أو دواء ونحوهما ، وتقدم (وتجب) الخمس (على نائم) أي يجب عليه قضاؤها إذا استيقظ لقوله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » رواه مسلم من حديث أبي هريرة ، ولو لم تجب عليه حال نومه لم يجب عليه قضاؤها . كالمجنون ، ومثله الساهي (ويجب إعلامه) أي النائم (إذا ضاق الوقت) صححه في الانصاف . وجزم به أبو الخطاب في التمهيد (وتجب) الخمس (على من تغطي عقله بمرض ، أو اغماء أو دواء مباح) لأن ذلك لا يسقط الصوم ، فكذا الصلاة ، وكالنائم . ولأن عماراً « غشي عليه ثلاثاً » ، ثم أفاق فقال هل صليت ؟ فقالوا ؛ ما صليت منذ ثلاث ، ثم توضأ وصلى تلك الثلاث » وعن عمران بن حصين وسمرة بن جندب نحوه . ولم يعرف لهم مخالف . فكان كالإجماع . ولأن مدة الاغماء لا تطول غالباً ، ولا تثبت عليه الولاية . ويجوز على الأنبياء بخلاف الجنون (أو) تغطي عقله (بمحرم كسكر . فيقضي) لأن سكره معصية ، فلا يناسب إسقاط الواجب عنه ، ولأنه إذا

(١) سورة النساء الآية : ١٠٣ .

(٢) سورة البينة الآية : ٥ .

(٣) سورة الروم الآيات : ١٧ ، ١٨ .

وجب بالنوم المباح فبالمحرم بطريق الاولى وقيل : تسقط إن كان مكرهاً (ولو زمن جنونه لو جن بعده) أي بعد شربه المسكر (متصلاً) جنونه (به) أي بسكره المحرم ، تغليظاً عليه * قلت : وقياس الصلاة الصوم وسائر العبادات الواجبة (ولا تجب) الخمس (على كافر أصلي) لأنها لو وجبت عليه حال كفره لوجب عليه قضاؤها لأن ، وجوب الأداء يقتضي وجوب القضاء ، واللازم منتف (بمعنى انا لا تأمره) أي الكافر (بها) أي بالصلاة (في كفره ولا بقضائها إذا أسلم) لأنه أسلم خلق كثير في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فلم يؤمر أحد بقضاء ، لما فيه من التنفير عن الاسلام (١) (ولا تصح) الصلاة (منه) لفقد شروطها (وتجب) الخمس (عليه) أي على الكافر (بمعنى العقاب ، لأن الكفار ، ولو مرتدين ، مخاطبون بفروع الاسلام) من الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها على الصحيح ، كالنوحيد اجمعاً ، لقوله تعالى (ما سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِيِّينَ - (٢) الآية) (ولا تجب) الخمس (على مرتد زمن رده) كالكافر الاصلي (ولا تصح) الصلاة (منه) لفقد شرطها وهو الاسلام (ويقضي) المرتد إذا عاد إلى الاسلام (ما فاته قبل رده) لاستقراره في ذمته . و (لا) يقضي ما فاته (زمنها) أي زمن رده لعدم وجوبه عليه كالاصلي (ولا تبطل عبادته) أي المرتد (التي فعلها قبل رده بها) أي برده ، وقوله (من صلاة وصوم وحج وغير ذلك) كزكاة . بيان لعبادته ، فلا يلزمه إعادتها إذا أسلم . لأن ذمته قد برئت منه بفعله قبل الردة . فلم تشتغل به بعد ذلك ، وإن مات مرتداً حبطت لقوله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه (٣) - الآية) (وإن ارتد أثناء عبادته بطلت مطلقاً ، لقوله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك (٤)) (ولا تبطل استطاعة قادر على الحج بها) أي بالردة ، لقدرته على العود للإسلام . فيستقر الحج عليه ، لكن لا يصح منه في رده (ولا يجب) الحج (باستطاعته فيها) أي في رده ، لعدم اهليته له إذن (ولا تجب على مجنون لا يفريق) لحديث عائشة مرفوعاً « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يعقل ، وعن الصبي حتى يحتلم » رواه أبو داود والترمذي وحسنه ،

(١) هل الصلاة عقوبة حتى تنفر عن الإسلام كان الأولى أن يذكر الحكم فقط من غير هذا التعليل .

(٢) سورة المدثر الآية : ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢١٧ .

(٤) سورة الزمر الآية : ٦٥ .

ولأنه ليس من أهل التكليف . أشبه الطفل : وظاهره ولو اتصل جنونه بردته كالحيض
وقدم في المبدع : يجب قضاء أيام الجنون الواقعة في الردة ، لأن إسقاط القضاء عن
الجنون رخصة . والمرتد ليس من أهلها (ولا تصح) الصلاة (منه) أي من المجنون ،
لأن من شرطها النية . ولا تمكن منه (ولا قضاء) على المجنون إذا أفاق ، لعدم لزومها
له (وكذا الأبله الذي لا يفقه) ذكره السامري وغيره ، كالمجنون . يقال : بله بلها .
كتعب ؛ وتباله : أرى من نفسه ذلك . وليس به . ويقال : الابله أيضاً لمن غلبت عليه
سلامة الصدر ، وفي الحديث « أكثر أهل الجنة البله » قال الجوهري : يعني البله
في امر الدنيا ، لقلة اهتمامهم بها ، وهم أكياس في أمر الآخرة (وإن اذن) كافر
يصح إسلامه ، حكم به لاشتمال الأذان على الشهادتين (أو صلى في أي حال ، أو)
أي (محل كافر يصح إسلامه) كالمميز (حكم بإسلامه) لقوله صلى الله عليه وسلم
« من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فله ما لنا وعليه ما علينا » لكن في البخاري من
حديث أنس موقوفاً من قوله حين سأله ميمون بن شاة فقال « من شهد أن لا إله إلا
الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم ؛ له ما للمسلم وعليه
ما على المسلم » وروى أبو داود عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم
« نهيت عن قتل المصلين » وظاهره : أن العصمة تثبت بالصلاة ، وهي لا تكون بدون
الإسلام ، ولأنها عبادة تختص شرعنا ، أشبهت الأذان . ويحكم بكفر من سجد لصنم .
فكذا عكسه (ويأتي) في باب المرتد بيان من يصح إسلامه ، وبيان أنه يحكم بالإسلام
بالصلاة (ولا تصح صلاته) أي الكافر (ظاهراً) لفقد شرطها وهو الإسلام ، فيؤمر
بإعادتها وإن علم أنه كان قد أسلم ثم توضأ وصلى بنية صحيحة ، فصلاته صحيحة
(ولا يعتد بأذانه) فلا يسقط به فرض الكفاية ، لاشتراط النية فيه ، وعدم صحتها من
كافر . ومعنى الحكم بإسلامه بما ذكر أنه لو مات عقب الصلاة أو الأذان ، فتركته
لاقاربه المسلمين ، دون الكفار ، ويدفن في مقابرنا . وإنه لو أراد البقاء على الكفر ،
وقال : إنما صليت ، أو إنما أذنت متلاعباً ، أو مستهزئاً لم يقبل منه ، كما لو أتى
بالشهادتين ، ثم قال : لم أرد الإسلام (ولا يحكم بإسلامه باخراج زكاة ماله وحججه ولا
بصومه قاصداً رمضان) لأن المشركين كانوا يحجون في أول الإسلام حتى نزل قوله
(إنما المشركون نجس) (١) - الآية (ولم يحكم بإسلامهم بذلك . وكذا باقي العبادات

(١) سورة التوبة الآية : ٢٨ .

غير الشهادتين والصلاة . ولأنها لا تختص شرعنا بخلاف الصلاة (ولا تجب) الخمس (على صغير لم يبلغ) للخبر ولأنها عبادة بدنية ، فلم تلزمه ، كالحج والطفل لا يعقل . والمدة التي يكمل فيها عقله وبنيته تخفى وتختلف ، فنصب الشارع عليه علامة ظاهرة ، وهي البلوغ (ولا يصح منه) أي من الصغير (الا من مميز) أي لا تصح الصلاة من صغير لم يميز لفقد شرطها . وهو النية ، وتصح من مميز (وهو من بلغ سبع سنين) قال في المطلع : هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب . ولا ينضبط بسن ، بل يختلف باختلاف الافهام ، وصوبه في الانصاف ، وقال : ان الاشتقاق يدل عليه (ويشترط لصحة صلاته) أي المميز (ما يشترط لصحة صلاة الكبير) أي البالغ ، لعموم الأدلة (الا في السترة على ما يأتي) تفصيله في باب ستر العورة ، لاختلافها بحسب البلوغ وعدمه (والثواب له) أي ثواب صلاة المميز للمميز ، لأنه العامل . فهو داخل في عموم (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (١)) (وكذا أعمال البر كلها) إذا عملها غير البالغ ، كان ثوابها كالصلاة ، ولحديث « ألهذا - أي الصبي - حج ؟ قال : نعم » ، ولك أجر » ويأتي (فهو) أي الصغير (يكتب) له ما عمله من الحسنات (ولا يكتب عليه) ما عمله من السيئات ، لرفع القلم عنه (ويلزم الولي أمره) أي المميز (بها) أي بالصلاة (إذن) أي حين يتم له سبع سنين ذكراً أو أنثى ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين » ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » رواه أحمد وأبو داود ، من رواية سوار بن داود . وقد وثقه ابن معين وغيره (و) يلزم الولي (تعليمه إياها) أي الصلاة وتعليم (طهارة . نصاً) لأنه لا يمكنه فعل الصلاة إلا إذا علمها . فإذا علمها احتاج إلى العلم بالطهارة ، ليتمكن منها . فان احتاج إلى أجره فمن مال الصغير . فان لم يكن فعل من تلزمه نفقته ، وكذا إصلاح ماله وكفه عن المفاسد . وكذلك ذكر النووي في شرح المهذب الصيام ونحوه . ويعرف تحريم الزنا ، واللواط ، والسرقه ، وشرب المسكر والكذب ، والغيبة ونحوها . ويعرف أنه بالبلوغ يدخل في التكليف ، ويعرفه ما يبلغ به . وقيل : هذا التعليم مستحب . والصحيح وجوبه (ويضرب) المميز (ولو رقيقاً على تركها) أي الصلاة (لعشر) أي عند بلوغه عشر سنين تامة (وجوباً) للخبر ، والأمر .

(١) سورة الأنعام الآية : ١٦٠ .

والضرب في حقه لتمرينه عليها . حتى يألفها ويعتادها فلا يتركها عند البلوغ (وإن بلغ في أثنائها) أي في وقتها لزمه إعادتها (أو) بلغ (بعدها) أي الصلاة (في وقتها لزمه إعادتها) لأنها نافلة في حقه ، فلم تجزئه عن الفرض . كما لو نواها نقلاً . وكما يلزمه إعادة الحج (و) يلزمه (إعادة تيمم لفرض) لأن تيممه قبل بلوغه كان نافلة . فلا يستباح به الفرض و (لا) يلزمه (إعادة وضوء) ولا غسل جنابة ، لأن من توضأ أو اغتسل لنافلة استباح به الفريضة لرفعه الحدث ، بخلاف التيمم (وتقدم) ذلك (ولا) يلزمه أيضاً (إعادة إسلام) لأن أصل الدين لا يصح نقلاً . فإذا وجد فعلى وجه الوجوب . ولأنه يصح بفعل غيره ، وهو الأب (ويلزمه إتمامها) أي الصلاة (إذا بلغ فيها) قدمه أبو المعالي في النهاية ، وتبعه ابن عبيدان . وقال في الفروع وغيره : وحيث وجبت لزمه إتمامها . والا فالحلاف في النفل ، أي إن قلنا تجب الصلاة على ابن عشر فبلغ فيها ، لزمه إتمامها وإعادتها . وإن قلنا لا تجب عليه قبل البلوغ ، كما هو المذهب ، فبلغ في أثنائها فوجوب إتمامها : مبني على القولين فيمن شرع في نفل ، هل يجب عليه إتمامه ؟ والصحيح ، كما يأتي : لا يلزمه إتمامه . فعلى هذا لا يلزمه إتمامها (ولا يجوز لمن وجبت عليه) الصلاة (تأخيرها أو) تأخير (بعضها عن وقت الجواز) أي وقت الصلاة ، إن كان لها وقت واحد ، ووقت الاختيار إن كان لها وقتان (إن كان ذا كراً لها قادراً على فعلها) قال في المبدع : اجماعاً ، لما روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس في النوم تفريط » . إنما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاةً إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى » رواه مسلم ، ولأنه يجب أيقاعها في الوقت ، فإذا خرج ولم يأت بها كلها كان تاركاً للواجب ، مخالفاً للأمر . ولأنه لو عذر بالتأخير لفاتت فائدة التأقيت (إلا لمن ينوي الجمع) لعذر . فانه يجوز له التأخير . لأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر الأولى في الجمع ويصليها في وقت الثانية ، وسأتي . ولأن وقتيهما بصيران . وقتاً واحداً لهما ، ومقتضاه : أنه لا يحتاج إلى استثنائه . لكن لما كان لكل صلاة وقت معلوم ، فيتبادر الذهن إليه . فتعين إخراجها (أو لمشتغل بشرطها الذي يحصله قريباً . كالمشتغل بالوضوء والغسل) وستر العورة ، إذا انخرق ثوبه ، واشتغل بخياطته . وليس عنده غيره ، لأن الشرط لا بدل له . و (لا) يجوز التأخير لمشتغل بشرطها (البعيد . كالعريان لو أمكنه أن يذهب إلى قرية أخرى يشتري منها ثوباً) أو يستأجره ونحوه (ولا يصلي

إلا بعد الوقت) فيصلي عرياناً (وكالعاجز عن تعلم التكبير والتشهد ونحو ذلك) كالفتاحه وأدلة القبلة إذا خفيت عليه (بل يصلي في الوقت على حسب حاله) تقدماً للوقت لسقوط الشرط اذن بالعجز عنه (وله) أي لمن وجبت عليه صلاة (تأخيرها عن أول وقت وجوبها) لفعله صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني من فرض الصلاة (بشرط العزم على فعلها فيه) أي في الوقت المختار كقضاء رمضان ونحوه ، ممن وقته موسع (ما لم يظن ما نعامنه) أي من فعل الصلاة (كموت وقتل وحيض) فيجب عليه أن يبادر بالصلاة قبل ذلك (وكذا من) عدم السترة إذا (أعير سترة أول الوقت فقط) فيلزمه أداؤها اذن ، لتمكنه من الاتيان بها بشرطها (و) كذا (متوضىء عدم الماء في السفر) كما هو الغالب ، أو في الحضر ، لقطع عدو ماء بلدة ونحوه (وطهارته لا تبقى إلى آخر الوقت . ولا يرجو وجوده) أي الماء في الوقت . فيلزمه أن يصلي بوضوئه (و) كذا (مستحاضة لها عادة بانقطاع دمها في وقت يتسع لفعلها) وفعل الوضوء (فيتعين فعلها في ذلك الوقت) سواء كان أول الوقت ، أو وسطه أو آخره (ومن له التأخير) أي تأخير الصلاة في الوقت (فمات قبل الفعل) في الوقت (لم يأنم) لعدم تفريطه (وتسقط بموته) قال القاضي : لأنها لا تدخلها النيابة فلا فائدة في بقائها في ذمته ، بخلاف الزكاة والحج (ويجزم التأخير للصلاة) أو بعضها (بلا عذر إلى وقت الضرورة) كما يحرم اخراجها عن وقتها وتقدم .

« فصل »

(ومن جحد وجوبها) أي وجوب صلاة من الخمس (كفر ، إن كان ممن لا يجمله كمن نشأ بدار الاسلام) زاد ابن تيمم : وإن فعلها ، لأنه لا يحجدها إلا تكديماً لله ولرسوله واجماع الأمة . ويصير مرتداً بغير خلاف نعلمه . قاله في المبدع (وإن كان ممن يجمله) أي وجوبها (كحديث عهد بالاسلام . أو من نشأ ببادية عرف وجوبها ولم يحكم بكفره) لأنه معذور . فإن قال : أنسيتها قيل له : صل الآن ، وإن قال : أعجز عنها لعذر ، كمرض ، أو عجز عن أركانها ، اعلم أن ذلك لا يسقط الصلاة ، وأنه يجب عليه أن يصلي على حسب طاقته (فإن أصر) على الجحد

(كفر) لما سبق (فان تركها تهاونا وكسلا) لا جحوداً (دعاه امام أو نائبه إلى فعلها) لاحتمال أن يكون تركها لعذر يعتد سقطها به ، كالمرض ونحوه . ويهدده فيقول له : إن صليت وإلا قتلناك . وذلك في وقت كل صلاة (فان أبي) أن يصليها (حتى تضايق وقت التي بعدها) أي بعد التي دعى لها عن فعل الثانية ، كما جزم به في مختصر المقنع تبعاً للوجيز وغيره (وجب قتله) لقوله تعالى (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ - إلى قوله - فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلّو سبيلهم) (١) فمن ترك الصلاة لم يأت بشرط التخلية ، فيبقى على إباحة القتل ولقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله ورسوله » رواه احمد باسناده عن مكحول . وهو مرسل جيد . قاله في المبدع . ولأنها من أركان الاسلام لا تدخلها النيابة . فقتل تاركها كالشهادتين . ولا يقتل بترك الأولى . لأنه لا يعلم انه عزم على تركها إلا بخروج وقتها . فاذا خرج علمنا أنه تركها . ولا يجب قتله بها . لأنها فائتة . فاذا ضاق وقت الثانية وجب قتله (ولا يقتل) من ترك الصلاة تهاوناً وكسلاً . وكذا من جحد وجوبها (حتى يستتاب ثلاثة أيام . كمرتد) أي كسائر المرتدين (نصاً) ويضيق عليه . وذكر القاضي أنه يضرب (فان تاب) من ترك الصلاة تهاوناً وكسلاً (بفعلها) أي بفعل الصلاة خلى سبيله . نقل صالح توبته : أن يصلي . لأن كفره بالامتناع منها . فحصلت توبته بها ، بخلاف جاحدها ، فان توبته اقراره بما جحد مع الشهادتين . كما يعلم مما يأتي في باب المرتد (والا) أي وان لم يتب بفعل الصلاة (قتل بضرب عنقه) بالسيف ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قتلتم فأحسِنُوا الْقِتْلَةَ » رواه مسلم أي الهيئة من القتل (لكفره) علة لقتل . لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » رواه مسلم . وروى بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من تركها فقد كفر » رواه الخمسة وصححه الترمذي . وروى عبادة مرفوعاً « من ترك الصلاة متعمداً فقد خرج من الملة » رواه الطبراني باسناد جيد . وقال عمر « لاحظ في الاسلام لمن ترك الصلاة » ولقوله صلى الله عليه وسلم « أول ما تفقدون من دينكم الأمانة . وآخر ما تفقدون الصلاة » قال أحمد : كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء . ولأنه يدخل بفعلها في الاسلام . فيخرج بتركها منه . كالشهادتين (وحيث كفر ، ف) انه يقتل بعد الاستتابة ، ولا يغسل

(١) سورة التوبة الآية : ٥ .

ولا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين . و (لا يرق ولا يسبي له أهل ولا ولد) كسائر المرتدين (ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاية) بحال . لا حتمال أن يكون تركها لشيء يظنه عذراً في تركها (قال الشيخ ، وتنبغي الاشاعة عنه بتركها ، حتى يصلي . ولا ينبغي السلام عليه ، ولا اجابة دعوته انتهى) لعله يرتدع بذلك . ويرجع (ومن راجع الاسلام قضى صلاته مدة امتناعه) قدمه في الفروع . وهو ظاهر كلام جماعة . وقال في المبدع : وظهره أنه متى راجع الاسلام لم يقض مدة امتناعه . كغيره من المرتدين . لعموم الأدلة . ثم حكى كلام الفروع (ومن جحد وجوب الجمعة كفر) للاجماع عليها . وظهر حكمها . فلا يعذر بالجهل به ، إلا إذا كان قريب عهد باسلام أو نشأ ببادية (وكذا لو ترك ركناً) مجمعاً عليه (أو) شرطاً (مجمعاً عليه ، كالطهارة والركوع والسجود) لأنه كتركها (أو) ترك ركناً أو شرطاً (مختلفاً فيه يعتقد وجوبه) فهو كترك جميعها . ذكره ابن عقيل وغيره . قال : كما نحده بفعل ما يوجب الحد على مذهبه ، وقدمه في الفروع وغيره (قال) صدر الوزراء عون الدين أبو المظفر يحيى (بن هبيرة) الشيباني البغدادي في قول حذيفة - وقد رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده « ما صليت ولو متَّ متَّ على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً صلى الله عليه وسلم : » فيه أن انكار المنكر في مثل هذا يغفل له لفظ الانكار . وفيه إشارة إلى تكفير تارك الصلاة . وإلى تغليظ الأمر في الصلاة . حتى إن (من أساء في صلاته ولم يتم ركوعها ولا سجودها) فإن (حكمه حكم تاركها) اهـ ، (وعند الموفق ومن تابعه) كالشارح (لا يقتل بمختلف فيه) كما لا يحل المتزوج بغير ولي (وهو أظهر) للشبهة (ولا يكفر بترك شيء من العبادات تهاوناً غير الصلاة ، فلا يكفر بترك زكاة بخلا ، ولا بترك صوم وحج يحرم تأخير تهاوناً) لقول عبد الله بن شقيق « لم يكن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » (ويقتل فيهن حداً) لما يأتي في أبوابها (ولا يقتل بـ) ترك (صلاة فائتة ، ولا بترك كفارة ونذر) للاختلاف في وجوبها فوراً .

« خاتمة » اختلف العلماء بم كفر ابليس ؟ فذكر أبو اسحق بن شاقلا : انه كفر بترك السجود لا ببحوده ، وقيل : كفر لمخالفته الأمر الشفاهي من الله تعالى ، فانه سبحانه خاطبه بذلك قال الشيخ برهان الدين ولد صاحب الفروع ، في الاستعاذات له ،

وقال جمهور الناس : كفر ابليس لأنه أبى واستكبر وعاند ، وطعن وأصر ، واعتقد أنه محق في تمرده . واستدل بأنا خير منه ، فكأنه ترك السجود لآدم تسفيهاً لأمره تعالى وحكمته . وعن هذا الكبر عبر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر » قال الامام أحمد رحمه الله تعالى في رواية الميموني : انما أمر بالسجود فاستكبر وكان من الكافرين . والاستكبار كفر وقالت الخوارج : كفر بمعصية الله تعالى . وكل معصية كفر . وهذا قول باطل بالكتاب والسنة واجماع الأمة .

بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا فِي الْأَحْكَامِ

(وهو) أي الأذان لغة : الاعلام . قال تعالى (وأذانٌ من الله ورسوله (١) أي إعلام . وقال (وأذن في الناس بالحج (٢) أي أعلمهم . وقال الشاعر : آذنتنا بينها أسماء . أي أعلمتنا . يقال : أذن بالشيء تاذينا وأذاناً وأذينا ، على وزن رغيف ، إذا أعلم به . فهو اسم مصدر . وأصله من الأذن ، وهو الاستماع . لأنه يلقي في آذان الناس ما يعلمهم به . وشرعاً (الاعلام بدخول وقت الصلاة ، أو) الاعلام : (قربه لفجر) في الجملة ، لأنه يصح الاذان لها بعد نصف الليل ، كما يأتي (وهي) أي الاقامة في الاصل مصدر أقام . وحقيقته : اقامة القاعد أو المضطجع . فكأن المؤذن إذا أتى بألفاظ الاقامة أقام القاعدين ، وأزالهم عن قعودهم . وشرعاً (الاعلام بالقيام اليها) أي إلى الصلاة (بذكر مخصوص فيهما) أي في الاذان والاقامة ، وهما مشروعان بالكتاب والسنة . أما الكتاب فبقوله تعالى (وإذا ناديتُم إلى الصلاة اتخذوها هُزُوءاً (٣) و (إذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة فاسعَوْا إلى ذكرِ الله (٤)) وأما السنة فهي شهيرة بذلك . ومنها : حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال « لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوسِ يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طافَ بي

(١) سورة التوبة الآية : ٣

(٢) سورة الحج الآية : ٢٧

(٣) سورة المائدة الآية : ٥٨

(٤) سورة الجمعة الآية : ٩

وأنا نائمٌ رجلٌ يحملُ ناقوساً في يده ، فقلتُ : يا عَبْدَ اللَّهِ ، اتبعِ الناقوسُ ؟ قال ، وما تصنعُ به ؟ قلتُ : أدعو به إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خيرٌ من ذلك ؟ فقلتُ : بلى . قال : تقولُ اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ : أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ ، أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ ، أشهدُ أن محمداً رسولُ اللهُ ، أشهدُ أن محمداً رسولُ اللهُ ، حيَّ على الصلاةِ حيَّ على الصلاةِ ، حيَّ على الفلاحِ حيَّ على الفلاحِ ، اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ ، لا إلهَ إلا اللهُ . قال : ثم استأخَرَ عني غيرَ بعيدٍ ، ثم قالَ : تقولُ إذا قمتَ إلى الصلاةِ : اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ ، أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ ، أشهدُ أن محمداً رسولُ اللهُ ، حيَّ على الصلاةِ ، حيَّ على الفلاحِ ، قد قامتِ الصلاةُ قد قامتِ الصلاةُ ، اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ ، لا إلهَ إلا اللهُ . فلما أصبحتُ أتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم فاخبرتهُ بما رأيتُ فقال : إنها لرؤيا حقٌ . إن شاء اللهُ فقمُ مع بلالٍ ، فآلقه عليه ، فليؤذن . فانه أُنذَى صوتاً منك . فقمْتُ مع بلالٍ . فجعلتُ ألقيه عليه ويؤذنُ به . قال : فسمع ذلك عمرُ بنُ الخطابِ ، وهو في بيته ، فخرجَ يجر رداءه ، يقول : والذي بعثك بالحقِّ ، يا رسولَ اللهِ ، لقد رأيتُ مثلَ الذي رأى . فقالَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم : لله الحمدُ » رواه أحمد وأبو داود . واللفظُ له وابن ماجه . وأخرج الترمذي بعضه . وقال : حديث حسن صحيح . وفي الصحيحين عن أنس قال « لما كثَرَ الناسُ ذكروا أن يعلموا وقتَ الصلاةِ شيء يعرفونه . فذكروا أن يوقدوا ناراً أو يضربوا ناقوساً . فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » (وهو) أي الأذان (أفضل من الإقامة) لزيادته عليها (و) أفضل (من الإمامة) ويدل لفضل الأذان أحاديث كثيرة . منها : حديث أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلمُ الناسُ ما في النداء والصفِّ الأولِ ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لا ستهموا عليه » متفق عليه . وحديث معاوية بن أبي سفيان قال : سمعت الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « المؤذنون أطولُ الناسِ أعناقاً يومَ القيامةِ » رواه مسلم . وحديث ابن عباس مرفوعاً قال « من أذن سبع سنين محتسباً كتبت له براءة من النار » رواه ابن ماجه . ويشهد لفضل الأذان على الإمامة حديث أبي هريرة يرفعه « الامامُ ضامنٌ والمؤذن مؤتمنٌ . اللهم أرشدِ الأئمةَ واغفرْ للمؤذنين » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . والأمانة أعلى من الضمان . والمغفرة أعلى من الارشاد .

وإنما لم يتول النبي صلى الله عليه وسله وخلفاؤه من بعده الأذان لضيق وقتهم عنه . قال
 عمر « لولا الخلافة لأذنت » قال في الاختيارات : وهما أفضل من الإقامة ،
 وهو أصح الروایتين عن أحمد . واختيار أكثر الأصحاب . وأما إمامته صلى الله عليه
 وسلم وإمامة الخلفاء الراشدين . فكانت متعينة عليهم . فانها وظيفة الامام الأعظم .
 ولم يمكن الجمع بينها وبين الأذان . فصارت الإمامة في حقهم أفضل من الأذان ،
 لخصوص أحوالهم . وإن كان لاكثر الناس الاذان أفضل (وله الجمع بينه) أي الأذان
 (وبين الإمامة) بل ذكر أبو المعالي : أن الجمع بينهما أفضل . وقال أيضاً : ما صلح
 له فهو أفضل (وهو) أي الأذان (والإقامة فرضا كفاية للصلوات الخمس المؤداة
 والجمعة) لقوله صلى الله عليه وسلم « إذ حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ،
 وليؤمكم أكبركم » متفق عليه . والامر يقتضي الوجوب على أحدهم ، وعن
 أبي الدرداء مرفوعاً « ما من ثلاثة لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ
 عليهم الشيطان » رواه أحمد والطبراني ، ولانها من شعائر الاسلام الظاهرة .
 فكانا فرض كفاية كالجهاد ، وذكر الجمعة . قال في المبدع : لا يحتاج إليه لدخولها
 في الخمس (دون غيرها) أي غير الخمس ، فلا يشرع الأذان والإقامة لمنذورة
 ولا نافلة ، ولا جنازة ، ولا عيد . لأن المقصود منهما الاعلام بدخول وقت الصلاة
 المفروضة ، على الاعيان ، والقيام إليها . وهذا لا يوجد في غير الخمس المؤداة (للرجال
 جماعة) أي عليهم ، وهو متعلق بقوله : فرض كفاية ، لما تقدم ، فلا يجب على
 الرجل المنفرد بمكان . فعلم أن المراد بالجمع هنا اثنان فاكثر . قال في المنتهى : الاحرار ،
 إذ فرض الكفاية لا يلزم رقيقاً ، أي في الجملة (في الامصار والقرى وغيرهما حضراً)
 لعموم ما سبق (ويكرهان للنساء والخنائي ، ولو بلا رفع صوت) قال في الفروع :
 ويتوجه في التحريم جهراً للخلاف في قراءة وتلبية اهـ . ويأتي قوله : وتسر بالقراءة
 إن سمعها أجنبي ، أي وجوباً ، ولا فرق ، والأذان والإقامة (مسنونان لقضاء
 فريضة من الخمس ، لحديث عمرو بن أمية الضمري قال « كنا مع الرسول صلى الله
 عليه وسلم في بعض أسفاره ، فنام عن الصبح ، حتى طلعت الشمس فاستيقظ
 صلى الله عليه وسلم فقال : تنحوا عن هذا المكان ، قال : ثم أمر بلالاً فأذن ثم توضأ
 وصلى ركعتي الفجر ، ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة ، فصلى بهم صلاة الصبح »
 رواه أبو داود (و) يسن الأذان والإقامة أيضاً (لمصل وحده ومسافر وراعي ونحوه)

لخبر عقبة بن عامر قال : سمعت الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للجبل ، يؤذن بالصلاة ويصلي ، فيقول الله عز وجل : انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة ، يخاف مني ، قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة » رواه النسائي (إلا أنه لا يرفع صوته به) أي الأذان (في القضاء إن خاف تليسا ، وكذا) لا يرفع صوته إذا أذن (في غير وقت الأذان) المعهود له عادة ، كإواسط الوقت وأواخره ، لما فيه من التلييس (وكذا) لا يرفع صوته لأذان (في بيته البعيد عن المسجد ، بل يكره) له رفع الصوت إذن (لثلا يضيع من يقصد المسجد) إذا سمعهما وقصدهما جريا على العادة (وليس) أي الأذان والأقامة (بشرط للصلاة ، فتصح) الصلاة (بدونهما) لأن ابن مسعود صلى بعلمة والاسود بلا أذان ولا إقامة ، احتج به أحمد (مع الكراهة) ذكره الحرق وغيره . وذكر جماعة إلا بمسجد قد صلى فيه . ويأتي (ويشرعان) أي يستان (للجماعة الثانية في غير الجوامع الكبار قاله أبو المعالي) وقال في التلخيص : غير مسجدي مكة والمدينة (وإن كان) من يقضي الصلاة (في بادية رفع صوته) بالأذان ، هذا معنى كلامهم في الرعاية ، وحسنه في الانصاف ، لأمن اللبس (ولا يشرعان) أي الأذان والإقامة (لكل واحد من أتى المسجد ، بل حصلت لهم الفضيلة) بأذان أحدهم (كقراءة الامام) تكون قراءة (للمأموم) وهل صلاة من أذن لصلاته بنفسه أفضل ، لأنه وجد منه فضل يختص الصلاة ، أم هي وصلاة من أذن له سواء لحصول سنة الأذان ؟ ذكر القاضي أن أحمد توقف ، نقله الاثرم (ولأنه قام بهما) أي الأذان والإقامة (من يكفي ، فسقط عن الباقي) كسائر فروض الكفاية (يكفيهم) أي السامعين (متابعة المؤذن) في الأذان والإقامة لما يأتي (فان اقتصر المسافر) على الإقامة لم يكره (أو) اقتصر (المنفرد على الإقامة) لم يكره . نص عليه (أو صلى بدونها) أي الإقامة (في مسجد صلى فيه . لم يكره) كما ذكر جماعة وتقدم . قلت : وعليه يحمل فعل ابن مسعود (وينادي لعيد وكسوف واستسقاء : الصلاة جامعة ، أو الصلاة) قال في الفروع : وينادي لكسوف لأنه في الصحيحين ، واستسقاء وعيد : الصلاة جامعة أو الصلاة ، بنصب الاول على الاغراء ، والثاني على الحال ، وفي الرعاية : بنصبهما ورفعهما . وقيل : لا ينادي . وقيل : لا ينادي في عيد ، كجنازة وتراويح ، على الأصح فيهما . قال ابن عباس وجابر « لم يكن يؤذن يوم الفطر حين خروج الامام

ولا بعد ما يخرجُ ، ولا إقامة ولا نداء ، ولا تنيء « متفق عليه (ويأتي بعضه) في مواضعه (ولا ينادي على الجنازة والتراويح) لانه محدث . وأشد من ذلك ما يفعل عند الصلاة على الجنازة من إنشاد الشعر ، وذكر الأوصاف التي قد يكون اكبرها كذباً ، بل هو من النياحة (فان تركهما) أي الاذان والاقامة (اهل بلد قوتلوا) أي قاتلهم الامام او نائبه حتى يفعلوهما لانهما من أعلام الدين الظاهرة ، فقوتلوا على تركهما . كصلاة العيد . وعلم منه : انه إذا قام بهما من يحصل به الاعلام غالباً اجزأ عن الكل ، وإن كان واحداً . نص عليه (ولا يجوز اخذ الاجرة عليهما) لقوله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن ابي العاص « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجرا » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه . وقال ، العمل على هذا عند اهل العلم . وقال : وكرهوا ان يأخذ على اذانه اجرا ، ولانه يقع قرينة لفاعله . اشبه الامامة (ويجوز اخذ الجعالة) عليهما (ويأتي في الاجارة) مفصلاً (فان لم يوجد متطوع بهما رزق الامام من بيت المال) أي اعطى من مال الفئء لانه المعد للمصالح . والرزق العطاء . والرزق ما ينفع ولو محرماً . قال ابن الاثير : الارزاق نوعان ظاهرة للابدان كالأقوات ، وباطنة للقلوب والنفوس ، كالمعارف والعلوم (من يقوم بهما) لأن بالمسلمين حاجة اليهما . قال في المغنى والشرح . لا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه (ولا يجوز بذل الرزق) من بيت المال لمن يقوم بهما (مع وجود المتطوع) بهما لعدم الحاجة اليه (ويسن أذان في أذن مولود اليمنى ، حين يولد ، و) أن (يقيم في اليسرى) من أذنيه بعده . لأنه صلى الله عليه وسلم « أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة » رواه الترمذي . وقال : حسن صحيح . والخبر ابن السني « من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان (١) » أي التابعة من الجن . وليكون التوحيد أول شيء يقرع سمعه . حين خروجه إلى الدنيا ، كما يلحق عند خروجه منها . ولما فيه من طرد الشيطان عنه . فانه يفر عند سماع الاذان . وفي مسند رزين أنه صلى الله عليه وسلم « قرأ في أذن مولود سورة الاخلاص » والمراد أذنه اليمنى . قاله في شرح المنتهى . (ويسن كون المؤذن صيئاً) أي رفيع الصوت ، لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد « قم مع بلال فאלقه عليه ،

(١) هذا الخبر لا يعرف أصله ولا سندته والأولى اطراحه .

فانه أُنْدَى صوتاً منك» واختار أبا محذورة للأذان ، لكونه صيتاً ، ولأنه أبلغ في الاعلام (اميناً) أي عدلاً ، لما روى ابو محذورة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمناء الناس على صلاتيهم وسجورهم المؤذنون» رواه البيهقي وفي اسناده يحيى بن عبد الحميد وفيه كلام . ولأنه مؤتمن يرجع اليه في الصلاة وغيرها . ولا يؤمن ان يغرمه باذانه إذا لم يكن كذلك ، ولانه يعلو للأذان ، فلا يؤمن منه النظر إلى العورات (بصيراً) لأن الاعمى لا يعرف الوقت ، فربما غلط ، وكره ابن مسعود وابن الزبير اذانه . . وكره ابن عباس إقامته (علماً بالاوقات) ليتحررها ، فيؤذن في أولها ، وإذا لم يكن عارفاً بها لا يؤمن منه الخطأ (ولو) كان المؤذن (عبداً ، ويستأذن سيده) قاله أبو المعالي . وذكر ابن هبيرة أنه يستحب حرите اتفاقاً ، لكن ما ذكره المصنف ظاهر كلام جماعة ، أي انه لا فرق (ويستحب ان يكون) المؤذن (حسن الصوت) قاله في المغني وغيره ، لانه ارق لسامعه (وان يكون بالغاً) خروجاً من الخلاف ، ولانه اكمل (وان كان) المؤذن (اعمى ، وله من يعلمه بالوقت لم يكره نصاً) لفعل ابن ام مكنوم (فان تشاح) من الشح وهو البخل مع حرص (فيه) أي الأذان (اثنان فاكثر . قدم أفضلهما في ذلك) أي في الحصول المذكورة . لأنه صلى الله عليه وسلم «قدم بلالاً على عبد الله ، لكونه أُنْدَى صوتاً منه» وقسنا بقية الحصول عليه (ثم) إن استويا في ذلك قدم (أفضلهما في دينه وعقله) لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ليؤذن لكم خياركم . وليؤمكم أقرؤكم» رواه أبو داود وغيره . ولأنه إذا قدم بالأفضلية في الصوت فبالأفضلية في ذلك أولى . لأن مراعاتهما أولى من مراعاة الصوت . لأن الضرر بفقدتهما أشد (ثم) إن استويا في ذلك قدم (من يختاره الخيران المصلون ، أو أكثرهم) لأن الأذان لاعلامهم . فكان لرضاهم أثر في التقديم ، ولأنهم أعلم بمن يبلغهم صوته ، ومن هر أعف عن النظر (فان استويا أقرع بينهم) لقوله صلى الله عليه وسلم «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا» متفق عليه . وتشاح الناس في الأذان يوم القادسية ، فأقرع بينهم سعد . ولأنها تزيد الابهام (وإن قدم) من له ولاية التقديم (أحدهم بعد الاستواء) في الحصول السابقة (لكونه أعمر للمسجد وأتم مراعاة له ، أو لكونه أقدم تاذيناً أو أبوه) أقدم تاذينا (أو لكونه من أولاد من جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاذان فيه ، فلا بأس) بذلك .

وعلم منه أنه لا يقدم بهذه الحاصل إلا إذا رآها من له ولاية التقديم ، بخلاف الحاصل التي قبلها (وبصير ، وحر ، وبالغ أولى من ضدهم) فالبصير أولى من الأعمى . والحر أولى من العبد . والمبعض ، والبالغ أولى ممن دونه لما تقدم (وتشترط ذكوريته) فلا يعتد باذان امرأة وخثنى . قال جماعة : ولا يصح . لأنه منهي عنه ، كالحكاية . وظاهر كلام جماعة صحته ، لأن الكراهة لا تمنع الصحة . فيتوجه على هذا بقاء فرض الكفاية . لأنه لم يفعله من هو فرض عليه (وعقله) فلا يصح من مجنون ، كسائر العبادات (وإسلامه) لاشتراط النية فيه ، وهي لا تصح من كافر (وتمييزه) لما تقدم ، فيجزى أذان مميز . وقال في الاختيارات : الاشبه أن الاذان الذي يسقط به الفرض عن أهل القرية ويعتمد في وقت الصلاة والصيام لا يجوز أن يباشره صبي ، قولاً واحداً ، ولا يسقط الفرض ، ولا يعتمد في العبادات . وأما الأذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في مصر ، ونحو ذلك ، فهذا فيه الروايتان . والصحيح جوازه (وعدالته ، ولو مستورا) فلا يعتد باذان ظاهر الفسق ، لانه صلى الله عليه وسلم وصف المؤذنين بالأمانة . والفاسق غير أمين . قال في الشرح . فاما مستور الحال فيصح أذانه ، بغير خلاف علمناه (ولا يشترط علمه) أي المؤذن (بالوقت) لما تقدم في ابن أم مكتوم (والمختار أذان بلال) بن رباح . وهو أول من أذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم (خمسة عشرة كلمة ، أي خمس عشرة جملة . لا ترجيع فيه . والاقامة إحدى عشرة) جملة . لحديث عبدالله بن زيد . وكان بلال يؤذن كذلك . ويقيم حضراً وسفراً مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن مات . وعليه عمل أهل المدينة . قال احمد : هو آخر الأمرين وكان بالمدينة . قيل له : ان أبا محذورة بعد حديث عبدالله لان حديث أبي محذورة بعد فتح مكة . فقال : أليس قد رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة . وأقر بلالا على أذان عبدالله ؟ ويعضده حديث أنس قال « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة » متفق عليه ، زاد البخاري « الا الاقامة » وحديث ابن عمر قال « انما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين ، مرتين والاقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة » رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وصححه .

« فائدة » قوله « الله أكبر » أي من كل شيء ، أو أكبر من أن ينسب اليه ما لا

يليق بجلاله ، أو هو بمعنى كبير . وقوله « أشهد » أي أعلم . وقوله « حي على الصلاة » أي أقبلوا إليها ، وقيل : اسرعوا « والفلاح » الفوز والبقاء . لأن المصلي يدخل الجنة إن شاء الله . فيبقى فيها ويخلد وقيل : هو الرشد والخير وطالهما مफल . لأنه يصير إلى الفلاح . ومعناه : هلموا إلى سبب ذلك وختم بلا اله الا الله ليختم بالتوحيد وباسم الله تعالى ، كما ابتدأ به . وشرعت المرة إشارة إلى وحدانية المعبود سبحانه .

(فان رجع في الاذان بان يقول الشهادتين سرا) بحيث يسمع من يقر به أو أهل المسجد ، ان كان واقفاً ، والمسجد متوسط الخط (بعد التكبير ، ثم يجهر بهما) فالترجيع اسم للمجموع من السر والعلانية ، سمي بذلك لأنه رجع إلى الرفع بعد أن تركه ، أو إلى الشهادتين بعد ذكرهما . (أو ثني الإقامة . لم يكره) لأن ترجيع الاذان فعل أبي مخنورة . وعليه عمل أهل مكة إلى اليوم . وعن أبي مخنورة ان النبي صلى الله عليه وسلم « علمه الأذان تسع عشرة كلمة » ، والإقامة سبع عشرة كلمة » رواه احمد وأبو داود . وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ، والحكمة أن يأتي بهما بتدبر وإخلاص ، لكونهما المنجيتين من الكفر ، المدخلتين في الاسلام ، وأجاب الشارح بأن النبي صلى الله عليه وسلم انما أمر أبا مخنورة بذكر الشهادتين سرّاً ليحصل له الاخلاص بهما . فانه في الاسرار أبلغ . وخص أبا مخنورة بذلك لانه لم يكن مقراً بهما حينئذ . فان في الخبر « انه كان مستهزئاً . يحكي أذان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم فسمعه ، فدعاه فامر به بالاذان » وقصد نطقه بهما ليسلم بذلك . وهذا لا يوجد في غيره . بدليل انه لم يأمر به بلالا ولا غيره ممن هو ثابت الاسلام . ويعضده ان خبر ابي مخنورة متروك بالاجماع ، لعدم عمل الشافعي به في الإقامة وابي حنيفة في الاذان (ولا يشرع) الاذان (بغير العربية) لعدم وروده . قال في الانصاف : مطلقاً على الصحيح من المذهب (ويسن ان يقول في اذان الصبح « الصلاة خير من النوم » مرتين بعد الحيلة) أي قوله « حي على الصلاة حي على الفلاح » . لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي مخنورة « فاذا كان أذان الفجر فقل الصلاة خير من النوم مرتين » رواه احمد وأبو داود . وفي رواية « إن بلالاً جاء ذات يوم ، فأراد أن يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقليل له : انه نائم . فصرخ بأعلى صوته الصلاة خير من النوم ، مرتين . قال ابن المسيب : فادخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر » (سواء أذن مغسلاً أو مسفراً) لعموم ما سبق (وهو) أي قول « الصلاة خير من

النوم» يسمى (التثويب) من ثاب بالمثلثة ، اذا رجع . لأن المؤذن دعا للصلاة بالحيلعتين ثم عاد إليها واختصت الفجر بذلك لأنه وقت ينام الناس فيه غالباً (ويكره) التثويب (في غيرها) أي غير الفجر ، أي أذانها . لقول بلال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أثوبَ في الفجر ، ونهاني أن أثوبَ في العشاء » رواه أحمد وغيره (و) يكره التثويب (بين الأذان والاقامة) لما روى مجاهد انه « لما قدم عمر مكة أتاه أبو محذورة . وقد أذن . فقال : الصلاة يا أمير المؤمنين ، حي على الصلاة حي على الفلاح - فقال : ويحك ، يا مجنون . أما كان في دعائك الذي دعوتنا ما نأتيك حتى تأتينا » ولأنه دعاء بين الأذان والاقامة إلى الصلاة ، فكان مكروهاً . كتخصيص الأمراء به (وكذا النداء بالصلاة بعد الأذان في الأسواق وغيرها . مثل أن يقول : الصلاة ، أو الاقامة ، أو الصلاة رحمكم الله . قال الشيخ في شرح العمدة : هذا إذا كانوا قد سمعوا النداء الأول) لعدم الحاجة إليه (فان لم يكن الامام أو البعيد من الجيران قد سمع النداء الأول . فلا ينبغي أن يكره تنبيهه . وقال (الشيخ) وقال ابن عقيل : فان تأخر الامام الأعظم ، وامام الحي ، أو أمثال الجيران . فلا بأس أن يمضي إليه منبه يقول له : قد حضرت الصلاة انتهى) لاحتمال انه لم يسمع الأذان (ويكره قوله) أي المؤذن (قبل الأذان : وقل الحمد لله الذي لم يتخذْ ولدًا (١) - الآية) أي أقرأها ونحوه (وكذلك إن وصله) أي الآذان (بعده بذكر ، قاله في شرح العمدة) لأنه محدث (و) يكره (قوله قبل الاقامة : اللهم صلى على محمد ، ونحو ذلك) من المحدثات (ولا بأس بالتحنحة قبلهما) أي قبل الأذان والاقامة (و) لا بأس بـ (أذان واحد بمسجدين لجماعتين) لعدم المحذور فيه (ويستحب أن يؤذن في أول الوقت) ليصلي المتعجل ، ويتأهب من يريد الصلاة (و) يسن (أن يترسل في الأذان) أي يتمهل ، ويتأنى ، من قولهم : جاء فلان على رسله (و) ان (يحذر الاقامة) أي يسرع فيها ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « يا بلال إذا أذنتَ فترسلْ » واذا أقمتَ فأحذرْ » رواه الترمذي . وقال : لا نعرفه إلا من رواية عبد المنعم صاحب الشفاء . وهو اسناد مجهول . ورواه الحاكم في مستدركه وعن عمر معناه . رواه أبو عبيدة . ولأنه إعلام الغائبين ، فالتثيب فيه أبلغ ، والاقامة لإعلام الحاضرين ، فلا حاجة إليه فيها (ولا يعربهما) أي الأذان والاقامة (بل يقف على كل جملة) منهما .

قال ابراهيم النخعي « شيآن مجزومان كانوا لا يعربونهما : الأذان والاقامة » (و)
يسن ان (يؤذن) قائماً (و) ان (يقيم قائماً) لما روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لبلال « قم فأذن » وكان مؤذنه صلى الله عليه وسلم يؤذنون قياماً
قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه أنه من السنة ، لأنه أبلغ في الاسماع
(ويكرهان من قاعد ، وراكب ، وماش لغير عذر) كالخطبة قاعداً . فان كان لعذر
جاز . قال في المبدع : ولم يذكروا الاضطجاع . ويتوجه الجواز . لكن يكره لمخالفة
السنة . و (لا) يكرهان (لمساfer راكباً وماشياً) لأنه صلى الله عليه وسلم « أذن في
السفر على راحلته » رواه الترمذي وصححه (ويستحب أن يكون متطهراً من الحدثين)
الأصغر والأكبر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤذن إلا متوضئاً » رواه الترمذي
والبيهقي مرفوعاً ، من حديث أبي هريرة ، وموقوفاً عليه . وقال : هو أصح . وحكم
الاقامة كذلك وفي الرعاية : يسن أن يؤذن متطهراً من نجاسة بدنه وثوبه (فان اذن
محدثاً) حدثاً أصغر (لم يكره) أذانه كقراءة القرآن (وتكره إقامة محدث) للفصل
بينها وبين الصلاة (و) يكره (أذان جنب) للخلاف في صحته . ووجهها : ان
الجنب أحد الحدثين ، فلم تمنع صحته كالأخر (ويسن) أن يؤذن (على موضع عال)
أي مرتفع ، كالمنارة ونحوها ، لما روى عن امرأة من بني النجار قالت « كان بيتي من
أطول بيت حول المسجد ، وكان بلال يؤذن عليه الفجر ، فيأتي بسحر فيجلس على
البيت ، فينظر إلى الفجر . فاذا رآه تمطى ، ثم قال : اللهم اني استعديك وأستنصرُك
على قریش أن يقيموا دينك . قالت : ثم يؤذن » رواه أبو داود . ويسن أن يكون
(مستقبل القبلة) قال في الشرح : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من السنة
أن يستقبل القبلة بالأذان . وذلك لأن مؤذني « رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون
مستقبلي القبلة » . فان اخل باستقبال القبلة كره له ذلك وصح (فاذا بلغ الحيلة
التفت) برأسه وعنقه وصدره . وظاهر المحرر : انه لا يلتفت بصدرة (يميناً لحي
على الصلاة ، و) التفت (شمالاً لحي على الفلاح ، في الأذان دون الاقامة) لحديث
أبي جحيفة ويأتي (ويقيم) أي يأتي بالاقامة (في موضع أذانه) لقول بلال للنبي صلى
الله عليه وسلم « لا تسبقني بآمين » لأنه لو كان يقيم بالمسجد لما خاف أن يسبقه بها .
كذا استنبطه الامام أحمد ، واحتج به . ولقول ابن عمر « كنا إذا سمعنا الاقامة توضعنا
ثم خرجنا إلى الصلاة » ولأنه أبلغ في الاعلام ، والخطبة الثانية (إلا أن يشق) على

المؤذن أن يقيم في موضع أذانه (بحيث يؤذن في المنارة أو) يؤذن (في مكان بعيد من المسجد ، فيقيم في غير موضعه) الذي أذن فيه ، أي فيقيم في المسجد ، لثلا يفوته بعض الصلاة ، ودفعاً للمشقة (ولا يزيل قدميه) عند قوله « حي على الصلاة حي على الفلاح » في الأذان ، بل يلتفت يميناً وشمالاً . كما تقدم ، ولو أعقبه له لكان أولى .

لحديث أبي جحيفة قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في قبة حمراء من آدم ، فخرج وتوضأ ، وأذن بلال » ، فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا ، يقول يميناً وشمالاً : « حي على الصلاة حي على الفلاح » متفق عليه . ورواه أبو داود ، وفيه « فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدر » (قال القاضي) أبو يعلى (والمجد) عبد السلام بن تيمية (وجمع) منهم صاحب الروضة والمذهب الاحمد .

والافادات والمنور (الا في منارة ونحوها) قال في الانصاف : وهو الصواب ، لأنه أبلغ في الاعلام . وهو المعمول به (ويجعل إصبعيه السابطين في أذنيه) لما روى أبو جحيفة « أن بلالاً وضع أصبعيه في أذنيه » رواه أحمد والترمذي وصححه . وعن سعد القرظ أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر بلالاً بذلك . وقال . انه ارفع لصوتك » رواه ابن ماجه (و) يسن أن (يرفع وجهه إلى السماء فيه) أي الأذان (كله) نص عليه في رواية حنبل . لأنه حقيقة التوحيد . وكذا في الاقامة (ويتولاهما) أي الأذان والاقامة واحد (معاً . فلا يستحب ان يقيم غير من أذن) لما في حديث يزيد ابن الحرث الصدائي حين أذن قال « فأراد بلال أن يقيم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقيم أخو صداء . فان من أذن فهو يقيم » رواه أحمد وأبو داود . قال الترمذي : إنما نعرفه من طريق عبد الرحمن الافريقي . وهو ضعيف عند أهل الحديث . ولأنهما ذكران يتقدمان الصلاة . فسن أن يتولاهما واحد . كالخطبتين (ولا يصح) الأذان وكذا الاقامة (إلا مرتباً) لأنه ذكر معتد به . فلا يجوز الاختلال بنظمه ، كأركان الصلاة (متوالياً عرفاً) لأنه لا يحصل المقصود منه ، وهو الاعلام بدخول الوقت بغير موالاة . وشرع في الأصل كذلك ، بدليل انه صلى الله عليه وسلم « علم أبا مخذورة الأذان مرتباً متوالياً » (منوياً) لحديث « إنما الأعمال بالنيات » (من واحد . فلو أتى) واحد (ببعضه ، وكله آخر . لم يعتد به) كالصلاة . قال في الانصاف : بلا خلاف أعلمه (و لو) كان ذلك (لعذر) بأن مات أو جن ، ونحوه من شرع في الأذان أو الاقامة فكماله الثاني (وإن نكسه) أي الأذان أو الاقامة ، بأن قدم بعض الجمل على

بعض . لم يعتد به . لعدم الترتيب (أو فرق بينه بسكوت طويل ، ولو بـ) سبب (نوم أو أغماء أو جنون أو) فرق بينه (بكلام كثير) لم يعتد به ، لفوات الموالات (أو) فرق بينه بكلام (محرم ، كسب وقذف ونحوهما) وإن كان يسيراً . لم يعتد به لانه قد يظنه سامعه متلاعباً . أشبه المستهزئ . ذكره المجد (أو ارتد في أثناؤه . لم يعتد به) لخروجه عن أهلية الاذان (ويكره فيه) أي الأذان (سكوت يسير) بلا حاجة (و) كره فيه (كلام) مباح يسير (بلا حاجة) فان كان لها لم يكره ، لأن سليمان بن صرد - وله صحبة - كان يأمر غلامه بالحاجة في أذانه (كاقامة) فيكره فيها سكوت يسير وكلام (ولو للحاجة) قال أبو داود : قلت لأحمد : الرجل يتكلم في أذانه ؟ قال : نعم . قلت : يتكلم في الاقامة . قال : لا . ولأنه يستحب حذرهما . وظاهر ما قدمه في الانصاف وغيره : أن الاذان كالاقامة (وله رد سلام فيهما) أي في الأذان والاقامة . ولا يبطلان به . ولا يجب الرد ، لأن ابتداء السلام إذن غير مسنون (ويكفي مؤذن واحد في المصر ، بحيث يحصل لأهله العلم) لأن المقصود بالأذان الاعلام . وقد حصل . وفي المستوعب : متى أذن واحد سقط عن صلي معه مطلقاً خاصة (ويكفي بقيتهم) أي بقية أهل المصر الذي أذن فيه الواحد ، بحيث حصل لأهله العلم (الاقامة) فلا يطلب الأذان من كل فرد . وكذا الاقامة لا تطلب من كل فرد . لكن يقيم لكل جماعة واحد (فان لم يحصل الاعلام بـ) أذان (واحد زيد بقدر الحاجة) ليحصل المقصود منه ، يؤذن (كل واحد من جانب) من البلد (أو) يؤذنون (دفعة واحدة بمكان واحد) قاله في الفروع (ويقيم أحدهم) ان حصلت به الكفاية . وإلا أقام من يكفي . كما في المنتهى . وإن أذن اثنان واحد بعد واحد ، يقيم من أذن أولاً . قاله في الفروع (ورفع الصوت به) أي الأذان (ركن) ما لم يؤذن لحاضر ، فبقدر ما يسمعه . قال في الانصاف : ويستحب رفع صوته (بقدر طاقته) لأنه أبلغ في الاعلام . وقوله (ليحصل السماع) متعلق بقوله « ورفع الصوت به ركن » على أنه علة له . أي لأن المقصود من الأذان الاعلام . ولا يحصل إلا برفع الصوت (وتكره الزيادة) في رفع الصوت (فوق طاقته) خشية ضرر (وان أذن لنفسه ، أو) أذن (لحاضر) واحداً كان أو جماعة (خير) بين رفع الصوت وخفضه (ورفع الصوت أفضل) من خفضه (وإن خافت ببعضه وجهر ببعضه فلا بأس) قاله ابن تيميم بمعناه . قال في الانصاف : والظاهر أن هذا مراد من أطلق . بل هو كالمقطوع به . وهو واضح . وقال في الرعاية الكبرى : ويرفع

صوته إن أذن في الوقت للغائبين . أو في الصحراء . فراد : في الصحراء ، وهي زيادة حسنة . وقال أبو المعالي : رفع الصوت بحيث يسمع من تقوم به الجماعة ركن (ووقت الإقامة إلى الامام ، فلا يقيم) المؤذن الصلاة (إلا بأذنه) أي الامام (و) وقت (أذان إلى المؤذن) فيؤذن إذا دخل الوقت . وإن لم يؤذن الامام . قال في الجامع : وينبغي للمؤذن أن لا يقيم حتى يحضر الامام ، ويأذن له في الإقامة . نص عليه وفي رواية على بن سعيد . وقد سأله عن حديث علي « الامام أملك بالإقامة » فقال : الامام يقع له الامر ، أو تكون له الحاجة . فإذا أمر المؤذن أن يقيم أقام انتهى . وفي الصحيحين « أن المؤذن كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم » ففيه اعلام المؤذن للامام بالصلاة وإقامتها . وفيهما قول عمر « الصلاة يا رسول الله ، رقد النساء والصبيان » وقال أبو المعالي : ان جاء الغائب للصلاة أقام حين يراه للخبر (ويحرم أن يؤذن غير) المؤذن (الراتب إلا بأذنه ، إلا أن يخاف فوت) وقت (التأذين) كالامام . جزم به أبو المعالي (ومتى جاء) الراتب (وقد أذن) غيره (قبله أعاد) الراتب الأذان . نص عليه . قال في الانصاف : استحباباً (ولا يصح) الأذان (قبل دخول الوقت) لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » متفق عليه . ولأنه شرع للاعلام بدخول الوقت . وهو حث على الصلاة . فلم يصح في وقت لا تصح فيه (كالإقامة إلا الفجر ، فيباح) الاذان لها (بعد نصف الليل) لأن معظمه قد ذهب . وبذلك يخرج وقت العشاء المختار . ويدخل وقت الدفع من مزدلفة ، ورمى جمرة العقبة ، وطواف الافاضة ، فيعتد بالاذان إذن ، سواء برمضان او غيره . ولأن وقت الفجر يدخل على الناس ، وفيهم الجنب والنائم . فاستحب تقديم أذانه ، حتى يتهيأوا لها ، فيدركوا فضيلة أول الوقت (والليل هنا ينبغي أن يكون أوله غروب الشمس . وآخره طلوعها ، كما أن النهار المعتبر نصفه ، أوله طلوع الشمس . وآخره غروبها) لانقسام الزمان إلى ليل ونهار (قال الشيخ : ولا يستحب تقديمه) أي أذان الفجر (قبل الوقت كثيراً) لما في الصحيح من حديث عائشة قال القاسم « ولم يكن بين أذانهما إلا أن ينزل ذا ويرقى ذا » قال البيهقي : مجموع ما روى في تقديم الأذان قبل الفجر إنما هو بزمان يسير . وأما ما يفعل في زماننا من الأذان للفجر من الثلث الأخير ، فخلافاً السنة إن سلم جوازه ، وفيه نظر . قاله في المبدع (ويستحب لمن أذن قبل الفجر أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها)

فلا يتقدم ولا يتأخر لثلاثا يغير الناس (وان يكون معه من يؤذن في الوقت ، وان يتخذ ذلك عادة لثلاثا يغير الناس . ويكرهه) الأذان (في رمضان قبل فجر ثان ، مقتصر أعليه) أي على الأذان قبل الفجر (أما إذا كان معه من يؤذن أول الوقت فلا) يكرهه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا وأشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » متفق عليه . زاد البخاري « وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت » (وما سوى التأذين قبل الفجر) ويوم الجمعة (من التسبيح . والنشيد ، ورفع الصوت بالدعاء ، ونحو ذلك في المآذن) أو غيرها (فليس بمسنون . وما أحد من العلماء قال : إنه يستحب . بل هو من جملة البدع المكروهة) لأنه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ولا عهد اصحابه . وليس له أصل فيما كان على عهدهم يرد اليه (فليس لأحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه . ولا يعلق استحقاق الرزق به) لأنه إعانة على بدعة (ولا يلزم فعله . ولو شرطه واقف) لمخالفته السنة (وقال) عبد الرحمن (ابن الجوزي في كتاب تليس ابليس : وقد رأيت من يقوم بليل كثيراً على المنارة . فيعظ ويذكر ، ويقرأ سورة من القرآن بصوت مرتفع ، فيمنع الناس من نومهم ، ويخلط على المتجهدين قراءتهم ، وكل ذلك من المنكرات) انتهى (ويسن أن يؤخر الإقامة) بعد الأذان (بقدر) ما يفرغ الانسان من (حاجته) أي بوله وغائطه (و) بقدر (وضوئه ، وصلاة ركعتين ، وليفرغ الآكل من أكله . ونحوه) أي كالشارب من شربه . لحديث جابر : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه ، والمقتضي إذا دخل لقضاء حاجته » رواه أبو داود والترمذي (و) يسن (في المغرب) أي إذا أذن لها أن (يجلس قبلها) أي الإقامة (جلسة خفيفة) لما سبق . ولما روى تمام في فوائده باسناده عن أبي هريرة مرفوعاً « جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة سنة في المغرب » ولأن الأذان شرع للاعلام . فسن تأخير الإقامة للادراك . كما يستحب تأخيرها في غيرها (وكذا كل صلاة يسن تعجيلها) وقيده في المحرر وغيره (بقدر ركعتين) قال بعضهم : خفيفتين . وقيل : والوضوء (ثم يقيم) قال في الانصاف : والأول ، أي الجلوس جلسة خفيفة : هو المذهب انتهى . قلت : فليست المسئلة على قول واحد ، كما توهمه عبارته ، إلا أن يقال : الخلف لفظي . فيرجعان إلى قول واحد معني (ولا يحرم إمام وهو) أي المقيم (في الإقامة) نص عليه ، خلافاً لأبي حنيفة في الإقامة

(ويستحب) الاحرام (عقب فراغه منها) أي الإقامة . وظاهره : لا تعتبر موالاة بين الإقامة والصلاة ، خلافاً للشافعي . إذا أقام عند إرادة الدخول في الصلاة ، لقول الصحابي لأبي بكر رضي الله عنهما « أتصلي فاقيم » ولأنه صلى الله عليه وسلم « لما ذكر أنه جنبٌ ذهبَ فاغتسلَ » وظاهره : طول الفصل . ولم يعدها . قاله في الفروع (وتباح ركعتان قبل) صلاة (المغرب) بعد أذانه . فلا يكرهان . ولا يستحبان . وعنه يسن فعلهما للخبر الصحيح . وعنه « بين كلَّ أذنين صلاةٌ » قاله ابن هبيرة في غير المغرب (وفيهما) أي الركعتين قبل المغرب (ثواب) . قلت : هذا يدل على استحبابهما . وجزم به في المفردات . لأن المباح لا ثواب في فعله ولا تركه (ويحرم خروج من مسجد بعد الأذان ، بلا عذر ، أو نية رجوع) لحديث عثمان بن عفان قال الرسول صلى الله عليه وسلم « من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج ، لم يخرج وهو لا يريد الرجعة فهو منافقٌ » رواه ابن ماجه (إلا ان يكون قد صلى) نقل صالح . لا يخرج ، ونقل أبو طالب : لا ينبغي . ونقل ابن الحكم : أحب الي أن لا يخرج . وكرهه أبو الوفاء وأبو المعالي . وقال ابن تيميم : يجوز للمؤذن أن يخرج بعد أذان الفجر . نص عليه (قال الشيخ : ان كان التأذين للفجر قبل الوقت . لم يكره الخروج) أي من المسجد قبل الصلاة (نصاً) قال في الانصاف : الظاهر أن هذا مراد من أطلق (ويستحب أن لا يقوم) الانسان (إذا أخذ المؤذن) أي شرع في الأذان (بل يصبر قليلاً) أي إلى أن يفرغ ، أو يقارب الفراغ (لأن في التحرك عند سماع النداء تشبهاً بالشيطان) حيث يفر عند سماعه ، كما في الخبر . قال في الاختيارات . إذا أقيمت الصلاة وهو قائم يستحب له أن يجلس ، وإن لم يكن صلى تحية المسجد . قال ابن منصور : رأيت أبا عبدالله أحمد يخرج عند المغرب ، فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة فجلس . انتهى . لما روى الحلال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن النبي صلى الله عليه وسلم « جاء وبلالٌ في الإقامة فقعد » (ومن جمع بين صلاتين) أذن للأولى ، وأقام لكل منهما . سواء كان الجمع في وقت الأولى أو الثانية . لما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين » رواه مسلم (أو قضى فوائت أذن لـ) لمصلاة (الأولى فقط . ثم أقام لكل صلاة) لما روى أبو عبيدة عن أبيه عن ابن مسعود « أن المشركين يوم الحندق شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات ، حتى ذهب من الليل

ما شاء الله ، فأمر بلالاً فأذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام
 فصلى المغرب ، ثم أقام فصلى العشاء » رواه النسائي والترمذي واللفظ له : وقال ليس
 بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه (ويجزى أذان مميز للبالغين) لما روى
 ابن المنذر بإسناده عن عبدالله بن أبي بكر بن أنس قال « كان عمومي يأمروني
 أن أؤذن لهم ، وأنا غلام لم احتلم ، وانس بن مالك شاهد لم ينكر ذلك » ولأنه
 ذكر تصح صلاته . فصح أذانه ، كالبالغ ، وتقدم كلام الشيخ تقي الدين فيه (و)
 يصح أذان (ملحن) وهو الذي فيه تطريب ، يقال : لحن في قراءته ، إذا طرب به
 وغرد ، لحصول المقصود به (و) يصح أذان (ملحون إن لم يحل) لحنه (المعنى) كما
 لو رفع الصلاة أو نصبها . لأن ذلك لا يمنع إجزاء القراءة في الصلاة فهذا أولى (مع
 الكراهة فيهما) أي في الملحن والمملحون . قال احمد : كل شيء محدث أكرهه مثل
 التطريب (فان أحال) اللحن (المعنى . كقوله والله أكبر) أي بهمزة مع الواو بدليل
 رسم الألف بعدها . واما لو قلب الهمزة واو الوقف لم يكن لحناً لأنه لغة ، وقرئ
 به ، كما يعلم من كتب القراءات (لم يعتد به) كالقراءة في الصلاة ، ويكره الأذان
 أيضاً من ذي لغة فاحشة . فان لم تكن فاحشة . لم يكره . فقد روى أن بلالاً كان يبدل
 الشين سيناً ، والفصيح أحسن وأكمل قاله في الشرح (ولا يجزى أذان فاسق) ظاهر
 الفسق . وتقدم تعليله (و) لا أذان (خنثى وامراً) لأن رفع صوتهما منهي عنه ،
 فيخرج الأذان عن كونه قرينة ، فلم يصح كالحكاية (ويسن لمن سمع المؤذن ولو)
 سمع مؤذناً (ثانياً وثالثاً حيث سن) الأذان ثانياً وثالثاً ، لسبعة البلد أو نحوها . قال
 في المبدع : لكن لو سمع المؤذن وأجابه وصلى في جماعة لا يجب الثاني . لأنه غير
 مدعو بهذا الاذان (حتى) انه يستحب للمؤذن أن يجيب (نفسه نصاً) صرح باستجابته
 جماعة ، وظاهر كلام آخرين : لا يجب نفسه ، قال ابن رجب في القاعدة السبعين :
 الأرجح أنه لا يجب نفسه (أو) أي ويسن لمن سمع (المقيم) حتى نفسه على ما تقدم
 (أن ما يقول متابعة) لـ (قوله سراً . كما يقول) المؤذن والمقيم (ولو) كان السامع
 (في طواف) فرض أو نفل (أو) كان السامع (امرأة أو تالياً ونحوه) كالذاكر
 (فيقطع القراءة) أو الذكر (ويجيبه) لعموم ما يأتي ، و (لا يجب السامع) إن كان
 (مصلياً) فرضاً أو نفلاً (و) لا إن كان (متخلياً) أي داخلاً الخلاء ونحوه ، لقضاء
 حاجته (ويقضيانه) أي يقضي المصلي والمتخلي ما سمعه من أذان أو إقامة ، إذا فرغ

من صلاته أو خرج من قضاء حاجته على صفة ما يحبه عقبه (فان أجابه المصلي بطلت) الصلاة (بالحيعة فقط) أي إذا قال السامع مجيباً للمؤذن أو المقيم : حي على الصلاة ، أو حي على الفلاح ، بطلت صلاته ، دون ألفاظ باقي الأذان . لأنها أقوال مشروعة في الصلاة في الجملة ، بخلاف الحيعة ، لأنها خطاب آدمي ، ومثل الحيعة إذا أجاب في التثويب . بصدقت وبررت . فتبطل به الصلاة (إلا في الحيعة) استثناء من قوله . كما يقول (فيقول) السامع للحيعة (لا حول) أي تحول من حال إلى حال (ولا قوة) على ذلك (إلا بالله) وقيل : لا حول عن معصية الله إلا بمعونة الله . ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيقه . والمعنى الاول أجمع واشمل . قاله الشيخ تقي الدين في شرح العمدة (و) يقول المجيب (عند التثويب) أي قول المؤذن في أذان الفجر « الصلاة خير من النوم » (صدقت وبررت) بكسر الراء (و) إلا (في الإقامة) فيقول (عند لفظها . أقامها الله وأدامها) لما روى عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال أشهد أن لا إله إلا الله . ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال أشهد أن محمداً رسول الله . ثم قال حي على الصلاة . فقال لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال حي على الفلاح . فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال الله أكبر الله أكبر . فقال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله . فقال : لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه دخل الجنة » رواه مسلم . وإنما لم يتابعه في الحيعة لأنها خطاب ، فاعادته عبث ، بل سبيله الطاعة ، وسؤال الحول والقوة . وتكون الإجابة عقب كل جملة للخبر . والأصل في استحباب إجابة المقيم ما روى أبو داود بإسناده عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « ان بلالا أخذ في الإقامة ، فلما ان قال : قد قامت الصلاة . قال النبي صلى الله عليه وسلم أقامها الله وأدامها » وقال في سائر ألفاظ الإقامة كنحو حديث عمر في الأذان وإنما استحبت الإجابة للمؤذن والمقيم على ما تقدم ، ليجمع بين أجر الأذان والإقامة ، والأجوبة . والحيعة هي قول : حي على الصلاة حي على الفلاح ، على اخذ الحاء والياء من حي والعين واللام من على ، كما يقال : الحوقلة في « لا حول ولا قوة إلا بالله » على اخذ الحاء من حول . والقاف من قوة ، واللام من اسم الله تعالى ، وتقدم معناها . وقال ابن مسعود « لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعونته » قال الخطابي : هذا احسن ما جاء فيه (ولو دخل المسجد — والمؤذن قد شرع في

الأذان — لم يأت بتحية المسجد ولا بغيرها ، بل يجيب (المؤذن) (حتى يفرغ) من أذانه .
 فيصلي التحية بشرطه ، ليجمع بين اجر الاجابة والتحية . قال في القروع : (ولعل المراد
 غير اذان الخطبة) أي الاذان الذي يكون بين يدي الخطيب يوم الجمعة (لان سماعها)
 أي الخطبة اهم من الاجابة ، فيصلي التحية إذا دخل (ثم يصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعد فراغه) من الأذان وإجابته (ثم يقول) كل من المؤذن وسامعه (اللهم رب
 هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً
 الذي وعدته) لما روى ابن عمر مرفوعاً « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول »
 المؤذن ، ثم صلّوا علىّ فانه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلّوا
 الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة ، لا ينبغي ان تكون إلا لعبد من عباد الله ، وارجو
 أن اكون أنا هو . فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » رواه مسلم . وعن
 جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً
 الذي وعدته . حلت له شفاعتي يوم القيامة » رواه البخاري . قال في المبدع : ولم
 يذكر والسلام معه . فظاهره انه لا يكره بدونه وقد ذكر النووي انه يكره .

« تتمه » « اللهم » اصله يا الله والميم بدل من ياء النداء قاله الخليل وسيبويه وقال الفراء
 اصله يا الله أمنا بخير فحذف حرف النداء . ولا يجوز الجمع بينهما إلا في الضرورة
 « والدعوة » بفتح الدال . هي دعوة الاذان سميت تامة لكمالها وعظمة موقعها وسلامتها
 من نقص يتطرق اليها . وقال الخطابي : وصفها بالتمام لانها ذكر الله ، يدعى بها إلى
 طاعته التي تستحق صفة الكمال والتمام ، وما سواها من امور الدنيا معرض للنقص
 والفساد ، وكان الامام احمد يستدل بهذا على ان القرآن غير مخلوق . قال لأنه ما من
 مخلوق إلا وفيه نقص ، و « الصلاة القائمة » التي ستقوم ، وتفعل بصفاتهما « والوسيلة »
 منزلة عند الملك وهي منزلة في الجنة « والمقام المحمود » الشفاعة العظمى في يوم القيامة
 لانه يحمده فيه الاولون والآخرون . والحكمة في سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع
 بوعد الله تعالى لإظهار كرامته ، وعظم منزلته ، وقد وقع منكراً في الصحيح ، تادباً
 مع القرآن . فيكون قوله « الذي وعدته » منصوباً على البدلية ، أو على اضممار فعل ،
 أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

(ثم يسأل الله تعالى العافية في الدنيا والآخرة ويدعو هنا) أي عند فراغ الاذان . لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يردُّ الدعاء بين الاذان والاقامة » رواه احمد والترمذي وحسنه (و) يدعو (عند الاقامة) فعلة احمد ورفع يديه (ويقول عند أذان المغرب : اللهم هذا اقبالُ ليلكَ وادبارُ نهاركَ ، واصواتُ دُعَا تِك . فاغفرْ لي) للخبر .

« باب شروط الصلاة »

الشروط : جمع شرط . كفلوس جمع فلس . والشرائط : جمع شريطة كفرائض وفريضة والاشراط واحدها شرط بفتح الشين والراء ، وسمي شرطاً لأنه علامة على المشروط ، ومنه قوله تعالى (فقد جاءَ أشراطُهَا (١)) وفي الاصطلاح : هو ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم . كالأحصان مع الرجم . فالشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه . ولا يلزم ان يوجد عند وجوده . وهو عقلي ، كالحياة للعلم ، ولغوي كأن دخلت الدار فأنت طالق ، وشرعي كالطهارة للصلاة .

(وهي) اي شروط الصلاة (ما يجب لها قبلها) بأن تتقدم على الصلاة وتسبقها (الا النية) فانه لا يجب ان تتقدم على الصلاة ، بل الافضل ان تقارن التكبير . ويأتي (ويستمر حكمه إلى انقضائها) أي الصلاة ، وبهذا المعنى فارقت الاركان (والشرط) الشرعي (ما يتوقف عليه صحة مشروطه) صلاة كان أو غيرها (إن لم يكن عذر) تعجز به عن تحصيل الشرط (ولا يكون) ما يتوقف عليه الصحة (منه) أي من المشروط بخلاف الأركان . فأنها تتوقف عليها الصحة ، لكنها من العبادة (فمضى) أخل بشرط لغير عذر لم تنعقد صلاته (لفقد شرطها) (ولو) كان التارك للشرط (ناسياً) له (أو جاهلاً) به . (وهي) أي شروط الصلاة (تسعة : الاسلام ، والعقل ، والتمييز) وهذه الثلاثة شرط في كل عبادة . ولذلك أسقطها في المقنع وغيره ، إلا التمييز في الحج فانه يصح من لم يميز . ولو أنه ابن ساعة . ويحرم عنه وليه : كما يأتي (و) الرابع (الطهارة من الحدث) الأكبر والأصغر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا

يقبلُ اللهُ صلاةً بغيرِ طهورٍ « الحديث . رواه مسلم (وتقدمت) مفصلة (وتأتي بقيتها) أي الشروط (والخامس دخول الوقت) لقوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس (١)) ، قال ابن عباس « دلوكها إذا فاء القيء » ويقال : هو غروبها : وقيل طلوعها . وهو غريب . قال عمر « الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصلح إلا به » وحديث جبريل حين أم النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس . ثم قال « يا محمدُ هذا وقتُ الأنبياء من قبلك » (وتجب الصلاة بدخول أول وقتها) في حق من هو من أهل الوجوب : وجوباً موسعاً ، بمعنى أنها تثبت في ذمته يفعلها إذا قدر لقوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس (٢)) والأمر للوجوب على الفور . ولأن دخول الوقت سبب للوجوب ، فترتب عليه حكمه عند وجوده ، فالوقت سبب وجوب الصلاة لأنها تضيف إليه ، وهي تدل على السببية وتكرر بتكرره وهو سبب نفس الوجوب . إذ سبب وجوب الأداء : الخطاب . (والصلوات المفروضات) العينية (خمس) في اليوم واللييلة ، أجمع المسلمون على ذلك ، وإن غيرها لا يجب إلا لعارض . كالنذر . وأما الوتر فسيأتي . والكلام على الجمعة يأتي في بابها (الظهر) واشتقاقها من الظهور إذ هي ظاهرة في وسط النهار ، والظهر : لغة الوقت بعد الزوال . وشرعاً : صلاة هذا الوقت من تسمية الشيء باسم وقته (وهي أربع ركعات) أجمعاً (وهي) أي الظهر (الأولى) قال عياض : هو اسمها المعروف لبداة جبريل عليه السلام بها لما صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم . وفي البدااة بها إشارة إلى أن هذا الدين ظهر أمره وسطع نوره ، من غير خفاء ولأنه لو بدأ بالفجر لخم بالعشاء ثلث الليل . وهو وقت خفاء ، فلذلك ختم بالفجر لأنه وقت ظهور . وفيه ضعف ، إشارة إلى أن هذا الدين يضعف في آخر الأمر . وبدأ ابن أبي موسى والشيرازي وأبو الخطاب بالفجر ، لبداة صلى الله عليه وسلم بها السائل . ولأنها أول اليوم . فأن قيل : إيجابها كان ليلاً وأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الفجر . فلم لا بدأ بها جبريل ؟ أجيب بأنه يحتمل أنه وجد تصريح أن أول وجوب الخمس من الظهر . ويحتمل أن الاتيان بها متوقف على بيانها لان الصلوات مجملة ، ولم يبين إلا عند الظهر (وتسمى الهجير) لفعلها وقت الهاجرة (ووقتها من زوال الشمس . وهو ميلها عن وسط السماء) أجمع العلماء على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس . حكاه ابن المنذر وابن عبد البر ، لحديث جابر ان النبي

(١) سورة الاسراء الآية : ٧٨

(٢) سورة الاسراء الآية : ٧٨

صلى الله عليه وسلم « جاءه جبريل فقال : قم فصل الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاءه من الغد للظهر ، فقال قم فصل » ، فصل الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم قال ما بين هذين وقت « اسناده ثقات رواه أحمد والترمذي ، وقال البخاري : هو أصح شيء في المواقيت وصححه ابن خزيمة والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ونحوه ، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمني جبريل عند البيت مرتين - وفيه - فصل الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك » وهو بشين معجمة مكسورة وراء مهملة وبالكاف : أحد سيور النعل (ويعرف ذلك) أي ميل الشمس عن وسط السماء (بزيادة الظل بعد تناهي قصره) لأن الشمس إذا طلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ، ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فإذا انتهت الشمس إلى وسط السماء ، وهي حالة الاستواء انتهى نقصانه ، فإذا زاد الظل أدنى زيادة دل على الزوال ، والظل أصله الستر ، ومنه أنا في ظل فلان ومنه ظل الجنة ، وظل شجرها وظل الليل سواده ، وظل الشمس ما ستر الشخص من سقطها ، ذكره ابن قتيبة قال : والظل يكون غدوة وعشية من أول النهار وآخره . والفيء لا يكون إلا بعد الزوال ، لأنه فاء أي رجع من جانب إلى جانب ولكن لا يقصر الظل (في بعض بلاد خراسان لسير الشمس ناحية عنها قاله ابن حمدان وغيره) فصيفها كشتاء غيرها . ولذلك أنيط الحكم بالزوال ، دون زيادة الظل (ويختلف الظل باختلاف الشهر والبلد) فيقصر الظل في الصيف ، لارتفاعها إلى الجو ويطول في الشتاء لمسامتها للمتصب ، ويقصر الظل جداً في كل بلد تحت وسط الفلك ، وذكر السامري وغيره : أن ما كان من البلاد تحت وسط الفلك مثل مكة وصنعاء في يوم واحد ، وهو أطول أيام السنة لا ظل ولا فيء لوقت الزوال ، بل يعرف الزوال هناك بأن يظهر للشخص فيء من نحو المشرق ، للعلم بأنها قد أخذت مغربة (فاقبل ما) أي ظل للأدومي (تزول) الشمس عليه (في إقليم الشام والعراق وما سامتها) أي حاذاهما من البلاد (طولاً : على قدم وثلاث) تقريباً (في نصف حيران) وذلك مقارب لأطول أيام السنة وأطولها سابع عشر حيران (وفي نصف تموز وأيار ، على قدم ونصف وثلاث ، وفي نصف آب ونيسان على ثلاثة) أقدام (وفي نصف أذار) بالذال المعجمة (و) نصف (أيلول على أربعة ونصف) قدم (وفي نصف سباط) بضم السين المهملة قاله في حاشيته (و) نصف (تشرين الأول على ستة) أقدام (وفي نصف كانون

الثاني وتشرين الثاني على تسعة ، وفي نصف كانون الاول على عشرة وسدس) قدم .
وذلك مقارب لاقصر أيام السنة . وأقصرها سابع عشر كانون الأول (وتزول) الشمس
(على أقل) من ذلك (و) على (أكثر) منه (في غير ذلك) الوقت والاقليم فاذا
اردت معرفة ذلك فقف على مستو من الأرض ، وعلم الموضع الذي انتهى إليه ظلك ،
ثم ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى . وألصق عقبك بابهامك . فاذا بلغت
مساحة هذا القدر بعد انتهاء النقص فهو وقت زوال الشمس . قاله في المبدع وغيره
(وطول الانسان ستة أقدام وثلاثان بقدمه تقريباً) وقد تنقص في بعض الناس يسيراً ،
أو تزيد يسيراً (ويمتد وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد) الظل (الذي
زال عليه الشمس ، ان كان) ثم ظل زالت عليه ، لما تقدم . فتضبط ما زالت عليه
الشمس من الظل . ثم تنظر الزيادة عليه . فاذا بلغت قدر الشخص فقد انتهى وقت
الظهر (والأفضل تعجيلها) أي الظهر . لما روى أبو برزة قال « كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي الهجير ، التي تدعونها الأولى ، حين تدحض الشمس » وقال جابر
« كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة » متفق عليهما ، وقالت عائشة
« ما رأيت أحداً أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من أبي
بكر ولا من عمر » حديث حسن (وتحصل فضيلة التعجيل بالتأهب لها) أو غيرها
مما يسر تعجيلها (إذا دخل الوقت) بأن يشتغل بأسباب الصلاة من حين دخول الوقت ،
لأنه لا يعد حينئذ متوانياً ولا مقصراً (إلا في شدة حر ، فيسن التأخير ، ولو صلى وحده
حتى ينكسر) الحر . لحديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان
شدة الحر من فيح جهنم » متفق عليه ، وفي لفظ « أبردوا بالظهر » وفيح جهنم :
هو غليانها . وانتشار لهبها ووهجها (و) إلا (غيم لمن يصلي) الظهر (في جماعة)
فيؤخرها إلى قرب وقت الثانية (أي العصر . لما روى ابن منصور عن ابراهيم قال
« كانوا يؤخرون الظهر ، ويعجلون العصر في اليوم المغيم » لانه وقت يخاف فيه
العواض من المطر ونحوه ، فيشق الخروج لكل صلاة منهما ، فاستحب تأخير الأولى
من المجموعتين ليقرب من الثانية ، لكن يخرج لهما خروجاً واحداً طلباً للاسهل المطلوب
شريعاً (في غير صلاة جمعة ، فيسن تعجيلها في كل حال بعد الزوال) حرّاً كان أو
غيماً أو غيرهما ، لقول سهل بن سعد « ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة »
وقال سلمة بن الأكوع « كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نرجع فنتبع

الفىء» متفق عليهما (وتأخيرها) أي الظهر (لمن تجب عليه الجمعة إلى بعد صلاتها) أي الجمعة أفضل من فعلها قبله (و) تأخير الظهر (لمن يرمى الجمرات) أيام منى (حتى يرميها أفضل) من فعلها قبله (ويأتي) ذلك في صفة الحج موضحاً (ثم يليه) أي وقت الظهر (وقت العصر) من غير فصل بينهما ولا اشتراك ، والعصر العشي . قال الجوهري : والعصران : الغداة والعشي ، ومنه سميت العصر ، وذكر الازهري مثله تقول : فلان يأتي فلاناً العصرين والبردين ، إذا كان يأتيه طرفي النهار ، فكأنها سميت باسم وقتها (وهي أربع ركعات) إجماعاً (وهي) الصلاة (الوسطى) قال في الانصاف : نص عليه الامام أحمد . وقطع به الاصحاب ، ولا علم عنه ولا عنهم فيها خلافاً اهـ . وفي الصحيحين « شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس » ولمسلم « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » وعن ابن مسعود وسمرة قالا قال النبي صلى الله عليه وسلم « الصلاة الوسطى صلاة العصر » قال الترمذي : حسن صحيح . وقاله أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ، والوسطى مؤنث الاوسط ، وهو أي الوسط الخيار وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم « أنه من أوسط قومه » أي خيارهم وليست بمعنى متوسطة لكون الظهر هي الأولى ، بل بمعنى الفضلى (ووقتها) المختار : (من خروج وقت الظهر إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ، سوى ظل الزوال . إن كان) لأن جبريل « صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم حين صار ظل كل شيء مثليه في اليوم الأول ، وفي اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه ، وقال : الوقت فيما بين هذين » (وهو) أي بلوغ ظل الشيء مثليه سوى ظل الزوال (آخر وقتها المختار) في اختيار الحرقى وأبي بكر ، والقاضي ، وكثير من أصحابه ، وقدمها في المحرر والفروع ، وقطع به في المنتهى وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس « الوقت ما بين هذين » (وعنه إلى اصفرار الشمس ، اختاره الموفق والمجد وجمع) وصححها في الشرح وابن تيميم . وجزم بها في الوجيز . قال في الفروع : وهي أظهر . لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت العصر ما لم تصفر الشمس » رواه مسلم (وما بعد ذلك وقت ضرورة إلى غروبها) فتقع الصلاة فيه أداء ، ويأثم فاعلها بالتأخير اليه ، لغير عذر وتعجيلها أفضل (بكل حال) في الحر والغيم وغيرها ، للاحاديث (ويسن جلوسه بعدها) أي العصر (في مصلاه إلى غروب الشمس ، وبعد فجر إلى طلوعها) لحديث مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقعد في مصلاه بعد

صلاة الفجر حتى تطلع الشمس » (ولا يستحب ذلك في بقية الصلوات) نص عليه . ذكره ابن تميم ، واقتصر عليه في المبدع وغيره (ثم يليه) أي يلي وقت الضرورة للعصر (وقت المغرب) وهو في الأصل : مصدر غربت الشمس - بفتح الراء وضمها - غروباً ومغرباً ويطلق في اللغة على وقت الغروب . ومكانه . فسميت هذه الصلاة باسم وقتها . كما تقدم (وهي وتر النهار) لاتصالها به ، فكأنها فعلت فيه ، وليس المراد : الوتر المشهور ، بل أنها ثلاث ركعات (ولا يكره تسميتها بالعشاء) قال في الانصاف : على الصحيح من المذهب (و) تسميتها (بالمغرب أولى) قال المجد وغيره : الأفضل تسميتها بالمغرب (وهي ثلاث ركعات) إجماعاً ، حضراً وسفراً (ولها وقتان) قال في الانصاف : على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الاصحاب (وقت اختيار ، وهو إلى ظهور النجوم) قال في النصيحة للآجری : من أخر حتى يبدو النجم أخطأ (وما بعده) أي بعد ظهور النجم إلى آخر وقتها (وقت كراهة) على ما تقدم ، وقال في المبدع : استفيد من كلامهم : من الصلوات ما ليس له إلا وقت واحد . كالظهر والمغرب والفجر على المختار وماله ثلاثة . كالعصر والعشاء ، وقت فضيلة ، وجواز ، وضرورة . وفي كلام بعضهم : أن لها وقت تحريم أي ، يحرم التأخير اليه ، ومعناه : أن يبقى ما لا يسع الصلاة اهـ . وكلامه لا ينافي ما تقدم عن الانصاف . لان قوله : للمغرب وقتان ؛ أي وقت فضيلة وجواز ، ومراد صاحب المبدع : أن لها وقتاً واحداً : نفى وقت الضرورة فقط (وتعجيلها) أي المغرب (أفضل) قال في المبدع : إجماعاً لما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب إذا وجبت » وعن رافع ابن خديج قال « كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فَيَنْصَرِقُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَصْرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ » متفق عليهما ، ولما فيه من الخروج من الخلاف (إلا ليلة المزدلفة ، وهي ليلة النحر لمن قصدها) أي مزدلفة (محرماً ؛ فيسن له تأخيرها) أي المغرب (ليصلها مع العشاء) جمع تأخير ، إن جاز له . لفعله صلى الله عليه وسلم (إن لم يوافيها) أي مزدلفة (وقت الغروب) فإن حصل بها وقته لم يؤخرها ، بل يصلها في وقتها . لانه لا عذر له (و) إلا (في غيم لمن يصلي جماعة) فيسن تأخيرها إلى قرب العشاء ، ليخرج لهما مرة واحدة ، طلباً للسهولة ، كما تقدم في الظهر (و) إلا (في الجمع إن كان) التأخير (ارفق) به طلباً للسهولة (ويأتي) في الجمع (ويمتد وقتها) أي المغرب (إلى مغيب الشفق الأحمر) لأنه صلى الله عليه وسلم « صلى المغرب حين

غابت الشمسُ ، ثم صلى المغربَ في اليوم الثاني حين غاب الشفقُ » وعن عبد الله ابن
 عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقتُ المغربِ ما لم يغِبْ الشفقُ » رواهما
 مسلم ، وهذا بالمدينة وحديث جبريل كان أول فرض الصلاة بمكة ، فيكون منسوخاً
 على تقدير التعارض . أو محمولاً على التأكد والاستحباب . وقيد الشفق بالاحمر لقول
 ابن عمر « الشفق الحمرة » وقد قال الخليل بن احمد وغيره : البياض لا يغيب إلا
 عند طلوع الفجر (ثم يليه) أي وقت المغرب (العشاء) بكسر العين والمد اسم لأول
 الظلام سميت الصلاة بذلك لأنها تفعل فيه ، ويقال لها عشاء الآخرة . وأنكره الاصمعي
 وغلطوه في انكاره (وهي اربع ركعات) إجمالاً (ولا يكره تسميتها بالعتمة)
 لقول عائشة « كانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيبَ الشفقُ إلى ثلثِ الليلِ » رواه
 البخاري . والعتمة في اللغة : شدة الظلمة . والافضل ان تسمى العشاء . قاله في المبدع
 (ويكره النوم قبلها ، ولو كان له من يوقظه . والحديث بعدها) لحديث أبي برزة
 الاسلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يستحبُّ أن يؤخرَ العشاءَ التي تدعونها
 العتمة . وكان يكرهُ النومَ قبلها والحديثَ بعدها » متفق عليه . وعلمه القرطبي : بأن
 الله تعالى جعل الليل سكناً . وهذا يخرجُه عن ذلك (إلا) الحديث (في أمر المسلمين ،
 أو شغل ، أو شيء يسير ، أو مع أهل ، أو ضيف) فلا يكره . لأنه خير ناجز .
 فلا يترك لمفسدة متوهمة (وآخر وقتها المختار : إلى ثلث الليل) الأول . نص عليه .
 واختاره الأكثر . لأن جبريل « صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الأول حين
 غابَ الشفقُ ، وفي اليوم الثاني حين كان ثلثُ الليل الأول . ثم قال : الوقت فيما بين
 هذين » رواه مسلم ، وتقدم حديث عائشة (وعنه) يمتد وقت العشاء المختار إلى (نصفه)
 أي الليل (اختاره الموفق والمجد وجمع) منهم القاضي وابن عقيل . وقدمه ابن تيميم .
 قال في الفروع : وهو أظهر لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « أخرها إلى
 نصف الليلِ ، ثم صلى ثم قال : ألا صلى الناس وناموا ؟ أما أنكم في صلاةٍ مساً
 انتظرتُموها » متفق عليه . وعن ابن عمر مرفوعاً قال « وقت العشاء إلى نصف الليلِ »
 رواه مسلم (ثم وقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني) لقوله « ليس في النوم تفريطٌ
 إنما التفريطُ في اليقظة : أن يؤخر صلاةً إلى أن يدخل وقتُ صلاةٍ أخرى » رواه
 مسلم من حديث أبي قتادة . ولأنه وقت للوتر . وهو من توابع العشاء . فاقضى أن
 يكون وقتاً لها . لأن التابع إنما يفعل في وقت المتبوع . كركعتي الفجر والحكم فيه

حكم الضرورة في وقت العصر. فيحرم تأخيرها عن وقت الاختيار بلا عذر. و (هو) أي
الفجر الثاني : (البياض المعترض في المشرق ، ولا ظلمة بعده) ويقال له : الفجر الصادق والفجر
الاول يقال له : الفجر الكاذب . وهو مستطيل بلا اعتراض أزرق ، له شعاع . ثم
يظلم ، ولدقته يسمى : ذنب السرحان . أي الذئب . قال محمد بن حنويه : سمعت
أبا عبد الله يقول : الفجر يطلع بلبيل . ولكن تستره أشجار جنات عدن (وتأخيرها)
أي العشاء (إلى آخر وقتها المختار : أفضل) لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لولا
أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » رواه
الترمذي وصححه (ما لم يشق) التأخير (على المأمومين ، أو) على (بعضهم) فإنه
يكره . نص عليه في رواية الاثرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم « كان يأمر بالتخفيف
رفقاً بهم » قاله في المبدع (أو يؤخر مغرباً لغيم ، أو جمع . فتعجيل العشاء فيهن أفضل)
من تأخيرها (ولا يجوز تأخير الصلاة) التي لها وقت اختيار ووقت ضرورة (أو)
تأخير (بعضها إلى وقت الضرورة ما لم يكن عذر) قال في المبدع : ذكره الأكثر
(وتقدم) في كتاب الصلاة (وتأخير عادم الماء العالم) وجوده (أو الراجي وجوده)
أو المستوى عنده الأمان (إلى آخر الوقت الاختياري) إن كان للصلاة وقتان (أو)
إلى آخر الوقت ، إن لم يكن لها وقت ضرورة : أفضل في (الصلوات) الكل . وتقدم
في التيمم (موضحاً) وتأخير (الكل) لمصلي كسوف : أفضل ، إن أمن فوتها ()
لتحصيل فضيلة الصلاتين (و) التأخير أيضاً أفضل (لمعذور كحافن ، وتائق ونحوه)
حتى يزيل ذلك . ليأتي بالصلاة على أكمل الأحوال (وتقدم : إذا ظن مانعاً من الصلاة)
كحيض (ونحوه) كموت وقتل في كتاب الصلاة (ولو أمره والده بتأخيرها) أي
الصلاة (لمصلي به آخر . نصاً) إلى أن يبقى من الوقت الجائز فعلها فيه بقدر ما يسعها .
قال في شرح المنتهى : وظاهره أن هذا التأخير يكون وجوباً (ف) يؤخذ من نص الامام
(لا تكره إمامة ابن بابيه) لأن الكراهة تنافي ما طلب فعله شرعاً (ويجب التأخير)
إلى ان يضيق الوقت على من لا يحسن الفاتحة ، أو واجب الذكر (لتعلم الفاتحة وذكر
واجب في الصلاة) حيث أمكنه التعلم . ليأتي بالصلاة تامة . من غير محذور بالتأخير
(ثم يليه) أي وقت الضرورة للعشاء (وقت الفجر) سمي به لأن تفجار الصباح . وهو
ضوء النهار إذا انشق عنه الليل . وقال الجوهرى : هو في آخر الليل كالشفق في أوله .
تقول : قد افجرنا ، كما تقول : قد أصبحنا ، من الصباح — مثلث الصاد . حكاه ابن

مالك . وهو ما جمع بياضاً وحمرة . والعرب تقول : وجه صبيح ، لما فيه من بياض وحمرة (وهي ركعتان) إجماعاً حضراً وسفراً (وتسمى الصبح) وتقدم ما فيه (ولا يكره تسميتها بالغداة) قال في المبدع : في الأصح . وهي من صلاة النهار . نص عليه (ويمتد وقتها إلى طلوع الشمس) لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقتُ الفجرِ ما لم تطلعْ الشمسُ » رواه مسلم (وليس لها وقت ضرورة) وقال القاضي وابن عقيل وابن عبدوس : يذهب وقت الاختيار بالاسفار ، ويبقى وقت الادراك إلى طلوع الشمس (وتعجيلها) أول الوقت (أفضل) لقول عائشة « كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة ، ما يعرفهن أحدٌ من الغلس » متفق عليه . وعن أبي مسعود الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم « غلس بالصبح ثم أسفر ثم لم يعد إلى الاسفار حتى مات » رواه ابو داود وابن خزيمة في صحيحه . قال الحازمي : أسناده ثقات ، والزيادة من الثقة مقبولة . قال ابن عبد البر « صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يقلسون » . ومحال أن يتركوا الأفضل ، وهم النهاية في إتيان الفضائل . وحديث « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » رواه أحمد وغيره . وحكي الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحق : أن معنى الاسفار أن يضيء الفجر . فلا يشك فيه ، قال الجوهري : أسفر الصبح . أي أضاء ، يقال : أسفرت المرأة عن وجهها ، إذا كشفتته وأظهرته (ويكره تأخيرها بعد الاسفار بلا عذر) قاله في الرعاية الصغرى . وفرعه في المبدع على قول القاضي ومن تابعه . ومقتضى كلام الأكثر : لا كراهة (ويكره الحديث بعدها) أي صلاة الفجر (في أمر الدنيا حتى تطلع الشمس) ويأتي له تنمة في صلاة التطوع . ووقت المغرب في الطول والقصر يتبع النهار ، فيكون في الصيف أقصر ، ووقت الفجر يتبع الليل فيكون في الشتاء أطول . لأن النورين تابعا للشمس ، هذا يتقدمها وهذا يتأخر عنها . فان كان الشتاء طال زمن مغيبها فيطول زمن الضوء التابع لها . وإذا كان الصيف طال زمن ظهورها فيطول زمن النور التابع لها ، قال الشيخ تقي الدين : ومن زعم أن وقت العشاء بقدر حصة الفجر في الشتاء والصيف فقد غلط غلطاً بيناً باتفاق الناس (ومن أيام الدجال ثلاثة أيام طوال . يوم كسنة ، فيصل في صلاة سنة) * قلت : وكذا الصوم ، والزكاة والحج (ويوم كشهر ، فيصل في صلاة شهر ، ويوم كجمعة ، فيصل في صلاة جمعة) فيقدر للصلاة في

في تلك الايام بقدر ما كان في الايام المعتادة ، لا أنه للظهر مثلاً بالزوال وانتصاف النهار ، ولا للعصر بمصير ظل الشيء مثله ، بل يقدر الوقت بزمان يساوي الزمن الذي كان في الايام المعتادة . قال ابن قنيس : اشار إلى ذلك ، يعني الشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية . والليلة في ذلك كالיום ، فاذا كان الطول يحصل في الليل كان للصلاة في الليل ما يكون لها في النهار .

فصل

فيما يدرك به أداء الصلاة . وحكم ما إذا جهل الوقت (تدرك مكتوبة أداء كلها بتكبيره لإحرام في وقتها) أي وقت تلك المكتوبة ، سواء آخرها لعذر ، كحائض تطهر ، ومجنون يفيق ، أو غيره . لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس » ، أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها » رواه مسلم ، وللبخاري « فليتم صلاته » وكادراك المسافر صلاة المقيم ، وكادراك الجماعة (ولو) كانت المكتوبة (جمعة) وأدرك منها تكبيرة الاحرام في وقتها ، فقد أدركها أداء ، كباقي المكتوبات (ويأتي) ذلك في الجمعة (ولو كان) الوقت الذي أدرك فيه تكبيرة الاحرام (آخر وقت ثانية في جمع) وكبر فيه للاحرام فتكون التي أحرم بها أداء ، كما لو لم يجمع (فتعتقد) الصلاة التي أدرك تحريمها في وقتها (ويبنى عليها) أي على التحريم (ولا تبطل) الصلاة (بخروج الوقت وهو فيها ، ولو) كان (آخرها عمداً) لعموم ما سبق (قال المجد : معنى قولهم : تدرك بتكبيره ، بناء ما خرج منها عن وقتها على تحريمه الأداء في الوقت ، وأنها لا تبطل ، بل تقع الموقع في الصحة والاجزاء) وتبعه في مجمع البحرين وابن عبيدان ، قال في الفروع : وظاهر كلامه في الغنى ، أنها مسئلة القضاء والاداء الآتية بعد ذلك) ومن شك في دخول الوقت لم يصل (حتى يغلب على ظنه دخوله . لأن الأصل عدم دخوله) فان صلى (مع الشك) فعليه الاعادة وان وافق الوقت (لعدم صحة صلاته ، كما لو صلى من اشتبهت عليه القبلة من غير اجتهاد . قال ابن حمدان : من أحرم بفرض مع ما ينافيه لا مع ما ينافي الصلاة عمداً أو جهلاً أو سهواً فسد فرضه . ونقله يحتمل وجهين انتهى * قلت : يأتي أنه يصح نفلاً إذا لم يكن عالماً (فان غلب على ظنه دخوله) أي الوقت (بدليل من

اجتهاد او تقليد) عارف (أو تقدير الزمان بقراءة أو صنعة) كمن جرت عادته بقراءة شيء إلى وقت الصلاة ، أو بعمل شيء مقدر من صنعته إلى وقت الصلاة (صلى) أي جاز له أن يصلي (إن لم يمكنه اليقين بمشاهدة) الزوال ونحوه (أو اخبار عن يقين) لأنه أمر اجتهادي ، فاكتمى فيه بغلبة الظن كغيره ، ولأن الصحابة كانوا يبنون أمر الفطر على غلبة الظن (والأولى : تأخيرها قليلاً احتياطاً) حتى يتيقن دخول الوقت ، ويزول الشك (إلا أن يخشى خروج الوقت أو تكون صلاة العصر في يوم غيم ، فيستحب التبكير) لحديث بريدة قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقال : بكروا بصلاة العصر في اليوم الغيم فانه من فاتته صلاة العصر حبط عمله » رواه البخاري . قال الموفق : ومعناه - والله أعلم - التبكير بها إذا حل فعلها بيقين أو غلبة ظن . وذلك لأن وقتها المختار في زمن الشتاء ضيق ، فيخشى خروجه . وقال في الانصاف : فعلى المذهب يستحب التأخير ، حتى يتبين دخول الوقت . قاله ابن تيميم وغيره (والأعمى ونحوه) كالمطمور (يقلد) العارف في دخول الوقت . وفي الجامع للقاضي : والأعمى يستدل على دخول وقت الصلاة ، كما يستدل البصير في يوم الغيم . لأنه يساويه في الدلالة . وهو مرور الزمان ، وقراءة القرآن ، والرجوع إلى الصنائع الراتبة . فاذا غلب على ظنه دخول الوقت جاز له أن يصلي . والاحتياط للتأخير . كما تقدم في البصير ، ويفارق التوجه إلى القبلة ، حيث قالوا : لا يجتهد له . لأنه ليس معه الآلة التي يدر كها بها ، وهي حاسة البصر . وليس كذلك دخول الوقت ، لأنه يستدل عليه بمضي المدة . ومعناه في المبدع (فان عدم) الأعمى ونحوه (من يقلده ، وصلى . أعاد . ولو يتيقن أنه أصاب) كمن اشتبهت عليه القبلة ، فيصلّي بغير اجتهاد . قال في المنتهى وشرحه : ويعيد أعمى عاجز عن معرفة وقت تلك الصلاة انتهى . فعلم منه : أن من قدر على الاستدلال كما تقدم لا إعادة عليه (فان أخبره) أي الجاهل بالوقت أعمى . كان أو غيره (مخبر) عارف بدخول الوقت (عن يقين) لا ظن (قبل قوله) وجوباً (ان كان ثقة) لأنه خبر ديني ، فقبل فيه قول الواحد ، كالرواية (أو سمع أذان ثقة) يعني أنه يلزم العمل بأذان ثقة عارف . لأن الأذان شرع للاعلام بدخول وقت الصلاة . فلو لم يجز تقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الأذان لها . ولم يزل الناس يجتمعون للصلاة في مساجدهم ، فاذا سمعوا الأذان قاموا إلى الصلاة ، وبنوا على قول المؤذن من غير مشاهدة للوقت ، ولا اجتهاد فيه . من غير تكبير ، فكان اجماعاً (وإن كان) الاخبار بدخول الوقت (عن اجتهاد لم يقله) لأنه يقدر

على الصلاة باجتهاد نفسه وتحصيل مثل ظنه . أشبه حال اشتباه القبلة ، زاد ابن تيميم وغيره (إذا لم يتعذر عليه الاجتهاد . فان تعذر) عليه الاجتهاد (عمل بقوله) أي قول المخبر عن اجتهاد (ومنه) : أي من الأخبار بدخول الوقت عن اجتهاد (الأذان في غيم ان كان عن اجتهاد) فلا يقبله إذا لم يتعذر عليه الاجتهاد (فيجتهده هو) أي مريد الصلاة ، إن قدر على الاجتهاد ، لقدرته على العمل باجتهاد نفسه (وإن كان المؤذن يعرف الوقت بالساعات) وهو العالم بالتسيير والساعات والدقائق والزوال (أو) كان يؤذن بـ (بتقليد عارف) بالساعات (عمل بأذانه) إذا كان ثقة في الغيم وغيره (ومتى اجتهد) من اشتبه عليه الوقت (وصلى . فبان أنه وافق الوقت أو ما بعده ، أجزأه) ذلك فلا إعادة عليه . لأنه أدى ما خوطب به وفرض عليه (وإن وافق) ما (قبله) أي الوقت (لم يحزه عن فرضه) لأن المكلف انما يخاطب بالصلاة عند دخول وقتها . ولم يوجد بعد ذلك ما يزيله ، ولا ما يبرئ الذمة منه . فبقي بحاله (وكانت) صلاته (نفلاً ، ويأتي) في باب النية (وعليه الاعادة) أي فعل الصلاة إذا دخل وقتها (ومن أدرك من أول وقت) مكتوبة (قدر تكبيرة ثم طراً) عليه (مانع من جنون أو حيض ونحوه) كفاس (ثم زال المانع بعد خروج وقتها . لزمه قضاء) الصلاة (التي أدرك) التكبيرة (من وقتها فقط) لأن الصلاة تجب بدخول أول الوقت على مكلف ، لم يقم به مانع ، وجوباً مستقراً . فاذا قام به مانع بعد ذلك لم يسقطها . فيجب قضاؤها عند زوال المانع . ولا يلزمه غير التي دخل وقتها قبل طرؤ المانع . لأنه لم يدرك جزءاً من وقتها ، ولا من وقت تبعها . فلم تجب كما لو لم يدرك من وقت الأولى شيئاً ، وفارق مدرك وقت الثانية ، فانه أدرك وقتاً يتبع الأولى . فلا يصح قياس الثانية على الأولى . والأصل : أنه لا تجب صلاة إلا بادرارك وقتها (وإن بقي قدرها) أي قدر التكبيرة (من آخره) أي آخر الوقت (ثم زال المانع) من حيض أو جنون ونحوه (ووجد المقتضى) للوجوب (ببلوغ صبي أو إفاقة مجنون أو اسلام كافر أو طهر حائض) أو نفساء (وجب قضاؤها وقضاء ما تجمع اليها قبلها ، فان كان) زوال المانع ، أو طرؤ التكليف (قبل طلوع الشمس لزمه قضاء الصبح) فقط . لان التي قبلها لا تجمع اليها (وإن كان قبل غروبها لزم قضاء الظهر والعصر . وإن كان قبل طلوع الفجر . لزم قضاء المغرب والعشاء) لما روى الاثرم وابن المنذر وغيرهما عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس انهما قالوا في الحائض - تطهر قبل طلوع الفجر بركعة « تصلي المغرب والعشاء . فاذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً » لان وقت

الثانية وقت للأولى حال العذر . فإذا أدركه المعذور لزمه قضاء فرضها ، كما يلزم فرض الثانية . وإنما تعلق الوجوب بقدر تكبيرة . لأنه إدراك . فاستوى فيه القليل والكثير كإدراك المسافر صلاة المقيم . وإنما اعتبرت الركعة في الجمعة للمسبوق لأن الجماعة شرط لصحتها فاعتبر إدراك الركعة ، لثلاث يفوته الشرط في معظمها .

« فصل في قضاء الفوائت وما يتعلق به »

(ومن فاتته صلاة مفروضة فأكثر) من صلاة (لزمه قضاؤها) لحديث « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » متفق عليه (مرتباً) نص عليه في مواضع . لأنه صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب « صلى المغرب فلما فرغ قال : هل علم أحد منكم أني صليت العصر ؟ قالوا يا رسول الله ما صليتها . فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب » رواه أحمد (١) . وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقد رأوه قضى الصلاتين مرتباً . كما رأوه يقرأ قبل أن يركع ، ويركع قبل أن يسجد ، ولوجوب الترتيب بين المجموعتين . ولأن القضاء يحكي الأداء (على الفور) لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « فليصلها إذا ذكرها فأمر بالصلاة عند الذكر . والامر للوجوب (إلا إذا حضر) من عليه فائتة (لصلاة عيد) فيؤخر الفائتة حتى ينصرف من مصلاه لثلاث يقتدى به (ما لم يتضرر في بدنه أو ماله أو معيشة يحتاجها) فيسقط عنه الفور ، ويقضيها بحيث لا يتضرر (٢) لحديث « لا ضرر ولا ضرار » وقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج (٣)) (ويجوز التأخير) أي تأخير الفائتة (لغرض صحيح كان انتظار رفقة أو جماعة للصلاة) لفعله صلى الله عليه وسلم باصحابه لما فاتتهم صلاة الصبح وتحولوا من مكانهم ، ثم صلى بهم الصبح . متفق عليه من حديث أبي هريرة . والظاهر أن منهم من فرغ من الوضوء قبل غيره (ولا يصح نفل مطلق) ممن عليه فائتة (اذن) أي في الوقت الذي ابيح له فيه تأخير

(١) صلى الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك قبل نزول صلاة الخوف أما بعدها فلم يفعل شيئاً من ذلك ولقد أنقذ الثقات من علماء الإسلام بأن من ترك الصلاة كسلاً فقد فارق ربة الإسلام فدمه وماله حيثنذ غير مصومين .

(٢) ما عرف أحد من المسلمين يضيق بالصلاة أو يتضرر بها إلا أن يكون رقيق الدين ضعيف الإيمان وحسبانه في تمداد المسلمين خطأ عظيم .

(٣) سورة الحج الآية : ٧٨ .

الفائتة ، لكونه حضر لصلاة عيد او يتضرر في بدنه أو نحوه أو أخرها لغرض صحيح (لتحريمه) أي النفل المطلق إذن (كاوقات النهي) لتعيين الوقت للفائتة . كما لو ضاق الوقت الحاضر ومفهومه أنه يصح النفل المقيد . كالرواتب والوتر لأنها تتبع الفرائض فلها شبه بها (وإن قلت الفوائت قضي سننها) الرواتب (معها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لما فاتته الفجرُ صلى سنَّتها قبلها » (وإن كثرت) الفوائت (فالأولى تركها) أي السنن ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى الصلوات الفائتة يوم التندق لم ينقل أنه صلى بينها سنة ، ولأن الفرض أهم . فلاشتغال به أولى ، قاله في الشرح (إلا سنة فجر) فيقضيها (. ولو كثرت الفوائت ، لتأكدتها وحث الشارع عليها) (ويخير في الوتر) إذا فات مع الفرض وكثر ، وإلا قضاه استحباباً (ولا تسقط الفائتة بحج ولا تضعيف صلاة في المساجد الثلاثة) : المسجد الحرام . ومسجده صلى الله عليه وسلم والمسجد الاقصى . فإذا صلى في أحد تلك المساجد وعليه فائتة لم تسقط بالمضاعفة (ولا) تسقط بـ (غير ذلك) المذكور ، سوى قضائها . لحديث مسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فكفارتها ان يصليها إذا ذكرها » والجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر (فان تحشى فوات الحاضرة ، أو) خشى (خروج وقت الاختيار سقط وجوبه) أي ما ذكر من الفور والترتيب (إذا بقي في الوقت قدر فعلها ، ثم يقضي) الفائتة ، لأن الحاضرة أكد ، بدليل أنه يقتل بتركها ، بخلاف الفائتة . ولثلاث تصير الحاضرة فائتة (وتصح البداءة بغير الحاضرة مع ضيق الوقت) ويأثم . و (لا) تصح (نافلة ولو راتبة) مع ضيق الوقت (فلا تنعقد) لتحريمها . كوقت النهي ، لتعين الوقت للفرض . وهكذا إذا استيقظ ، وشك في طلوع الشمس . بدأ بالفريضة . نص عليه . لأن الأصل بقاء الوقت (وإن نسي الترتيب بين الفوائت حال قضائها) بأن كان عليه ظهر وعصر مثلاً ، فنسي الظهر حتى فرغ من العصر (أو) نسي الترتيب (بين حاضرة وفائتة حتى فرغ) من الحاضرة (سقط وجوبه) أي الترتيب ، لقوله صلى الله عليه وسلم « عِفي لأمتي عن الخطأ والنسيان » رواه النسائي . وما تقدم في حديث إعادته صلى الله عليه وسلم صلاة المغرب عام الاحزاب : محمول على أنه ذكر صلاة العصر في أثنائها . بدليل أنه سأل عقب سلامه ، كما تدل عليه الفاء ، وجمعاً بين الأخبار (ولا يسقط) الترتيب (بجهل وجوبه) لقدرته على التعلم . فلا يعذر بالجهل لتقصير ، بخلاف النسيان (فلو صلى الظهر ثم الفجر جاهلاً) وجوب الترتيب (ثم صلى العصر في وقتها ، صحت عصره) مع عدم صحة ظهره (لاعتقاده) حال صلاة العصر (ان

لا صلاة عليه ، كمن صلاها (أي العصر) ثم تبين انه صلى الظهر بلا وضوء (أو انه كان ترك منها ركناً أو شرطاً آخر . لأنه في معنى الناسي (ولا يسقط) الترتيب (بخشية فوت الجماعة) بل يصلي الفاتئة ثم الحاضرة . ولو وحده . ويسقط وجوب الجماعة للعذر (وعنه يسقط) الترتيب بخشية فوت الجماعة (اختاره جماعة ، لكن عليه فعل الجمعة) ان خشي فوتها لو اشتغل بالفاتئة (وإن قلنا بعدم السقوط) أي سقوط الترتيب بخشية فوت الجمعة (ثم يقضيها ظهراً) على القول بعدم السقوط . قال في المبدع : وظاهره لا فرق بين الحاضرة أن تكون جمعة أو غيرها فان خوف فوت الجمعة كضيق الوقت في سقوط الترتيب . نص عليه . فيصلي الجمعة قبل القضاء وعنه لا يسقط ، قال جماعة : لكن عليه فعل الجمعة في الاصح . ثم يقضيها ظهراً اهـ وقال في المنتهى في باب الجمعة : وتترك فاتئة لخوف فوت الجمعة (ويسن أن يصلي الفاتئة جماعة ان أمكن) ذلك ، لفعله صلى الله عليه وسلم كما تقدم (وإن ذكر فاتئة في حاضرة أتمها غير الامام ، نقلاً إما ركعتين واما أربعاً ، ما لم يضق الوقت) عن فعل الفاتئة ثم الحاضرة بعد اتمام ما شرع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم « من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الامام فليصل مع الامام . فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ، ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الامام » رواه أبو يعلى الموصلي باسناد حسن . قاله في الشرح . وروى موقوفاً على ابن عمر . والحق بالمأموم المنفرد لأنه في معناه (ويقطعها) أي الحاضرة (الامام) إذا ذكر فاتئة (نصاً مع سعة) أي الوقت ، لئلا يلزم اقتداء المفترض بالمتنفل (واستثنى جمع الجمعة) فلا يقطعها الامام إذا ذكر الفاتئة في أثنائها . وإن ضاق الوقت بأن لم يتسع لسوى الحاضرة . أتمها الامام وغيره . وإن اتسع للفاتئة ثم الحاضرة فقط ، قطعها أيضاً غير الامام ، لعدم صحة النفل إذن . وإن ذكر الامام الفاتئة قبل إحرامه بالجمعة استناب فيها . وقضى الفاتئة . فان أدرك الجمعة مع نائه وإلا صلى ظهراً (وإن شك في صلاة هل صلى ما قبلها ، ودام) شكه (حتى فرغ) من صلاته (فبان أنه لم يصل أعادهما) أي الفاتئة ، ثم الحاضرة ليحصل الترتيب (وإن نسي صلاة من يوم) بليته (يجهل عينا) بأن لم يدر أظهر هي أم غيرها (صلى خمساً بنية الفرض) أي ينوي بكل واحدة من الخمس الفرض الذي عليه . (ولو نسي ظهراً وعصرأ من يومين وجهل السابقة) منهما (بدأ باحدهما بالتحري) أي الاجتهاد (فان لم يترجح عنده شيء بدأ بأيهما شاء) للعذر (ولو علم ان عليه من يوم الظهر وصلاة أخرى ، لا يعلم هل هي المغرب أو الفجر ؟ لزمه أن يصلي الفجر ، ثم الظهر ثم المغرب) اعتباراً بالترتيب

الشرعي . وان ترك عشر سجعات من صلاة شهر قضى صلاة عشرة أيام ، لجواز تركه كل يوم سجدة ذكره أبو المعالي وجزم بمعناه في المنتهى . ومن شك فيما عليه وتيقن سبق الوجوب ابرأ ذمته يقيناً . نص عليه . وإلا ما يتعين وجوبه . ولو شك مأموم : صلى الامام الظهر أو العصر ؟ اعتبر بالوقت فان أشكل فالأفضل عدم الاعادة (ولو توضأ) مكلف (وصلى الظهر ثم احدث ثم توضأ وصلى العصر ، ثم ذكر أنه ترك فرضاً) أو شرطاً (من احدى الطهارتين ، ولم يعلم عينها . لزمه اعادة الوضوء) لاحتمال ان يكون المتروك من الوضوء الثاني (و) أعاد (الصلاتين) ليخرج من العهدة بيقين (ولو لم يحدث بينهما ، ثم توضأ للثانية تجديداً . لزمه اعادة الاولى فقط) لاحتمال أن يكون المتروك من الوضوء الاول . ولا يعيد الثانية . لأنها صحيحة بكل حال . لان المتروك ان كان من التجديد لم يضره تركه . وان كان من الوضوء أولاً ، فالحدث ارتفع بالتجديد (من غير اعادة الوضوء) لما ذكر . وتقدم بعضه في الوضوء (وان نام مسافر عن الصلاة حتى خرج الوقت سن له الانتقال من مكانه) لحضور الشيطان له فيه (ليقضي الصلاة في غيره) أي غير المكان الذي نام فيه ، لفعله عليه الصلاة والسلام لما نام عن صلاة الصبح وتقدم .

« باب ستر العورة واحكام اللباس »

الستر : بفتح السين ، مصدر ستره أي غطاه ، وبكسرهما ما يستر به . والعورة لغة النقصان والشيء المستقبح . ومنه كلمة عوراء أي قبيحة (وهو) أي ستر العورة (الشرط السادس) في الذكر . قال ابن عبد البر : أجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به ، وصلى عرياناً . لقوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) (١) لأنها وان كانت نزلت بسبب خاص ، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » رواه أبو داود والترمذي وحسنه من حديث عائشة . ورواه الحاكم وقال : على شرط مسلم . والمراد بالحائض : البالغ . والاحسن في الاستدلال أن يقال : انعقد الاجماع على الأمر به في الصلاة ، والأمر بالشيء نهي عن ضده . فيكون منهيّاً عن الصلاة مع كشف

(١) سورة الأعراف الآية : ٣١

العورة ، والنهي في العبادات يدل على الفساد (والعورة سوءة الانسان) أي قبله ودبره . قال تعالى (فبدت لهما سوءاتهما (١)) (وكل ما يستحي منه) على ما يأتي تفصيله ، سميت عورة لقبح ظهورها ، ثم لأنها تطلق على ما يجب ستره في الصلاة . وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر إليه . ويأتي في النكاح (فمعنى ستر العورة : تغطية ما يقبح ظهوره ويستحي منه) من ذكر أو أنثى أو خنثى ، حر أو غيره (وسترها) أي العورة (في الصلاة عن النظر ، حتى عن نفسه) فلو كان جيبه واسعاً بحيث يمكن رؤية عورته منه إذا ركع أو سجد ، وجب زره ونحوه لسترها ، لعموم الأمر بستر العورة (و) حتى (خلوة) فيجب ستر العورة خلوة . كما يجب لو كان بين الناس . لحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « قلت : يا رسول الله ، عوراتنا ، ما نأتي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك . أو ما ملكت يمينك . قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : فإن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها ، قلت : فإذا كان أحدنا خالياً ؟ قال : فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحي منه » رواه ابو داود و (لا) يجب ستر العورة عن النظر (من أسفل ، ولو تيسر النظر) إليها من أسفل ، بأن كان يصلي على مكان مرتفع ، بحيث لو رفع رأسه من تحته لرأى عورته . وفي المبدع وغيره : والا ظهر بلى ، إن تيسر النظر (واجب) خبر قوله : وسترها (بساتر لا يصف لون البشرة ، سوادها وبياضها) لأن ما وصف سواد الجلد أو بياضه ليس بساتر له (فان) ستر اللون ، و (وصف الحجم) أي حجم الأعضاء (فلا بأس) لان البشرة مستورة . وهذا لا يمكن التحرز منه (ويكفي في سترها . ولو مع وجود ثوب : ورق شجر وحشيش ونحوها) كخوص مضفور . لأن المقصود سترها ، وقد حصل . ولأن الأمر بسترها غير مقيد بساتر . فكفى أي ساتر (و) يكفي في سترها أيضاً (متصل به ، كيده ولحيته) فإذا كان جيبه واسعاً ترى منه عورته فضمه بيده ، او غطته لحيته ، فمنعت رؤية عورته . كفاه ذلك . لحصول الستر . وكذا لو كان بثوبه حذاء فحذه ونحوه خرق فوضع يده عليه (ولا يلزمه) ستر عورته (ببارية) والمراد بها : ما يصنع على هيئة الحصير من قصب . وفي القاموس : هي الحصير (وحصير ونحوهما مما يضره) إذا لم يجد غيره ، دفعاً للضرر والحرج (ولا) يلزمه أيضاً ستر عورته بـ (حفير وطين وماء كدر) لأن ذلك لا يثبت . وفي الحفيرة حرج .

واختار ابن عقيل : يجب الطين لا الماء (ولا) يكفي سترها (بما يصف البشرة) لأنه ليس بساتر * قلت : لكن إن لم يجد غيره وجب . لحديث « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (ويجب سترها كذلك) أي بما لا يصف البشرة ، لا من أسفل حتى خلوة (في غير الصلاة ، ولو في ظلمة وحمام) لحديث بهز بن حكيم . قال في الرعاية : يجب سترها مطلقاً حتى خلوة عن نظر نفسه ، لأنه يحرم كشفها خلوة بلا حاجة ، فيحرم نظرها . لأنه استدامة لكشفها المحرم ، قال في الفروع : ولم أجد تصريحاً بخلاف هذا . لا أنه يحرم نظر عورته حيث جاز كشفها . فانه لا يحرم هو ولا لمسها اتفاقاً (ويجوز كشفها) أي العورة للضرورة (و) يجوز (نظر الغير إليها لضرورة ، كنداو وختان ، ومعرفة بلوغ ، وبكارة وثبوبة ، وعيب ، وولادة ونحو ذلك) كحلق عانة لا يحسنه . ويأتي توضيحه في النكاح (ويجوز كشفها) أي العورة (ونظرها لزوجته وعكسه) لقوله صلى الله عليه وسلم « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » (و) يجوز كشفها ونظرها (لأمتها المباحة ، وهي لسيدها) أي يجوز للامة المباحة كشف عورتها لسيدها . وذاؤها لعورته ، لما تقدم . وخرج بالمباحة المجوسية ونحوها ، والمزوجة والمعتدة والمستبرأة من غيره (و) يجوز (كشفها لحاجة ، كتخل واستنجاء وغسل . وتقدم في الاستطابة والغسل . ولا يحرم عليه نظر عورته حيث جاز كشفها) لنداو ، ونحوه مما تقدم ، لكن يكره كما يأتي في الانكحة . نقله عن الترمذي وغيره (وعورة الرجل) أي الذكر البالغ (ولو) كان (عبداً أو ابن عشر) حراً أو عبداً : ما بين السرة والركبة . لحديث علي قال ، قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبرز فخذك » ، ولا تنظر إلى فخذ حيٍّ أو ميت » رواه ثقات . رواه ابن ماجه وأبو داود . وقال : هذا الحديث فيه نكارة ، وعن جرهد الاسلمي . قال « مر الرسول صلى الله عليه وسلم وعلي بردة » ، وقد انكشفت فخذني . فقال : غط فخذك . فان الفخذ عورة » رواه مالك وأحمد وغيرهما . وفي اسناده اضطراب . قاله في المبدع . وقال في الشرح : رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقال حديث حسن (و) عورة (الأمة ما بين السرة والركبة) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قال « إذا زوج أحدكم عبده أمتة أو أجيـره ، فلا ينظر إلى شيء من عورته . فان ما تحت السرة إلى ركبته عورة » رواه أحمد وأبو داود ، يريد به الأمة . فان الأجير والعبد لا يختلف حاله بالتزويج وعدمه . وكان عمر ينهي الاماء عن التتبع . وقال « إنما القناع للحرائر » واشتهر ذلك ولم ينكر . فكان كالأجماع

(وكذا أم ولد ومعتق بعضها ، ومدبرة ومكاتبه ، ومعلق عتقها على صفة) فعورهن : ما بين السرة والركبة ، لبقاء الرق فيهن . والمقتضي للستر بالاجماع : هو الحرية الكاملة . ولم توجد . فبقين على الأصل (و) كذا عورة (حرة مراهرة ومميرة) لمفهوم حديث « لا يقبلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ الانحمار » (و) كذا عورة (خنثى مشكل) له عشر سنين فاكثر . لأنه لم تتحقق أنوثته . فلم يجب عليه ما زاد على ذلك بالاحتمال (ويستحب استتارهن) أي الأمة وأم الولد والمعتق بعضها والمدبرة والمكاتبه والمعلق عتقها على صفة ، والحرة المراهقة والمميرة ، والخنثى المشكل (كالحرّة البالغة احتياطاً) قال في المبدع : في الأمة ، يسن ستر رأسها في الصلاة . وقال في شرح الهداية: والاحتياط للخنثى المشكل : أن يستتر كالمرأة . وعلم مما سبق : أن السرة والركبة ليستا من العورة ، بل العورة ما بينهما . لحديث عمرو بن شعيب . وتقدم . وحديث أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أسفلُ السرةِ وفوق الركبتينِ من العورةِ » رواه أبو بكر . ولأنهما حد العورة فلم يكونا منها (وابن سبع) وخنثى له سبع سنين (إلى عشر) سنين (عورته الفرجان فقط) لأنه دون البالغ (والحرّة البالغة كلها عورة في الصلاة ، حتى ظفرها وشعرها) لقول النبي صلى الله عليه وسلم « المرأةُ عورةٌ » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح ، وعن أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم « أتصلي المرأةُ في درع وخمارٍ ، وليسَ عليهما إزارٌ ؟ » قال : إذا كان الدرعُ سابغاً يغطي ظهورَ قدَمَيْها » رواه أبو داود ، وصحح عبد الحق وغيره أنه موقوف على أم سلمة (إلا وجهها) لاختلاف في المذهب : أنه يجوز للمرأة الحرة كشف وجهها في الصلاة . ذكره في المغني وغيره (قال جمع : وكفيها) واختاره المجد . وجزم به في العمدة والوجيز ، لقوله تعالى (ولا يُبدِنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا) (١) قال ابن عباس وعائشة « وجهها وكفيها » رواه البيهقي . وفيه ضعف . وخالفهما ابن مسعود (وهما) أي الكفان (والوجه) من الحرّة البالغة (عورة خارجها) أي الصلاة (باعتبار النظر ، كبقية بدنهما) لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « المرأةُ عورةٌ » (ويسن لرجل ، والامام أبلغ) أي أكد . لأنه يقتدى به وبين يدي المأمومين . وتعلق صلاتهم بصلاته (أن يصلي في ثوبين) ذكره بعضهم إجماعاً . قال ابن تميم وغيره (مع

ستر رأسه) بعمامة وما في معناه ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان كذلك يصلي .
قاله المجد في شرحه ، وقال ابراهيم : كانوا يستحبون إذا وسع الله عليهم أن لا
يصلي أحدهم في أقل من ثوبين (ولا يكره) أن يصلي (في ثوب واحد ، يستر ما يجب
ستره) من العورة واحد العاتقين في الفرض (والقميص أولى من الرداء إن اقتصر
على ثوب واحد) لأنه أبلغ ، ثم الرداء ، ثم المتر أو السراويل . قاله في الشرح ،
وإن صلى في ثوبين فافضل ذلك ما كان أسبغ ، فيكون الافضل : القميص والرداء ،
ثم الازار أو السراويل مع القميص ، ثم أحدهما مع الرداء ، وأفضلهما مع الرداء :
الازار ، لأنه لبس الصحابة ولأنه لا يحكي تقاطيع الحلقة ، وأفضلهما ، تحت القميص :
السراويل . لأنه أستر ، ولا يحكي خلفة في هذه الحالة . ذكره المجد في شرحه
(وإن صلى في الرداء ، وكان واسعاً التحف به وإن كان) الرداء (ضيقة خلف
بين طرفيه ، على منكبيه كالقفص) لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا كان الثوبُ
ضيقةً فاشدُدهُ على حَقْوَيْكَ (١)» رواه ابو داود (فإن كان جيب القميص
واسعاً سن ان يزره عليه ولو بشوكة) لحديث سلمة بن الاكوع قال «قلتُ : يا
رسولَ الله ، إني اكونُ في الصيدِ واصلِّي في القميص الواحدِ ؟ قال : نعمُ
وازرره ولو بشوكة » رواه ابن ماجه والترمذي . وقال حسن صحيح
(فإن رؤيت عورته منه بطلت) صلاته ، لفوات شرطها ، والمراد إن امكن رؤية
عورته وإن لم تر لعمرى او ظلمة أو خلوة ونحوه . كما تقدم (فإن لم يزره) أي الجيب
(وشد وسطه عليه بما يستر العورة ، أو كان ذا حية تسد جيبه صحت صلاته)
لوجود الستر المأمور به (فإن اقتصر) الرجل ومثله الخنثى (على ستر عورته .
واعرى العاتقين في نفل : اجزأه) دون الفرض . لان مبني النفل على التخفيف ،
ولذلك يتسامح فيه بترك القيام والاستقبال في حال سفره مع القدرة ، فسومح فيه
بهذا القدر . ولان عادة الانسان في بيته وخلواته قلة اللباس وتخفيفه . وغالب نفله
يقع فيه . فسومح فيه لذلك . ولا كذلك الفرض . ويؤيده حديث عائشة «رايتُ
رسولَ الله صلى الله عليه وسلم صلَّى في ثوبٍ واحدٍ بعضُهُ عليَّ » رواه ابو داود .
والثوب الواحد لا يتسع لذلك مع ستر المنكبين (ويشترط في فرض مع سترها)
أي العورة (ستر جميع احدهما) أي العاتقين (بشيء من لباس) لحديث ابي هريرة

(١) الحقو : الخصر

« لا يصلّي الرجلُ في الثوبِ الواحدِ ليسَ على عاتِقِهِ منه شيءٌ » رواه البخاري .
والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ، وتقدم الفرق بين الفرض والنفل ، واستدل أبو
بكر على التفرقة بين الفرض والنفل بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر
« إذا كان الثوبُ ضيقاً فاشددهُ على حَقْوِكَ » وفي لفظ « فاثتر به » رواه البخاري .
وقال : هذا في التطوع . وحديث أبي هريرة في الفرض والمراد بالعائق : موضع
الرداء من المنكب . وقوله « بلباس » أي سواء كان من الثوب الذي ستر به عورته
أم من غيره . ومحل ذلك إذا قدر عليه ، فأَي شيء ستر به عاتقه أجزأه (ولو وصف
البشرة) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « ليسَ على عاتِقِهِ منه شيءٌ » وهو يعم
ما يصف ومالا يصف (فلا يجزىء حبل ونحوه) لانه لا يسمّى لباساً (ويسن للمرأة
الحرّة أن تصلي في درع . وهو القميص) وقال أحمد : شبه القميص ، لكنه سابع
يغطي قدميها ، قاله في المبدع (وخمار) وهو غطاء رأسها وتديره تحت حلقها
(وملحفة) بكسر الميم (وهي الجلباب) روى ذلك محمد بن عبد الله الانصاري
في جزئه ، عن عمر باسناد صحيح . وروى سعيد بن منصور عن عائشة « أنها
كانت تقومُ إلى الصلاة في الخمار والإزار والدرع ، فتسبل الإزار فتجلبب به ،
وكانت تقول : ثلاثةُ أثوابٍ لا بدّ للمرأة منها في الصلاة إذا وجدتها : الخمارُ
والجلبابُ والدرعُ » ولأن المرأة أوفى من الرجل عورة ، فكانت أكثر منه ستره
(ولا تضم ثيابها) قال السامري : (في حال قيامها ، ويكره) أن تصلي (في نقاب
وبرقع بلا حاجة) قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن على المرأة أن تكشف وجهها
في الصلاة والاحرام . ولأن ستر الوجه يخل بمباشرة المصلي بالجهة والانف ، ويغطي
القم . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل عنه ، فان كان لحاجة كحضور
أجنب ، فلا كراهة (وإن اقتصر على ستر ماسوى وجهها ، كأن صلت في درع
وخمار أجزأها) قال أحمد : أتفق عامتهم على الدرع والخمار ، وما زاد فهو خير
وأستر ، ولأنها سترت ما يجب عليها ستره . فاكتفى به (ولا تبطل الصلاة بكشف
يسير من العورة) واليسير هو الذي (لا يفحش في النظر عرفاً) ويختلف الفحش
بحسب المنكشف ، فيفحش من السوءة مالا يفحش من غيرها (بلا قصد) لقول
عمر بن سلمة الحرمي قال « انطَلَقَ أبِي وافِداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم في نفر
من قومه ، فعلمهم الصلاة ، وقال : يؤمّكم أقرؤكم . فكنت أقرأهم فقدموني ،
فكنت أؤمهم وعليّ بردةٌ لي صفراء صغيرة ، فكنت إذا سجدت انكشفت عني .

فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ : وَارَوْا عَنَا سَوَاءَ قَارِئِكُمْ . فَاشْتَرَوْا لِي قَمِيصًا يَمَانِيًّا ،
فَمَا فَرَحْتُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِهِ « وَفِي لَفْظٍ « فَكُنْتُ أُوْمَهُمْ فِي بَرْدَةِ
مَوْصِلَةٍ فِيهَا فَتَقٌ » . فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ فِيهَا خَرَجْتُ لِإِسْتِي » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .
وَانْتَشَرَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ،
وَلَا نِثَابِ الْإِغْيَاءِ لَا تَخْلُو مِنْ فَتَقٍ ، وَثِيَابُ الْفُقَرَاءِ لَا تَخْلُو مِنْ خَرَقٍ غَالِبًا
وَالْإِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ يَشُقُّ . فَعَفَى عَنْهُ (وَلَوْ) كَانَ الْإِنْكَشَافُ الْيَسِيرَ (فِي زَمَنِ طَوِيلٍ)
لَمَا مَرَّ (وَكَذَا) لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ انْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ شَيْءٌ (كَثِيرٌ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ ،
فَلَوْ أَطَارَتْ الرِّيحُ سِتْرَتَهُ وَنَحْوَهُ) أَيْ نَحْوَ الرِّيحِ (عَنْ عَوْرَتِهِ ، فَبَدَا) أَيْ ظَهَرَ (مِنْهَا
مَا لَمْ يَعْفَ عَنْهُ) لَوْ طَالَ زَمَنُهُ لَفَحَشَهُ (وَلَوْ) كَانَ الَّذِي بَدَا (كُلُّهَا) أَيْ كُلَّ الْعَوْرَةِ
(فَأَعَادَهَا سَرِيعًا بَلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ . لَمْ تَبْطُلْ) صَلَاتُهُ ، لِقَصْرِ مَدَّتِهِ . أَشْبَهَ الْيَسِيرَ فِي الزَّمَنِ
الطَوِيلِ . فَإِنْ احتَاجَ فِي أَخْذِ سِتْرَتِهِ لِعَمَلٍ كَثِيرٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَإِنْ كَشَفَ بِسِرِّهِ
مِنْهَا) أَيْ الْعَوْرَةَ (قَصْدًا بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ . لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٍ :
أَشْبَهَ سَائِرَ الْعَوْرَةِ ، وَكَذَا لَوْ فَحَشَ وَطَالَ الزَّمَنُ ، وَلَوْ بَلَا قَصْدَ (وَمَنْ صَلَّى - وَلَوْ
نَفْلًا - فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ) أَوْ مَنْسُوجٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (أَوْ) صَلَّى فِي ثَوْبٍ (أَكْثَرَهُ)
حَرِيرٍ ، وَهُوَ (مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ) ذَلِكَ : لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا قَالَ فِي
الِاخْتِيَارَاتِ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ : الَّذِي يَجْرُ ثَوْبُهُ خِيَلَاءَ فِي الصَّلَاةِ ،
لِأَنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّهُ حَرَامٌ ، وَكَذَلِكَ مِنْ لِبَسِ ثَوْبًا فِيهِ تَصَاوِيرٌ * قُلْتُ : لَا زَمَ ذَلِكَ كُلِّ
ثَوْبٍ يَحْرُمُ لِبَسُهُ يَجْرِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْمُسْتَوْعَبِ (أَوْ)
صَلَّى فِي ثَوْبٍ (مَغْصُوبٍ) كُلَّهُ (أَوْ بَعْضُهُ) لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ ، إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا ،
أَوْ ظَاهِرَهُ ، مُشَاعًا كَانَ أَوْ مَعِينًا . وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . لِأَنَّ بَعْضَهُ يَتَّبِعُ بَعْضًا (أَوْ)
صَلَّى فِي (مَا ثَمَنَهُ الْمَعِينُ حَرَامٌ أَوْ بَعْضُهُ) أَيْ بَعْضُ ثَمَنِهِ الْمَعِينُ حَرَامٌ ، لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ .
إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا وَيَأْتِي فِي الْغَضَبِ . إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ وَبَذَلَهُ مِنَ الْحَرَامِ
(رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً . لَوْ كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ الثَّوْبِ الْمَحْرُومِ (لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ ،
إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا) لَمَا رَوَى أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ « مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ
وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ » لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ « صَلَاةً » مَا دَامَ عَلَيْهِ « ثُمَّ أَدْخَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ
وَقَالَ « صُمْتُ » إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ « وَفِي إِسْنَادِهِ هَاشِمُ
وَبَقِيَّةٌ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : هَاشِمٌ غَيْرُ ثِقَةٍ ، وَبَقِيَّةٌ : مَدْلَسٌ . وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ « مَنْ عَمَلَ
عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَلِأَنَّ قِيَامَهُ وَقَعُودَهُ وَلَبَثَهُ فِيهِ مُحْرَمٌ

منهى عنه ، فلم يقع عبادة كالصلاة في زمن الحيض وكالنجس ، وكذا لو صلى في بقعة مغضوبة ولو منفعتها ، أو بعضها ، أو حج بغصب (وإلا) أي وإن لم يكن المصلي في حرير ممن يحرم عليه كالانثى (صحت) صلاته ، لانه غير آثم (كما لو كان المنهى عنه خاتم ذهب ، أو) كان المنهى عنه (دملجاً أو عمامة أو تكة سراويل ، أو خفا من حرير) أو ترك ثوباً مغضوباً في كمه . فان صلاته صحيحة . لان النهي لا يعود إلى شرط الصلاة . أشبه ما لو غصب ثوباً فوضعه في كمه (وإن جهل) كونه حريراً أو غصباً (أو نسي كونه حريراً أو غصباً) صحت صلاته ، لانه غير آثم (أو حبس بمكان غصب) أو نجس . قال في الاختيارات : وكذا كل مكروه على الكون بالمكان النجس والغصب ، بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله . ينبغي أن يكون كالمحبوس (أو كان في جيبه درهم) أو دينار أو غيره (مغضوب ، صحت) صلاته ، لما تقدم (ولو صلى على أرض غيره ولو مزروعة) بلا غصب ولا ضرر . جاز (أو) صلى (على مصلاه) أي الغير (بلا غصب ولا ضرر) في ذلك (جاز) وصحت صلاته لرضاه بذلك عرفاً . قال في الفروع : ويتوجه احتمال فيما إذا كانت لكافر ، لعدم رضاه بصلاة مسلم في أرضه . وفاقاً لأبي حنيفة (ويأتي في الباب بعده ، ويصلي في حرير) ولو عارية (لعدم) غيره (ولا يعيد) لانه مأذون في لبسه في بعض الأحوال ، كالحكة والحرب ، وضرورة البرد وعدم ستره غيره . فليس منهيًا عنه إذن (و) يصلي (عرباناً مع) وجود ثوب (مغضوب) لأنه يحرم استعماله بكل حال . لعدم إذن الشارع في التصرف فيه مطلقاً . ولان تحريمه لحق آدمي . أشبه من لم يجد إلا ماء مغضوباً (ولا يصح نفل آبق) لأن زمن فرضه مستثنى شرعاً ، فلم يغصبه بخلاف زمن نفله . وقال ابن هبيرة في حديث جرير «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة» وفي لفظ «إذا أبق العبد من مواليه» ، فقد كفر حتى يرجع إليهم» رواهما مسلم . قال : أراه معنى إذا استحل الابق . قال في الفروع : كذا قال . وظاهره صحة صلاته عنده . وقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن جابر مرفوعاً «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة» ، ولا تصعد لهم حسنة : العبد الآبق ، حتى يرجع إلى مواليه فيضع يده في أيديهم ، والمرأة الساخطة عليها زوجها ، والسكران حتى يصحوا» (ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً ولم يقدر على غسله صلى فيه وجوباً) لأن ستر العورة أكد من إزالة النجاسة ، لتعاق حق الآدمي به في ستر عورته . ووجوب الستر في الصلاة وغيرها ، فكان تقديم الستر أهم (وأعاد) ما صلاه في الثوب النجس

وجوباً . لأنه قادر على كل من حالتي الصلاة عريانا . ولبس الثوب النجس فيها ، على تقدير ترك الحالة الأخرى . وقد قدم حاة التراحم آ كدهما . فاذا أزال التراحم بوجوده ثوباً طاهراً أوجبنا عليه الاعادة ، استدراكا للخلل الحاصل بترك الشرط الذي كان مقدوراً عليه من وجه ، بخلاف من حبس بالمكان النجس . لأنه عاجز عن الانتقال عن الحالة التي هو عليها من كل وجه . كمن عدم السترة بكل حال (فان صلى عريانا مع وجوده) أي الثوب النجس (أعاد) الصلاة وجوباً . لأنه فوت السترة مع قدرته عليها من وجه . ولو كان نجس العين كجلد ميتة ، صلى عريانا من غير إعادة . ذكره بعضهم . قاله في المبدع (فان كان معه ثوبان نجسان صلى) فرضه (في أقلهما) وأخفهما (نجاسة) لأن ما زاد على ذلك مقدور على اجتنابه . فوجب ، لحديث « إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم » وإذا كانت النجاسة في طرف الثوب وأمكنه أن يستتر بالطاهر منه . لزمه ذلك ، لأن ملاقاتها وإن لم يحملها ، وحملها وإن لم يلاقها : محذوران . وقد أمكنه اجتناب أحدهما ، فلزمه .

فصل

ومن لم يجد إلا ما يستر عورته فقط أو منكبيه فقط : ستر عورته وصلى قائماً وجوباً . وترك ستر منكبيه . لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان الثوب واسعاً فخالف بين طرفيه . وإن كان ضيقاً فاشدّدهُ على حَقْوِكَ » رواه أبو داود . ولأن القيام متفق عليه . فلا يترك لامر مختلف فيه (وإن كانت السترة التي وجدها (تكفي عورته فقط ، أو منكبه وعجزه فقط) بأن كانت إذا تركها على كتفيه وسد لها من ورائه تستر عجزه (ستر منكبه وعجزه ، وصلى جالساً استحباباً) لكونه يستر معظمها . والمغلظ منها . وستر المنكب لا بد له . فكان مراعاته أولى مع صحة الحديث بستر أحد المنكبين (فان لم يكف جميعها) أي العورة (ستر الفرجين) لأنهما أفحش وهما عورة بلا خلاف . وغيرهما كالحریم التابع لهما (فان لم يكف) ما وجده من السترة (إلا أحدهما) أي الفرجين (خير) بين ستر القبل ، أو الدبر ، لاستوائهما في وجوب الستر بلا خلاف (والاولى : ستر الدبر) لأنه أفحش . وينفرج في الركوع والسجود . وظاهره لا فرق بين أن يكون رجلا

أو امرأة أو خنثى . ويتوجه أنه يستر آلة الرجل إن كان هناك امرأة ، وآلتها إن كان هناك رجل . قاله في المبدع (ويلزمه) أي العاري (تحصيل سترة بشراء أو استحجار بقيمة المثل) للعين أو المنفعة أ (وبزيادة يسيرة) على عوض المثل (كماء الوضوء) فيعتبر أن يكون فاضلاً عن حاجته (وإن بذلت له سترة لزمه قبولها عارية) لأن المنة لا تكثر فيها . فأشبهه بذل الحبل والدلو لاستقاء الماء . و (لا) يلزمه قبولها إن بذلت له (هبة) لما يلحقه من المنة . وعلم منه انه لا يلزمه طلبها عارية (فإن عدم السترة (بكل حال صلى) ولا تسقط عنه بأي خلاف نعلمه . كما لو عجز عن استقبال القبلة . قاله في المبدع (جالساً يومئذ) بالركوع والسجود (استحباباً فيهما) أي في الجلوس والايماء ، لما روى عن ابن عمر « أن قوماً انكسرت بهم مركبهم فخرجوا عراة » — قال : يصلون جلوساً ، يومئون ايماء برؤسهم » ولم ينقل خلافه . ويجعل السجود أخفض من الركوع (ولا يترفع ، بل ينضام) نقله الاثرم والميموني (بأن يقيم احدي فخذه على الأخرى) لأنه أقل كشفاً (وإن صلى قائماً أو جالساً وركع وسجد بالأرض . جاز) له ذلك . لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « صل قائماً » وإنما قدم الجلوس على القيام . لأن الجلوس فيه ستر العورة ، وهو قائم مقام القيام . فلو صلى قائماً لسقط الستر إلى غير بدل ، مع أن الستر أكد من القيام . لأنه يجب في الصلاة وغيرها . ولا يسقط مع القدرة بحال . والقيام يسقط في النافلة ، ولأن القيام سقط عنهم ، لحفظ العورة ، وهي في حال السجود أفحش . فكان سقوطه أولى * لا يقال : الستر كله لا يحصل وإنما يحصل بعضه . فلا يفي ذلك بترك ثلاثه أركان : القيام ، والركوع ، والسجود . لأن العورة ان كانت الفرجان فقد حصل سترهما . والا حصل ستر أغلظها وأفحشها . وإذا صلى قائماً لزمه أن يركع ويسجد بالأرض (ولا يعيد العريان إذ قدر على الستر) بعد الفراغ من الصلاة ، سواء صلى قائماً أو جالساً . كفاقد الطهورين . وفي الرعاية : يعيد على الاقيس (وإن وجد) العاري (سترة مباحة قريبة منه عرفاً) أي في مكان يعد في العرف انه قريب (في أثناء الصلاة ستر) ما يجب ستره (وجوباً ، وبني) على ما صلاه عرياناً ، كأهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استدأروا إليها ، وأتموا صلاتهم (وإن كانت) السترة (بعيدة) عرفاً ، بحيث يحتاج إلى زمن طويل أو عمل كثير (ستر) الواجب ستره (وابتدأ) أي استأنف الصلاة ، لأنه لا يمكن فعلها إلا بما ينافيها من العمل الكثير أو بدون شرطها ، بخلاف التي قبلها (وكذا لو عتقت) الامة ونحوها (في الصلاة

واحتاجت إليها) أي إلى السترة ، بأن كانت رأسها مكشوفة مثلاً ، فإن كان الحمار بقربها تخمرت به . وبنت ، وإلا مضت إليه وتخمرت ، واستأنفت . وكذا حكم من أطارت الريح سترته وهو في الصلاة (فلو جهلت العتق ، أو) جهلت وجوب الستر ، أو جهلت (القدرة عليها . أعادت) الصلاة بتقصيرها (كخيار معتقة تحت عبد) إذا أمكنته من نفسها جاهلة العتق أو ملك الفسخ ، فانه يسقط خيارها . ولا تعذر بالجهل . لتقصيرها في عدم التعلم . (وتصلي العرا جماعة وجوباً) إذا كانوا رجالاً أحراراً لا عذر لهم يبيح ترك الجماعة . لأنهم قدروا عليها من غير عذر . أشبهوا المستترين . ولا تسقط الجماعة بفوات السنة في الموقف ، كما لو كانوا في ضيق لا يمكن تقدم امامهم عليهم . ولأنهم أولى بالوجوب من أهل ملالة الخوف . ولا يسقط عنهم وجوب الجماعة (و) يكون (امامهم في وسطهم ، ي بينهم) وان لم يتساووا من عن يمينه وشماله (وجوباً) لأنه أستر من أن يتقدم عليهم (فان تقدمهم) (الامام (بطلت) قال في المبدع : في الاصح (إلا في ظلمة) فيعوز أن يتقدم عليهم للامن من رؤيتهم عورته . وكذا لو كانوا عمياناً ولا إعادة عليهم (ويصلون) أي العرا (صفا واحداً وجوباً إلا في ظلمة) أو إذا كانوا عمياناً ، لئلا يرى بعضهم عورة بعض (فان كان المكان ضيقاً صلوا جماعتين فاكثر) بحسب ما يتسع له المكان ، كالنوعين (فان كانوا) أي العرا (رجالاً ونساء ، تبعدوا ، ثم صلى كل نوع لانفسهم) لان المرأة إن وقفت خلف الرجل شاهدت ورته . ومعه خلاف سنة الموقف . وربما أفضى إلى الفتنة (وان كانوا في ضيق) ف في المبدع : بفتح الضاد مخففاً من ضيق . ويجوز فيه الكسر ، على المصدر على حذف مصاف ، تقديره : ذي ضيق . (صلى الرجال واستدبرهم النساء ، ثم صلى النساء واستدبرهن الرجال) لما في ذلك من تحصيل الجماعة ، مع عدم رؤية الرجال النساء ، وبالعكس (فان بذلت لهم سترة صلوا فيها واحداً بعد واحد) لقدّرهم على الصلاة بشرطها (إلا أن يخافوا خروج الوقت . فتدفع إلى من يصاح للامامة فيصلون بهم ، ويتقدمهم) كامام المستورين (إن عينه ربه) بالعارية ، لأن الحق ل ، فيخص به من يشاء (وإلا) أي وإن لم يعين ربه واحداً منهم (اقترعوا إن تشاؤوا) فيقدم بها من خرجت له القرعة ، لترجحه بها (ويصلي الباؤون عرا) خشية خراج الوقت . هذا معنى كلامه في الشرح وغيره . قال في المبدع : والأصح يقدم امام مع ضيق الوقت .

وجزم به في المنتهى (فان كانوا رجالا ونساء) والمراد فيهما الجنس (فالنساء أحق) بالستر من الامام وغيره . لان عورتها أفحش وسترها أبعد من الفتنة (فاذا صلين فيها أخذها الرجال) وصلوا فيها إن اتسع الوقت . وإلا صلوا عراة (وإن كان فيهم أي العراة (ميت صلى فيها) أي السترة . المبذولة لهم (الحي) فرضه ، لاعلى الميت (ثم كفن بها الميت) ليجمع بين الحقين . وتقدم في التيمم (ولا يجوز) للعاري (انتظار السترة) ليصلي فيها (إن خاف خروج الوقت) بل يصلي عريانا إذا خاف خروجه (فان كانت) السترة (لاحدهم لزمه أن يصلي فيها) لقدرته على السترة (فان أعارها وصلى عريانا لم تنسخ صلاته) لأنه ترك السترة مع قدرته عليها (ويستحب) لرب السترة (أن يعيرها لهم بد صلاته) لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى (١) (ولا يجب) عليه اعارتها لهم ، بخلاف بذل الطعام الفاضل عن الحاجة للمضطر (فيصلون فيها واحد بعد واحد) ولم يجزهم الصلاة عراة ، لقدرتهم على السترة (إلا أن يخافوا خروج الوقت ، يصلي) من خاف خروج الوقت على حسب حاله ، ويصلي (بها) أي السترة (أحدهم بين أيديهم) لاستتار عورته (والباقون) يصلون (عراة كما تقدم) خلفه صفاً واحداً جلوساً ، يومثون إستحباباً بالركوع والسجود . وكذا لو كانوا في سفينة ، ولم يمكن جميعهم القيام ، صلوا واحداً بعد واحد ، إلا أن يخافوا خروج الوقت ، فيصلي واحد قائماً والباقون قعوداً . ذكره بمعناه في الشرح (فان امتنع صاحب الثوب من إعرته . فالمستحب أن يؤمهم) لتحصل له فضيلة الجماعة (ويقف بين أيديهم) أي دامهم لاستتار عورته (فان كان أمياً) لا يحسن الفاتحة (وهم قراء) يحسنونها (ملوا) أي العراة (جماعة) وجوبا (و) صلى (صاحب الثوب وحده) لأنه لا يصح أن يؤمهم . لأنه عاجز عن فرض القراءة مع قدرتهم عليه ولا أن يأتهم بأحدهم لقدرته على ستر العورة مع عجزهم عنه (وان أعاره) أي الثوب صاحبه (لغيره) يصلح للامامة جاز (لأن الحق له . فيخص به من شاء (وصار حكمه حكم صاب الثوب) للملكة الانتفاع به ، فيصلي وحده . ويصلون جماعة لأنفسهم .

فصل

« في أحكام اللباس في الصلاة وغيرها »

(يكره في الصلاة السدل ، سواء كان تحته ثوب أو لا) نقل محمد بن موسى :
النهى فيه صحيح عن علي . وخبر أبي هريرة . نقل مهنا ليس بصحيح . لكن رواه
أبو داود باسناد جيد لم يضعفه أحمد ، قاله في الفروع (وهو) أي السدل لغة :
ارخاء الثوب قاله الجوهري . واصطلاحاً : (أن يطرح ثوباً على كتفيه ، ولا يرد
أحد طرفيه على الكتف الأخرى) وقال ابن عقيل : هو إرسال الثوب على الأرض .
وقيل : وضع الرداء على رأسه وإرساله من ورائه على ظهره ، وهي لبسة اليهود وقال القاضي :
هو وضع الرداء على عنقه ، ولم يرده على كتفيه (فان رد أحد طرفيه على الكتف
الأخرى) لم يكره ، لزوال معنى السدل . زاد في الشرح (أو ضم طرفيه بيديه . لم
يكره) وهو رواية . ومقتضى ما قدمه في الفروع وغيره . وجزم بمعناه في المنتهى
ويكره لبقاء معنى السدل (وإن طرح القباء) بفتح القاف (على الكتفين من غير أن يدخل
يديه في الكمين ، فلا بأس بذلك . باتفاق الفقهاء . وليس من السدل المكروه ، قاله
الشيخ ، ويكره) في الصلاة (اشتمال الصماء) لحديث أبي هريرة وأبي سعيد :
أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن اشتمال الصماء » رواه البخاري (وهو)
أي اشتمال الصماء (أن يضطجع بالثوب ليس عليه غيره) . والاضطجاع : أن يجعل
وسط الرداء تحت عاتقه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر ، وجاء ذلك مفسراً في
حديث أبي سعيد ؛ من رواية اسحق عن عبد الوزاق عن معمر عن الزهوي عن عطاء
ابن يزيد عنه مرفوعاً « نهى عن لبستين ، وهما اشتمال الصماء . وهو أن يضع

ثوبه على أحد عاتقيه ، فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب . والاحتباء ، وهو أن يحتبى به ليس على فرجه منه شيء » وعلم منه : انه إذا كان عليه ثوب آخر لم يكره . لأنها لبسة المحرم . وفعلها صلى الله عليه وسلم وان صلاته صحيحة ، إلا أن تبدو عورته (و) يكره في الصلاة (تغطية الوجه) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يغطي الرجل فاه » رواه أبو داود باسناد حسن . فقيه تنبيه على كراهة تغطية الوجه ، لاشتماله على تغطية الفم . ولأن الصلاة لها تحليل وتحريم . فشرع لها كشف الوجه كالأحرام (و) يكره في الصلاة (التلثم على الفم والأنف) روى ذلك عن ابن عمر . ولقوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » متفق عليه (ولف الكم بلا سب) لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا أكف شعراً ولا ثوباً » متفق عليه . زاد في الرعاية : وتشمير (و) يكره (شد الوسط) بفتح السين (بما يشبه شد الزنار) بضم أوله . لنهي النبي صلى الله عليه وسلم « عن التشبه بأهل الكتاب » رواه أبو داود (ولو) كان شد الوسط بما يشبه شد الزنار (في غير صلاة ، لأنه يكره التشبه بالكفار كل وقت) لما تقدم (قال الشيخ : التشبه بهم أي الكفار (منهي عنه إجماعاً) لما تقدم (وقال : ولما صارت العمامة الصفراء أو الزرقاء من شعارهم حرم لبسها) اهـ (ويكره شد وسطه على القميص . لأنه من زى اليهود) نقله حرب . وظاهر ما قدمه في الانصاف : لا يكره (ولا بأس به) أي بشد الوسط بمثزر أو حبل أو نحوه ، مما لا يشبه الزنار (على القباء) لانه من عادة المسلمين . قاله القاضي ، وقال ابن تيمم : لا بأس بشد القباء في السفر على غيره . نص عليه . واقتصر عليه . قاله في الانصاف . و (قال ابن عقيل : يكره الشد بالحياصة) وهو رواية حكاهما في المبدع وغيره . وظاهره : ان المقدم لا يكره (ويستحب) شد الوسط (بما لا يشبه الزنار) وفعله ابن عمر . قاله المجد في شرحه . وقال : نص عليه ، للخبر (كنديل ومنطقة ونحوها) لأنه أستر للعورة (قال ابن تيمم : إلا أن يشده لعمل الدنيا ، فيكره) ويكره لامرأة شد وسطها في الصلاة ولو بغير ما يشبه الزنار (لأن ذلك يبين به حجم عجيزتها وتقاطيع بدنها . والمطلوب ستر ذلك . ومفهوم كلامه : أنه لا يكره لها شد وسطها خارج الصلاة بما لا يشبه شد الزنار . قال في حاشية التنقيح : لأن شد المرأة وسطها معهود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقبلة . كما صح « أن هاجر أم اسمعيل اتخذت منطقالاً » وكان لأسماء بنت أبي

بكر نطاقان . وأطلق في المبدع والتنقيح والمنتهى : أنه يكره لها شد وسطها (وتقدم : لا تضم) المرأة (ثيابها) حال قيامها . لأنه يبين فيه تقاطيع بدنها . فيشبه الخزام (ولا بأس بالاحتباء مع ستر العورة) لما تقدم من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « ليس على فرجه منه شيء » (ويحرم) الاحتباء (مع عدمه) أي عدم ستر العورة لما فيه من كشف العورة بلا حاجة (وهو) أي الاحتباء (أن يجلس ضاماً ركبتيه إلى نحو) أي جهة (صدره ، ويدير ثوبه من وراء ظهره إلى أن يبلغ ركبتيه ، ثم يشده ، فيكون) المحتبي (كالمعتمد عليه . والمستند إليه) أي الثوب الذي احتبى به (ويحرم ، وهو) أي الأسبال (كبيرة) للوعيد عليه الآتي بيانه في الخبر (إسبال شيء من ثيابه ولو عمامة خيلاء) لقول صلى الله عليه وسلم « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه » متفق عليه ، وحديث ابن مسعود « من أسبل أزاره في صلاته خيلاء فليس من الله في حل ولا حرام » رواه أبو داود (في غير حرب) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « حين رأى بعض أصحابه يمشي بين الصفيين يختال في مشيته قال : إنها المشية يبغضها الله إلا في هذا الوطن » وذلك لأن الخيلاء غير مذموم في الحرب (فإن أسبل ثوبه لحاجة . كستر ساق قبيح من غير خيلاء . أبيع) قال أحمد في رواية حنبل : جر الأزار وإسبال الرداء في الصلاة ، إذا لم يرد الخيلاء . فلا بأس (ما لم يرد التدليس على النساء) فانه من الفحش . وفي الخبر « من غشيتا فليس منا » (ومثله أي التدليس بأسبال ثوبه لستر ساق قبيح ، كقصيرة اتخذت رجلين من خشب . فلم تعرف) ذكره في الفروع وتوجيها (ويكره أن يكون ثوب الرجل إلى فوق نصف ساقه) نص عليه (وتحت كعبه بلا حاجة) وعنه « ما تحتها فهو في النار » للخبر . فإن كان لحاجة كقبح ساقه . فلا (ولا يكره ما بين ذلك) أي بين نصف الساق وفوق الكعب (ويجوز للمرأة زيادة ذيلها على ذيله) أي الرجل (إلى ذراع . ولو من نساء المدن) لحديث أم سلمة قالت « يا رسول الله : كيف تصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخين شبراً . فقالت : إذن تنكشف أقدامهن . قال فرخينه ذراعاً لا يزدن عليه » رواه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه . والظاهر : أن المراد بذراع اليد ، وهو شبران . لما في سنن ابن ماجه عن ابن عمر قال « رخص النبي صلى الله عليه وسلم لامهات المؤمنين شبراً ، ثم استزدنه فزادهن شبراً » (ويحسن) وقال في الانصاف ، عن جماعة من الأصحاب : يسن . وجزم به في شرح المنتهى (تطويل كم الرجل

إلى رأس أصابعه ، أو أكثر يسيراً » لحديث أسماء بنت يزيد قالت « كانت يدكم قميص النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ » رواه أبو داود وعن ابن عباس قال « كان الرسول صلى الله عليه وسلم يلبس قميصاً قصير اليدين والطول » رواه ابن ماجه (وتوسيعه قصداً) أي باعتدال من غير إفراط . فلا تتأذي اليد بحر ولا برد . ولا يمنعها خفة الحركة والبطش . قال ابن القيم : وأما هذه الاكمام الواسعة الطوال التي هي كالأخراج ، وعمائم كالأبراج . فلم يلبسها صلى الله عليه وسلم هو ولا أحد من أصحابه ، وهي مخالفة لسنته . وفي جوازها نظر . فانها من جنس الخيلاء (و) يحسن (قصر كم المرأة) قال ابن حمدان : دون رأس أصابعها (وتوسيعه من غير إفراط . ويكره لبس ما يصف البشرة) أي مع ستر العورة بما يكفي في الستر . لما تقدم أول الباب . ويأتي (لرجل والمرأة ، ولو في بيتها) نص عليه (إن رآها غير زوج ، أو سيد تخل له) قال في المستوعب : يكره للرجل والمرأة لبس الرقيق من الثياب . وهو ما يصف البشرة غير العورة . ولا يكره ذلك للمرأة إذا كان لا يراها إلا زوجها ومالكها . وصحح معناه في الرعاية . وظاهر ما قدمه في شرح المنتهى : يكره مطلقاً (ولا يجزىء) ما يصف البشرة (كفناً لميت) لأنه غير ساتر (ويأتي) في الجنازة (ويكره للنساء لبس ما يصف اللين والخشونة والحجم) لما روى عن أسامة بن زيد قال « كساني الرسول صلى الله عليه وسلم قبطية كثيفة » كانت مما أهدى له دحية الكلبي . فكسوتها امرأتي فقال صل الله عليه وسلم : مالك لا تلبس القبطية ؟ قلت : يا رسول الله كسوتها امرأتي . فقال : مرها فانتجعل تحتها غلالة . فاني أخاف أن تصف حجم عظامها » رواه أحمد (ويحرم عليهن لبس العصائب الكبار التي يتشبهن بلبسها بالرجال) لحديث أبي هريرة قال قال الرسول صلى الله عليه وسلم « صنفان من أهل النار ، لم أرهما بعد : نساء كاسيات عاريات ، ما ثلاث ميلات » على رؤسهن أمثال أسنمة البخت المائلة ، لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها . ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس » رواه مسلم (ويكره للرجل الزيت العريض ، دون المرأة) فلا يكره لها ذلك . والزيت لبنة الجيب (و) يكره للرجل (لبسه زي الاعاجم ، كعمامة صماء ، ونعل صرارة للزينة) للنهي عن التشبه بالاعاجم . ر (لا) يكره لبس نعل صرارة (للوضوء) قال أحمد : لا بأس أن يلبس للوضوء (ونحوه) كالغسل (ويكره لبس ما فيه شهرة)

أي ما يشتهر به عند الناس ، ويشار إليه بالأصابع ، لئلا يكون ذلك سبباً إلى حملهم على غيبته ، فيشاركهم في أثم الغيبة (ويدخل فيه) أي في ثوب الشهرة (خلاف) زيه (المعتاد . كمن لبس ثوباً مقلوباً أو محولاً ، كحجة أو قباء) محول (كما يفعله بعض أهل الجفاء والسخافة) وعن أبي هريرة مرفوعاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم « نهي عن الشهرة . فقيل : يا رسول الله ، وما الشهرة ؟ قال : رقة الثياب وغلظها ، ولينها وخشونتها ، وطولها وقصرها . ولكن سداداً بين ذلك واقتصاداً » وعن ابن عمر مرفوعاً « من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » حديث حسن رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وكان الحسن يقول « إن قوماً جعلوا خشوعهم في اللباس ، وشهروا أنفسهم بلباس الصوف ، حتى إن أحدهم بما يلبس من الصوف أعظم كبراً من صاحب المطرف بمطرفه » وقال ابن رشد المالكي : كان العلم في صدور الرجال . فانتقل إلى جلود الضأن * قلت : والآن إلى جلود السمور (ويكره) لبس (خلاف زي) أهل (بلده . و) لبس (مزر به) لأنه من الشهرة (فان قصد به الارتفاع وإظهار التواضع حرم . لأنه رياء) « ومن رأى آى الله به ومن سمع سمع الله به » (وكره) الامام (أحمد الكلة) بالكسر (وهي قبة) أي ستر رقيق يحاط شبه البيت . قاله في الحاشية (لها بكر تجر بها . وقال : هي من الرياء ، لا ترد حراً ولا برداً) ويشبهها البشخانة والناموسية . إلا أن تكون من حرير ، أو منسوج بذهب أو فضة ، فتحرم (ويسن غسل بدنه وثوبه من عرق ووسخ . ويكره ترك الوسخ فيهما) لخبر « أما كان يجد هذا ما يغسل به ثوبه » وخبر « أن الله نظيف يحب النظافة » (و) يكره (الاسراف في المباح) وحرمة الشيخ تقي الدين ، لعموم « ولا تسرفوا (١) » .

فصل

(ويحرم على ذكر وأنثى ليس ما فيه صورة حيوان) لحديث أبي طلحة قال سمعت الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة أو كلب » متفق عليه (وتعليقه) أي ما فيه صورة (وستر الجدر به) لما تقدم (وتصويره

(١) سورة الأعراف الآية : ٣١

كبيرة (للرعيد عليه في قوله صلى الله عليه وسلم «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة . ويقال لهم : أحيوا ما خلقتُم » (حتى في ستر وسقف وحائط وسرير ونحوها) لعموم ما سبق لا افتراشه وجعله) أي المصور (مخدا) فيجوز (بلا كراهة) قال في الفروع : لأنه صلى الله عليه وسلم « اتكأ على مخدة فيها صور » رواه احمد . وهو في الصحيحين بدون هذه الزيادة (وتكره الصلاة على ما فيه صورة ، ولو على ما يداس ، والسجود عليها) أي الصورة (أشد كراهة) لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة » ويأتي ما فيه في صفة الصلاة (ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) للخبر السابق . قال في المبدع : والمراد به : كل منهي عن اقتنائه . وفي الآداب : هل يحمل على كل صورة ، أم صورة منهي عنها ؟ اهـ * قلت : الا ظهر الثاني (ولا) تدخل بيتاً فيه (جرس) لحديث « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس » رواه أبو داود (ولا جنب) لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب » اسناده حسن . قاله في المبدع (إلا أن يتوضأ) لما تقدم أنه رخص له أن ينام إذا توضأ ، وحمله بعضهم على الجنب من حرام . وبعضهم على من يتركه عادة وتهاونا (ولا تصحب) الملائكة (رفقة فيها جرس) أو كلب . لخبر أبي هريرة مرفوعاً « لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب أو جرس » رواه مسلم . قال في الآداب : ولو اجتمع في الطريق اتفاقاً بمن معه كلب أو جرس ولم يقصد رفقته . فهل يكون سبباً لعدم صحبة الملائكة أم لا ؟ . أم إن أمكنه الانفراد فلم يفعل . كان سبباً ، والا فلا ؟ يتوجه احتمالات (وإن أزيل من الصورة ما لا تبقى الحياة معه ، كالرأس ، أو لم يكن لها رأس . فلا بأس به) أي فلا كراهة في المنصوص (ولا) بأس (بلعب الصغيرة بلعب غير مصورة) أو مقطوع رأسها ، أو مصورة بلا رأس (ولا) بأس بـ (شرائها نصاً) للتمرين (ويأتي في الحجر) مع زيادة على هذا (وتباح صورة غير حيوان ، كشجر وكل ما لا روح فيه ، ويكره) جعل صورة (الصليب في الثوب ونحوه) كالطاقية والدرهم والدنانير والخواتيم وغيرها . لقول عائشة أن الرسول صلى الله عليه وسلم « كان لا يترك في بيته شيئاً فيه صليب » لا قَضَبَهُ (١) » رواه أبو داود . قال في الانصاف : ويحتمل تحريمه . وهو ظاهر

(١) قضبه : قطعه

نقل صالح * قلت : وهو الصواب (ويحرم على رجل ، ولو كافرا) لما تقدم أنه مخاطب بفروع الشريعة (و) على (خنثى لبس ثياب حرير) لحديث عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تلبسوا الحرير . فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » متفق عليه (ولو) كان الحرير (بطانة) لعموم الخبر (و) لو (تكة سراويل وشرابة) نص عليه ، قال في الفروع (والمراد شرابة مفردة ، كشرابة البريد ، لا تبعا ، فإنها كزر) فتباح . وما روى « أن عمر بعث بما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم إلى أخ له مشرك » متفق عليه ، ليس فيه أنه أذن له في لبسها . وقد « بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمر وعلي أسامة رضي الله عنهم » ولم يلزم منه إباحة لبسه (ويحرم افتراشه أي الحرير . لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يلبس الحرير والدياج وأن يجلس عليه » رواه البخاري (و) يحرم (استناده) أي الرجل والخنثى (إليه واتكاؤه عليه وتوسده ، وتعليقه ، وستر الجدر به) فيحرم استعماله على الرجال بكل حال ، على ظاهر كلامه في المستوعب ، وأبي المعالي في شرح الهداية وغيرهم . قال ابن عبد القوي : ويدخل في ذلك شرابة الدواة وسلك المسبحة . كما يفعله جهلة المتعبدة اهـ . واختار الآبدي إباحة يسير الحرير مفرداً (غير الكعبة) المشرفة ، فلا يحرم سترها بالحرير (وكلام أبي المعالي : يدل على أنه محل وفاق) وتبعه في المبدع (إلا من ضرورة) فلا يحرم معها لبس ما كله حرير ، ولا افتراشه ونحوه (وكذا ما غالبه حرير ظهوراً) فيحرم استعماله ، كما تقدم ، كخالص ، لأن الأكثر ملحق بالكل في أكثر الأحكام (لا) يحرم ما كان من حرير وغيره (إذا استويا ظهوراً ووزناً ، أو كان الحرير أكثر وزناً والظهور لغيره) وكذا إذا استويا ظهوراً ، لأن الحرير ليس باغلب . وإذا انتفى دليل الجريمة بقي أصل الإباحة (ولا يحرم خز وهو ماسدي بباريسم) وهو الحرير (وألحم بوبر أو صوف ونحوه) كقطن وكتان . لقول ابن عباس « إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير . أما السدي والعلم فلا نرى به بأساً » رواه أحمد وأبو داود بإسناد حسن . قال في الاختيارات : المنصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب : إباحة الخز دون الملحم . وغيره . ويلبس الخز ، ولا يلبس الملحم ولا الدياج اهـ والملحم ما سدى بغير الحرير وألحم به (وما عمل من سقط حرير ومشاقته ، وما يلقيه الصانع من فمه من تقطيع الطاقات إذا دق وغزل ونسج ، فكحرير خالص ،

وإن سمي الآن خزا) فيحرم على الرجال والخنثى . لانه حرير وظاهر كلامهم :
 يحرم الحرير ولو كان مبتدلاً ، بحيث يكون القطن والكتان أعلى قيمة منه النص
 (ويحرم على ذكر وخنثى بلا حاجة لبس منسوج بذهب أو فضة أو موه باحدهما)
 لما فيه من الخيلاء . وكسر قلوب الفقراء ، وتضييق النقدين وكالاتية (فان استحال)
 أي تغير (لونه ولم يحصل منه شيء) بعرضه على النار (أيح)لبسه ، لزوال علة التحريم
 من العرف والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء (وإلا) أي وإن لم يستحل لونه ، واستحال لكن
 يحصل منه شيء بعرضه على النار (فلا) يباح ، لبقاء علة التحريم (ويباح لبس الحرير
 الحكمة ، ولو لم يؤثر لبسه في زوالها) لما في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم « رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفر من حكمة
 كانت بهما » وما ثبت في حق صحابي ثبت في حق غيره ، ما لم يقد دليل على اختصاصه
 به ، والحكمة قال في المبدع : بكسر الحاء : الحرب (و) يباح لبس الحرير (لقمل)
 لما روى أنس « أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكيا إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم القمل فرخص لهما في قميص حرير . فرأيتُهُ عليهما في غزاة » رواه البخاري .
 وظاهره : ولو لم يؤثر لبسه في زواله (و) يباح لبس الحرير ل (مرض) ينفع فيه
 لبس الحرير . على ظاهر كلامه في المبدع ، قياساً على الحكمة والقمل (و) يباح لبس
 الحرير (في حرب . مباح ، إذا تراآى الجمعان إلى انقضاء القتال ولو) كان لبسه
 (لغير حاجة) لأن المنع من لبسه لما فيه من الخيلاء . وذلك غير مذموم في الحرب
 (و) يباح لبس الحرير (لحاجته كبطانة بيضة) أي خوذة (ودرع ونحوه) كجوشن .
 قال ابن تميم : من احتاج إلى لبس الحرير لحر أو برد أو تحصن من عدو ونحوه ،
 أبيع وقال بعض أصحابنا : يجوز مثل ذلك من الذهب ، كدرع موه به لا يستغني
 عن لبسه . وهو محتاج إليه (ويحرم لباس صبي ما يحرم على رجل) من اللباس من
 حرير ، أو منسوج بذهب أو فضة أو موه باحدهما . لقوله صلى الله عليه وسلم
 « وحرّم على ذكورها » وعن جابر قال « كنا نترعه عن الغلمان ونتركه على الجوارى »
 رواه أبو داود . وشقيق عمرو بن مسعود وحذيفه قميص الحرير على الصبيان رواه
 اللحال . ويتعلق التحريم بالمكلفين بتمكينهم من الحرام . كتمكينهم من شرب الخمر .
 وكونهم محلاً للزينة مع تحريم الاستمتاع بهم : أبلغ في التحريم (وصلاته) أي الصبي
 (فيه) أي في المحرم عليه لبسه (كصلاته) أي الرجل . فلا تصح * قلت : قد

تقدم أن محل بطلان صلاة الرجل فيه ، إذا كان عالماً ذاكراً على المذهب . وعلى هذا فينبغي هنا الصحة ، لان النهي عائد إلى إلباسه ، وتمكينه منه ، وهو خارخ عن الصلاة وشروطها (رما حرم استعماله من حرير) كله أو غالبه (ومذهب) ومفضض منسوج أو مموه (ومصور ونحوها) كالذي يتخذ لتشبه النساء بالرجال وعكسه (حرم بيعه) لذلك (و) حرم (نسجه) لذلك (وخياطته) لذلك (وتمليكه) لذلك وتملكه لذلك (وأجرته لذلك) أي للاستعمال (والامر به) لقوله تعالى (ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (١)) ولأن الوسائل لها حكم المقاصد ، فان باعه أو نسجه أو خاطه أو ملكه أو تملكه لغير ذلك ، كتجارة وكراء لمن يباح له ، فلا (ويحرم يسير ذهب تبعا ، غير فص خاتم كالمفرد) وفي الآنية في المبدع وغيره : يحرم فص خاتم من ذهب ، ويأتي ما فيه من زكاة الاثمان (ويحرم تشبه رجل بامراة وعكسه) أي تشبه المرأة بالرجل (في لباس وغيره) ككلام ومشى وغيرهما . لانه صلى الله عليه وسلم «لعن المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال» رواه البخاري . ولعن أيضاً «الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل» قال في الآداب الكبرى : إسناده صحيح . رواه أحمد وأبو داود (ويباح علم حرير ، وهو طراز الثوب) لما تقدم من قول ابن عباس «إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت أما العلم وسدى الثوب فليس به بأس» رواه أبو داود (و) يباح (رقاع منه) أي من الحرير (وسجف الفراء) ونحوها قاله في الآداب . لقول عمر «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع» رواه مسلم (و) يباح من الحرير (لبنة الجيب ، وهي الزيق) المحيط بالعنق (والجيب : هو الطوق الذي يخرج منه الرأس) قال في القاموس : وجيب القميص ونحوه ، بالفتح : طوقه ، وقال في المنتهى : الجيب ما يفتح على نحر أو طوق (إذا كان) ما ذكر من العلم والرقاع والسجف ولبنة الجيب (أربع أصابع) معتدلة على ما يأتي في مسافة القصر (مضمومه فما دون) بالبناء على الضم . لحذف المضاف إليه ونية معناه ، أي فما دونها ، لما تقدم من حديث عمر (و) يباح (خياطة به) أي بالحرير (و) يباح (أزرار) جمع زر : من الحرير ، لان ذلك يسير . وكيس

المصحف ، وتقدم (ويباح الحرير للأنثى) لما روى الترمذي عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أحلّ الحريرُ والذهبُ للأنثى من أمتي . وحرّم على ذكورِها» (ويحرم كتابة مهرها فيه) أي الحرير في الأقيس . قاله في الرعاية الكبرى واختاره ابن عقيل والشيخ تقي الدين (وقيل : يكره) قال في التقيح : وعليه العمل . قال في تصحيح الفروع : لو قيل بالاباحة لكان له وجه (ويباح حشو الجباب ، و) حشو (الفرش به) أي بالحرير ، لان ذلك ليس بلبس له ولا افتراش ، وليس فيه فخرو ولا عجب ولا خيلاء (ولو لبس ثيابا في كل ثوب) من الحرير (قدر يعفى عنه) من سجد أوراق ونحوها (ولو جمع) ما فيها من الحرير (صار ثوبا ، لم يكره) ذلك . لان كل ثوب يعتبر بنفسه غير تابع لغيره (ويكره للرجل) دون المرأة (لبس مزعفر) لقول أنس «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزَعَفَر الرجلُ» متفق عليه (و) يكره للرجل لبس (أحمر مصمت) لما ورد عن عبد الله بن عمر قال «مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجلٌ عليه ثوبان أحمران ، فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم» رواه أبو داود قال أحمد : يقال : أول من لبسه آل قارون ، أو آل فرعون (ولو) كان الأحمر المصمت (بطانة) وخروج بالمصمت ما فيه حمرة وغيرها . فلا يكره . ولو غلب الأحمر ، وعليه يحمل لبسه الحلة الحمراء ، أو البرد الأحمر (و) يكره للرجل أيضاً لبس (طيلسان وهو المقور) على شكل الطروحة ، يرسل من فوق الرأس . لأنه يشبه لبس رهبان الملكيين من النصارى . وأما المدور فهو غير مكروه ، بل ذكر استحبابه . وقد ذكرت كلام السيوطي فيه في حاشية المنتهى (وكذا معصفر) فيكره للرجل . لما روى على قال «نهاني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن التخم بالذهب ، وعن لباس القسي ، وعن القراءة في الركوع والسجود ، وعن لباس المعصفر» رواه مسلم (الا في إحرام . فلا يكره) للرجل لبس المعصفر . نص عليه . ويباح للنساء . لتخصيص الرجل بالنهي (ويكره المشي في نعل واحدة) بلا حاجة ، ولو (يسيراً) سواء (كان في إصلاح الأخرى أولاً) لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يمشي أحدكم في نعل واحدة» متفق عليه من حديث أبي هريرة ومسلم «إذا انقطع شِسْعُ نعل أحدكم فلا يمشي في الأخرى حتى يصلحها» رواه أيضاً من حديث جابر . وفيه «ولا خف واحد» ومشى علي في نعل واحدة . وعائشة في خف

واحد . رواه سعيد (ويكره) المشي (في نعلين مختلفين) كأن يكون أحدهما أصفر والآخر أحمر (بلا حاجة) لأنه من الشهرة (ويسن استكثار النعال) لحديث مسلم عن جابر مرفوعاً « استكثروا من النعال . فإن أحدكم لا يزالُ راكباً ما انتعلَ » قال القاضي : يدل على توغيب اللبس للنعال . — لأنها قد تقيه الحر والبرد والنجاسة (و) يسن (تعاهدها عند أبواب المساجد) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد « فإذا جاء أحدكم المسجدَ فليقلبْ نعليه ولينظرْ فيهما ، فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرضِ ثم ليصلْ فيهما » رواه أبو داود (و) تسن (الصلاة في الطاهر منها) أي من النعال . قاله الشيخ تقي الدين وغيره للأخبار . منها عن أبي سلمة يزيد بن سعيد قال « سألتُ أنساً : أكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ؟ قال : نعم » متفق عليه ، وقال صاحب النظم : الأولى حافياً (و) يسن (الاحتفاء أحياناً) لحديث فضالة بن عبيد قال « كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن تحتفى أحياناً » رواه أبو داود . ويروى هذا المعنى عن عمر (و) يسن (تخصيص الحافي في الطريق) بأن يتنحى المتعل عن الطريق ويدعها للحافي ، وفقاً به (ويكره كثرة الارفاه) أي التنعم والدعة ، ولين العيش . للنهي عنه . ولأنه من زي العجم . وأرباب الدنيا (ويستحب كون النعل أصفر والخف أحمر) وذكر أبو المعالي عن أصحابنا (أو أسود) قاله في الفروع . وأن يقابل بين نعليه « وكان لنعله صلى الله عليه وسلم قبالاتن » بكسر القاف . وهو السير بين الوسطى والتي تليها . وهو حديث صحيح . رواه الترمذي في الشمائل . وابن ماجه وغيرهما (ويكره لبس الازار) قائماً (و) لبس (الخف) قائماً (و) لبس (السراويل قائماً) خشية انكشاف عورته . و (لا) يكره (الانتعال) قائماً . وصحح القاضي وغيره الكراهة . واختلف قوله — أي الامام — في صحة الأخبار . قاله في الفروع (ويكره نظر ملابس حريو وآنية ذهب وفضة ونحوها ان رغبه) النظر اليها (في التزين بها والمفاخرة) ذكره في الرعاية وغيرها ، وقال ابن عقيل : ربح الحمر كصوت الملاهي . حتى إذا شم ريحها كان بمثابة من سمع صوت الملاهي ، وأصغى إليها . ويجب ستر المنخوين والاسراع ، كوجوب سد الأذنين عند الأسماع . وعلى هذا يحرم النظر إلى ملابس الحريو ، وأواني الذهب والفضة . وان دعت إلى حب التزين والمفاخرة حجب ذلك عنه . قاله في الآداب الكبرى (و) يكره (التنعم) وتقدم لأنه من الارفاه (و) يكره

(زي) بكسر الزاي أي هيئة (أهل الشرك) لحديث ابن عمر مرفوعاً «من تشبه بقوم فهو منهم» رواه أحمد وأبو داود وإسناده صحيح . قال الشيخ تقي الدين : أقل أحواله - أي هذا الحديث - أن يقتضي تحريم التشبه . وإن كان ظاهره يقتضي كفو التشبه بهم (ويسن التواضع في اللباس) لحديث أحمد عن أبي أمامة مرفوعاً «البذاذة من الايمان» رجاله ثقات . قال أحمد في رواية الجماعة : هو التواضع في اللباس (و) يسن (لبس الثياب البيض) لحديث «البسوا من ثيابكم البيض» ، فإنها من خير ثيابكم . وكفونوا فيها موتاكم» رواه أبو داود (وهي) أي الثياب البيض (أفضل) من غيرها (و) تسن (النظافة في ثوبه وبدنه ومجلسه) لخبر «إن الله نظيف يحب النظافة» وكان ابن مسعود يعجبه إذ قام إلى الصلاة الريح الطيبة والثياب النظيفة (و) يسن (ارخاء الذؤابة خلفه) نص عليه (قال الشيخ : اطالتها) أي الذؤابة (كثيراً من الاسبال) وإن أرخى طرفها بين كتفيه فحسن . قاله الآجري . وأرخاها ابن الزبير من خلفه قدر ذراع . وعن أنس نحوه . ذكره في الآداب (ويسن تخنيكها) أي العمامة لأن عمائم المسلمين كانت كذلك على عهده صلى الله عليه وسلم (ويجدد لف العمامة كيف شاء) قاله في المبدع وغيره . وروى ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر «كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتن بديور كور العمامة على رأسه . ويغزها من ورائه ، ويورخي لها ذؤابة بين كتفيه» (ويباح السواد ولو للجند) لأنه صلى الله عليه وسلم «دخل مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء» وكذا يباح الأخضر والأصفر (و) يباح (قتل طرف الثوب) من رداء وغيره (وكذا) يباح (الكتان) والقطن والصوف والشعر والوبر (و) يباح لبس (اليلمق) وهو القباء (ولو للنساء . والمرد ، ولا تشبه) لما تقدم : أنه يحرم تشبه النساء بالرجال وعكسه (ويسن السراويل) لما روى أحمد عن أبي أمامة قال «قلنا : يا رسول الله . إن أهل الكتاب يتسروكلون ولا يأتزرون . قال تسروكلوا واثتروا ، وخالفوا أهل الكتاب» (والتبان) بضم التاء وتشديد الباء سراويل قصير جداً (في معناه) أي معنى السراويل . لأنه يستر العورة المغلظة (و) يسن (القميص) لقول أم سلمة «كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم القميص» رواه أبو داود (و) يسن (الوداء) لفعله صلى الله عليه وسلم (ولا بأس بلبس الفراء) بكسر الفاء ممدودا جمع فرو ، بغيرها . قاله الجوهري .

وأثبتها ابن فارس . ويدل له الحديث الآتي (إذا كانت) الفراء (من جلد مأكول مذكى مباح . وتصح الصلاة فيها) كسائر الطاهرات . وتقدم في الآنية : يحرم لبس جلود السباع . وأنه يباح دبغ جلد نجس بموت واستعماله بعده في يابس (ولا تصح) الصلاة (في غير ذلك) أي غير جلد مذكى (كجلد ثعلب وسمور وفنك وقاقم وسنور ، وسنجاب ونحوه) كذئب ونمر (ولو ذكى) أو دبغ لأنه لا يطهر بذلك كلحمه (ويكره من الثياب ما تظن نجاسته لتربية) كثياب المرأة المربية للأطفال (ورضاع وحيض وصغر ، وكثرة ملابستها) أي النجاسة (ومباشرتها ، وقلة التحرز منها في صنعة وغيرها . وتقدم بعضه) هكذا في شرح المنتهى وغيره . ولعل المراد : أن الصلاة فيها خلاف الأولى ، كما عبر به في الشرح . فلا ينافي ما تقدم في الآنية : أن ما لم تعلم نجاسته من ثياب الكفار طاهر مباح (ويكره لبسه) جلدا مختلفاً في طهارته (و) يكره (أفراشه جلدا مختلفاً في طهارته) قال في الانصاف : على الصحيح من المذهب انتهى . وقال في الآداب : قال ابن تميم : إذا دبغ جلد الميتة ، وقتلنا لا يطهر : جاز أن يلبسه دابته . ويكره له لبسه وأفراشه على الأظهر . قال : ولا يباح الانتفاع بجلد الميتة قبل الدبغ في اللباس وغيره ، رواية واحدة انتهى . وهو معنى كلام المجد في شرح الهداية ، ولكنه لم يقل على الأظهر . بل قطع بذلك (وله إلباسه) أي الجلد المختلف في طهارته (دابته) لأنه كاستعماله في يابس (ويحرم إلباسها) أي الدابة (ذهباً أو فضة) قال الشيخ تقي الدين : (وحريراً) وقطع الأصحاب : له أن يلبسها الحرير ، قاله في الآداب . وقال : له أن يلبس دابته جلداً نجساً ، ذكره في المستوعب . وقدمه في الرعاية (ولا بأس بلبس الحبرة) بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة . قال في الشرح : وهي التي فيها حمرة وبياض . روى أنس . قال « كان أحب الثياب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يلبسها الحبرة » متفق عليه (و) لا بأس بلبس (الأصوافِ والابوابِ ، والأشعار من حيوان طاهر ، حيا كان أو ميتاً) لقوله تعالى (ومن أصرافِها وأوبارِها وأشعارِها أثاثاً ومتاعاً إلى حين) (١) . والحديث مسلم عن عائشة قالت « خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة ، وعليه مِرطٌ مَرَحَلٌ من شعر أسود » (وكذا) تباح (الصلاة عليها ، وعلى ما يعمل من القطن

والكتان ، وعلى الحصر) وغيرها من الطاهرات ، لما في حديث أنس مرفوعاً قال « ونضح بساط لنا ، نصلي عليه » صححه الترمذي . قال : والعمل عليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدهم . لم يروا بالصلاة على البساط والطنفسة بأساً . وعن المغيرة بن شعبة قال « كان الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير والفرو المدبوغة » (ويباح نعل خشب) قال أحمد : إن كان حاجة (ويسن لمن لبس ثوباً جديداً أن يقول : الحمد لله الذي كساني هذا ، ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة) للخبر . وعن أبي سعيد قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً سماه باسمه : عمامة ، أو قميصاً ، أو رداء . ثم يقول : اللهم لك الحمد ، أنت كسوتني . أسألك خيره وخير ما صنع له ، وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » رواه الترمذي . وفي نسخة « وأن يتصدق بالخلق العتيق النافع » .

« تنمة » قال عبد الله بن محمد الانصاري : ينبغي للفقيه أن تكون له ثلاثة أشياء جديدة : سراويله ، ومداسه ، وخوقة يصلي عليها .

« باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة »

أي بيان المواضع التي لا تصح الصلاة فيها مطلقاً ، وما تصح فيه الصلاة في بعض الأحوال ، وما يصح فيه النفل دون الفرض ، وما يتعلق بذلك . ومنه يعلم ما تصح فيه الصلاة مطلقاً (وهو) أي اجتناب النجاسة (الشرط السابع) للصلاة لتقدم ستة قبله (طهارة بدن المصلي . و) طهارة (ثيابه . و) طهارة (موضع صلاته . وهو محل بدنه . و) محل (ثيابه : من نجاسة غير معفو عنها) وعدم حملها (شرط لصحة الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم « تزهوا من البول . فإن عامة عذاب القبر منه » وقوله صلى الله عليه وسلم حين مر بالقبرين « إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير . أما أحدهما فكان لا يستتر من البول » بالثلاثة قبل الراء . قاله في شرح المنتهى . والصواب : أنه بالتاء المثناة . كما ذكره ابن الاثير في النهاية في باب النون مع التاء المثناة . وفي رواية « لا يستتره » وقال تعالى (وثيابك فطهر) (١) قال ابن

(١) سورة المدثر الآية : ٤

سيرين وابن زيد: أمر بتطهير الثياب من النجاسة التي لا تجوز الصلاة معها . وذلك لأن المشركين كانوا لا يتطهرون ولا يطهرون ثيابهم . وهذا أظهر الأقوال فيها . وهو حمل اللفظ على حقيقته . وهو أولى من المجاز . قاله في المبدع ، لكن صح « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلّي قبل الهجرة في ظل الكعبة . فانبعث أشقى القوم ، فجاء بسلا جزور بني فلان ودميها وفريثها ، فطرحه بين كتفيه ، وهو ساجد حتى أزالته فاطمة » رواه البخاري من حديث ابن مسعود . وقال المجد : لا نسلم أنه أتى بدميها ، ثم الظاهر أنه منسوخ . لأنه كان بمكة قبل ظهور الاسلام . ولعل الخمس لم تكن فرضت . والأمر بتجنب النجاسة مدني متأخر ، بدليل خبر النعلين ، وصاحب القبرين ، والأعرابي الذي بال في طائفة المسجد ، وحديث جابر بن سمرة « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أصلي في الثوب الذي آتي فيه أهلي ؟ قال : نعم ، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله » رواه أحمد وابن ماجه ، واسناده ثقات ، إلى غير ذلك من الأحاديث . فثبت به أنه مأمور باجتنابها . ولا يجب ذلك في غير الصلاة . فتعين أن يكون فيها . والأمر بالشيء نهى عن ضده ، وهو يقتضي الفساد . وكطهارة الحدث . وعلم منه : أن النجاسة المغفوعة عنها كأثر الاستجمار بمحلله ، ويسير الدم ونحوه ، ونجاسة بعين : ليس اجتنابها شرطاً لصحة الصلاة . وتقدم تعريف النجاسة في أول كتاب الطهارة ، وحيث علم أن اجتناب النجاسة ما ذكره ، وعدم حملها شرط للصلاة ، حيث لم يعف عنها (فمتى) كان ببدنه أو ثوبه نجاسة لا يعفى عنها ، أو (لاقاها ببدنه أو ثوبه) زاد في المحرر : أو حمل ما يلاقيها (أو حملها عالماً) كان (أو جاهلاً ، أو ناسياً) لم تصح صلاته . لفوات شرطها . زاد في التلخيص : إلا أن يكون يسيراً . وذكر ابن عقيل في سترته المنفصلة عن ذاته : إذا وقعت حال سجوده على نجاسة أنها لا تبطل . قاله في المبدع (أو حمل) في صلاته (قارورة) من زجاج أو غيره (فيها نجاسة . أو) حمل (آجرة) بمد الهمة واحدة الآجر . وهو الطوب الأحمر (باطنها نجس . أو) حمل (بيضة مذنرة . أو) بيضة (فيها فرخ ميت . أو) حمل (عنقود عنب حياته مستحيلة خمرأ ، قادراً على اجتنابها) أي النجاسة التي لاقاها ، أو على عدم حمل ما حملة من ذلك (لم تصح صلاته) لأنه حامل النجاسة في غير معدنها . أشبه ما لو كانت على بدنه أو ثوبه ، أو حملها في كفه . و (لا) تبطل صلاته (إن مس ثوبه) أو بدنه (ثوباً)

نجساً (أو) مس ثوبه أو بدنه (حائطاً نجساً لم يستند إليه) لأنه ليس بموضع لصلاته . ولا محمول فيها . فإن استند إليها حال قيامه أو ركوعه أو سجوده . بطلت صلاته (أو قابلها) أي النجاسة (راكعاً أو ساجداً) من غير ملاقة (أو كانت) النجاسة (بين رجله من غير ملاقة) فصلاته صحيحة ، لأنه لم يباشر النجاسة . أشبه ما لو خرجت عن محاذاته (أو حمل حيواناً طاهراً ، أو) حمل (آدمياً مستجماً) فصلاته صحيحة ، لأنه صلى الله عليه وسلم « صلى وهو حامل أمّامة بنت أبي العاص » متفق عليه . ولأن ما في باطن الحيوان والآدمي من نجاسة في معدنها . فهي كالنجاسة يحوف المصلي ، وأثر الاستجمار معفو عنه بمحلّه (أو سقطت) النجاسة (عليه ، فازالها) سريعاً (أو زالت) النجاسة (سريعاً ، بحيث لم يطل الزمن) فصلاته صحيحة . لما روى أبو سعيد قال « بينا النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه ، إذ خلع نعليه ، فتوضّعهُمَا عن يساره ، فخلع الناسُ نعالهم » . فلما قضى صلى الله عليه وسلم صلاته . قال : ما حملكم على القائلين نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعلك فالتقينا نعالنا . قال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرأ » رواه أبو داود . ولأن من النجاسة ما يعفي عن سيرها ، فعفى عن سير منها . ككشف العورة (وإن طين أرضاً متنجسة) وصلى عليها (أو بسط عليها ، ولو كانت النجاسة رطبة) شيئاً طاهراً صفيقاً (أو) بسط (على حيوان نجس ، أو) بسط (على حرير) كله أو غالبه : من (يحرم جلوسه عليه) من ذكر أو خنثى (شيئاً طاهراً صفيقاً ، بحيث لا ينفذ) النجس الرطب (إلى ظاهره ، وصلى عليه) صحت مع الكراهة ، أو صلى على بساط باطنه نجس وظاهره طاهر ، أو في علوه أو سفله غضب ، أو على سريره تحته نجس ، أو غسل وجهه آجر نجس وصلى عليه : صحت صلاته . لأنه ليس بحامل للنجاسة ، ولا مباشر لها . قال في الشرح : فأما الآجر المعجون بالنجاسة ، فهو نجس . لأن النار لا تطهر . لكن إذا غسل طهر ظاهره . لأن النار أكلت أجزاء النجاسة الظاهرة ، وبقي الأثر . فطهر بالغسل . كالأرض النجسة . ويبقى الباطن نجساً . لأن الماء لا يصل إليه (مع الكراهة) لاعتماده على النجاسة ، أو الغضب . ورأى ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم « يصلي على حمّارٍ ، وهو متجهٌ إلى خيبر » رواه مسلم . قال الدار قطني : هو غلط من عمرو بن يحيى المازني . والمعروف

خلافه على البعير والراحلة ، لكنه من فعل أنس . قاله في المبدع . وفيه : فيما إذا بسط على حرير طاهراً صفيقاً ، فيتوجه ان صح . جاز جلوسه عليه . وإلا فلا ، ذكره في الفروع (وإن صلى على مكان طاهر من بساط) أو حصير ونحوه (طرفه نجس) صحت (أو) صلى ، و (تحت قدميه حبل) أو نحوه (في طرفه نجاسة ، ولو تحرك) الحبل ، أو نحوه (بحركته : صحت) صلاته . لأنه ليس بحامل للنجاسة . ولا متصل عليها . وإنما اتصل مصلاه بها . أشبه ما لو صلى على أرض طاهرة ، متصلة بأرض نجسة (إلا أن يكون) الحبل أو نحوه (متعلقاً به) أي المصلي ، وهو مشدود بنجس ينجر معه إذا مشى (أو كان في يده أو) ، كان (في وسطه حبل مشدود في نجس ، أو) في (سفينة صغيرة) تنجر معه إذا مشى (فيها نجاسة) فلا تصح صلاته ولو كان يحمل الربط طاهراً (أو) كان في يده ، أو وسطه حبل مشدود في (حيوان نجس ، ككلب وبغل وحمار) وكل ما (ينجر معه إذا مشى) فلا تصح صلاته . لأنه مستتبع للنجاسة أشبه ما لو كان حاملها (أو أمسك) المصلي (حبلاً أو غيره ملقى على نجاسة . فلا تصح صلاته) على ما في الانصاف ، لحمله ما يلاقيها . ومقتضى كلام الموفق : الصحة فيما إذا كان طرفه ملقى على نجاسة يابسة ، بلا شد . لأنه ليس بمستتبع للنجاسة ، وكذا حكم ما لو سقط طرف ثوبه على نجاسة . ذكره ابن تيميم (وإن كان) المشدود فيه الحبل ونحوه (لا ينجر معه) إذا مشى (كالسفينة الكبيرة ، والحيوان الكبير ، الذي لا يقدر على جره إذا استعصى عليه . صحت) صلاته ، سواء كان الشد في موضع نجس أو طاهر . لأنه لا يقدر على استتباع ذلك ، أشبه ما لو أمسك غصناً من شجرة على بعضها نجاسة لم تلاق يده * قلت : وإذا تعلق بالمصلي صغير به نجاسة لا يعنى عنها . وكان له قوة بحيث إذا مشى انجر معه . بطلت صلاته ، إن لم يزله سريعاً . وإلا فلا (ومضى وجد عليه) وفي نسخة « عليها » أي البدن والثوب والبقعة (نجاسة) بعد الصلاة ، و (جهل كونها) أي أنها كانت (في الصلاة صحت) صلاته ، أي لم يلزمه اعادةها لأن الأصل عدم كونها في الصلاة ، لاحتمال حدوثها بعدها . فلا تبطلها بالشك (وإن علم بعد سلامه أنها) أي النجاسة (كانت في الصلاة ، لكنه جهل) في الصلاة (عينها) بأن أصابه شيء ولم يعلم أنه نجس حال الصلاة ، ثم علمه (أو) علم أنها كانت في الصلاة ، لكن جهل (حكمها) بأن أصابته النجاسة وعلمها وجهل أنها مائعة من الصلاة ، ثم علم بعد سلامه (أو)

علم بعد سلامه أنها كانت في الصلاة لكن جهل (أنها كانت عليه) بأن لم يعلم بها وقت إصابتها إياه (أو) علم بعد سلامه أنه كان (ملاقيها) ولم يكن يعلم ذلك في صلاته . أعاد لأنها طهارة مشترطة فلم تسقط بالجهل ، كطهارة الحدث . وأجيب ، بأن طهارة الحدث أكد لكونه لا يعفى عن يسره (أو) أصابته نجاسة وهو يصلي ، و (عجز عن إزالتها) سريعاً (أو) نسيها . أعاد) لما تقدم ، وفيه ما سبق (وعنه لا يعيد وهو الصحيح عند أكثر المتأخرين) اختاره الموفق ، وجزم به في الوجيز . وقدمه ابن تيميم ، وصاحب الفروع ، وقاله جماعة منهم ابن عمر (١) ، لحديث أبي سعيد في خلع النعلين ، ولو بطلت لاستأنفها النبي صلى الله عليه وسلم .

« تنبيه » ما حكاه من الخلاف - حتى فيما إذا جهل حكمها - تبع فيه الرعاية . وفي الانصاف في هذه : عليه الاعادة عند الجمهور ، وقطعوا به .

« فائدة » إذا علم بالنجاسة في أثناء الصلاة وأمكن إزالتها من غير عمل كثير ولا زمن طويل . فالحكم فيها كما لو علم بعد الصلاة . فان قلنا : لا تبطل أزالتها ، وبني ، وقال ابن عقيل : تبطل رواية واحدة ، وإن لم يمكن إزالتها إلا بعمل كثير ، أو زمن طويل بطلت (وإن خاط جرحه ، أو جبر ساقه ونحوه) كذراعه (بنجس من عظم أو خيط ، فيجبر وصح) الجرح أو العظم (لم تلزمه إزالته) أي الخيط أو العظم النجس (إن خاف الضرر) من مرض أو غيره (كما لو خاف التلف) أي تلف عضوه ، أو نفسه . لان حراسة النفس وأطرافها من الضرر واجب ، وهو أهم من رعاية شرط الصلاة ، ولهذا لا يلزمه شراء سترة ولا ماء للوضوء بزيادة كثيرة على ثمن المثل فإذا جاز ترك شرط مجمع عليه لحفظ ماله . فترك شرط مختلف فيه لأجل بدنه بطريق الأولى (ثم إن غطاه اللحم لم يتيمم له) لتمكنه من غسل محل الطهارة بالماء (والا) بأن لم يغطه اللحم (يتيمم له) لعدم غسله بالماء * قلت : ويشبه ذلك الوشم إن غطاه اللحم غسله بالماء والا يتيمم له (وإن لم يخف) ضرراً بازالته

(١) قلنا من قبل إن هذه الفروض العقلية الصرفة لا ينبغي لها أن يكون الفقه مجالها فمن كتب الفقه يأخذ الناس أحكام دينهم فيجب أن تسهل ولا تعقد ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان ييسر الدين لكل داخل فيه ويمطى كلما يناسبه أما من أراد أن يأخذ أحكام دينه الآن من هذه الكتب فانه سيعجز قطعاً ويحتاج إلى خير في حل ألفاظها وفك رموزها ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(لزمته) إزالته . لأنه قادر على إزالته من غير ضرر . فلو صلى معه لم تصح (فلو مات من تلزمه إزالته) لعدم خوفه ضرراً (أزيل) وجوباً . وقال أبو المعالي وغيره . ما لم يغطه اللحم ، للمثلة (الامع مثلة) فلا يلزم إزالته . لأنه يؤدي الميت ما يؤدي الحي (وإن شرب) انسان (خمرا ولم يسكر غسل فمه) لازالة النجاسة عنه (وصلي . ولا يلزمه القيء) وكذا سائر النجاسات إذا حصلت في الجوف لحصولها في معدنها الذي يستوي فيه الطاهر والنجس (١) من أصله (ويباح دخول البيع) جمع بيعة بكسر الباء (و) دخول (الكنايس التي لاصور فيها و) تباح (الصلاة فيها إذا كانت نظيفة) روى عن عمر وأبي موسى لخبر «جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً» (وتكره) الصلاة (فيما فيه صور) بيعة كانت أو كنيسة ، لما تقدم من حديث «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة» وقال في الانصاف : وله دخول بيعة وكنيسة والصلاة فيهما من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب ، وعنه تكره ، وعنه مع صور . وظاهر كلام جماعة : يحرم دخوله معها . ووجه الجواز أنه صلى الله عليه وسلم «صلى في الكعبة وفيها صور» ثم قد دخلت في عموم قوله صلى الله عليه وسلم «فأينما أدر كنك الصلاة فصل» ، فانه مسجداً «متفق عليه (وإن سقطت سن)» من آدمي (أو) سقط (عضو منه فاعاده) أي ما ذكر . وفي ونسخة «فأعادها» (أولا) أي أو لم يعدها صحت صلاته بها لطهارته (أو جعل موضعه) أي موضع سنه (سن شاة ونحوها مذكاة وصلي به صحت صلاته . ثبتت أو لم تثبت لطهارته) أما سنه وعضوه فلان ما أبين من حي كميته وميته الآدمي طاهرة . وأما سن المذكاة فواضح .

« فصل في بيان المواضع التي نهى عن الصلاة فيها وما يتعلق به »

(ولا تصح الصلاة في مقبرة قديمة أو حديثة ، تقلب ترابها أولاً) لحديث سمرة ابن جندب مرفوعاً « لا تتخذوا القبور مساجد » ، فإني أنها كُمن عن ذلك » رواه مسلم

(١) يفترض المؤلف أن شارب الخمر الذي لا يصيبه السكر سيقوم إلى الصلاة بعدها وما أبعد ذلك عن واقع الناس فكل المدينين الآن يشربون منها كثيراً ولا يسكرون وعلى معصية الله يحرسون كأنهم بالمعصية مكلفون وعن الطاعات منهيون والقرآن يقول (إنما الخمر والميسر والأنصاب والألزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) .

(وهي مدفن الموتى) بُني لفظها من لفظ القبر ، لأن الشيء إذا كثر بمكان جاز أن يبنى له اسم من اسمه . كقولهم : مسبعة لمكان كثر فيه السباع . ومضبعة لمكان كثر فيه الضباع . وهي بفتح الميم مع تثليث الباء ، لكن الفتح القياس ، والضم المشهور . والكسر قليل ، ويجوز كسر الميم وفتح الباء (ولا يضر قبر ولا قبران) أي لا يمنع من الصلاة . لأنه لا يتناولها اسم المقبرة ، وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعداً ، نقله في الاختيارات عن طائفة من أصحابنا . قال : وليس في كلام احمد وعامة أصحابنا : هذا الفرق . قال وقال أصحابنا : وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلى فيه (وتكره الصلاة اليه) أي إلى القبر (ويأتي) في الباب (ولا يضر) أي لا تمنع الصلاة في (ما أعد للدفن فيه ، ولم يدفن فيه ، ولا ما دفن بداره) وان كثر . لانه ليس بمقبرة (والخشخاشة : بيت في الأرض له سقف يقبر فيه جماعة) لغة عامية . قاله في الحاشية (فيها جماعة) من الموتى (قبر واحد) اعتباراً بها ، لا بمن فيها (وتصح صلاة جنازة فيها) أي المقبرة (ولو قبل الدفن ، بلا كراهة) أي لا تكره الصلاة على الجنازة في المقبرة (والمسجد في المقبرة إن حدث بعدها : كهي) أي لا تصح الصلاة فيه ، غير صلاة الجنازة ، لأنه من المقبرة (وإن حدثت) المقبرة (بعده) أي المسجد (حوله ، أو) حدثت (في قبلته ، فكصلاة إليها) أي إلى المقبرة ، فنكره بلا حائل (ولو وضع القبر) أي دفن فيها ، بحيث سميت مقبرة على ما تقدم (والمسجد معاً . لم يجز فيه ، ولم يصح الوقف ولا الصلاة ، قاله) ابن القيم (في الهدى) النبوي ، تقديماً لجانب الحظر (ولا) تصح (في حمام : داخله وخارجه واتونه) أي موقد النار (وكل ما يغلق عليه الباب ويدخل في بيع) لشمول الاسم لذلك كله . وذلك لحديث أبي سعيد مرفوعاً قال «جعلت لي الأرض كلها مسجداً إلا المقبرة والحمام» رواه احمد وابو داود والترمذي وصححه ، وابن حبان والحاكم ، وقال : أسانيده صحيحة ، وقال ابن حزم : خبر صحيح (ولا) تصح الصلاة (في حش) بفتح الحاء وضمها (وهو ما أعد لقضاء الحاجة) ولو مع طهارته من النجاسة ، وهو لغة البستان ، ثم أطلق على محل قضاء الحاجة ، لأن العرب كانوا يقضون حوائجهم في البساتين ، وهي الحشوش . فسميت الأخلية في الحضر حشوشاً (فيمنع من الصلاة داخل بابيه . وموضع الكنيف وغيره سواء) لتناول الاسم له . لأنه لما منع الشرع من ذكر الله والكلام فيه . كان منع الصلاة فيه من باب أولى (ولا) تصح الصلاة في (اعطان إبل ، وهي ما تقيم فيه ، وتأوى اليه) واحداً عطن ، بفتح الطاء ، وهي

المعاطن : جمع معطن بكسرها . والاصل في ذلك : ما روى البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في مبارك الابل » رواه احمد وأبو داود وصححه أحمد واسحق . وقال ابن خزيمة : لم نر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح (ولا بأس بالصلاة في مواضع نزولها) أي الابل (في سيرها ، و) لا في (المواضع التي تتأخر) الابل (فيها لعلفها أو ورودها) الماء . لان اسم الاعطان لا يتناولها ، فلا تدخل في النهي (ولا) تصح الصلاة أيضاً (في مجزرة ، وهو ما أعد للذبح) فيه (ولا في مزبلة ، وهي مرمى الزبالة ، ولو طاهرة ، ولا في قارعة طريق ، وهو ما كثر سلوكه ، سواء كان فيه سالك أو لا) لما روى بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة : ظهر بيت الله ، والمقبرة والمزبلة ، والمجزرة ، والحمام ، ومعطن الابل ، ومحنة الطريق » رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : ليس إسناده بالقوي وقد رواه الليث بن سعد عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً (ولا بأس بطريق الابيات القليلة ، وبما علا عن جادة الطريق يمنة ويسرة ، نصاً) فتصح الصلاة فيه بلا كراهة ، لانه ليس بمحجة (ولا) تصح الصلاة (في أسطححتها) أي أسطحه المواضع التي قلنا لا تصح الصلاة فيها (كلها) لان الهواء تابع للقرار ، بدليل أن الجنب يمنع من اللبث على سطح المسجد ، وأن من حلف لا يدخل داراً يحث بدخول سطحها (و) لا تصح الصلاة في (ساباط على طريق) لان الهواء تابع للقرار لما تقدم (ولا على سطح نهر) قال ابن عقيل : لان الماء لا يصلى عليه . وقال غيره : هو كالطريق (قال القاضي : تجري فيه سفينة) كالطريق . وعلة بان الهواء تابع للقرار ، لما تقدم (والمختار) في الصلاة على سطح النهر (الصحة كالسفينة . قاله أبو المعالي وغيره) مقتضى المنتهى : لا تصح . وقد يفرق بينه وبين السفينة : بأنها مظنة الحاجة (ولو حدث طريق أو غيره من مواضع النهي) كعطن أبل ؛ وحش (تحت مسجد بعد بنائه صحت) الصلاة (فيه) أي في المسجد ، لانه لم يتبع ما حدث بعده (والمنع) من الصلاة (في هذه المواضع تعبد) ليس معللاً بوهم النجاسة ولا غيره ، لنهي الشارع عنها ، ولم يعقل معناه (ولا تصح) صلاة (في بقعة غصب من أرض أو حيوان بان يغصبه) أي ما ذكر من الارض والحيوان (ويصلى عليه) الغاصب (أو غيره) لانها عبادة أتى بها على الوجه المنهى عنه ، فلم تصح . كصلاة

الحائض ، قال في المبدع : ويلحق به ما إذا أخرج ساباطا في موضع لا يحل له (أو) من (سفينة) غصبها أو غصب لوحا فجعله سفينة . لم تصح الصلاة فيها (ولا فرق بين غصبه لرقة الأرض) بأن يستولي عليها قهراً ظلماً (أو دعواه ملكيتها) أي ملكية رقبته بغير حق (وبين غصب منافعها ، بأن يدعي إجارتها ظلماً ، أو يضع يده عليها مدة ظلماً (أو يخرج ساباطا في موضع لا يحل) إخراجاً ، كان يخرجها في درب غير نافذ ، بلا إذن أهله ، أو في نافذ بغير إذن الامام أو نائبه (ونحو ذلك ، ولو) كان المغصوب (جزءاً مشاعاً فيها) أي في البقعة ، فلا تصح الصلاة فيها ، فإن كان الغصب جزءاً معيناً تعلق الحكم به وحده ، فإن صلى فيه ، لم تصح ، وإن صلى في غيره صحت (أو) أي لا تصح الصلاة في البقعة الغصب ، ولو (بسط عليها مباحاً ، أو بسط غصباً على مباح) جزم به في المبدع وغيره . بخلاف ما لو بسط طاهراً صفيقاً على حرير ، والفرق : أنه لا يعد مستعملاً للحرير إذن ، بخلاف البقعة ، فإنه حال فيها ، وإن كان تحته مباح ، سوى جمعة وعيد وجنازة ونحوها مما تكثر له الجماعات ككسوف واستسقاء (فيصح فيها) أي في المواضع المتقدمة ، كالمقبرة وقارعة الطريق ونحوها (كلها ضرورة) أي لأجل الضرورة ، والذي في المنتهى والانصاف ، ونقله عن الموفق في المغنى والشارح والمجد في شرحه ، وصاحب الحاوي الكبير والفروع وغيرهم : صحة ذلك في الغصب . وفي الطريق إذا اضطروا إليه . وأما الحمام والحش ونحوه فيبعد إلحاقه بذلك ، قال في الشرح : قال أحمد : يصلى الجمعة في موضع الغصب ، يعني إذا كان الجامع أو بعضه مغصوباً ، صحت الصلاة فيه لأن الجمعة تختص ببقعة ، فإذا صلاها الامام في الموضع المغصوب ، فامتنع الناس من الصلاة فيه فاتتهم الجمعة وكذلك من امتنع فاتته . ولذلك صحت خلف الخوارج والمبتدعة ، وصحت في الطريق لدعاء الحاجة إليه ، وكذلك الاعياد والجنازة (وتصح) الصلاة (على راحلة في طريق) على ما يأتي تفصيله لصلاته صلى الله عليه وسلم على البعير (و) تصح الصلاة على (نهر جمد ماؤه) جزم به بن تميم . وقدم في الانصاف : أنه كالطريق (وإن غير هيئة مسجد فكغصبه) في صلاته فيه ، قاله في الرعاية فيؤخذ منه : لو صلى غيره فيه صحت ، لانه مباح له (وإن منع المسجد غيره وصلى هو فيه ، أو زحمه ، وصلى مكانه حرمت) أي حرم عليه منعه الغير ، لانه ظلم (وصحت) صلاته لأن المسجد مباح في الجملة ، وإنما المحرم عليه منع

الغير ، أو مزاحمته لاقامته ، فعاد النهي إلى خارج . وقال في التنقيح ، فيمن أقام غيره وصلى مكانه . قواعد المذهب تقتضي عدم الصحة ، وفي الرعاية : وإن لم يغير هيئته ، لكن منع الناس الصلاة فيه صحت صلاته ، مع الكراهة ؛ وتبعه في المبدع ، وزاد في الاصح ، ولا يضمه بذلك (ومن وجبت عليه الهجرة من أرض) لكفر أهلها ، وعجزه عن إظهار دينه ، أو كونهم أهل بدعة ضالة كذلك (لم يجب عليه إعادة ما صلى بها) لان النهي عن إقامته بها لا يختص الصلاة (ويصح الوضوء والأذان وإخراج الزكاة والصوم والعقود) كالبيع والنكاح وغيرها ، والفسوخ كالطلاق والخلع والعق (في مكان غضب) لان البقعة ليست شرطاً فيها ، بخلاف الصلاة (وتصح صلاته في بقعة أبنيها غضب ، ولو استند) إلى الأبنية لباحة البقعة المعتبرة في الصلاة . ومقتضى كلامه في المبدع : وتكره . وفي معنى ذلك ما يني بحريم الانهار من مساجد وبيوت . لان المحرم البناء بها . وأما البقعة فعلى أصل الاباحة (و) تصح (صلاة من طولب برد وديعة أو) رد (غضب قبل دفعها إلى ربها) ولو بلا عذر ، لان التحريم لا يختص الصلاة (و) تصح (صلاة من أمره سيده أن يذهب إلى مكان ، فخالفه وأقام) لما تقدم (ولو تقوى على أداء عبادة) من صلاة أو صوم ونحوه (بأكل محرم صحت) عبادته لان النهي لا يعود إلى العبادة . ولا إلى شروطها ، فهو إلى خارج عنها ، وذلك لا يقتضي فسادها (١) . لكن لو حج بغضب عالماً ذاكراً ، لم يصح حجه على المذهب (ولو صلى على أرض غيره . ولو) كانت (مزروعة بلا ضرر) ولا غضب (أو) صلى (على مصلاه بلا غضب ولا ضرر . جاز) وصحت صلاته (وتقدم في الباب قبله) ويأتي في الجمعة : لو صلى على مصلى مفروش لغيره . لم تصح . وجوابه (وإن صلى) في غضب من بقعة أو غيرها (جاهلاً) كونه غضباً (أو ناسياً) كونه غضباً (صحت) لانه غير آثم (أو حبس به) أي المكان الغضب (صحت صلاته) لحديث «عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكروهُوا عليه» (ويصلى فيها) أي المقبرة والحمام وغيرها مما تقدم (كلها لعذر) كأن حبس بحمام أوحش ونحوه ، قال في المبدع : وظاهره انه لا يصلى

(١) يفترض المؤلف ان انساناً يتقوى على الصلاة بأكل محرم ويفتي هنا بأن صلاته صحيحة لأن العمل لا دخل له في الصلاة ومن قبل قال لو أن ثوباً ثمنه عشرة دراهم فيه درهم حرام وصلى فيه المصلي تبطل صلاته . أليس في هذا الكلام تناقض .

فيها من أمكنه الخروج ، ولو فات الوقت (ولا يعيد من صلى فيها لعذر) لصحة
 صلاته . وظاهره : ولو زال العذر في الوقت وخرج منها ، كالتيمم يجد الماء بعد
 الصلاة (وتكره الصلاة إليها) أي إلى المقبرة وغيرها مما تقدم من المواضع المنهي
 عن الصلاة فيها . لما روى أبو يزيد الغنوي : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 « لا تصلُّوا إلى القبور ولا تجلسوا إليها » رواه مسلم . قال القاضي : ويقاس على
 ذلك جميع مواضع النهي ، إلا الكعبة . وفيه نظر ، لأن النهي عنه تعبد ، وشرط القياس
 فهم المعنى (ما لم يكن حائل ، ولو كؤخرة رحل ، وليس كسرة الصلاة ، فلا
 يكفي حائط المسجد) جزم به جماعة منهم المجد ، وابن تيمم والناظم وغيرهم .
 وقدمه في الرعايتين والحاويين ، وغيرهم ، لكراهة السلف الصلاة في مسجد في
 قبلته حش . وظاهر ما قدمه في الفروع والمبدع وغيرهما : يكفي حائط المسجد
 وتأول ابن عقيل النص على سراية النجاسة تحت مقام المصلي . واستحسنه صاحب
 التلخيص (ولا) يكفي (الخط ونحوه) ولا ما دون مؤخرة رحل (بل) الحائل
 هنا (كسرة المتخلي) فيعتبر بمؤخرة الرحل (وإن غيرت أماكن النهي ، غير الغصب ،
 بما يزيل اسمها ، كجعل الحمام داراً ، أو مسجداً ، أو نبش الموتى من المقبرة ،
 وتحويل عظامهم ، ونحو ذلك) كجعل المزبلة أو المجزرة داراً (صحت الصلاة
 فيها) لأنها خرجت بذلك عن أن تكون مواضع النهي (وتصح) الصلاة (في أرض
 السباخ) نص عليه . قال في الرعاية : مع الكراهة (و) تصح الصلاة (في الأرض
 المسخوط عليها ، كأرض الخسف ، وكل بقعة نزل بها عذاب ، كأرض بابل ،
 وأرض الحجر ، ومسجد الضرار) لأنه موضع مسخوط عليه . وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم يوم مر بالحجر « لا تدخلوها على هؤلاء المعدِّين إلا أن تكونوا
 باكين ، أن يصيبكم مثل ما أصابهم » (وفي المدبغة والرحى . و) تصح الصلاة
 (عليها) أي على الرحى (مع الكراهة فيهن) أي في تلك المسائل (و) تصح الصلاة
 (على الثلج بجائل أولاً ، إذا وجد حجمه) لاستقرار أعضاء السجود (وكذا حشيش ،
 وقطن منتفش) تصح الصلاة عليه إذا وجد حجمه (وإن لم يجد حجمه . لم تصح)
 صلاته ، لعدم استقرار الجهة عليه (ولا يعتبر كون ما يحاذي الصدر مستقراً فلو
 حاذاه روزنة ونحوها) كطاق (صحت) صلاته . لأن الصدر ليس من أعضاء السجود
 (بخلاف ما تحت الأعضاء) أي التي يجب السجود عليها . فلا تصح إن حاذت روزنة

ونحوها (أو صلى في الهواء ، أو في أرجوحة ، ونحو ذلك . لأنه ليس بمستقر القدمين على الأرض ، إلا أن يكون مضطراً) إلى الصلاة كذلك (كالمطلوب) والمربوط للعدر (وتكره) الصلاة (في مقصورة تحمي) للسلطان وحده (نصاً) قال ابن عقيل : إنما كرهه المقصورة لأنها كانت تختص بالظلمة وأبناء الدنيا . فكره الاجتماع بهم . قال وقيل : كرهها لقصورها على أتباع السلطان . ومنع غيرهم . وتصير كالموضع الغصب (ويصلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه) بأن حبس فيه (ويسجد بالأرض وجوباً ، إن كانت النجاسة يابسة) تقديماً لركن السجود . لأنه مقصود في نفسه . ومجمع على فريضته . وعلى عدم سقوطه . بخلاف ملاقة النجاسة (وإلا) بأن كانت النجاسة رطبة (أوماً غاية ما يمكنه . وجلس على قدميه) لضرورة الجلوس (ولا يضع على الأرض غيرهما) أي غير القدمين ، للاكتفاء بهما عما سواهما (وكذا من هو في ماء وطن) يوميء كصلوب ومربوط (١) لحديث «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (ولا تصح الفريضة في الكعبة) المشرقة (ولا على ظهرها) لقوله تعالى (وحيث ما كنتم فولتوا وجوهكم شطره) (٢) والشطر : الجهة . ومن صلى فيها أو على سطحها غير مستقبل لجهتها ، ولأنه يكون مستدبراً من الكعبة ما لو استقبله منها وهو خارجها صحت صلاته . ولأن النهي عن الصلاة على ظهرها وقد ورد صريحاً في حديث عبدالله بن عمر فيما سبق . وفيه تنبيه على النهي عن الصلاة فيها . لأنهما سواء في المعنى . والجدار لا أثر له ، إذ المقصود البقعة ، بدليل أنه يصلي للبقعة حيث لا جدار (إلا إذا وقف على منتهائها) أي الكعبة . وفي نسخ «منتهاه» أي البيت الحرام ، أو ظهره (بحيث لم يبق وراءه شيء منها ، أو صلى خارجها) أي الكعبة (وسجد فيها) فيصح فرضه . لأنه مستقبل لطائفة من الكعبة ، غير مستدبر لشيء منها . فصحت . كما لو صلى إلى أحد أركانها (ويصح نذر الصلاة فيها) أي الكعبة (وعليها) كالنافلة . وقال في الاختيارات : وإن نذر الصلاة في الكعبة جاز . كما لو نذر الصلاة على الراحلة . وإن نذر الصلاة مطلقاً ، اعتبر فيها شروط الفريضة ، لأن النذر المطلق يحدى به حذو الفرائض اهـ . وعبارة المنتهى : وتصح نافلة ومنذورة

(١) كيف يجوز في اليوم المطير ذي الماء والطين أن يصلي الناس بالإيماء مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في مسجده إثر مطر وكان بالمسجد ماء وطن .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٤٤

فيها وعليها (و) تصح (نافلة) فيها وعليها (بل يسن التنفل فيها . والأفضل) أن يتنقل
 (وجاهه إذا دخل) لحديث ابن عمر قال « دخل الرسول صلى الله عليه وسلم البيت ،
 وأسامة بن زيد ، وبلال » ، وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم . فلما فتحوا كنتُ
 أولَ من ولج . فلقيتُ بلالاً . فسألته هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ؟
 قال : ركعتين بين السارين ، عن يسارك إذا دخلت ، ثم خرج فصلى في وجه
 الكعبة ركعتين » رواه الشيخان . ولفظه للبخاري . وأما ما روى الشيخان عن أسامة
 أيضاً والبخاري عن ابن عباس . ان النبي صلى الله عليه وسلم « لم يصل في الكعبة »
 فجوابه : أن الدخول كان مرتين . فلم يصل في الأولى ، وصلى في الثانية . كذا رواه
 أحمد في مسنده . وذكره ابن حبان في صحيحه (ولو صلى لغير وجهه إذا دخل . جاز)
 كما لو صلى وجهه . لأن كل جهة من جهاتها قبلة (إذا كان بين يديه شيء منها
 شاخص ، متصل بها . كالبناء والباب ، ولو مفتوحاً ، أو عتبة المرتفعة . فلا اعتبار
 بالآجر المعبي من غير بناء ، ولا الخشب غير المسمور ، ونحو ذلك) لأنه غير متصل
 (فان لم يكن شاخص) متصل (وسجوده على منتهائها . لم تصح) صلاته ، لأنه لم يصل
 إلى شيء من الكعبة (وإن كان بين يديه شيء منها) أي الكعبة (إذا سجد ، ولكن ما
 ثم شاخص . لم تصح) صلاته (أيضاً ، اختاره الأكثر) قاله في التنقيح (وعنه تصح)
 صلاته . اختاره الموفق في المغنى ، والمجد في شرحه ، وابن تيميم وصاحب الحاوي
 الكبير ، والفائق . وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة ذكره في الانصاف . وهو
 معنى ما قطع به في المنتهى (والحجر) بكسر الحاء (منها) أي من الكعبة ، لخبر عائشة
 (وقدره ستة أذرع وشيء) قال الشيخ تقي الدين : الحجر جميعه ليس من البيت .
 وإنما الداخل في حدود البيت ستة أذرع وشيء . فمن استقبل ما زاد على ذلك لم تصح
 صلاته البتة اهـ . وهذا بالنسبة لغير الطواف ، وإلا فلا بد من خروجه عنه جميعه
 احتياطاً . ويأتي (فيصح التوجه إليه) أي إلى ذلك القدر من الحجر . لأنه من البيت .
 أشبه سائر ، وسواء كان المتوجه إليه مكياً أو غيره ، وسواء كانت الصلاة فرضاً أو
 نفلاً (ويسن التنفل فيه) أي في الحجر ، لخبر ، عائشة (وأما الفرض فيه) أي الحجر
 (فك) الفرض (داخلها) لا يصح إلا إذا وقف على منتهاه ، بحيث لم يبق وراءه شيء
 منه ، أو وقف خارجه وسجد فيه (ولو نقص) أو سقط (بناء الكعبة . وجب استقبال
 موضعها وهوائها ، دون أنقاضها) لأن المقصود البقعة . لا الانقاض (ولو صلى على

جبل يخرج عن مسامحة بنيانها) كأبي قبيس (صحت) الصلاة (إلى هواها) وكذا لو
حفر حفرة في الأرض ، بحيث ينزل عن مسامحة بنيانها . صحت إلى هواها : لما تقدم
ان المقصود البقعة لا الجدار (ويأتي حكم صلاة الفرض على الراحلة ، وفي السفينة
أول) باب (صلاة اهل الاعذار) بعد الكلام على صلاة المريض .

« باب استقبال القبلة و بيان أدلتها وما يتعلق بذلك »

قال الواحدي : القبلة الوجهة ، وهي الفعلة من المقابلة ، والعرب تقول : ما له قبلة
ولا دبرة إذا لم يهتد لجهة أمره . وأصل القبلة في اللغة ، الحالة ، التي يقابل الشيء غيره
عليها ، كاجلسة للحالة التي يجلس عليها ، إلا أنها صارت كالعلم للجهة التي يستقبلها
المصلي . وسميت قبلة ، لاقبال الناس عليها ، أو لأن المصلي يقابلها . وهي تقابله ،
والأدلة جمع دليل : وتقدم في الخطبة (صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس
عشر سنين بمكة) جزم به القاضي في شرح الخرقى الصغير ، والسامري في المستوعب .
وهي المدة التي أقامها بمكة بعد البعثة ، بناء على حديث أنس « بعثه الله على رأس
أربعين سنة » ، فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين - الحديث » وما ذكره
من أنه كان يصلي بمكة قبل الهجرة إلى بيت المقدس : هو أحد أقوال ثلاثة . قال الفخر
الرازي ، في تفسيره : اختلفوا في صلاته إلى بيت المقدس . فقال قوم : كان بمكة يصلي
إلى الكعبة . فلما صار إلى المدينة أمر بالتوجه إلى بيت المقدس سبعة عشر شهراً . وقال
قوم : بل كان بمكة يصلي إلى بيت المقدس ، إلا انه يجعل الكعبة بينه وبينه .
وقال قوم : بل كان يصلي إلى بيت المقدس فقط بمكة ، وبالمدينة أولاً سبعة عشر شهراً ،
ثم أمره الله تعالى بالتوجه إلى الكعبة ، لما فيه من الصلاح (و) صلى أيضاً صلى الله عليه
وسلم إلى بيت المقدس (ستة عشر شهراً بالمدينة) رواه النسائي عن البراء . وقيل : سبعة
عشر شهراً . وقيل : ثمانية عشر شهراً . وجمع بينهما بأن من عدها ستة عشر لم يعتبر
الكسور . ومن عدها ثمانية عشر اعتد بالشهرين الأول والآخر ولم ينظر لما فيهما من
الكسور . ومن عدها سبعة عشر ، حسب كسور الأول والآخر ، وألغى بقيتهما
(ثم أمر) صلى الله عليه وسلم (بالتوجه إلى الكعبة) بقوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك

في السماء - الآية (١)) (وهو الشرط الثامن لصحة الصلاة) لأنه قد تقدم عليه سبعة (فلا تصح) الصلاة (بدونه) أي الاستقبال ، لقوله تعالى (فولُّوا وجوهكم شطره) (٢)) قال علي « شطره : قبله » وقال ابن عمر « بينما الناس بقاء في صلاة الصبح ، إذ جاءهم آت فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه قرآنٌ ، وقد أمر أن يستقبل القبلة : فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام . فاستداروا إلى الكعبة » متفق عليه (الا للمعذور) عاجز عن استقبال القبلة (كالتحام حرب) حال الطعن والكر والفر (وهرب من سيل . أو) من (نار ، أو) من (سبع ونحوه . ولو) كان العذر (نادرا ، كمرض عجز عنه) أي عن الاستقبال (و) عجز (عن يديره إليها) أي القبلة (و كربوط ونحوه) أي كصلوب إلى غير القبلة (فتصح) صلاتهم (إلى غير القبلة منهم ، بلا إعادة) لأنه شرط عجزوا عنه . فسقط ، كستر العورة ، وكالقيام (و) الا (لمتنفل راكب وماش في سفر ، غير محرم ، ولا مكروه . ولو) كان السفر (قصيراً) لقوله تعالى (والله المشرق والمغرب فاينما تولُّوا فثمَّ وجهُ الله) (٣) قال ابن عمر « نزلت في التطوع خاصة » ولما روى هو أنه صلى الله عليه وسلم « كان يسبحُ على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه » وكان ابن عمر يفعلُه . متفق عليه . وللبخاري « إلا الفرائض » ولم يفرق بين طويل السفر وقصيره ؛ ولأن ذلك تخفيف في التطوع ، لثلا يؤدي إلى تقليله أو قطعه . فاستويا فيه . وألحق الماشي بالراكب ، لأن الصلاة أبيحت للراكب ، لثلا ينقطع عن القافلة في السفر ، وهو موجود في الماشي . و (لا) يسقط الاستقبال (إذا تنفل في الحضر كالراكب السائر في مصره) أو قريته ، لأنه ليس مسافراً (ولا) يسقط الاستقبال إذا لم يقصد المسافر جهة معينة كـ (راکب تعاسيف ، وهو ركوب الفلاة وقطعها على غير صوب) ومنه الهائم والنائه ، والسائح ، والسفر قطع المسافة ، وجمعه أسفار ، سمي بذلك لأنه يسفر عن أخلاق الرجال (فلو عدلت به) أي المسافر الذي يتطوع على راحلته (دابته عن جهة سيره) إلى غير جهة القبلة (لعجزه عنها أو لجماعها ونحوه) كحرنها ، وطال . بطلت صلاته . لأنه بمنزلة العمل الكثير . وان قصر لم تبطل (أو عدل هو) أي المسافر (إلى غير القبلة غفلة ، أو

(١) سورة البقرة الآية : ١٤٤

(٢) سورة البقرة الآية : ١٤٤

(٣) سورة البقرة الآية : ١١٥ .

نوماً أو جهلاً ، أو سهواً ، أو لظنه أنها جهة سيره ، وطال . بطلت (صلاته . لأنه
عمل كثير ، فيبطلها عمدته وسهوه وجهله (وإن قصر) عدوله لعذر (لم تبطل)
صلاته . لأنه يسير (ويسجد للسهو ، وإن كان عذره السهو) لا الغفلة والنوم ونحوه ،
فيعائى بها (وإن كان غير معذور في ذلك) العدول (بأن عدلت) به (دابته وأمكنه
ردها) ولم يردها . بطلت ، طال ذلك أو قصر ، إن لم يكن عدوله إلى جهة القبلة
(أو عدل) بنفسه (إلى غير القبلة مع علمه) بأنها غير جهة سيره ، وغير جهة القبلة
(بطلت) صلاته ، طال ذلك أو قصر لأنه ترك قبلته عمداً (وإن انحرف عن جهة
سيره فصار قفاه إلى القبلة عمداً ، بطلت) لاستدباره القبلة . وكذا لو استدار بمجملته
عن جهة سيره إلى غير جهة القبلة ، لتركه قبلته (إلا أن يكون انحرافه إلى جهة القبلة)
في جميع ما تقدم . فلا تبطل صلاته لأن التوجه إليها هو الاصل (وإن وقفت دابته
تعباً ، أو) وقف (منتظراً رفقته ، أو لم يسر لسيرهم) . استقبل القبلة (أو نوى التزول
ببلد دخله . استقبل القبلة) ويتمها لانقطاع السير ، كالحائف يأمن (ولو ركب المسافر
النازل) أي غير السائر (وهو في) صلاة (نافلة . بطلت) صلاته ، سواء كان يتنفل
قائماً أو قاعداً . لأن حالته إقامة ، فيكون ركوبه فيها بمنزلة العمل الكثير من المقيم
و (لا) تبطل صلاة (الماشي) بركوبه فيها (فيتمها) لأنه انتقل من حالة مختلف في
صحة التنفل فيها ، وهي المشي ، إلى حالة متفق على صحة التنفل فيها ، وهي الركوب .
مع ان كلا منهما حالة سير (وإن نزل) المسافر (الراكب في أثناءها) أي النافلة (نزل
مستقبلاً وأتمها نصاً) لأنه انتقل إلى حال إقامة . كالحائف إذا أمن (ويلزم الراكب)
إذا تنفل على راحلته (افتتاحها) أي النافلة (إلى القبلة بالدابة) بأن يديرها إلى القبلة
إن أمكنه — بلا مشقة (أو بنفسه) بأن يدور إلى القبلة ويدع راحلته سائرة مع الركب
(إن أمكنه) ذلك (بلا مشقة) لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا
سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة ، فكبر ، ثم صلى حيث كان وجهه
ركابه » رواه أحمد وأبو داود (وكذا إن أمكنه ركوع وسجود واستقبال) في
جميع النافلة (عليها) أي الراحلة (كمن هو في سفينة أو محفة) بكسر الميم (ونحوها)
كعمارية وهودج ، فيلزمه ذلك لقدرته عليه ، بلا مشقة . وكانت راحلته واقفة .
لزمه افتتاح الصلاة إلى القبلة بلا مشقة ، والركوع والسجود إن أمكنه ، بلا مشقة
(والا) أي وإن لم يمكنه افتتاح النافلة إلى القبلة ، بلا مشقة ، كمن على بعير مقطور ،

ويعسر عليه الاستدارة بنفسه ، أو يكون مركوبه حروناً تصعب عليه إدارته ، أو لا يمكنه الركوع ولا السجود (افتتحها) أي النافلة (إلى غيرها) أي غير القبلة ، يعني إلى جهة سيره (وأوماً) بالركوع والسجود (إلى جهة سيره) طلباً للسهولة عليه ، حتى لا يؤديه إلى عدم التطوع (ويكون سجوده أخفض من ركوعه وجوباً إن قدر) لما روى جابر قال « بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة ، فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق ، والسجود أخفض من الركوع » رواه أبو داود (وتعتبر فيه) أي في نقل المسافر ، أي يشترط لصحته (طهارة محله) أي المصلي (نحو سرج وإكاف) كغيره ، لعدم المشقة فيه . فان كان المركوب نجس العين ، أو أصاب موضع الركوب منه نجاسة ، وفوقه حائل طاهر ، من بردعة ونحوها ، صحت الصلاة . قاله في شرح الهداية . وقال بعض أصحابنا : هو على الروایتين فيمن فرش طاهراً على أرض نجسة . والصحيح الجواز ههنا على الروایتين لان اعتبار ذلك يشق . فتفتت الرخصة . وذلك أن أبدان الدواب لا تسلم غالباً من النجاسة ، لتقلبها وتمرغها على الزبل والنجاسات ، والبغل والحمار منها نجسان في ظاهر المذهب . والحاجة ماسة إلى ركوبهما وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يصلي على حمارة التطوع » وذلك دليل الجواز (وان وطئت دابته نجاسة فلا بأس) أي لم تبطل صلاته . وقال ابن حمدان : بلى ، إن امكن رده عنها ؛ ولم يردها (وان وطئها) أي النجاسة (الماشي عمداً فسدت صلاته) كغير المسافر (وان نذر) المسافر السائر (الصلاة على الدابة جاز) أي انعقد نذره ، ومثله نذرهما في الكعبة ، وتقدم (والوتر وغيره من النوافل) الرواتب وغيرها وسجود التلاوة (عليها) أي الراحلة (سواء) لعدم الفارق . وقد كان صلى الله عليه وسلم « يوتر على دابته » متفق عليه (ويدور في السفينة والمحفة ونحوهما) كالعمارة (إلى القبلة في كل صلاة فرض) لوجوب الاستقبال فيه . لما تقدم . و (لا) يلزمه أن يدور في (نقل) للحرج والمشقة (والمواد غير الملاح) فلا يلزمه أن يدور في الفرض أيضاً (لحاجته) لتسيير السفينة (ويلزم الماشي أيضاً الافتتاح) أي افتتاح النافلة (إلى القبلة . و) يلزمه (ركوع وسجود) إلى القبلة بالأرض ، لتيسر ذلك عليه من غير انقطاع عن جهة سيره (ويفعل الباقي) من الصلاة (إلى جهة سيره) وصحح المجد في شرح الهداية : يومئ بالركوع والسجود إلى جهة سيره كالراكب (والفرض في القبلة لمن قرب منها كمن بمكة : لإصابة العين) أي عين الكعبة (ببدنه كله ، بحيث

لا يخرج شيء منه عنها) أي عن الكعبة ، نص عليه . لانه قادر على التوجه إلى عينها قطعاً ، فلم يجز العدول عنه . فلو خرج ببعض بدنه عن مسامتتها لم تصح (ولا يضر علوه) على الكعبة . كما لو صلى على أبي قبيس (ولا نزول) ه عنها . كما لو صلى في حفيرة تنزل عن مسامتتها لان العبرة بالبقعة لا بالجدران . كما تقدم (ان لم يتعذر إصابتها) أي اصابة العين ببدنه ، كالمصلي داخل المسجد الحرام ، أو على سطحه ، أو خارجه ، وأمكنه ذلك بنظره أو علمه ، أو خبر عالم بذلك . فان من نشأ بمكة أو أقام بها كثيراً تمكن من الأمر اليقين في ذلك . ولو مع حائل حادث كالابنية (فان تعذرت) اصابة العين (بحائل أصلى من جبل ونحوه) كالمصلي خلف أبي قبيس (اجتهد إلى عينها) أي عين الكعبة ، لتعذر اليقين عليه (ومع حائل غير أصلي كالمنازل) تحول بينه وبين الكعبة (لا بد من اليقين) أي من تيقنه محاذاة الكعبة ببدنه (بنظر) ه إلى الكعبة أو (خبر) ثقة (ونحوه) والأعمى المكي والغريب إذا أراد الصلاة بدار أو نحوها من مكة ، ففرضه الخبر عن يقين ، أو عن مشاهدة ، مثل أن يكون من وراء حائل . وعلى الحائل من يخبره ، أو أخبره أهل الدار ، أنه متوجه إلى عين الكعبة . فيلزمه الرجوع إلى قولهم ، وليس له الاجتهاد كالحاكم إذا وجد النص (و) الفرض في القبلة (اصابة الجهة بالاجتهاد . ويعفى عن الانحراف قليلاً) بمنة أو يسرة (لمن بعد عنها) أي عن الكعبة (وهو) أي البعيد عنها (من لم يقدر على المعاينة) للكعبة (ولا على من يخبره عن علم) لما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه . ولأن الاجماع انعقد على صحة صلاة الاثنين المتباعدين يستقبلان قبلة واحدة ، وعلى صحة صلاة الصف الطويل على خط مستو * لا يقال : مع البعد يتسع المحاذي . لأنه انما يتسع مع التقوس لا مع عدمه (سوى المشاهد لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم . القريب منه . ففرضه اصابة العين) لأن قبلته متيقنة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ . وقد روى أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم « ركع ركعتين قبل القبلة » . وقال . هذه القبلة » قال الناظم : وكذا مسجد الكوفة لاتفاق الصحابة عليه ، لكن قال في الشرح : في قول الاصحاب نظر . لأن صلاة الصف المستطيل في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم صحيحة مع خروج بعضهم عن استقبال عين الكعبة . لكون الصف اطول منها . وقولهم : إنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ : صحيح . لكن انما الواجب عليه استقبال الجهة . وقد فعله ، وهذا الجواب عن الحديث المذكور اه . وأجاب ابن قندس . بأن استقبال الجهة انما يجب

عند تعذر إصابة العين . وهو صلى الله عليه وسلم متمكن من ذلك بالوحي ، بل ذكر القاضي عياض في الباب الثاني من الشفاء : أنه رفعت له الكعبة حين بنى مسجده صلى الله عليه وسلم * قلت : لكن النظر الذي أورده الشارح باق ، إلا أن يقال : مراد الأصحاب من إلحاقهم إياه بمن بمكة : أنه يضر انحرافه يمنة ويسرة عن محرابه صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ممن بعد فلا يضر انحرافه (والبعيد منه) أي من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم يعني ومن مكة : يجتهد (إلى الجهة) لتعذر إصابة العين بالاجتهاد ، فتقوم الجهة مقامها للضرورة (فإن أمكنه ذلك) أي معرفة ما هو مأمور بالتوجه إليه من عين أو جهة (بنجر مسلم ثقة مكلف عدل ظاهراً وباطناً) حراً كان أو عبداً رجلاً أو امرأة (عن يقين) مثل أن يخبره أن الشمس تطلع أو تغرب من جهة عينها ، فيعلم أن الجهة بينها وبين مقابلتها مثلاً ، أو يخبره أن النجم الذي تجاهه الجدي . فيعلم محل القبلة منه ونحوه ، لزمه العمل به . ولا يجتهد كالحاكم يقبل النص من الثقة ولا يجتهد . وعلم منه أنه لا يقبل خبر كافر ، ولا غير مكلف . ولا فاسق ، لكن قال ابن تيميم : يصح التوجه إلى قبلته في بيته . ذكره في الاشارات . وجزم به في المبدع * قال في الرعاية الكبرى : قلت : وإن كان هو عملها فهو كإخباره اهـ . فلو شك في حاله ، قبل قوله في الاصح وإن شك في إسلامه . فلا . وأنه إذا أخبره عن اجتهد لا يجوز تقليده . قال في الفروع والمبدع في الاصح . وقيل مع ضيق الوقت . ذكره القاضي ظاهر كلام أحمد . واختاره جماعة (أو) أمكنه معرفة القبلة (بالاستدلال بمحارب المسلمين) جمع محراب ، وهو صدر المجلس . ومنه محراب المسجد . وهو الغرفة . وقال الميرد : لا يكون محراباً إلا أن يرتقى إليه بدرج (لزمه العمل به) إذا علمها للمسلمين ، عدلوا كانوا أو فساقاً ، لأن اتفاقهم عليها مع تكرار الأعصار اجماع عليها ولا تجوز مخالفتها . قال في المبدع : ولا ينحرف . لأن دوام التوجه إليه كالقطع (وإن وجد محارب) ببلد خراب (لا يعلمها للمسلمين ، لم يلتفت إليها) لأنها لا دلالة فيها ، لاحتمال كونها لغير المسلمين . وإن كان عليها آثار الاسلام لجواز أن يكون الباني مشركاً ، عملها ليغير بها المسلمين . قال في الشرح : إلا أن يكون مما لا يتطرق إليه هذا الاحتمال . ويحصل له العلم أنه من محارب المسلمين فيستقبله . وعلم منه : أنه إذا علمها للكفار لا يجوز له العمل بها . لأن قولهم لا يرجع إليه فمحاربيهم أولى . وفي المغنى والشرح : إذا علمت قبلتهم كالنصارى إذا رأى محاربيهم في كنائسهم ، علم أنها متقبلة للمشرق .

فصل

(فان اشتبهت عليه القبلة . فان كان في قرية ففرضه التوجه إلى محاريبهم) لما تقدم (فان لم تكن) لهم محاريب (لزمه السؤال عنها) أي عن القبلة . قال في المبدع : ظاهره يقصد المنزل في الليل ، فيستخير (إن كان جاهلاً بادأتها) أي القبلة (فان وجد من يخبره عن يقين ففرضه الرجوع إلى خبره) ولا يجتهد كالحاكم يجد النص (وان كان) يخبره عن ظن ، ففرضه تقليده ان كان (المخبر) من أهل الاجتهاد فيها ، وهو العالم بادأتها (وضاق الوقت . والا لزمه التعليم والعمل باجتهاده) (وان اشتبهت عليه) القبلة (في السفر ، وكان عالماً بادأتها ، ففرضه الاجتهاد في معرفتها) لأن ما وجب اتباعه عند وجوده وجب الاستدلال عليه عند خفائه ، كالحكم في الحادثة (فاذا اجتهد وغلب على ظنه جهة) أنها القبلة (صلى إليها) لتعينها قبلة له ، إقامة للظن مقام اليقين ، لتعذره (فان تركها) أي الجهة التي غلبت على ظنه (وصلى إلى غيرها أعاد) ما صلاه إلى غيرها (وإن أصاب) لأنه ترك فرضه ، كما لو ترك القبلة المتيقنة (وإن تعذر عليه الاجتهاد لغيم ونحوه) كما لو كان مطموراً (أو) كان (به مانع من الاجتهاد ، كرمد ونحوه ، أو تعادلت عنده الأمارات . صلى على حسب حاله بلا إعادة) كعدم الطهورين (وكل من صلى من هؤلاء) المذكورين (قبل فعل ما يجب عليه من استخبار) إن وجد من يخبره (عن يقين أو اجتهاد) ان قدر عليه . ولم يجد من يخبره عن يقين (أو تقليد) إن لم يقدر على الاجتهاد لعدم علمه بالادلة أو عجزه عنه لرمس أو نحوه (أو تحر) فيما اذا لم يجد الأعمى أو الجاهل من يقلده (فعليه الاعادة وان أصاب) القبلة ، لتفريطه بترك ما وجب عليه (ويستحب ان يتعلم أدلة القبلة و) أدلة (الوقت) من لا يعرفها ، وقال أبو المعالي : يتوجه وجوبه . وقدمه في المبدع . فقال : ويجب على من يريد السفر تعلم ذلك . ومنعه قوم ، لأن جهة القبلة مما يندر التباسه . والمكلف يجب عليه تعلم ما يعلم لا ما يندر (ويستدل عليها) أي القبلة (بأشياء ، منها النجوم) وهي أصحابها قال تعالى (وبالنجم هم يهتدون) وقال (وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها) وقال عمر « تعلموا من النجوم ما تعرفون به الوقت والطريق » (وأثبتها) وأقواها (القطب) بتثليث اوله حكاة ابن سيده (الشمالي)

(١) سورة النحل الآية : ١٦

(٢) سورة الأنعام الآية : ٩٧

لأنه لا يزول عن مكانه . ويمكن كل أحد معرفته (ثم الجدي) نجم نير على ما ذكره جماعة من أصحابنا وغيرهم ، خلافاً لأبي الخطاب (والفرقدان والقطب نجم خفي) شمالي يراه حديد البصر إذا لم يكن القمر طالعاً . فاذا قوي نور القمر خفي (وحوله أنجم دائرة ، كفراشة الرحي ، أو كالسمكة في أحد طرفيها أحد الفرقدين) وفي الشرح وشرح المنتهى : في أحد طرفيها الفرقدان (وفي الطرف الآخر الجدي) قالوا : وبين ذلك أنجم صغار منقوشة كتنقوش الفراشة ، ثلاثة من فوق وثلاثة من تحت ، تدور هذه الفراشة حول القطب دوران فراشة الرحي حول سفودها ، في كل يوم وليلة دورة ، نصفها بالليل ونصفها بالنهار في الزمن المعتدل ، فيكون الفرقدان عند طلوع الشمس في مكان الجدي عند غروبها ، ويمكن الاستدلال بها في اوقات الليل وساعاته ، وغيره من الأزمنة لمن عرفها ، وفهم كيفية دورانها (والقطب في وسط الفراشة لا يرح من مكانه دائماً) قدمه في الشرح وفي شرح المنتهى : إلا قليلاً . قال في الشرح : وقيل : إنه يتغير سيراً لا يؤثر (ينظره) أي القطب (حديد البصر في غير ليالي القمر) فاذا قوي نور القمر خفي (لكن يستدل عليه بالجدي والفرقدين : فانه بينهما ، وعليه تدور بنات نعش الكبرى) قال في شرحه : بنات نعش أربعة كواكب ، وثلاثة تتبعها الاربعة نعش . والثلاثة بنات (وغيرها) أي غير بنات نعش الكبرى (إذا جعله) أي جعل الانسان القطب (وراء ظهره كان مستقبلاً وسط السماء في كل بلد ، ثم ان كان في بلد لا انحراف له عن مسامته القبلة للقطب مثل آمد ، وما كان على خطها فهو مستقبل القبلة ، وإن كان البلد منحرفاً عنها) أي عن مسامته القبلة للقطب (إلى جهة المغرب انحرف المصلي إلى المشرق بقدر انحراف بلده . كبلاد الشام وما هو مغرب عنها . فان انحراف دمشق الى المغرب نحو نصف سدس الفلك ، يعرف ذلك الفلكية . وكلما قرب الى المغرب كان انحراف المصلي إلى المشرق بقدره . وعكس ذلك بعكسه ، فاذا كان البلد منحرفاً عن مسامته القبلة للقطب إلى المشرق انحرف المصلي إلى المغرب بقدر انحرافه) أي بلده (وكلما كثر انحراف الى المشرق كثر انحراف المصلي الى المغرب بقدره ، وان جعل القطب وراء ظهره في الشام وما حاذاهسا وانحرف قليلاً الى المشرق . كان مستقبل القبلة . قال الشيخ في شرح العمدة : إذا جعل الشامي القطب بين اذنه اليسرى ونقرة القفا . فقد استقبل ما بين الركن الشامي والميزاب ا هـ . فمطلع سهيل) وهو نجم كبير يضيء ، يطلع من مهب الجنوب ، ثم يسير حتى

يصير في قبة المصلي ، ثم يتجاوزها ، فيسير حتى يغرب بقرب مهب الدبور (لأهل الشام قبة . ويجعل القطب خلف اذنه اليمنى بالشرق : وقال الشيخ أيضاً : العراقي اذا جعل القطب بين اذنه اليمنى ونقرة القفا ، فقد استقبل قبلته ا هـ . ويجعله) أي القطب (على عاتقه الأيسر باقليم مصر) ومن استدبر الفرقدين والجلدي في حال علو احدهما وهبوط الآخر ، فهو كاستدبار القطب ، وان استدبر احدهما في غير هذا الحال ، فهو مستقبل للجهة ، لكنه ان استدبر الشرقي منها انخرف الى المشرق قليلا ، وان استدبر الغربي انخرف قليلا الى المغرب ، ليتوسط الجهة ، ويكون انحرافه المذكور لاستدبار الجلدي أقل من انحرافه لاستدبار الفرقدين لأنه أقرب الى القطب منهما ، وإن استدبر بنات نعش كان مستقبلا للجهة أيضاً ، لكنه عن وسطها ابعد . فيجعل انحرافه اليه اكثر . قال في شرح الهداية : ومما يستدل به ايضاً : المجرة ، فانها تكون في الشتاء في اول الليل في ناحية السماء ممتدة شرقاً وغرباً على الكتف الأيسر من الانسان ، اذا كان متوجهاً الى المشرق . ثم يصير من آخره ممتدة شرقاً وغرباً ايضاً على كتفه الأيمن ، وأما في الصيف فانها تتوسط السماء (ومنها) أي الأدلة (الشمس والقمر ، ومنازلهما ، وما يقترن بها) أي بمنازل الشمس والقمر (أو ما يقاربها . كلها تطلع من المشرق على يسرة المصلي في البلاد الشمالية ، وتغرب في المغرب عن يمينه) والمنازل ثمانية وعشرون أربعة عشر شامية ، تطلع من وسط المشرق ، أو مائلة عنه الى الشمال . وأربعة عشر يمانية تطلع من المشرق مائلة الى اليمين . ولكل نجم من الشامية رقيب من اليمانية اذا طلع احدهما غاب رقيه (والقمر يسدو هلالا اول الشهر) الى ثلاثة (عن يمين المصلي عند غروب الشمس ، وفي الليلة الثامنة من الشهر يكون على القبلة عند غروب الشمس ، وفي الليلة العاشرة على سمت القبلة وقت العشاء بعد مغيب الشفق ، وفي ليلة اثنتين وعشرين على سمتها وقت طلوع الفجر تقريباً فيمن بالشام . ومنها) أي الأدلة (الرياح والاستدلال بها عسر إلا في الصحاري وأما بين الجبال والبيان ، فانها تدور ، فتختلف وتبطل دلالتها) ولهذا قال ابو المعالي الاستدلال بها ضعيف ا هـ . وأماها أربع : الجنوب ومنها قبة أهل الشام من مطلع سهيل الى مطلع الشمس في الشتاء . وبالعراق الى بطن كتف المصلي اليسرى مارة الى يمينه . والشمال مقابلتها . ومهيبها من القطب الى مغرب الشمس في الصيف . والصبا : وتسمى القبول . ومهيبها من يسرة المصلي بالشام . لأنه مطلع الشمس صيفاً الى مطلع العيوق . وبالعراق الى خلف أذن المصلي اليسرى مارة الى يمينه . والدبور مقابلتها ، لأنها تهب بالشام بين القبلة والمغرب . وبالعراق مستقبلة شطر وجه المصلي الأيمن ، وبين

كل ريحين من الأربع المذكورات : ريح تسمى النكباء لتنبئها طريق الرياح المعروفة. ولكل من هذه الرياح صفات وخواص تميز بعضها عن بعض عند ذوي الخبرة بها (ومنها) أي أدلة القبلة (الجبال الكبار ، فكلها ممتدة عن يمنة المصلى الى يسرته ، وهذه دلالة قوية) تدرك بالحس (لكن تضعف من وجه آخر ؛ وهو ان المصلى يشبه عليه : هل يجعل الجبل الممتد خلفه أو قدامه ؟ فتحصل الدلالة على وجهين . والاشتباه على جهتين . هذا اذا لم يعرف وجه الجبل) فان عرفه استقبله (فان وجوه الجبال الى القبلة ، وهو) أي وجه الجبل (ما فيه مصعده . قاله في الخلاصة . ومنها :) أي الأدلة (الأنهار الكبار ، غير المحدودة) أي المحفورة (كدجلة والفرات والنهروان) وهو جيحون (وغيرها) كالنيل (فانها تجري عن يمنة المصلى الى يسرته ، إلا نهراً بخرسان . وهو المقلوب . و) إلا (نهراً بالشام ، وهو العاصي ، يجريان عن يسرة المصلى إلى يمينته) قال الموفق : وهذا لا ينضبط لأن الأردن بالشام يجري نحو القبلة . وكثير منها يجري نحو البحر ، يصب فيه (قلت : والاستدلال بالأنهار فرع على الاستدلال بالجبال . فانها تجري في الخلال التي بين الجبال ممتدة مع امتدادها) وهذا ظاهر في الجملة .

فصل

(وإذا اختلف اجتهد رجلين)

يعني أو امرأتين أو خنثيين ، أو رجل وامرأة . ولو قال مجتهدين : لعلم الكل (فاكثر) من مجتهدين (في جهتين فاكثر) بأن ظهر لكل منهما جهة غير الجهة التي ظهرت للآخر (لم يتبع واحد) منهما (صاحبه) لأن كل واحد منهما يعتقد خطأ الآخر . فأشبهها العالمين المجتهدين في الحادثة إذا اختلفا . والقاصدين ركوب البحر إذا غلب على ظن أحدهما الهلاك . وعلى ظن الآخر السلامة . فيعمل كل منهما بغالب ظنه (ولم يصح اقتداؤه) أي أحدهما (به) أي بالآخر ، لأنه يتيقن باجتماعهما في الصلاة خطأ أحدهما في القبلة . فتبطل جماعتهما (فان كان اختلاف اجتهدهما) (في وجهة واحدة ، بأن قال أحدهما : يمينا ، و) قال (الآخر : شمالاً . صح أن يأتى أحدهما بالآخر ، لاتفاق اجتهدهما) (في الجهة ، والواجب الاجتهاد إلى الجهة . وقد اتفقا عليها) (ومن بان) أي ظهر (له الخطأ) (في اجتهداه

وهو أمام أو مأموم (انحرَف) إلى الجهة التي تغير اجتهاده إليها . لأنها ترجحت في ظنه . فتعينت عليه (وأتم) صلاته . ولا يلزمه الاستثناف . لأن الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد (وينوي المأموم منهما) أي المجتهدين اللذين أتم أحدهما بالآخر ، ثم بان لأحدهما الخطأ (المفارقة) لامامه (للعذر) المانع له من اقتدائه به . لما تقدم (ويتبعه من قلده) أي يلزم من قلده المجتهد الذي تغير اجتهاده أن يتبعه إلى الجهة التي بان له . لأن فرضه التقليد . قال في الانصاف : في أصح الوجهين (فان اجتهد أحدهما ولم يجتهد الآخر لم يتبعه) حيث كان قادراً على الاجتهاد ، بل يجتهد (ويتبع) وجوباً (جاهل بأدلة القبلة) وإن كان عالماً في الاحكام : أوثق المجتهدين (و) يتبع (أعمى وجوباً أو تفهما) أي المجتهدين (في نفسه علماً بدلائل القبلة) وإن لم يكن عالماً بالاحكام الشرعية . لأن الأقرب إصابة في نظره ، ولا مشقة عليه في متابعتها . وقد كلف الانسان في ذلك باتباع غالب ظنه . قال المجد في شرحه : بخلاف تكليف العامي تقليد الاعلم في الاحكام ، فان فيه حرجاً وتضييقاً ، ثم مازال عوام كل عصر يقلد أحدهم لهذا المجتهد في مسألة ، وللآخر في أخرى . والثالث في ثالثة . وهكذا . وهكذا كذلك إلى ما لا يحصى ولم ينقل انكار ذلك عليهم ، ولا انهم أمروا بتحري الاعلم والافضل في نظرهم (فان تساوى) أي المجتهدان (عنده) أي عند الجاهل بادلتهما أو الاعمى (خير) فيقلد أيهما شاء ، (لانه لم يظهر لواحد منهما أفضلية على غيره) حتى يرجح عليه (فان أمكن الاعمى الاجتهاد بشيء من الأدلة) كالانهار الكبار غير المحدودة والجبال ومهبات الرياح (لزمه) الاجتهاد (ولم يقلد) لقدرته على الاجتهاد (وإذا صلى البصير في حضر فخطأ ، أو) صلى (الأعمى بلا دليل) بأن لم يستخبر من يخبره ، ولم يلمس المحراب ونحوه ، مما يمكن ان يعرف به القبلة (أعاداً) ولو أصابا أو اجتهد البصير ، لان الحضر ليس بمحل اجتهاد ، لقدرة من فيه على الاستدلال بالمحاريب ونحوها . ولوجود من يخبره عن يقين غالباً ، وإنما وجبت الاعادة عليهما لتفريطهما بعدم الاستخبار ، او الاستدلال بالمحاريب ، مع القدرة عليه (فان لم يجد الاعمى) من يقلده (أو) لم يجد (الجاهل) من يقلده (أو) لم يجد (البصير المحبوس ولو في دار الاسلام من يقلده صلى بالتحري) إلى ما يغلب على ظنه أنه جهة القبلة (ولم يعد) خطأ أو أصاب ، لانه أتى بما أمر به على وجهه ، فسقطت عنه الاعادة كالعاجز عن الاستقبال (ومن صلى بالاجتهاد) إن كان من أهله (أو التقليد) ان لم يكن أهل اجتهاد

(ثم علم خطأ القبلة بعد فراغه ، لم يعد) لانه أتى بالواجب عليه على وجهه ، مع عدم تفريطه ، فسقط عنه ولان خفاء القبلة في الاسفار يقع كثيراً لوجود الغيوم وغيرها من الموانع . فايجاب الاعادة مع ذلك فيه حرج ، وهو منتف شرعاً (ولو دخل في الصلاة باجتهاد) بعد أن غلب على ظنه جهة القبلة وأحرم (ثم شك لم يلتفت اليه) أي إلى ذلك الشك ، لانه لا يساوي غلبة الظن التي دخل بها في الصلاة (ويبي) على صلاته (وكذا إن زاد ظنه) الخطأ (ولم يبين له الخطأ ولا ظهر له جهة أخرى) فلا يلتفت اليه ويبي (ولو غلب على ظنه خطأ الجهة التي يصلي اليها) بأن ظهر له أنه يصلي إلى غير القبلة (ولم يظن جهة غيرها . بطلت صلاته) لأنه لا يمكنه استدامتها إلى غير القبلة ، وليست له جهة يتوجه اليها ، فبطلت لتعذر اتمامها (ولو أخبر) من يصلي باجتهاد او تقليد (وهو في الصلاة بالخطأ) في القبلة (يقينا) وكان المخبر ثقة (لزمه قبوله) بأن يعمل به ويترك الاجتهاد أو التقليد كما لو أخبره بذلك قبل اجتهاده أو تقليده (وإلا) أي وإن لم يكن الاخبار عن يقين (لم يجوز) للمجتهد قبول خبره ولا العمل به ، لما تقدم من أنه لا يقلد مجتهداً مجتهداً خالفه (وإن أراد مجتهد صلاة أخرى) غير التي صلاها بالاجتهاد (اجتهد لها وجوباً) فيجب الاجتهاد لكل صلاة ، لانها واقعة متجددة ، فتستدعي طلباً جديداً ، كطلب الماء في التيمم ، وكالحادثة في الاصح فيها لمفت ومستفت * قلت : فيؤخذ من التعليل الأول : أن المراد صلاة من الفرائض بخلاف النوافل ، فلا يلزمه التحري لكل ركعتين لو أراد التنفل في وقت واحد . ويؤخذ من التعليل الثاني : انه إذا كان مقلداً لا يلزمه أن يحدد التقليد لكل صلاة ، كما هو مفهوم مجتهد (فان تغير اجتهاده عمل بـ) الاجتهاد (الثاني) لانه ترجح في ظنه ، فصار العمل به واجباً ، فيستدير إلى الجهة التي أداه اجتهاده اليها ثانياً (ولم يعد ما صلى بـ) الاجتهاد (الأول) لثلاثا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ، والعمل بالثاني ليس نقضاً للأول . بل لانه مجتهد أداه اجتهاده إلى جهة ، فلم تجز له الصلاة إلى جهة غيرها ، ولهذا قال عمر لما قضى في المشركة في العام الثاني بخلاف ما قضى به في الأول « ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي » إذا تقرر ذلك : فيعمل بالاجتهاد الثاني (ولو) كان (في صلاة وبني) على ما عمله بالاجتهاد الاول (نصاً) فلو فرض أنه صلى بكل اجتهاد ركعة من الرباعية إلى جهة صحت صلاته إلى الجهات الاربع لما تقدم (وإن أمكن المقلد) أي الجاهل بأدلة القبلة (تعلم الادلة والاجتهاد قبل خروج الوقت ، لزمه ذلك) عند

خفاء القبلة عليه ، قال في شرح المنتهى : قولاً واحداً ، لقصر زمنه ، قال في الشرح :
فإن صلى قبل ذلك لم تصح صلاته ، لأنه قدر على الصلاة باجتهاده ، فلم يجز له التقليد
كالمجتهد (فإن ضاق الوقت عنه) أي عن تعلم أدلة القبلة (فعليه التقليد) لأن القبلة
يجوز تركها للضرورة ، وفي شدة الخوف ، ولا يعيد ، بخلاف الطهارة .

(باب النية وما يتعلق بها)

(وهي الشرط التاسع) وبها تمت شروط الصلاة * (وهي) لغة . القصد ، يقال :
نواك الله بخير أي قصدك به * و (شرعاً : عزم القلب على فعل العبادات تقرباً إلى الله
تعالى) بأن يقصد بعمله الله تعالى دون شيء آخر من تصنع لمخلوق ، أو اكتساب
محمدة عند الناس ، أو محبة مدح منهم أو نحوه . وهذا هو الاخلاص * وقال بعضهم :
هو تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين * وقال آخر : هو التوقي عن ملاحظة الاشخاص
وهو قريب من الذي قبله * وقال آخر : هو أن يأتي بالفعل لداعية واحدة ، ولا يكون
لغيرها من الدواعي تأثير في الدعاء إلى ذلك الفعل ، وفي الخبر « الاخلاص سرٌّ من
سري استودعته قلب من أحبته من عبادي » ودرجات الاخلاص ثلاثة : عليا ،
وهي أن يعمل العبد لله وحده امتثالاً لأمره . وقياماً بحق عبوديته . ووسطى . وهي أن
يعمل لثواب الآخرة . ودنيا : وهي أن يعمل للاكرام في الدنيا والسلامة من آفاتهما ،
وما عدا الثلاث من الرياء وإن تفاوتت أفرادها ، ولهذا قال أهل السنة : العادة ما
وجبت لكونها مفضية الى ثواب الجنة ، أو إلى البعد من عقاب النار ، بل لاجل أنك عبد
وهو رب . هذا ملخص كلام الشمس العلقمي في حاشية الجامع الصغير (فلا تصح
الصلاة بدونها) أي النية (بحال) لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين (١)) والاخلاص : عمل القلب ، وهو محض النية . وذلك بأن يقصد بعمله الله
وحده . ولقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الاعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما
نوى » متفق عليه ، ولأنها قرينة محضة ، فاشتطت لها النية كالصوم . وقال الشيخ
عبد القادر : هي قبل الصلاة شرط وفيها ركن * واعترض بأنه يلزم أن يقال في بقية

(١) سورة البينة الآية : هـ

الشروط كذلك . ولا قائل به . ومحلها القلب وجوباً واللسان استحباباً على ما تقدم (١) . وزمنها مع أول واجب أو قبله بيسير ، وكيفيتها الاعتقاد في القلب . قال في الاختيارات النية تتبع العلم . فمن علم ما يريد فعله قصده ضرورة . ويحرم خروجه لشكه في النية ، لعلمه أنه ما دخل إلا بالنية (ولا يضر معها) أي النية (قصد تعليم الصلاة) لفعله صلى الله عليه وسلم في صلاته على المنبر وغيره (أو) قصد (خلاص من خصم ، أو إدمان سهر) قال في الفروع : كذا وجدت ابن الصيرفي نقله (والمراد : لا يمنع الصحة بعد إثباته بالنية المعتبرة لا أنه لا يتقص ثوابه ولهذا ذكر ابن الجوزي فيما ينقص الأجر ، ومثله قصده مع نية الصوم وهضم الطعام ، أو قصده مع نية الحج رؤية البلاد النائية) أي البعيدة (ونحو ذلك) كقصد تجارة مع ذلك لانه قصد ما يلزم ضرورة (كنية التبرد أو النظافة مع نية رفع الحدث . وتقدم) هذا (في الوضوء) ولا يشترط أيضاً ذكر عدد الركعات ، بأن يقول : نويت أصلي الصبح ركعتين أو الظهر أربعاً ، لكن إن نوى مثلاً الظهر ثلاثاً ، أو خمساً . لم تصح لتلاعبه ، ولا يشترط أيضاً أن ينوي مع الصلاة الاستقبال ، كستر العورة واجتناب النجاسة (ويجب أن ينوي الصلاة بعينها إن كانت معينة من فرض ، كظهر) أو جمعة ، أو عصر ، أو مغرب ، أو عشاء ، أو صبح ، وكذا مندورة (ونفل مؤقت كوتر) وتراويح (وراتبة) وضحي ، واستخارة وتحية مسجد . فلا بد من التعيين : في هذا كله لتمييز تلك الصلاة عن غيرها . ولأنه لو كانت عليه صلوات فصلى أربعاً ينوي بها مما عليه ، فانه لا يجزيه اجماعاً . فلو لا اشتراط التعيين لا جزأه (وإلا) أي وإن كان لم تكن الصلاة معينة كالنفل المطلق ، كصلاة الليل (أجزأته نية الصلاة) لعدم ما يقتضي التعيين فيها (ولا يشترط نية قضاء في) صلاة (فائتة) فلو قال من عليه الظهر قضاء : أصلي الظهر فقط . كفاه ذلك . لأن كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر ، يقال : قضيت الدين ، وأديته . وقال تعالى (فاذا قضيتُم مناسِكُكم) (٢) أي أديتموها . ولأن أصل ايجاب ذلك يرجع إلى تعيين الوقت وهو غير معتبر ، بدليل أنه لا يلزم من عليه فائتة تعيين يومها ، بل يكفيه كونها السابقة ، أو الحاضرة (ولا) تشترط (نية فرضية في فرض) فلا

(١) ما دامت النية محلها القلب فلم كان النطق بها مستحباً ولا علاقة للسان بها وإذا تلفظ اللسان بها من غير موافقة القلب له هل يعتد بها . ولم يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه تلفظ بها أبداً .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٠٠

يعتبر أن يقول : أصل الظهر فرضاً أو معادة ، فيما إذا كانت معادة . كما في مختصر المقنع ، كالتالي قبلها (ولا) تشترط نية (أداء في حاضرة) لأنه لا يختلف المذهب أنه لو صلاها ينويها أداء . فإن وقتها قد خرج أن صلاته صحيحة وتقع قضاء . وكذلك لو نواها قضاء فإن فعلها في وقتها وقعت أداء . قاله في الشرح (ويصح قضاء بنية أداء) إذا بان خلاف ظنه (و) يصح (عكسه) أي الاداء بنية القضاء (إذا بان خلاف ظنه) كما تقدم . و (لا) يصح ذلك (مع العلم) وقصد معناه المصطلح عليه ، بغير خلاف . لأنه متلاعب (ولو كان عليه ظهران) مثلاً (حاضرة وفائتة ، فصلاهما ، ثم ذكر أنه ترك شرطاً) أو ركناً (في إحداهما لا يعلم عينها) بأن لم يدر ، أهى الفائتة أو الحاضرة (صلى ظهراً واحداً ينوي بها ما عليه) لما تقدم من أنه لا يشترط نية الأداء في الحاضرة ، والقضاء في الفائتة (ولو كان الظهران فائتين فنوى ظهراً منهما) ولم يعينها (لم تجزه) الظهر التي صلاها (عن إحداهما ، حتى يعين السابقة ، لأجل) اعتبار (الترتيب) بين الفوائت (بخلاف المنورتين) فلا يحتاج إلى تعيين السابقة من اللاحقة ، لأنه لا ترتيب بينهما (ولو ظن) مكلف (أن عليه ظهراً فائتة ، فقضاها في وقت ظهر اليوم ، ثم بان أنه لا قضاء عليه لم تجزه) الظهر التي صلاها (عن) الظهر (الحاضرة) لأنه لم ينوها . أشبه ما لو نوى قضاء عصر . وقد قال صلى الله عليه عليه وسلم « وإنما لكل امرئ ما نوى » (وكذا لو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائتة) لم تجزه عنها لما تقدم (ولا يشترط إضافة الفعل إلى الله تعالى في العبادات كلها) بأن يقول : أصلي لله ، أو أصوم لله . ونحوه . لأن العبادات لا تكون إلا لله (بل يستحب) ذلك خروجاً من خلاف من أوجبه (ويأتي بالنية عند تكبيرة الاحرام) إما مقارنة لها أو متقدمة عليها بيسير . ومقارنتها للتكبير بأن يأتي بالتكبير عقب النية . وهذا ممكن لا صعوبة فيه ، بل عامة الناس إنما يصلون هكذا . وأما تفسير المقارنة : بانسباط أجزاء النية على أجزاء التكبير ، بحيث يكون أولها مع أوله وآخرها مع آخره . فهذا لا يصح . لأنه يقتضي عزوب النية عن أول الصلاة ، وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة . وتفسيرها بحضور جميع النية مع حضور جميع أجزاء التكبير ، فهذا قد نوزع في إمكانه فضلاً عن وجوبه . ولو قيل بإمكانه فهو متعسر ، فيسقط بالخرج . وأيضاً فما يبطل هذا والذي قبله أن المكبر ينبغي له أن يتدبر التكبير ويتصوره فيكون قلبه مشغولاً بمعنى التكبير لا بما يشغله عن ذلك من استحضار المنوي . ذكره في الاختيارات

(والأفضل مقارنتها) أي النية للتكبير خروجاً من خلاف من أوجبه ، كالأجرى وغيره (فان تقدمت) النية (عليه) أي التكبير (بزمان يسير بعد دخول الوقت في أداء وراتبه ولم يفسخها) أي النية ، وكان ذلك (مع بقاء إسلامه) بأن لم يرتد (صحت) صلاته . لأن تقدم النية على التكبير بالزمان اليسير لا يخرج الصلاة عن كونها منوية . ولا يخرج الفاعل عن كونه ناوياً مخلصاً كالصوم . ولأن النية من شروط الصلاة . فجاز تقدمها كبقية الشروط . ولأن في اعتبار المقارنة حرجاً ومشقة . فوجب سقوطه لقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) (١) ولأن أول الصلاة من أجزائها . فكفى استصحاب النية فيه كسائر ها . وعلم مما تقدم : أن النية لو تقدمت قبل وقت الأداء أو الراتبة ولو بيسير لم يعتد بها ، للخلاف في كونها ركناً للصلاة . وهو لا يتقدم كبقية الاركان وأول من اشترط لتقدم النية كونه في وقت المنوية : الحرقى وتبعه على ذلك ابن الزاغوني والقاضي أبو يعلى ، وولده أبو الحسين وصاحب الرعاية والمستوعب ، والحاويين . وجزم به في الوجيز وغيره . ولم يذكر هذا الشرط أكثر الاصحاب . فأما لإهمالهم أو بناء منهم على الغالب . قال في الانصاف : وظاهر كلام غيرهم ، أي غير من تقدم : الجواز ، لكن لم أر الجواز صريحاً . وعلم منه أيضاً : أنه إذا فسخها لم يعتد بها . لأنه صار كمن لم ينو . وعلم منه ايضاً : أنه إذا ارتد لم يعتد بها . لأن الردة في أثناء العبادة مبطله لها . كما لو ارتد في أثناء الصلاة . إذا تقرر ذلك فإنها تصح مع التقدم بالزمان اليسير بشرطه (حتى ولو تكلم بعدها) أي النية (وقبل التكبير) لأن الكلام لا ينافي العزم المتقدم ولا يناقض النية المتقدمة فتستمر إلى أن يوجد مناقض (وكذا لو أتى بها) أي النية (قاعداً) في الفرض (ثم قام) فكبر لان الواجب استحضار النية عند دخوله في الصلاة ، لا أن لا تتقدم . وكذا لو نوى الصلاة وهو غير مستقبل . ثم استقبل وصلى أو وهو مكشوف العورة ، ثم سترها ودخل في الصلاة ، أو وهو حامل نجاسة ثم القاها ودخل في الصلاة (ويجب استصحاب حكمها) أي النية (إلى آخر الصلاة) بأن لا ينوي قطعها دون استصحاب ذكرها . فلو ذهل عنها أو عزبت عنه في أثناء الصلاة لم تبطل . لأن التحرز من هذا غير ممكن ، وقياساً على الصوم وغيره . وقد روى مالك في الموطأ عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة أدبر الشيطان وله

حصاص . فاذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه . يقول : أذكر كذا ، أذكر كذا ، حتى يضل أحدكم أن يدري كم صلى ؟ » وإن أمكنه استصحاب ذكرها فهو أفضل (فإن قطعها) أي النية (في أثناءها) أي الصلاة بطلت . لأن النية شرط في جميعها . وقد قطعها . أشبه ما لو سلم ينوي الخروج منها (أو عزم عليه) أي على قطع النية بطلت . لأن النية عزم جازم . ومع العزم على قطعها لا جزم فلا نية (أو تردد فيه) أي في قطعها . بطلت الصلاة ، لأن استدامة النية شرط لصحتها ، ومع التردد تبطل الاستدامة (أو شك) في أثناء الصلاة (هل نوى فعل مع الشك عملاً) من أعمال الصلاة ، كركوع وسجود ورفع منها وقراءة وتسبيح ونحوها (ثم ذكر أنه نوى) بطلت صلاته ، لخلو ما عمله عن نية جازمة (أو شك في تكبيرة لإحرام) بطلت ، بمعنى وجب عليه استئناف الصلاة . لأنه لا يدخل في الصلاة إلا بتكبيرة الإحرام . والأصل عدمها (أو شك هل أحرم بظهر أو عصر) أي شك في تعيين الصلاة (ثم ذكر فيها) أي بعد أن عمل مع الشك عملاً فعلياً أو قولياً . بطلت صلاته ، لخلو ما عمله عن نية جازمة (أو نوى أنه سيقطعها) أي النية (أو علقه) أي قطع النية (على شرط) كأن نوى إن جاء زيد قطعها (بطلت) صلاته لمنافاة ذلك للجزم بها (وإن شك هل نوى) الصلاة (فرضاً أو نفلاً أتمها نفلاً) لأن الأصل عدم نية الفرض (إلا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملاً) من أعمال الصلاة الفعلية والقولية (فيتمها فرضاً) لأنه لم يخل عمل من أعمالها عن النية الجازمة (وإن ذكره) أي ذكر أنه نوى الفرض (بعد أن أحدث عملاً بطل فرضه) لخلو ما عمله عن نية الفرضية الجازمة (وإن أحرم بفرض) صلاة (رباعية ثم سلم من ركعتين يظنها جمعة أو فجرأ أو التراويح ثم ذكر) ولو قريباً (بطل فرضه) وظاهره : تصح نفلاً (ولم بين) على الركعتين (نصاً) لقطع نية الرباعية بسلامة ظاناً ما ذكر (كما لو كان) سلم منها (عالماً) لقطع نية الصلاة (وإن أحرم بفرض فبان عدمه ، كمن أحرم بفائنة فلم تكن عليه ، أو) أحرم بفرض ف (بان قبل دخول وقته انقلبت نفلاً) لأن نية الفرض تشمل نية النفل . فاذا بطلت نية الفرض بقيت نية مطلق الصلاة (وإن كان عالماً) أن لا فائنة عليه أو أن الوقت لم يدخل (لم تنعقد) صلاته (فيهما) لأنه متلاعب (وإن أحرم به) أي الفرض (في وقته المتسع ثم قلبه نفلاً لفرض صحيح ، مثل أن يحرم منفرداً ثم يريد الصلاة في جماعة . جاز) لأن نية النفل تضمنتها نية الفرض . فاذا قطع نية الفرض بقيت نية النفل (بل هو) أي قلب الفرض من المنفرد نفلاً ليصلبه

في جماعة (أفضل) من إتمامه منفرداً ، لأنه إكمال في المعنى ، كنقص المسجد للإصلاح (ويكره) قلب الفرض نفلاً (لغير الفرض) الصحيح ، لكونه أبطل عمله . وعن أحمد فيمن صلى ركعة من فرض منفرداً ، ثم أقيمت الصلاة : أعجب إليّ يقطعه ويدخل معهم . فعلى هذا يكون قطع النفل أولى (وان انتقل من فرض) أحرم به كالظهر (إلى فرض) آخر كالعصر (بمجرد النية من غير تكبيرة لإحرام) لفرض (الثاني ، بطل فرضه الأول) الذي انتقل عنه ، لقطعه نيته (وصح) ما صلاه (نفلاً إن استمر) على نية الصلاة ، لأنه قطع نية الفرضية بنية انتقاله عن الفرض الذي نوى أولاً ، دون نية الصلاة فتصير نفلاً (وكذا حكم ما يبطل الفرض فقط ، إذا وجد فيه) أي في الفرض . فانه يصير نفلاً (كترك القيام) بلا عذر يسقطه ، فان القيام ركن في الفرض دون النفل (و) ك(الصلاة في الكعبة ، والائتمام بمئتمل ، وائتمام مفترض بصبي) ، إن اعتقد جوازه ، أي جواز ما يبطل الفرض (ونحوه) أي نحو اعتقاد جوازه ، كما لو اعتقد المئتمل مفترضاً . فتصح صلاته نفلاً لأن الفرض لم يصح . ولم يوجد ما يبطل النفل . فان لم يعتد جوازه ونحوه ، بل فعله مع علمه بعدم جوازه لم تنعقد صلاته فرضاً ولا نفلاً ، لتلاعبه . كمن أحرم بفرض قبل وقته عالماً (ولم ينعقد) الفرض (الثاني) الذي انتقل اليه بمجرد النية من غير تكبيرة لإحرام . لأنها فتاحة ، ولم توجد (وإن اقترن) بنية الفرض (الثاني تكبيرة لإحرام له بطل) الفرض (الأول) لقطعه نيته (وصح) الفرض (الثاني) كما لو لم يتقدمه غيره (ومن شرط الجماعة : ان ينوي الامام والمأموم حالهما) بأن ينوي الامام : الامامة وينوي المأموم الائتمام (فرضاً ونفلاً) لقوله صلى الله عليه وسلم « وإنما لكل امرئ ما نوى » (فينوي الامام : أنه مقتدى به ، وينوي المأموم : أنه مقتد) كالجمعة ، لأن الجماعة تتعلق بها أحكام وجوب الاتباع وسقوط السهو عن المأموم . وفساد صلاته بفساد صلاة امامه . وإنما يتميز امام عن المأموم بالنية فكانت شرطاً لصحة انعقاد الجماعة (فلو نوى أحدهما دون صاحبه) بأن نوى الامام دون المأموم أو بالعكس (أو نوى كل واحد منهما أنه امام الآخر ، أو) أنه (مأمومه) لم يصح لهما . لانه أم من لم يأت به ، أو اقم بمن ليس اماماً (أو نوى إمامة من لا يصح أن يؤمه كأبي) نوى أن يؤم قارئاً (أو) (كأمرأة) نوت أن تؤم رجلاً ونحوه (كعاجز عن شرط الصلاة ، نوى أن يؤم قادراً عليه . لم تصح صلاتهما . لأن كلا من الامامة والائتمام فاسدان) (أو نوى الائتمام بأحد الامامين لا بعينه) لم

تصح صلاته . لعدم تعيينه (أو) نوى الائتنام (بهما) أي بالامامين ، لم تصح صلاته .
لانه لا يمكنه الاقتداء بهما (أو) نوى الائتنام (بالمأموم ، أو) بد (المنفرد) لم تصح
صلاته . لانه اتم بغير إمام (أو شك في الصلاة أنه امام أو مأموم) لم تصح صلاته
(لعدم الجزم بالنية) أي نية الامامة أو الائتنام (أو أحرم بحاضر ، فانصرف) الحاضر
(قبل إحرامه) معه ، ولم يعد ، ولم يدخل غيره معه قبل رفعه من ركوعه . لم تصح
صلاته . لانه نوى الامامة بمن لم يأت به (أو عين إماماً) بأن نوى أنه يصلي خلف زيد
فاخطأ لم تصح صلاته (أو) عين (مأموماً . وقلنا : لا يجب تعيينهما) أي الامام والمأموم
(وهو) أي القول بعدم وجوب تعيينهما (الاصح) قاله في الفروع وغيره (فأخطأ)
لم تصح صلاته . قدمه في الفروع وغيره . وعلم من قوله : عين إماماً أو مأموماً : انه
لوصفه في غير تعيين له . لصحت صلاته . وهو الصحيح . وعلم أيضاً من قوله : وقلنا لا
يجب تعيينهما : أنا إذا قلنا يجب تعيينهما فعينهما وأخطأ صحت صلاته .

« تنمة » وعلم من قوله : عين اماماً الخ أنه لو ظنه ولم يعينه ، لصحت صلاته . وهو
الصحيح لانه معذور في التعيين ، لصحة صلاته . والخطأ مغفوله عنه (أو نوى الامامة
وهو لا يرجو مجيء أحد) يأت به (لم تصح) صلاته ، ولو حضر من اتم به ، لان الاصل
عدم مجيئه (وان نوى الامامة ظاناً حضور مأموم) بأن يغلب على ظنه حضور من يأت
به (صح) ذلك ، كما لو علمه . و (لا) تصح نية الامامة (مع الشك) في حضور من
يأت به ، كما لو علم عدم مجيئه . لأنه الاصل (فان) نوى الامامة ظاناً حضور مأموم
(فلم يحضر لم تصح) صلاته ، لانه نوى الامامة بمن لم يأت به ، وكذا لو حضر ولم
يدخل معه ، لا إن دخل ثم انصرف قبل اتمامه صلاته . فان صلاة الامام لا تبطل ويتمها
منفرداً (وإن أحرم منفرداً ، ثم نوى الائتنام) في أثناء الصلاة (أو) أحرم منفرداً ،
ثم نوى (الامامة لم يصح فرضاً .) كانت الصلاة (أو نفلاً) كالترابيع والوتر ، لما
تقدم قال في الانصاف : هذا المذهب . وعليه الجمهور . قال في الفروع : اختاره
الاكثر . قال المجد : اختاره القاضي وأكثر اصحابنا (والمنصوص صحة الامامة)
من أحرم منفرداً (في النفل . وهو الصحيح) عند الموفق ومن تابعه لحديث ابن عباس قال
« بتُّ عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ، فقمْتُ عن
يساره . فأخذ بيدي فأدارني عن يمينه » متفق عليه . وروى مسلم معناه من حديث

أنس وجابر بن عبدالله * قلت : ولا دليل (١) في ذلك لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم نوى الإمامة ابتداء ، لظنه حضورهم (وان أحرم مأموماً ثم نوى الانفراد لعذر يبيح ترك الجماعة ، كتطويل إمام ، و) (كمرض ، و) (كغلبة نعاس ، أو) غلبة (شيء يفسد صلاته) كمدافعة أحد الاخبيين (أو خوف على أهل أو مال ، أو) خوف (فوت رفقة ، أو خرج من الصف مغلوباً) لشدة زحام (ولم يجد من يقف معه ونحوه) أي نحو ما ذكر من الاعذار (صح) انفراده . فيتم صلاته منفرداً . لحديث جابر قال « صلى معاذ بقومه فقرأ سورة البقرة ، فتأخر رجل » ، فصل وحده . فقيل له : نافقت : قال : ما نافقت ، ولكن لآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره . فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك . فقال : أفتان أنت يا معاذ ؟ مرتين « متفق عليه . وكذا لو نوى الامام الانفراد لعذر . ومحل إباحة المفارقة لعذر (إن استفاد) من فارق لتدارك شيء يخشى فوته ، أو غلبة نعاس ، أو خوف ضرر ونحوه (بمفارقته) إمامه (تعجيل لحوقه قبل فراغ امامه) من صلاته ، ليحصل مقصوده من المفارقة (فان كان الامام يعجل ، ولا يتميز انفراده عنه بنوع تعجيل . لم يجز) له الانفراد ، لعدم الفائدة فيه وأما من عذره الخروج من الصف . فله المفارقة مطلقاً . لان عذره خوف الفساد بالفدية . وذلك لا يتدارك بالسرعة (فان زال العذر وهو) أي المأموم (في الصلاة . ، فله الدخول مع الامام) فيما بقي من صلاته ، ويتمه معه ولا يلزمه الدخول معه (فان فارقه) أي فارق المأموم الامام لعذر مما تقدم (في قيام قبل قراءته) أي الامام (الفاتحة قرأ) المأموم لنفسه ، لصيرورته منفرداً قبل سقوط فرض القراءة عنه بقراءة الامام (و) إن فارقه المأموم (بعدها) أي بعد قراءة الفاتحة ف (له الركوع في الحال) لان قراءة الامام قراءة للمأموم (و) إن فارقه (في أثنائها) أي القراءة (يكمل ما بقي) من الفاتحة لما تقدم (وان كان في صلاة سر) كظهر وعصر ، أو في الاخيرتين من العشاء مثلاً . وفارق الامام لعذر بعد قيامه (وظن أن امامه قرأ لم يقرأ) أي لم تلزمه القراءة ، اقامة للظن مقام اليقين * قلت : والاحتياط القراءة (وان فارقه) لعذر (في ثانية الجمعة) وقد أدرك الأولى معه (أتم جمعة) لان الجمعة تدرك بركة . وقد ادركها مع الامام (فان فارقه في) الركعة (الأولى) من الجمعة (فكمز حوم فيها حتى تفوته الركعتان)

(١) كيف ينكر وجود الدليل مع وضوحه

ففيتمها نقلاً . ثم يصلي الظهر (وان كان) انفراد المأموم عن الامام (لغير عذر لم يصح (١)) لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تختلفوا على أئمتكم » . ولانه ترك متابعة امامه وانتقل من الاعلى الى الادنى بغير عذر اشبه ما لو نقلها الى النفل ، أو ترك المتابعة من غير نية الانفراد (وإن أحرم إمام ثم صار منفرداً لعذر ، مثل أن سبق المأموم الحدث ، أو فسدت صلاته لعذر أو غيره . فنوى الانفراد) * قلت : أو لم ينوه (صح) ويتم صلاته منفرداً . قال في الفروع : وإذا بطلت صلاة المأموم أتمها امامه منفرداً . قطع به جماعة . لانها لا ضمنها ولا متعلقة بها . بدليل سهوه وعلمه بحديثه . وعنه تبطل . وذكره في المغني قياس المذهب (وتبطل صلاة مأموم ببطان صلاة إمامه) لارتباطها بها (لا عكسه) أي لا تبطل صلاة امام ببطان صلاة مأموم . لما تقدم (سواء كان) بطلان صلاة الامام (لعذر ، كأن سبقه الحدث والمرض ، أو حصر عن القراءة الواجبة ونحو ذلك . أو لغير عذر ، كأن تعمد الحدث أو غيره من المبطلات) للصلاة . لحديث علي بن طلق مرفوعاً « إذا فسأ أحدكم في صلاته ، فليصرف ، فليتوضأ . وليعد الصلاة » رواه أبو داود باسناد جيد (فلا استخلاف للمأموم) إذا سبق امامه الحدث ، والاستخلاف أيضاً للامام (ولا يبنى) المأموم (على صلاة امامه) حيثئذ ، بل يستأنفها لبطانها (وعنه لا تبطل صلاة مأموم) إذا كان بطلان صلاة الامام لعذر ، بأن يسبقه الحدث (ويتمونها) إذا قلنا بعدم بطلانها (جماعة بغيره) يستخلفونه ، أي الامام . قال في الفروع : وكذا بجماعتين (أو) يتمونها (فرادى ، اختاره جماعة) أي اختار القول بعدم بطلان صلاة المأموم ببطان صلاة امامه لعذر : جماعة من الاصحاب ، وفاقا للشافعي (فعليها) أي على رواية عدم البطلان (لو نوى) أي أحد المأمومين (الامامة لاستخلاف الامام له إذا سبقه الحدث . صح) ذلك منه للعذر لما روى البخاري « أن عمر لما طعن أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه ، فاتم بهم الصلاة » ولم ينكر فكان كالاجماع ، ولفعل علي . رواه سعيد (وبطلت صلاة الامام) لزوال شرطها ، وهو الطهارة (كتعمده لذلك) الحدث (وله) أي للامام إذا سبقه الحدث ، بناء على الرواية الثانية : (أن يستخلف من يتم الصلاة بمأموم ، ولو) كان الذي يستخلفه (مسبوقاً) لم يدخل معه من أول الصلاة (أو) كان الذي استخلفه (من لم يدخل معه الصلاة) بأن استخلف

(١) ما مصدر هذا التفريق بين ماله عذروما لا عذر له والرسول صلى الله عليه وسلم لم يفرق فلا نعرف مصدر هذا التفريق .

من كان يصلي منفرداً (ويستخلف المسبوق) الذي استخلفه الامام (من يسلم بهم ، ثم يقوم فيأتي بما بقي (عليه) من صلاته . وتكون هذه الصلاة بثلاثة أئمة (فان لم يستخلف المسبوق) من يسلم بهم (وسلموا منفردين ، أو انتظروا) المسبوق (حتى) يأتي بما عليه من صلاته ، ثم (يسلم بهم . جاز) لهم ذلك نص عليه . وقال القاضي في موضع من المجرد : يستحب انتظاره حتى يسلم بهم (وبني الخليفة الذي كان معه) أي الامام (في الصلاة على فعل) أي ترتيب الامام (الأول) المستخلف له ، من حيث بلغ الأول . لأنه نائبه (حتى في القراءة يأخذ من حيث بلغ) لأن قراءة الامام قراءة له (والخليفة الذي لم يكن دخل معه) أي الامام (في الصلاة يتبدى الفاتحة) ولا يبني على قراءة الامام . لانه لم يأت بفرض القراءة . ولم يوجد ما يسقطه عنه لانه لم يصر مأموماً بحال (لكن يسر ما كان قرأه الامام منها) أي الفاتحة (ثم يجهر بما بقي) من القراءة ليحصل البناء على فعل مستخلفه ، ولو صورة (فإن لم يعلم الخليفة) المسبوق أو الذي لم يدخل معه في الصلاة (كم صلى) الامام (الأول ؟ بنى) الخليفة (على اليقين) كالمصلّي يشك في عدد الركعات (فإن سبح به المأموم . رجع إليه) ليبني على ترتيب الأول (فإن لم يستخلف الامام) الذي سبقه الحدث (وصلوا) أي المأمومون (وحادانا) بكسر الواو أي فرادى (صح) ما صلوه (وكذا إن استخلفوا) لأنفسهم من يتم بهم الصلاة . فيصح كما لو استخلفه الإمام (ومن استخلف فيما لا يعتد به) إن كان مسبوقاً دخل مع الإمام بعد رفعه من الركوع ، ثم استخلفه الإمام أثناء تلك الركعة فإنه لا يعتد بها . لأنه لم يدرك ركوعها مع الإمام (اعتد به المأموم) لأنه أدرك ركوعها مع الإمام قبل أن يحدث ولغت الركعة بالنسبة للمسبوق المستخلف . قاله جماعة كثيرة ، وقدمه في الرعاية (وقال) أبو عبدالله الحسن (بن حامد) بن علي البغدادي : (إن استخلفه ، يعني من لم يكن دخل معه في الركوع ، أو) استخلفه (فيما بعده) أي بعد الركوع (قرأ) الخليفة (لنفسه) لأنه لم يقرأ ، ولم يوجد ما يسقطها عنه ، كما تقدم (وانتظره المأموم) حتى يقرأ (ثم ركع ولحق المأموم) ليحصل الاعتداد بالركعة لكل منهما (وهو) أي ما قاله ابن حامد (مراد غيره) من الأصحاب (ولا بد منه) يعني إذا أراد الاعتداد بالركعة . ومقتضى كلامه : أن لاخلاف في المسألة ، وأن كلام غيره محمول على كلامه . وهما كما في الأنصاف والمبدع قولان متقابلان . وليس اعتداده بتلك الركعة ضرورياً . إذا لاخذور في بنائه على ترتيب الإمام ، ثم يأتي بما سبق به كما لو لم يستخلفه (وإن استخلف كل

طائفة) من المأمومين (رجلا) منهم فصلى بهم صح (واستخلف بعضهم وصلى الباكون فرادى . صح) ذلك . كما لو استخلف كلهم ، أو لم يستخلفوا كلهم . وإن استخلف امرأة ، وفيهم رجل . أو أمي ، وفيهم قارىء صحت صلاة المستخلف بالنساء والأميين فقط . ذكره في المبدع (هذا) الذي ذكر من أحكام الاستخلاف (كله على الرواية) الثانية ، وإنما ذكره المصنف كغيره مع كونه مفرعاً على ضعيف ، على خلاف عادته . لأن الأصحاب فرعوا هذه المسائل على هذه الرواية . ثم قالوا : وكذا الاستخلاف لمرض ونحوه ، مما يأتي . فاحتاج إلى بيان هذه ليعلم منها أحكام الاستخلاف للمرض ونحوه على المذهب (ومحلّه) أي محل ما تقدم من الاستخلاف لسبق الحدث : (فيما إذا كان ابتداء الإمام صحيحاً . وإن كان) ابتداء صلاته (فاسداً . كأن ذكر) الإمام (الحدث في أثناء الصلاة . فلا) استخلاف . لأن صلاته لم تنعقد ابتداء (وله) أي للأمام (الاستخلاف لحدوث مرض أو) حدوث (خوف ، أو) لأجل (حصره عن القراءة الواجبة ونحوه) كالتكبير ، أو التسميع ، أو التشهد ، أو السلام ، لوجود العذر الحاصل للإمام ، مع بقاء صلاته وصلاة المأموم ، بخلاف ما إذا سبق الإمام الحدث . لبطلان صلاته ثم صلاة المأموم تبعاً له على المذهب . كما تقدم (وإن سبق الإمام اثنان فأكثر ببعض الصلاة) ثم سلم الإمام (فائتم أحدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما) صح (أو اتمم مقيم بمثله) فيما بقي من صلاتهما (إذا سلم أمام مسافر . صح ذلك ، لأنه انتقل من جماعة إلى جماعة أخرى . لعذر . فجاز كالاستخلاف) واستدل في الشرح بقضية أبي بكر حين تأخر وتقدم النبي ﷺ ، قاله في المبدع . وفيه نظر انتهى * قلت : ليس غرض الشارح أن قضية أبي بكر هي هذه المذكورة بل تشبهها من حيث الانتقال من جماعة إلى جماعة . لأن الصحابة كانوا مؤتمين بأبي بكر فصاروا مؤتمين به صلى الله عليه وسلم فحصل بين ذلك وبين المسألة المذكورة الجامع ، وهو المشابهة في الانتقال من جماعة إلى أخرى . ومحل صحة اقتداء المسبوق بمثله إذا سلم الإمام : (في غير جمعة) (فلا) يصح ذلك (فيها) أي في الجمعة (لأنها إذا أقيمت بمسجد مرة لم تقم فيه) مرة (ثانية) قاله القاضي : وفيه نظر . إذ ليس في ذلك إقامة ثانية . وإنما هو تكميل لها بجماعة . وغايته : أنها فعلت بجماعتين . وهذا لا يضر ، كما لو صليت الركعة الأولى منها بستين ، ثم فارقه عشرون ، وصليت الثانية بأربعين . وقيل : لعله لا شرط العدد لها ، فيلزم لو اتمت تسعة وثلاثون بآخر تصح (وإن أم من لم ينوه أولاً ، ولو باستخلاف) (بلا عذر سبق) والقصر المذكورين (لا يصح) لأن مقتضى

الدليل منعه ، وانما ثبت جوازه في محل العذر لقضية عمر . فيبقى فيما عداه على الأصل (وإن أحرَمَ إمام لغيبة إمام الحي) أي الإمام الراتب ، سواء كان الإمام الأعظم أو غيره (أو) لا (إذنه) أي إذن إمام الحي له أن يؤم مكانه (ثم حضر) إمام الحي (في أثنائها) أي الصلاة (فاحرم بهم) أي بالمؤمنين الذين أحرَمُوا وراء نائبه (وبني) إمام الحي (على ترتيب) صلاة خليفته ، وصار الأمام (الذي أحرَمَ أولاً) مأموماً جاز (ذلك) (وصح) لما روى سهل بن سعد « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف : ليصلح بينهم فحانت الصلاة ، فصلى أبو بكرٍ فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة ، فتخلص حتى وقف في الصف . وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف » متفق عليه . والأصل عدم الخصوصية (والأولى) للإمام (تركه) ذلك . ويدع الخليفة يتم بهم الصلاة ، خروجاً من الخلاف .

« باب آداب المشي الى الصلاة »

أي التوجه إليها والخروج لها ، وما يتعلق به من الأحكام (يسن الخروج إليها) أي الصلاة (متطهراً بخوف وخشوع) لحديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا توضأ أحدكم فاحسن وضوءه ، ثم خرج عامداً إلى المسجد . فلا يشبك بين أصابعه فإنه في صلاة » رواه أبو داود (و) يستحب (أن يقول إذا خرج من بيته ، ولو لغير صلاة بسم الله ، آمنت بالله . اعتصمت بالله . توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، اللهم إني أعوذ بك أن أضل) بالبناء للفاعل (أو أضل) بالبناء للمفعول . من الضلال . وهو ضد الهداية (أو أزل أو أزل) من الزلل (أو أظلم أو أظلم) من الظلم ، وهو الجور (أو أجهل ، أو يجهل على) من الجهل . وهو إدراك الشيء على خلاف ما هو به ، والفعل الأول في الكل مبني للفاعل . والثاني للمفعول (و) يستحب (أن يمشي إليها) أي الصلاة (بسكينة ووقار) بفتح الواو . وقال القاضي عياض والقرطبي : هو بمعنى السكينة وذكر على سبيل التأكيد . وقال النووي : الظاهر أن بينهما فرقاً ، وأن السكينة التأني في الحركات ، واجتناب العبث . والوقار في الهيئة . كغض الطرف ، وخفض الصوت ، وعدم الالتفات . والأصل في ذلك : حديث الصحيحين « إذا سمعت الأقامة فامشوا

وعليكم السكينة فما أدركم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا » (و) يستحب أن (يقارب خطاه) لتكثر حسناته . فإن كل خطوة يكتب له بها حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها ، لحديث زيد بن ثابت قال « أقيمت الصلاة » فخرج النبي صلى الله عليه وسلم يمشي ، وأنا معه . فقارب في الخطي ، ثم قال : تدري لم فعلت هذا ؟ لتكثر خطاي في طلب الصلاة » (ويكره أن يشبك بين أصابعه من حين) وفي نسخة « من حيث » (يخرج) من بيته قاصداً المسجد . لخبر كعب بن عجرة وتقدم (وهو) أي التشبيك بين الأصابع (في المسجد أشد كراهة) لحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن . فإن التشبيك من الشيطان . وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما كان في المسجد حتى يخرج منه » رواه أحمد . قال بعض العلماء ، إذا كان ينتظر الصلاة ، جمعاً بين الأخبار . فإنه ورد أنه « لما انتقل صلى الله عليه وسلم من الصلاة التي سلم قبل اتمامها شبك بين أصابعه » (و) تشبيك الأصابع (في الصلاة أشد وأشد) كراهة ، لقول كعب بن عجرة « إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج صلى الله عليه وسلم بين أصابعه » رواه الترمذي وابن ماجه وقال ابن عمر في الذي يصلي وهو مشبك « تلك صلاة المغضوب عليهم » (ويسن أن يقول مع ما تقدم) ذكره إذا خرج من بيته : ماروى أبو سعيد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال : (اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاي هذا ، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً) قال الجوهري : البطر الأشر . وهو شدة المرح ، والمرح شدة الفرح . والنشاط (ولا رياء ولا سمعة) الرياء : إظهار العمل للناس ، ليروه ويظنوا به خيراً . والسمعة : إظهار العمل ليسمعه الناس (خرجت اتقاء سخطك) أي غضبك (وابتغاء مرضاتك . أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي . إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) أقبل الله عليه بوجهه ، واستغفر له سبعون ألف ملك » رواه أحمد وابن ماجه ، وإن يقول : (اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك ، وأقرب من توصل إليك وأفضل من سألك ورغب إليك ، اللهم إجعل في قلبي نوراً) أي عظيماً كما يفيد التذكير (وفي قبري نوراً ، وفي لساني) أي نطقي (نوراً) استعارة للعلم والهدى (وفي سمعي نوراً) ليتحلى بأنواع المعارف ، ويتجلى له بصنوف الحقائق (وفي بصري نوراً) لينكشف به الحق (وعن يميني نوراً ، وعن شمالي نوراً ، وأمامي نوراً ، وخلفي نوراً ، وفوقي نوراً وتحتي نوراً) لأكون محفوظاً بالنور من جميع الجهات ، وإيذاناً بتجاوز النور عن قلبه

وسمعه وبصره إلى سائر جهاته ، ليهتدي كل اتباعه (وفي عصبي نوراً ، وفي لحمي نوراً وفي دمي نوراً وفي شعري نوراً وفي بشري) أي جلدي (نوراً ، وفي نفسي) أي ذاتي (نوراً) أي اجعل لي نوراً شاملاً للأنوار السابقة وغيرها (وأعظم لي نوراً) أي أجذل من عطائك نوراً عظيماً لا يكتنه كنهه (واجعلني نوراً . اللهم اعطني نوراً وزدني نوراً) روي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج إلى الصلاة وهو يقول : « اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي لساني نوراً ، واجعل في بصري نوراً ، واجعل من خلفي نوراً ، ومن أمامي نوراً ، واجعل فوقي نوراً ومن تحتي نوراً . واعطني نوراً » رواه مسلم (وإن سمع الأقامة لم يسع) قال في المصباح : سعى في مشيه ، هرول وعدا في مشيه عدوا ، من باب قال : قارب المرولة وهو دون الحرى . وذلك لخبر أبي هريرة ، وتقدم (فإن طمع في إدراك التكبيرة الأولى ، وهو أن يدرك الصلاة) أي موقعه للصلاة (قبل) أن يكبر الإمام (تكبيرة الأحرار ليكون خلف الإمام إذا كبر للافتتاح . فلا بأس أن يسرع شيئاً ، ما لم تكن عجلة تقبح) نص عليه . واحتج بأنه جاء عن الصحابة وهم مختلفون (وإن خشى فوات الجماعة أو الجمعة بالكلية . فلا ينبغي أن يكره) له (الاسراع لأن ذلك لا ينجبر إذا فات . هذا معنى كلام الشيخ في شرح العمدة . وتأني فضيلة إدراك التكبيرة الأولى في) باب (صلاة الجماعة . فإذا دخل المسجد استحب له أن يقدم رجله اليمنى) في الدخول ، لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم « كان يحب التيامن في شأنه كله » (وأن يقول) عند دخول المسجد : (بسم الله) رواه أبو داود (أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم : من الشيطان الرجيم) رواه أبو داود . لكن ليس فيه « وسلطانه القديم » (الحمد لله) رواه ابن السنى في عمل اليوم والليلة (اللهم صل وسلم على محمد) رواه أبو داود . وليس فيه « وسلم » (اللهم اغفر لي ذنوبي) رواه ابن السنى في عمل اليوم والليلة (وافتح لي أبواب رحمتك) رواه مسلم (وإذا خرج قدم رجله اليسرى في الخروج من المسجد) وقال (بسم الله ، اللهم صل وسلم على محمد ، اللهم اغفر لي ذنوبي . وافتح لي أبواب فضلك) ويقول أيضاً : (اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده) لما روى ابن السنى في عمل اليوم والليلة عن أبي أمامة مرفوعاً قال « إن أحدكم إذا أراد أن يخرج من المسجد تداعت جنود إبليس واجتلبت إليه ، كما يجتمع النحل على يعسوبها . فإذا قام أحدكم على باب المسجد فليقل : اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده . فإنها لم تضره » واليعسوب : ذكر النحل وقيل : أميرها (فإذا

دخل المسجد لم يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد ، إن كان في غير وقت نهى .
ويأتي (ذلك) آخر الجمعة (لحديث أبي قتادة مرفوعاً « إذا دخل أحدكم المسجد فلا
يجلس حتى يركع ركعتين » متفق عليه) ويجلس مستقبل القبلة لأنه خير المجالس (للخبر
(ولا يفرقع أصابعه) لأنه في صلاة ما انتظر الصلاة) ويشغل بالطاعة من الصلاة والقراءة
والذكر . أو يسكت) إن لم يشغل بذلك . والأشغال بذلك أفضل (ويكره أن يخوض
في حديث الدنيا) فإنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ، كما في الخبر (فما دام
كذلك) أي مشغلاً بالصلاة والذكر أو ساكناً منتظراً للصلاة (فهو في صلاة . والملائكة
تستغفر له ما لم يؤذ أو يحدث) للخبر

باب صفة الصلاة وبيان ما يكره فيها ، وأركانها وواجباتها وسننها وما يتعلق بذلك

(يسن أن يقوم إمام) عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة (فمأموم غير مقيم) إلى
(الصلاة) يقوم (عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة) كذا في الكافي وغيره . لأن
النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفعل ذلك » رواه ابن أبي أوفى ولأنه دعاء إلى الصلاة
فاستحبت المبادرة إليها . قال ابن المنذر : أجمع على هذا أهل الحرمين .
وإنما استثنى المقيم . لأنه يأتي بالأقامة كلها قائماً . كالأذان . ومحل
استحباب قيام المأموم عند قوله : قد قامت الصلاة (إن كان الإمام في المسجد ، ولو لم
يره المأموم) قاله الموفق . وفي الشرح : إن كان في المسجد أو قريباً منه قاموا قبل رؤيته ،
وإلا فلا . وفي الأنصاف وجزم بمعناه في المنتهى . والصحيح من المذهب : أن المأموم
لا يقوم حتى يرى الإمام ، وعليه جمهور الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره .
وصححه المجد وغيره اه لقول أبي قتادة : قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت
الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت » رواه مسلم . والمراد بالقيام إليها هو التوجه
إليها ، ليشمل جلوس العاجز عنه . ولا يحرم الإمام حتى تفرغ الأقامة . نص عليه .
وهو قول جل أئمة الأمصار (وإن كان) الإمام (في غيره) أي المسجد (ولم يعلم قربه .
لم يقم حتى يراه) للخبر . وتقدم ما فيه (وليس بين الأقامة والتكبير دعاء مسنون نصاً)

قيل لأحمد : قبل التكبير تقول شيئاً ؟ قال : لا ، إذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا عن أصحابه . ولأن الدعاء يكون بعد العبادة لقوله تعالى (فإذا فرغت فانصب) وإلى
 ربك فارغب (١) ومن هنا تعلم أن قولهم في باب الأذان : ويدعو عند إقامة أي قبلها
 قريباً ، لا بعدها ، جمعاً بين الكلامين (وإن دعا) بين الإقامة والتكبير (فلا بأس) به ،
 إذ لا محذور فيه (فعله) الإمام (أحمد) ورفع يديه حكاه في الفروع والمبدع في الأذان بعنه .
 ومقتضاه أن المقدم خلفه ، كما هو اصطلاح صاحب الفروع (ثم يسوي) أي يأمر .
 بدليل ما بعده (الإمام الصفوف ندباً بمحاذاة المناكب والأكعب دون اطراف
 الأصابع فيلتفت) الإمام (عن يمينه قائلاً : اعتدلوا وسووا صفوفكم . وفي المغني وغيره)
 وتبعه في شرح المنتهى : يقول (أستووا رحمكم الله . وعن يساره كذلك) وفي الرعاية
 « اعتدلوا رحمكم الله » وذلك لما روى محمد بن مسلم قال « صليت إلى جانب أنس ابن
 مالك يوماً فقال : هل تدري . لم صنع هذا العود ؟ فقلت : لا والله فقال : إن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة أخذ به يمينه ، فقال . اعتدلوا وسووا صفوفكم
 ثم أخذ به يساره ، وقال : اعتدلوا وسووا صفوفكم » رواه أبو داود ولأن تسوية الصف
 من تمام الصلاة للخبر . متفق عليه ، من حديث أنس (قال) الإمام (أحمد ينبغي أن تقام
 الصفوف قبل أن يدخل الإمام) أي موقفه ، لحديث أبي هريرة قال « كانت الصلاة لتقام
 للرسول صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي صلى الله عليه وسلم
 مقامه » رواه مسلم (ويسن تكميل الصفوف الأول فالأول) أي الذي يليه . وهكذا
 حتى ينتهوا . لما تقدم من حديث « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم
 يجدوا إلا أن يستهموا على ذلك لاستهموا عليه » وظاهره : حتى بمسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم وإن كانت الصلاة في محراب زيادة عثمان (و) يسن (تراص الماء ومين ،
 وسدخل الصفوف) لتشبه صفوف المجاهدين (فلو ترك القادر) الصف (الأول فالأول .
 كره) له ذلك . قال في الأنصاف على الصحيح من المذهب . وهو المشهور أيضاً (والصف
 الأول) للرجال أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم « لتكونوا في الذي يلي » (وهو) أي الصف الأول :
 (ما يقطعه المنبر) قال في الأنصاف : على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب اهـ . والمراد :
 أنه أول صف يلي الإمام قطعه المنبر أولاً (لا ما يليه) أي لا أول صف يلي المنبر (ويمتد كل

صف للرجال أفضل) من يسرته ، أي صلاة المأمومين من جهة يمين الإمام أفضل من صلاتهم جهة يساره ، إذا كانوا رجالا (وظاهر كلامهم) حيث أطلقوا أن يمينه للرجال أفضل (أن الأبعد عن اليمين أفضل ممن على اليسار ، ولو كان) من على اليسار (أقرب) إلى الإمام ، لأطلاقهم أن يمينه للرجال أفضل (قال) قاضي القضاة أحمد محب الدين (بن نصر الله) البغدادي (في شرح الفروع) أي شرحه لباب صفة الصلاة من كتاب الفروع (وهو أقوى عندي . انتهى) قال في الفروع : (وظاهر كلامهم يحافظ على الصف الأول وإن فاتته ركعة) أي بسبب مشيه إلى الصف الأول : ويتوجه من نصه يسرع إلى الأول للمحافظة عليها (لا إن خاف فوت الجماعة) قال في الفروع : والمراد من كلامهم إذا لم تفته الجماعة مطلقاً ، وإلا حافظ عليها ، فيسرع لها ، وقال في النكت : لا يبعد القول بالمحافظة على الركعة الأخيرة ، وإن كان غيرها مشى إلى الصف الأول . وقد يقال : يحافظ على الركعة الأولى والأخيرة . ولهذا قلنا : لا يسعى إذا أتى الصلاة للخبر المشهور . قال الإمام أحمد : فإن أدرك ، أي طمع أن يدرك التكبيرة الأولى . فلا بأس أن تسرع ، ما لم تكن عجلة تقبح . قال وقد ظهر مما تقدم . أنه يعجل لإدراك الركعة الأخيرة . لكن هل تقيد المسئلتان بتعذر الجماعة ؟ فيه تردد (وكل ما قرب من الإمام فهو أفضل . وكذا أقرب الأفضل) من الإمام أفضل . لحديث « ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي » (و) كذا قرب (الصف منه) أي من الإمام . وكذا قرب الصفوف بعضها من بعض (والأفضل : تأخير المفضول ، كالصبي لا البالغ) ولو عبده وولده (والصلاة مكانه) أي مكان الصبي . لأن أبياً نحى قيس بن عباد و قام مكانه . فلما صلى قال : « يا بني لا يسوؤك الله . فإني لم آتتك الذي أتيت بجهالة . ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنا : كونوا في الصف الذي يليني ، وإني نظرت في وجوه القوم فعرفتهم غيرك » اسناده جيد . رواه أحمد والنسائي . قال في شرح المنتهى : وهذا لا يدل على أنه ينحيه من مكانه . فهو رأي صحابي ، مع أنه في الصحابة مع التابعين (وخير صفوف الرجال : أولها وشرها آخرها عكس صفوف النساء) فخيرها آخرها وشرها أولها . للخبر . والمراد : إذا صلين مع الرجال . وإلا فكل الرجال . قال ابن هبيرة : وله ، أي الصف الأول : ثوابه وثواب من ورائه ما اتصلت الصفوف لاقترانهم به (ويسن تأخيرهن) أي النساء خلف صفوف الرجال : لقوله صلى الله عليه وسلم « أخروهن من حيث أخرهن الله » (فتكره صلاة رجل بين يديه امرأة تصلي) لما تقدم من الخبر (والا)

أي وإن لم تكن تصلي (فلا) كراهة ، لما تقدم من حديث عائشة في نواقض الوضوء (ثم يقول) الإمام ثم المأموم ، وكذا المنفرد (وهو قائم مع القدرة) على القيام وعدم ما يسقطه مما يأتي ، وتقدم بعضه (في الفرض : الله أكبر . مرتباً متوالياً) وجوباً (لا يجزئه غيرها) لحديث أبي حميد الساعدي قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة استقبل القبلة ، ورفع يديه ، وقال : الله أكبر » ورواه ابن ماجه . وصححه ابن حبان ، وحديث علي يرفعه قال « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وروى مرسل . قال الترمذي : هذا أصح شيء في هذا الباب . والعمل عليه عند أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . وقال صلى الله عليه وسلم للمسيء في صلاته « إذا قمت فكبر » متفق عليه . ولم ينقل أنه كان يستفتحها بغير ذلك . فلا تنعقد بقول ، الله أكبر ، أو الكبير ، أو الجليل . ولا بالله أقبر : بالقاف . ولا الله فقط . ولا أكبر الله (فإن أتمه) أي التكبير (قائماً) بأن ابتدأه قبل أن يقوم . وأتمه قائماً (أو) ابتدأه قائماً وأتمه (راکعاً أو أتى به) أي التكبير (كله راکعاً أو قاعداً في غير فرض . صحت) صلاته . لان القيام ليس ركناً في النافلة (وادرك الركعة) لما يأتي من أن من ادرك الركوع مع الإمام أدرك الركعة (و) إن أتم التكبير قائماً أو راکعاً أو أتى به كله راکعاً أو قاعداً (فيه) أي في الفرض (تصح) صلاته (فلا إن اتسع الوقت) لاتمام النفل : ولفعل صلاة الفرض كلها بعده في الوقت ، لما تقدم من أنه إذا أتى بما يفسد الفرض فقط انقلب فلا . وإن لم يتسع الوقت استأنفها للفرض ، لتعين الوقت له (فإن زاد على التكبير . كقوله : الله أكبر كبيراً أو الله أكبر وأعظم أو) الله أكبر (وأجل ونحوه . كره) له ذلك . لأنه محدث ، والحكمة في افتتاح الصلاة بهذا اللفظ ، كما قاله القاضي عياض : استحضر المصلي عظمة من تهبأ لخدمته والوقوف بين يديه ، ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه ، ويخشع ولا يغيب ، وسميت التكبير التي يدخل بها في الصلاة : تكبيرة الأحرار . لأنه يدخل بها في عبادة يحرم فيها أمور . والأحرار : الدخول في حرمة لا تنتهك (فإن مد) المحرم (همزة الله ، أو) مد همزة (أكبر) لم تنعقد صلاته لأنه يصير استفهاماً (أو قال أكبار . لم تنعقد) صلاته لأنه يصير جمع كبير ، بفتح الكاف ، وهو الطبل (ولا تضر زيادة المد على الألف بين اللام والهاء . لأنها) أي زيادة المد (لإشباع) لأن اللام ممدودة فغايتة : أنه زاد في مد اللام . ولم يأت بحرف زائد (وحذفها) أي حذفه زيادة

المد (أولى . لأنه يكره تمطيته) أي التكبير (فإن لم يحسن التكبير بالعربية . لزمه تعلمه) لأنه ذكر لا تصح الصلاة إلا به ، فلزمه تعلمه ، كقراءة الفاتحة (مكانه ، أو ما قرب منه) فلا يلزمه السفر لتعلمه (فإن خشي فوات الوقت) كبر بلغته (أو عجز عن التعلم ، كبر بلغته) لأنه عجز عن اللفظ فلزمه الأتيان بمعناه ، كلفظة النكاح (فإن كان يعرف لغات) فيها أفضل ، كبر به (فالأولى تقديم السرياني ، ثم الفارسي ، ثم التركي أو الهندي) فيخير بينهما . لتساويهما (ولا يكبر قبل ذلك) أي قبل التعلم ، حيث قدر عليه (بلغته) فلا تنعقد صلاته . لأنه ترك فرضه بلا عذر (فأعجز عن التكبير) بالعربية وغيرها (سقط عنه ، كالأخرس) لقوله تعالى (لا يكلفُ الله نفساً إلا وسعها) (١) (ولا يترجم عن) ذكر (مستحب) بغير العربية . ولو عجز عنها . لأنه غير محتاج اليه (فإن فعل) أي ترجم عن الذكر المستحب (بطلت) صلاته . لأنه كلام أجنبي (وحكم كل ذكر واجب) كتشهد وتسبيح ركوع وسجود (كتكبير الأحرار) لمساواته لها في الوجوب (وإن أحسن البعض) من التكبير ، أو الذكر الواجب ، بأن لفظ الله ، أو أكبر ، أو سبحان ، دون الباقي (أتى به) لحديث « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » قال ابن نصر الله في شرح الفروع : وكلامه يقتضي أنه لو قدر على الأتيان ببعض حروف إحدى الكلمتين دون بقيتها لزمه الأتيان به . وفيه نظر اهـ . قال في الشرح : فإن عجز عن بعض اللفظ أو بعض الحروف . أتى بما عجز عن بعض الفاتحة (والأخرس ومقطوع اللسان يحرم بقلبه) لعجزه عنه بلسانه (ولا يحرك لسانه) كمن سقط عنه القيام . يسقط عنه النهوض اليه وإن قدر عليه لأنه عبث . ولم يرد الشرع به ، كالعبث بسائر جوارحه . وإنما لزم القادر ضرور (وكذا حكم القراءة والتسبيح وغيره) كالتهميد والتسميع والشهد والسلام ، يأتي به الآخرس ونحوه بقلبه ، ولا يحرك لسانه لما تقدم (ويسن جهر الإمام بالتكبير كله) ليتمكن المأموم من متابعتها فيه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « فإذا كبر فكبروا » (وبتسميع) ليحمد المأموم عقبه . لقوله صلى الله عليه وسلم « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد » (لا) يسن جهر الإمام بـ (تهميد) لأنه لا يتعقبه من

المأموم شيء فلا فائدة في الجهر به (و) يسن جهر الإمام (بسلام أول) أي بالتسليمة الأولى ، ليتابعه المأموم في السلام (فقط) أي دون التسليمية الثانية .
 لحصول العلم بالسلام بالأولى . إذ من المعلوم أن الثانية تعقب الأولى (و) يسن جهر إمام (بقراءة في) صلاة (جهرية) كأولتي مغرب وعشاء وكصبح وجمعة وعيد ونحوها . لما يأتي . ويكون الجهر في كل موضع قلنا : يستحب (بحيث يسمع من خلفه) أي جميعهم ، أن أمكن (وأدناه) أي أدنى جهر الأمام به (سماع غيره) ولو واحد ممن وراءه . لأنه سمعه واحد اقتدى به . واقتدى بذلك الواحد غيره . فيحصل المقصود (ويسر مأموم ومنفرد به) أي التكبير (وبغيره) من التسبيح والتحميد والسلام ، لأن المنفرد لا يحتاج إلى سماع غيره ، كما وكذا المأموم إذا كان الأمام يسمعهم (وفي القراءة تفصيل يأتي) عند الكلام على قراءة السورة (ويكره جهر مأموم) في الصلاة بشيء من أقوالها ، لأنه يخلط على غيره (الا بتكبير وتحميد وسلام لحاجة) بأن كان لا يسمع جميعهم (ولو بلا إذن الإمام) له في الجهر بذلك . لدعاء الحاجة إليه (فيسن) لأحد المأمومين ، لأن أبا بكر لما صلى هو والناس قياماً وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه جالساً . فكان أبو بكر يسمع الناس تكبيره . وقال في شرح الفروع : إلا المرأة ، إذا كانت مع الرجال ، أي فلا تجهر هي ، بل أحدهم (قال الشيخ : إذا كان الأمام يبلغ صوته المأمومين) كلهم (لم يستحب لأحد المأمومين التبليغ ، باتفاق المسلمين) لعدم الحاجة إليه (وجهر كل مصل) من امام ومأموم ومنفرد (في ركن) قولي . كقراءة الفاتحة ، وتكبيره لإحرام (وواجب) قولي ، كتكبير انتقال وتشهد أول وتسميع وتحميد (فرض بقدر ما يسمع نفسه) لأنه لا يكون آتياً بشيء من ذلك بدون صوت . والصوت ما يتأتى سماعه . وأقرب السامعين إليه نفسه . واختار الشيخ تقي الدين الأكتفاء بالحروف . وإن لم يسمعها . قال في الفروع : ويتوجه مثله كل ما تعلق بالنطق ، كطلاق وغيره اهـ . ويأتي في الطلاق : أنه يقع . وإن لم يسمع نفسه (إن لم يكن) به (مانع) من السماع ، كصمم (فإن كان) مانع (ف) أنه يجب الجهر بالفرض والواجب (بحيث يحصل السماع مع عدمه) أي المانع (ويرفع) المصلي (يديه) عند تكبيره الأحرام (ندباً) قال في الشرح وفي المبدع : بغير خلاف نعلمه ، زاد في المبدع : وليس بواجب اتفاقاً . وفي شرح

الفروع : خلافاً لابن حزم في إيجابه هنا فقط (والأفضل) أن تكون يدها (مكشوفتين هنا . وفي الدعاء) لأن كشفهما أدل على المقصود ، وأظهر في الخضوع (أو) يرفع (إحداهما) أي إحدى اليدين (عجزاً) عن رفع اليد الأخرى ؛ لمرضها . وقال في شرح الفروع : وكذا لو عجز عن رفعهما لمانع ، يتوجه أن ينوي رفعهما لو كانا . ولم أجد من ذكره (ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير ، وانتهائه) أي الرفع (مع انتهائه) أي التكبير . لما روي وائل بن حجر أنه « رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير » ولأن الرفع للتكبير . فكان معه . وتكون اليدين حال الرفع (ممدودتي الأصابع) لقول أبي هريرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مدّاً » رواه أحمد وأبو داود والترمذي بإسناد حسن (مضمومة) أصابعهما لأن الأصابع إذا ضمت تمتد (ويستقبل بيظونها القبلة) ويكون الرفع (إلى حذو) بالذال المعجمة (منكبيه برعوسهما) والحدو المقابل . والمنكب : بفتح الميم وكسر الكاف : مجمع عظم العضد والكتف . ومحل ذلك (إن لم يكن) للمصلي (عذر) يمنعه من رفعهما ، أو رفع إحداهما إلى حذو منكبيه . لما روى ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة ، رفع يديه ، حتى يكونا حذو منكبيه ، ثم يكبر » متفق عليه (ويرفعهما) المصلي (أقل) من ذلك (وأكثر) منه (لعذر) يمنعه منه . لحديث « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (ويسقط) ندب رفع اليدين (مع فراغ التكبير كله) لأنه سنة فات محلها وإن نسيه في ابتداء التكبير ثم ذكره في أثنائه أتى به فيما بقي . لبقاء محل الاستحباب (ورفعهما) أي اليدين (إشارة إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه) كما أن السبابة إشارة إلى الوحدةانية . ذكره ابن شهاب (ثم) بعد فراغ التكبير (يحطهما) أي يديه (من غير ذكر) لعدم وروده (ثم يقبض بكفه الأيمن كوعه الأيسر) نص عليه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « وضع اليمنى على اليسرى » رواه مسلم من حديث وائل . وفي رواية لأحمد وأبي داود « ثم وضع كفه اليمنى على كفه اليسرى ، والرسغ والساعد » (ويجعلهما تحت سرته) روى عن علي وأبي هريرة لقول علي « من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرّة (١) » رواه أحمد وأبو داود وذكر في التحقيق : أنه لا يصح قيل للقاضي : هو عورة فلا يضعها عليه كالعانة والفخذ؟ وأجاب : بأن العورة أولى

(١) صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يضع يديه على صدره . وهذا الحديث المروي عن علي ضعيف .

وأبلغ بالوضع عليه لحفظه (ومعناه) أي معنى وضع كفه الأيمن على كوعه الأيسر وجعلها تحت سرتة : إن فاعل ذلك ذو (ذل بين يدي ذي عز) نقله أحمد بن يحيى الرقي (ويكره) جعل يديه (على صدره) نص عليه ، مع أنه رواه . قاله في المبدع (ويستحب نظره إلى موضع سجوده في كل حالات الصلاة) لما روى أحمد في الناسخ والمنسوخ على ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقلب بصره إلى السماء فتزلت (الذين هم في صلاتهم خاشعون(١)) فطأ رأسه » ورواه سعيد بسنده أيضاً عنه وزاد فيه « قال : كانوا يستحبون للرجل أن لا يجاوز بصره مصلاه » ولأنه أخشع وأكف لنظره (إلا صلاة الخوف ، إذا كان العدو في جهة القبلة ، فينظر إلى العدو) للحاجة (وكذا إذا اشتد الخوف ، أو كان خائفاً من سيل ، أو سبع أو فوات) وقت (الوقوف بعرفة ، أو ضياع ماله . وشبه ذلك مما يحصل له به ضرر ، إذا نظر إلى موضع سجوده) قال في المبدع : وحال اشارته في التشهد . فإنه ينظر إلى سبابته ، لخبر ابن الزبير ، وصلاته تجاه الكعبة فإنه ينظر إليها . وفي الغنية : يكره الصاق الحنك بالصدر . وعلى الثوب . وإنه يروى عن الحسن : أن العلماء من الصحابة كرهته .

فصل

— ثم يستفتح سرّاً —

(فيقول سبحانه) أي أنزهك تنزيهك اللائق بجلالك (اللهم) أي يا الله (وبحمدك) قيل الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : سبحتك بكل ما يليق تسبيحك به ، وبحمدك سبحتك ، أي بنعمتك التي توجب على حمداً سبحتك . لا بحولي وقوتي . وقال ثعلب معناه سبحتك بحمدك قال أبو عمر : كأنه يذهب إلى أن الواو صلة ، أي زائدة . ويجوز أن يكون معناه : وبحمدك اللائق بك أحمدك (وتبارك) فعل لا يتصرف . فلا يستعمل منه غير الماضي (اسمك) أي دام خيره والبركة : الزيادة والنماء ، أي البركة تكسب وتنال بذكرك . ويقال : تبارك : تقدس . والقدس الطهارة . ويقال : تعظم (وتعالى جدك) بفتح الجيم ، أي علا جلالك ، وارتفعت عظمتك (ولا إله غيرك) قال الترمذي : العمل

(١) سورة المؤمنون الآية : ٢

على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم . لأنه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بذلك . رواه أحمد وأبو داود والترمذى . ولفظه من حديث أبي سعيد . وهو من رواية علي بن علي الرفاعي . وقد وثقه أبو زرعة وابن معين . وتكلم فيه بعضهم . وعمل به عمرين يدي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . ولذلك اختاره الإمام أحمد وجوز الاستفتاح بغيره مما ورد . وهو معنى قول المصنف (ويجوز ، ولا يكره بغيره مما ورد) وقال الشيخ تقي الدين : الأفضل أن يأتي بكل نوع أحياناً . وكذا صلاة الخوف (ثم يتعوذ سرّاً ، فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لقوله تعالى : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله (١) - الآية) أي إذا اردت القراءة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقولها قبل القراءة (وكيفما تعوذ به من الوارد فحسن) لحديث أبي سعيد مرفوعاً « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » قال الترمذى : هو أشهر حديث في الباب . وهو متضمن للزيادة . والأخذ بها أولى . لكن ضعفه أحمد ، واختار ابن بطّة وجوب الاستفتاح والتعوذ . . واختار الشيخ تقي الدين : التعوذ أول كل قرينة (ثم يقرأ البسملة) أي يقول : بسم الله الرحمن الرحيم (سرّاً) لما روى نعيم المجرم قال « صليت وراء أبي هريرة ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأمر القرآن ، حتى بلغ ولا الضالين . الحديث » ثم قال « والذي نفسي بيده إنى لأشبهكم صلاة بالرسول صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي . وفي لفظ لابن خزيمة والدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم ، وأبو بكر وعمر » زاد ابن خزيمة « في الصلاة » فيسرها (ولو قيل : أنها من الفاتحة) كما اختاره ابن بطّة وأبو حفص . وصححه ابن شهاب (وليست) بسم الله الرحمن الرحيم (منها) أي من الفاتحة ، جزم به أكثر الأصحاب . وصححه ابن الجوزى وابن تيمم ، وصاحب الفروع . وحكاها القاضي اجماعاً سابقاً . (وكغيرها) أي وليست آية من غير الفاتحة ، لحديث أبي هريرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « قال الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين . فإذا قال العبدُ : الحمد لله رب العالمين ، قال الله : حمدني عبدي - الحديث » رواه مسلم . ولو كانت آية لعدّها وبدأ

بها . ولما تحقق التنصيف . لأن ما هو ثناء وتمجيد أربع آيات ونصف ، وما هو لآدمي
 آيتان ونصف . لأنها سبع آيات إجماعاً . لكن حكى الرازي عن الحسن البصري .
 أنها ثمان آيات . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في : تبارك الذي بيده الملك « أنها
 ثلاثون آية » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . اسناده حسن . ولم يختلف العادون
 أنها ثلاثون آية ، بدون البسمة . قال الأصوليون : وقوة الشبهة في : بسم الله
 الرحمن الرحيم : منعت التكفير من الحانين ، فدل على أنها ليست من السائل القطعية
 خلافاً للقاضي أبي بكر (بل) بسم الله الرحمن الرحيم بعض آية من النمل إجماعاً .
 و (آية من القرآن) فاصلة بين كل سورتين . فهي (مشروعة قبلها) أي الفاتحة (وبين كل
 سورتين . سوى براءة فيكره ابتداؤها بها) لتزولها بالسيف . وقيل : لأنها مع الأنفال
 سورة واحدة (فإن ترك الإستفتاح) وفي نسخة « الأفتتاح » (ولوعمدا ، حتى تعوذ)
 سقط (أو) ترك (التعوذ حتى بسمل) سقط (أو) ترك (البسمة حتى شرع في
 القرآن) وفي نسخ « القراءة » (سقط) لأنه سنة فات محلها . ويسن كتابة البسمة
 أوائل الكتب . كما كتبها سليمان والنبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية .
 وإلى قيصر وغيره . نص عليه . فتذكر في ابتداء جميع الأفعال . وعند دخول المنزل
 والخروج منه للتبرك . وهي تطرد الشيطان . وإنما تستحب إذا ابتدأ فعلاً تبعاً لغيرها
 لا مستقلة . فلم يجعل كالحمدلة وغيرها . ونقل ابن الحكم : لا تكتب أمام الشجر
 ولا معه ، وذكر الشعبي : أنهم كانوا يكرهونه . قال القاضي : لأنه يشوبه الكذب
 والهجو غالباً . وأما حديث أنس المتفق عليه « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » فمحمول على أن الذي يسمعه أنس
 منهم « الحمد لله رب العالمين » وقد جاء ذلك مصرحاً به عن أنس . ويخير في غير
 صلاة بين الجهر بالبسمة وتركه . قال القاضي : كالقراءة (ثم يقرأ الفاتحة مرتبة متوالية
 مشددة) أي بتشديد آتها ، وهي ركن في كل ركعة . لحديث عبادة مرفوعاً « لا صلاة
 لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » متفق عليه . وفي لفظ « لا تجزئ صلاة من لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب » رواه الدارقطني . وقال : اسناده صحيح . وعن أبي هريرة مرفوعاً
 « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج » - يقول ثلاثاً » رواه مسلم .
 والخداج النقصان في الذات نقص فساد ، وبطلان ، تقول العرب : أخذجت الناقة
 ولدها ، أي القته وهو دم لم يتم خلقه . فإن نسيها في ركعة لم يعتد بها . وسميت فاتحة

لأنه يفتح بقراءتها في الصلاة ، وبكتابتها في المصاحف . وتسمى الحمد والسبع المثاني وأم الكتاب ، والراقية ، والشافية ، والأساس ، والصلاة ، وأم القرآن لأن المقصود منه تقريراً أمور الإلهيات والمعاد والنبوات ، وإثبات القضاء والقدر لله تعالى . فالحمد لله الى الرحيم يدل على الآلهيات « ومالك يوم الدين » يدل على المعاد ، و « إياك نعبد وإياك نستعين » يدل على نفى الجبر والقدر ، وعلى أن كل بقضاء الله « واهدنا الصراط المستقيم » إلى آخرها : يدل على النبوات . وتسمى : الشفاء ، والشافية ، والسؤال ، والدعاء . وقال الحسن : أودع الله فيها معاني القرآن كما أودع فيه معاني الكتب السابقة (والمستحب أن يأتي بها مرتلة معربة) لقوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً (١)) ويأتي لذلك تنمة في أحكام القرآن (يقف فيها) أي الفاتحة (عند كل آية) لقراءته صلى الله عليه وسلم (وإن) أي ولو (كانت الآية الثانية متعلقة بالأولى متعلق الصفة بالموصوف) كالرحمن الرحيم . بعد الحمد لله رب العالمين (أو) كانت متعلقة بها (غير ذلك) التعلق ، كتعلق البدل بالبدل منه ، كصراط الذين أنعمت ، بعد اهدنا الصراط المستقيم (ويمكن حروف المدوالين) وهي الألف اللينة والواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها . لقوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً (٢)) (مالم يخرججه ذلك) التمكين (إلى التمطيط) فيتركه (وهي) أي الفاتحة (أعظم سورة في القرآن) وقال الشيخ تقي الدين : هي أفضل سورة . وذكر ابن شهاب وغيره معناه . لقوله صلى الله عليه وسلم فيها « أعظم سورة في القرآن » (وأعظم آية فيه) أي القرآن (آية الكرسي) كما رواه أحمد ومسلم عنه صلى الله عليه وسلم ومنه : يؤخذ أن بعض القرآن قد يكون أفضل من بعض باعتبار متعلقه من المعاني والبلاغة ، وغير ذلك . ولا يمنع من ذلك كون الجميع صفة لله تعالى . لما ذكرنا من أن التفضيل باعتبار المتعلق لا بالذات . وللترمذ وغيره « أنها - آية الكرسي - سيدة آي القرآن » (وفيها) أي الفاتحة (إحدى عشرة تشديدة) وذلك في : لله ، ورب ، والرحمن ، والرحيم ، والدين ، وإياك ، وإياك ، والصراط ، والذين ، وفي الضالين ثنتان . وأما البسمة ففيها ثلاث تشديدات (فإن ترك ترتيبيها) أي الفاتحة ، بأن قدم بعض الآيات على بعض لم يعتد بها . لأن ترتيبيها شرط صحة قراءتها . فإن من نكسها لا يسمى قارئاً لها عرفاً . وقال في الشرح عن القاضي : وإن قدم آية منها في غير موضعها

(١) سورة المزمل الآية : ٤

(٢) سورة المزمل الآية : ٤

عمداً أبطلها . وإن كان غلطاً رجع فاتمها (أو) ترك (حرفاً منها) أي الفاتحة ، لم يعتد بها . لأنه لم يقرأها . وإنما قرأ بعضها (أو) ترك (تشديد) منها (لم يعتد بها) لأن التشديد بمنزلة حرف . فإن الحرف المشدد قائم مقام حرفين . فإذا أدخل بها فقد أدخل بحرف . قال في شرح الفروع : وهذا إذا فات محلها وبعد عنه ، بحيث يخل بالموالاة . أما لو كان قريباً منه فاعاد الكلمة أجزأه ذلك . لأنه يكون بمثابة من نطق بها على غير الصواب . فيأتي بها على وجه الصواب . قال : وهذا كله يقتضي عدم بطلان صلاته . ومقتضى ذلك : أن يكون ترك التشديد سهواً أو خطأ . أما لو تركها عمداً فقاعدة المذهب : تقتضي بطلان صلاته إن انتقل عن محلها . كغيرها من الأركان . فأما ما دام في محلها ، وهو حرفها لم تبطل صلاته اهـ . وفيه نظر فإن الفاتحة ركن واحد محله القيام . لأن كل حرف ركن .

(تمة) إذا أظهر المدغم، مثل ان يظهر «لام» الرحمن. فصلاته صحيحة . لأنه إنما ترك الأدغام . وهو لحن لا يحيل المعنى . ذكره في الشرح (وإن قطعها) أي الفاتحة (غير مأموم) وهو الإمام أو المنفرد (بذكر) كثير (أو دعاء) كثير (أو قرآن كثير أو سكوت طويل عمداً . لزمه استئنافها) لاختلال نظمها (لا إن كان) القرآن أو الذكر أو الدعاء (يسيراً) فلا يلزمه استئنافها (١). لعدم اختلاله بنظمها (أو) كان القرآن أو الذكر أو الدعاء (كثيراً سهواً أو نوماً) فلا يلزمه استئنافها . لحديث «عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان» (أو انتقل) عن الفاتحة (إلى) قراءة (غيرها غلطاً ، فطال) ذلك فلا يلزمه استئنافها . لما تقدم (ولا يضر) القطع (في حق مأموم إن كان القطع) مشروعاً (أو) كان (السكوت مشروعاً . كالتأمين ، وسجود التلاوة ، والتسبيح بالتنبيه) أي لأجل التنبيه (ونحوه) كالفتح على إمامه ، إذا أرتج عليه أو غلط (أو) كان السكوت (لاستماع قراءة الإمام) فلا أثر للقطيع في ذلك كله . لأنه مشروع (و يبنى) المأموم على ما قرأه (ولا تبطل) القراءة (بنية قطعها ولو سكت يسيراً) فيبني على ما قرأه لأن القراءة باللسان . فلم تنقطع ، بخلاف نية الصلاة (ويأتي في صلاة الجماعة : إذا لحن لحنًا يحيل المعنى ، أو أبدل حرفاً بحرف ونحوه) . كأدغام مالا يدغم (ويكره الإفراط في التشديد) بحيث يزيد على حرف ساكن . لأنها أقيمت مقامه . فإذا زادها

(١) إذا خلط القرآن بعضه ببعض هل يسمى قرآنًا إن تنابع الآيات كما جاءت عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يسمح بذلك سواء كان ذلك الخلط يسيراً أو كثيراً .

عن ذلك زادها عما أقيمت مقامه (و) الأفراط في (المد) لأنه ربما جعل الحركات حروفاً (و) يكره (أن يقول مع إمامه « إياك نعبد وإياك نستعين » ونحوه) لقوله تعالى (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا (١)) . (« مالك » أحب إلي) الإمام (أحمد من « ملك ») لما في « مالك » من زيادة حرف الألف . ولأنه كما قال أبو عبيدة : أوسع وأجمع . لأنه يقال : مالك العبيد والطير والدواب . ولا يقال : ملك هذه الأشياء اهـ . ولا يقال : مالك الشيء إلا وهو يملكه ، وقد يكون ملك الشيء ولا يملكه . وقال قوم : ملك ، أولى لأن كل ملك مالك ، وليس كل مالك ملكاً . وهذا غير مفيد هنا . لأن مالك الشيء ملك له وزيادة . والكلام هنا في مالك المضاف إلى يوم الدين . فإذا كان مالكة كان ملكاً له (فإذا فرغ) من قراءة الفاتحة (قال آمين ، بعد سكتة لطيفة . ليعلم أنها ليست من القرآن) وإنما هي طابع الدعاء . ومعناه : اللهم استجب ، وقيل : اسم من أسمائه تعالى (يجهر بها إمام ومأموم معاً في صلاة جهر) لحديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا أمن الإمام فأمنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له » متفق عليه وروى أبو وائل أن النبي صلى عليه الله وسلم « كان يقول آمين يمد بها صوته » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه . وقال عطاء « كان ابن الزبير يؤمن ويؤمنون حتى إن للمسجد للجة » رواه الشافعي (و) يجهر بها (منفرد) إن جهر بالقراءة تبعاً لها (و) يجهر بها (غير مصل إن جهر بالقراءة) تبعاً لها (وإن تركه) أي التأمين عمداً (إمام) أو سهواً أتى به مأموم جهر (أو أسر) الإمام عمداً أو سهواً (أتى به مأموم جهر) لذكره (أي يذكر الناسي ، وكسائر السنن إذا تركها الإمام أتى بها المأموم ، ولم يتابعه في تركها) (ويأتي المأموم أيضاً بالتعوذ ، ولو تركه الإمام) وقياسه : الاستفتاح والبسملة (فإن ترك) المصلي (التأمين ، حتى شرع في قراءة السورة لم يعد إليه) لأنه سنة فات محلها (والأولى) في همزة آمين (المد) ذكره القاضي وظاهره : أن الأمانة وعدمها سيات (ويجوز القصر في آمين) لأنه لغة فيه (ويجرم تشديد الميم) لأنه يصير بمعنى قاصدين . قال في المنتهى : وحرم . وبطلت إن شدد ميمها اهـ . مع أنه في شرح الشذور حكى ذلك لغة فيها عن بعضهم (فإن قال : آمين رب العالمين . لم يستحب) قياساً على قول أحمد في التكبير : الله أكبر كبيراً : لا يستحب (ويستحب سكوت الإمام بعدها) أي بعد قراءة الفاتحة (بقدر قراءة مأموم) الفاتحة

في الصلاة الجهرية . لحديث أبي داود وابن ماجه عن سمرة : ليتمكن المأموم من قراءة الفاتحة مع الأنصات لقراءة الإمام (ويلزم الجاهل) يعنى من لم يحسن الفاتحة (تعلمها) لأنها واجبة في الصلاة . فلزمه تحصيلها إذا أمكنه كشروطها (فإن لم يفعل) أي لم يتعلم الفاتحة (مع القدرة عليه . لم تصح صلاته) لتركه الفرض . وهو قادر عليه (فإن لم يقدر) على تعلم الفاتحة لبعده حفظه (أو ضاق الوقت عنه ، سقط) كسائر ما يعجز عنه (ولزمه قراءة قدرها) أي الفاتحة (في عدد الحروف والآيات من غيرها) أي من أي سورة شاء من القرآن لمشاركته لها في القرآنية . وإنما اعتبر عدد الحروف ، لأنها مقصودة . بدليل اعتبار تقدير الحسنات بها فاعتبرت كآلآي (فإن لم يحسن) من القرآن (إلا آية واحدة منها) أي من الفاتحة (أو من غيرها . كررها بقدرها) أي الفاتحة ، مراعيًا عدد الحروف والآيات ، كما تقدم (فإن كان يحسن آية منها) أي الفاتحة (و) يحسن (شيئًا من غيرها) أي آية فأكثر من باقي السور (كرر الآية) التي يحسنها من الفاتحة و (لا) يكرر (الشيء) الذي ليس من الفاتحة (بقدرها) متعلق بكرر ، لأن الذي منها أقرب إليها من غيرها (لم يحسن إلا بعض آية . لم يكرره . وعدل إلى غيره) سواء كان بعض الآية من الفاتحة أو من غيرها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر الذي لا يحسن الفاتحة أن يقول : الحمد لله » وغيرها مما يأتي . والحمد لله بعض آية من الفاتحة . ولم يأمره بتكرارها (فإن لم يحسن شيئًا من القرآن حرم أن يترجم عنه) أي أن يقوله (بلغة أخرى) غير العربية (كعالم) بالعربية لأن الترجمة عنه تفسير لا قرآن ، لأن القرآن ، هو اللفظ العربي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى (إنا أنزلناه قرآنًا عربيًّا) (١) وقال تعالى (بلسان عربي مبين ٢) (وترجمته) أي القرآن (بالفارسية أو غيرها لا تسمى قرآنًا . فلا تحرم على الخنب . ولا يحث بها من حلف لا يقرأ) لما تقدم . قال أحمد : القرآن معجز بنفسه ، أي بخلاف ترجمته بلغة أخرى . فإنه لا اعجاز فيها . فدل أن الأعجاز في اللفظ والمعنى وفي بعض آية اعجاز . ذكره القاضي وغيره . وفي كلامه في التمهيد في النسخ وكلام أبي المعالي : لا (وتحسن للحاجة ترجمته) أي القرآن (إذا احتاج إلى تفهمه إياه

(١) سورة يوسف الآية : ٢

(٢) سورة الشعراء الآية : ١٩٥

بالترجمة) وتكون تلك الترجمة عبارة عن معنى القرآن ، وتفسيراً له بتلك اللغة . لا قرآنًا . ولا معجزاً . كما تقدم (و) على هذا : فإنما (حصل الأنداز بالقرآن) أي المعبر عن معناه بتلك اللغة دون تلك اللغة ، كترجمة الشهادة) أي كما لو ترجمت الشهادة للحاكم فإن حكمه يقع بالشهادة ، لا بالترجمة (ويلزمه) أي من لم يحسن آية من القرآن (أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) وذكر جماعة « ولا حول ولا قوة الا بالله » لخبر أبي داود عن ابن أبي أوفى قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن ، فعلمني ما يحزني عنه . فقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر . ولا حول ولا قوة الا بالله » الحديث ، ومن أسقط « لا حول ولا قوة الا بالله » اعتمد على حديث رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « علم رجلاً الصلاة فقال : إن كان معك قرآن فاقراً ، والا فاحمد الله ، وكبره ، وهله ، ثم اركع » رواه أبو داود والترمذي قال في شرح الفروع : لكن يرد عليه إيجاب سبحان الله . فإنه ليس في حديث رفاعه الأمر بالتسبيح . وقد أوجبه ، أخذاً بحديث ابن أبي أوفى ، فكأنهما اتفقا عليه . فوجب عليه . فوجب الأخذ بجميعه . ذكره في شرح الفروع * قلت : ويجاب عنه : بأن الحمد لما كان مقارناً للتسبيح غالباً ، فكأنه عبارة عنهما في حديث رفاعه . ودل عليه حديث ابن أبي أوفى . فكأنهما اتفقا عليه بخلاف الحقولة . فاسقاطها من حديث رفاعه دليل على أن الأمر بها في حديث ابن أبي أوفى ليس للوجوب ، ومع ذلك فالأختياط الأتيان بها ، للحديث وخروجها من الخلاف .

(تنبيه) الحديث يدل على أن الذكر السابق يجزئه . وإن لم يكن بقدر الفاتحة بخلاف القراءة من غيرها ، خلافاً لأبن عقيل . لأن هذا يدل من غير الجنس أشبه التيمم (فإن لم يحسن) المصلي (الا بعض الذكر) المذكور (كرهه) أي ما يحسنه (بقدر الذكر) مراعيًا لعدد الحروف والحمل ، على قياس ماسبق (فإن لم يحسن) المصلي (شيئاً منه) أي من الذكر (وقف بقدر الفاتحة كالآخرس) ومقطوع اللسان . لأن القيام ركن مقصود في نفسه . لأنه لو تركه مع القدرة عليه لم يجزئه . فمع القدرة تجب القراءة والقيام بقدرها . فإذا عجز عن أحدهما لزمه الآخر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (ولا يحرك لسانه) كما تقدم في تكبيرة

الأحرام (ولم تلزمه) أي الذي لم يحسن الفاتحة (الصلاة خلف قارئ) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر السائل به في حديث ابن أبي أوفى السابق. وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (لكن يستحب) له أن يصلي خلف قارئ. لتكون قراءة الإمام قراءة له، وخروجاً من خلاف من أوجه (من صلى وتلقف القراءة من غيره، صحت) صلاته . لأنه أتى بفرض القراءة . أشبه القارئ من حفظه ، أو من مصحف (تنبيه) يقال : لفتت الشيء وتلقفته : إذا تناولته بسرعة ، قاله الجوهري وإنما اعتبر ذلك أي سرعة التناول ، لثلاث تفوت الموالاة .

فصل

(ثم يقرأ بالبسمة سرّاً)

نص عليه . كما في أول الفاتحة (ثم) يقرأ (سورة كاملة) قال في شرح الفروع : لا خلاف بين أهل العلم في استحباب قراءة سورة مع الفاتحة في الركعتين الأوليين من كل صلاة (وتجاوز) أي تجزىء (آية ، إلا أن) الإمام (أحمد استحباب أن تكون) الآية (طويلة ، كآية الدين وآية الكرسي) لتشبه بعض السور القصار * قلت : والظاهر عدم اجزاء آية لا تستقل بمعنى أو حكم نحو « ثم نظر » « مدهامتان » كما يأتي عن أبي المعالي في خطبة الجمعة (فإن قرأ من أثناء سورة فلا بأس أن يبسم نصاً) قال في الرعاية : ويجوز قراءة آخر سورة وأوسطها ، فيسمى إذن اهـ . وظاهر حتى براءة . وللبعض القراء فيه تردد (وإن كان) يقرأ (في غير صلاة ، فإن شاء جهر بها) أي البسمة (وإن شاء خافت) بها ، كما يخبر في القراءة (ويكره الأقتصار) في الصلاة (على) قراءة (الفاتحة) لأنه خلاف السنة المستفيضة . ويستحب أن تكون القراءة (في الفجر بطوال المفصل) لحديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الفجر بق والقرآن المجيد ونحوها . وكانت صلاته بعد إلى التخفيف » رواه مسلم ، وكتب عمر إلى أبي موسى أن « اقرأ في الصبح بطوال المفصل . واقرأ في الظهر بأوساط المفصل . واقرأ في المغرب بقصار المفصل » رواه أبو حفص . وهو السبع السابع ، سمى به لكثرة فصوله (وأوله) أي المفصل سورة « ق » لما روى أبو داود عن أوس بن حذيفة قال « سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

كيف يحزبون القرآن؟ قالوا : ثلث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وأحدى عشرة ، وثلاث عشرة وحزب المفصل . وحده » وهذا يقتضي أن أول المفصل السورة التاسعة والأربعون ، من أول البقرة ، لا من الفاتحة . وهي ق . قاله ابن نصر الله في شرح الفروع . وفي الفنون : أوله الحجرات (ويكره) أن يقرأ (بقصاره في الفجر من غير عذر ، كسفر ومرض ونحوهما) كغلبة نعاس وخوف ، لمخالفته السنة (ويقرأ في المغرب من قصاره) أي المفصل ، لما يأتي (ولا يكره) أن يقرأ في المغرب (بطواله) أي المفصل (أن لم يكن عذر) يقتضى التخفيف (نصا) لما روى النسائي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم « قرأ في المغرب بالاعراف ، فرقها في ركعتين » (و) يقرأ (في الباقي) وهو الظهر والعصر والعشاء (من أوساطه) أي المفصل ، لما روى سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال « ما رأيت رجلا أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان . قال سليمان : فصليت خلفه . فكان يقرأ في الغداة بطوال المفصل ، وفي المغرب بقصاره ، وفي العشاء بوسط المفصل » رواه أحمد والنسائي ولفظه له . ورواته ثقات . قاله في المبدع (إن لم يكن عذر) من مرض وسفر ونحوهما (فإن كان) ثم عذر (لم يكره) أن يقرأ (بأقصر منه) أي مما ذكر ، وقراءة السورة وإن قصرت أفضل من بعضها . ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة (ويجهر الإمام بالقراءة) استحباباً (في الصبح ، وأولتي المغرب ، و) أولتي (العشاء) اجماعاً . لفعله صلى الله عليه وسلم . وقد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف (ويكره) الجهر بالقراءة (للمأموم) لأنه مأمور بالإنصات والأمر بالشئ نهى عن ضده (ويخير منفرد وقائم لقضاء ما فاتته بعد سلام امامه بين جهر) بالقراءة (واخفات) بها ، لأنه يراد منه اسماع غيره ولا استماعه ، بخلاف الإمام والمأموم (ولا بأس بجهر امرأة) في الجهرية (إذا لم يسمعها أجنبي) منها ، بأن كانت تصلي وحدها ، أو مع محرما ، أو مع النساء (وختى مثلها) أي مثل المرأة في الجهر وعدمه . وعلم منه : انه إذا سمعها أجنبي أنها تسر . قال في شرح المنتهى : وجوباً . قال الإمام أحمد ولا ترفع صوتها . قال القاضي : أطلق المنع (ويسر في قضاء صلاة جهر) كعشاء أو صبح قضاها (نهراً) ولو جماعة اعتباراً بزمان القضاء (كصلاة سر) قضاها ولو ليلاً ، اعتباراً بالمقضية (ويجهر بالجهرية) كأولتي المغرب إذا قضاها (ليلاً في جماعة فقط) اعتباراً بالقضاء ، وشبهها بالآداء ، لكونها في جماعة . فإن قضاها منفرداً

أسرها لفوات شبهها بالآداء (ويكره جهره) أي المصلى (في نفل نهاراً) لحديث « صلاة النهار عجماء » (و) المتنفل (ليلاً يراعي المصلحة) فإن كان بحضرته أو قريباً منه من يتأذى بجهره أسر . وإن كان من ينتفع بجهره (والأظهر أن المراد هنا بالنهار من طلوع الشمس ، لا من طلوع الفجر ، وبالليل من غروبها) أي الشمس (إلى طلوعها) قاله ابن نصر الله . وتقدم في الأذان معناه عن الشيخ تقي الدين ، عند قوله : ويصح الفجر بعد نصف الليل . لكن تقدم أن الصبح من صلاة النهار في المواقيت (وإن أسر في) محل (جهر ، أو جهر في) محل (سر . بني على قراءته) لصحتها ، والجهر والسر سنة لا يبطل تركه القراءة (ويستحب أن يقرأ كما في المصحف من ترتيب السور) قال أحمد في رواية منها : أعجب إلى أن يقرأ من البقرة إلى أسفل . لأن ذلك المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويحرم تنكيس الكلمات) أي كلمات القرآن ، لاختلاله بنظمه (وتبطل به الصلاة) لأنه يصير باختلال نظمه كلاماً أجنبياً ، يبطل الصلاة عمدته وسهوه (ويكره تنكيس السور) كأن يقرأ ألم نشرح ، ثم يقرأ بعدها والضحي ، سواء كان ذلك (في ركعة أو ركعتين) لما روى عن ابن مسعود أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوساً فقال « ذلك منكوس القلب » وفسره أبو عبيد بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعدها أخرى هي قبلها في النظم . ذكره ابن نصر الله في الشرح (كالآيات) أي كما يكره تنكيس الآيات . قال في الفروع : وفاقاً . قال ابن نصر الله : ولو قيل بالتحريم في تنكيس الآيات كما يأتي من كلام الشيخ تقي الدين : أنه واجب لما فيه من مخالفة النص ، وتغيير المعنى — كان متجهاً . ودليل الكراهة فقط غير ظاهر ، والاحتجاج بتعلمه صلى الله عليه وسلم فيه نظر . فإنه كان للحاجة لأن القرآن كان ينزل بحسب الوقائع . و (قال الشيخ : ترتيب الآيات واجب لأن ترتيبها بالنص إجماعاً ، وترتيب السور بالاجتهاد لا بالنص ، في قول جمهور العلماء ، منهم المالكية والشافعية فنجوز قراءة هذه) السورة (قبل هذه) السورة واختاره صاحب المحرر وغيره ، واحتج أحمد بأن النبي صلى الله عليه وسلم تعلم كذلك (وكذا في الكتابة) أي تجوز كتابة هذه قبل هذه (ولهذا تنوعت مصاحف الصحابة في كتابتها ، لكن لما اتفقوا على المصحف زمن عثمان) [بن عفان رضي الله عنه (صار هذا مما سنه الخلفاء الراشدون ، وقد دل الحديث) أي حديث العرباض

ابن سارية الذي من جملته « فعليكم بستتي وستة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ » الحديث (على أن لهم ستة يجب اتباعها) لقوله « فعليكم بستتي وستة الخلفاء الراشدين » (وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان) قال في شرح الفروع وظاهره ولو وافق قراءة أحد من العشرة في أصح الروايتين (لم تصح صلاته ، ويحرم قراءة ما خرج عن مصحف عثمان (لعدم تواتره . وعنه يكره) أن يقرأ بما يخرج عن مصحف عثمان (و) على هذه الرواية (تصح) صلاته (إذا صح سنده) لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءتهم في عصره صلى الله عليه وسلم وبعده ، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك (وتصح) الصلاة (بما وافق المصحف) العثماني (وإن لم يكن من العشرة نصا) أو لم يكن في مصحف غيره من الصحابة . كسورة المعوذتين ، وزيادة بعض الكلمات ، زاد في الرعاية : وصح سنده عن صحابي . قال في شرح الفروع : ولا بد من اعتبار ذلك * والعشرة هم قراء الأسلام المشهورون . فمن أهل المدينة : اثنان ، الأول أبو جعفر يزيد بن القعقاع . والثاني نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم . ومن أهل مكة : عبدالله بن كثير . ومن أهل الشام : عبدالله بن عامر . ومن البصرة أبو عمرو يعقوب بن اسحق الحضرمي . ومن الكوفة : عاصم بن أبي النجود بهدلة ، وحمزة بن حبيب الزيات القسمللي ، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وخلف بن هشام البزار (وكره) الأمام (أحمد قراءة حمزة والكسائي) لما فيهما من الكسر والأدغام والتكلف وزيادة المد . وانكرها السلف ، منهم سفيان بن عيينة ويزيد ابن هرون . قال في الفروع : ولم يكره أحمد غيرهما . وعنه (والأدغام الكبير لأبي عمرو للأدغام الشديد) واختار (الأمام أحمد) (قراءة نافع من رواية اسمعيل بن جعفر) لأن اسمعيل قرأ على شعبة شيخ نافع (ثم قراءة عاصم من رواية أبي عياش) لأنه قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان ، وعلى زيد وأبي ابن كعب وابن مسعود ، وظاهر كلام أحمد : أنه اختارها من رواية أبي بكر بن عياش ، وهو أضبط من أخذ عنه مع علم وعمل وزهد . وقال له الميموني : أي القراءات تختار لي فاقرأ بها ؟ قال قراءة ابن العلاء لغة قريش والفصحاء من الصحابة . وإن كان في قراءة زيادة حرف « مثل » فأزلهما ، وأزاهما ، ووصى وأوصى فهي أولى . لأجل عشر الحسنات نقله حرب ، واختار الشيخ تقي الدين أن الحرف الكلمة .

(فصل ثم يرفع يديه)

إلى حذو منكبيه (كرفعه الأول) عند افتتاح الصلاة (بعد فراغه من القراءة) قال في الشرح والمبدع : إذا فرغ من قراءته ثبت قائماً ، وسكت حتى يرجع إليه نفسه قبل أن يركع . ولا يصل قراءته بتكبير الركوع . قاله أحمد . لحديث سمرة في بعض رواياته « فإذا فرغ من القراءة سكت » رواه أبو داود . ويكون رفع اليدين (مع ابتداء الركوع) استحباباً في قول خلائق من الصحابة ومن بعدهم . لما روى ابن عمر قال « رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه ، حتى يحاذي منكبيه . إذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع » متفق عليه وروى أحمد بأسناد جيد عن الحسن « أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون ذلك » وكان عمر « إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه حصبه ، وأمره أن يرفع » ومضى عمل السلف على هذا (مكبراً) لحديث أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا قام إلى الصلاة ثم يكبر حين يركع » متفق عليه (فيضع يديه مفرجتي الأصابع على ركبتيه ، ملقماً كل يد ركبة) لما في حديث رفاعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك » رواه أبو داود . وروى أحمد من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم « فرج أصابعه من وراء ركبتيه » (ويمد ظهره مستوياً) ، ويجعل (رأسه حياله) أي بازاء (ظهره) لا يرفعه ولا يخفضه ، لما روت عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه ، ولكن بين ذلك » متفق عليه . وروى أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا ركع أو كان قدح ماء على ظهره ما تحرك ، لاستواء ظهره » ذكره في المغني والشرح . قال في المبدع : والمحفوظ ما رواه ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال « رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم يصلي . وكان إذا ركع سوى ظهره » حتى لو صب عليه الماء لاستقر » (ويجافي مرفقيه عن جنبه) لما روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم ركع فوضع يديه على ركبتيه ، كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه ، فنحاهما عن جنبه » رواه أبو داود والترمذي وصححه (ويكره أن يطبق إحدى راحتيه على الأخرى ، ويجعلهما بين ركبتيه) وهذا كان في أول الإسلام ، ثم نسخ . وقد فعله مصعب بن سعد . قال :

فنهاني أبي وقال « كنا نفعل ذلك فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب » متفق عليه (وقدر
الأجزاء) في الركوع (انحنأؤه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه نصاً ، إذا كان وسطاً
من الناس ، لا طويل اليدين ولا قصيرهما) لأنه لا يسمى راكعاً بدونيه . ولا يخرج عن
حد القيام إلى الركوع إلا به (وقدره) أي الانحناء ، بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو
كان من أوساط الناس (في حقهما) أي طويل اليدين وقصيرهما . قال في الفروع :
أو قدره من غيره ، أي غير الوسط من الناس (قال المجد) عبد السلام بن تيمية
الحراني : وضابط الأجزاء الذي لا يختلف (بحيث) عبارته : أن (يكون انحنأؤه
إلى الركوع المعتدل أقرب منه إلى القيام المعتدل) ومقتضى كلامه في الأنصاف وغيره
أنه قول مقابل للقول الذي مشى عليه المصنف وقد أوضحت ذلك في الحاشية . وإن
كانت يداه عليّتين لا يمكنه وضعهما انحنى ، ولم يضعهما . وإن كانت إحداها
عليّة وضع الأخرى . ذكره في المغني والشرح (وقدره) أي الركوع المجزئ
(من قاعد مقابلة وجهة ماقدام ركبتيه من الأرض ، أدنى مقابلة . وتتمتها) أي
المقابلة (الكمال) أي كمال الركوع من القاعد ، قاله أبو المعالي وغيره (ويقول) في
ركوعه : (سبحان ربّي العظيم) لما روى حذيفة قال « صليت مع النبي صلى الله عليه
وسلم فكان يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ، وفي سجوده : سبحان ربّي
الأعلى » رواه الجماعة إلا البخاري . وعن عقبة بن عامر قال « لما نزلت فسبح باسم
ربك العظيم قال النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في ركوعكم . فلما نزلت سبح
اسم ربك الأعلى . قال : اجعلوها في سجودكم » رواه أحمد وأبو داود . والأفضل
الاقتصار عليها من غير زيادة « وبحمده » والواجب مرة ، كما يأتي ، والسنة (ثلاثاً ،
وهو أدنى الكمال) لما روى أبو داود وابن ماجه عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال « إذا ركع أحدكم فليقل سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات وذلك
أدناه » (وأعله) أي الكمال (في حق امام إلى عشر) تسبيحات ، لما روى عن أنس
« أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم فحزروا ذلك
بعشر تسبيحات » وقال أحمد : جاء عن الحسن : أن التسبيح التام سبع . والوسط
خمس . وأدناه ثلاث (و) أعلا التسبيح في حق (منفرد : العرف) وقيل : ما لم

(١) سورة الواقعة الآية ٩٦

(٢) سورة الأعل الآية ١

يخف سهوا . وقيل : بقدر قيامه . وقيل : سبع (وكذا سبحان ربي الأعلى في سجوده)
أي حكمها حكم تسبيح الركوع فيما تقدم (والكمال في رب اغفر لي) بين السجدين
(ثلاث . ومحل ذلك : في غير صلاة الكسوف) في الكل . لما فيها من استحباب التطويل
(ولو انحنى لتناول شيء ، ولم يخطر بباله الركوع . لم يجزئه) الأنحاء (عنه)
أي الركوع لعدم النية (وتكره القراءة في الركوع والسجود) لنهي صلى الله عليه
وسلم . ولأنها حال ذل وانخفاض . والقرآن أشرف الكلام (ثم يرفع رأسه مع يديه
كرفعه الأول) في افتتاح الصلاة ، إلى حذو منكبيه ، لما تقدم ، من حديث ابن عمر
المتفق عليه وغيره (قائلا امام ومنفرد : سمع الله لمن حمده ، مرتباً وجوباً) لأنه صلى
الله عليه وسلم « كان يقول ذلك » وروى الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لبريدة « يا بريدة ، إذا رفعت رأسك من الركوع فقل : سمع الله لمن حمده ربنا
ولك الحمد » فلو قال : من حمد الله : سمع له . لم يجزئه . لتغيير المعنى .
فإن الأول صيغة تصلح للدعاء (ومعنى سمع : أجاب) أي استجاب . والثاني : صيغة
شرط وجزاء ، لا تصلح لذلك ، فافترقا (ثم إن شاء أرسل يديه) من غير وضع إحداهما
على الأخرى (وإن شاء وضع يمينه على شماله . نصاً) أي نص أحمد عل تخيره بينهما
(فإذا استتم قائماً قال : ربنا ولك الحمد) لما روى أبو هريرة قال « كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقول « سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صلبه من الركوع . ثم يقول وهو
قائم : ربنا ولك الحمد » متفق عليه (ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما
شئت من شيء بعد) لما روى علي قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع
رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ملء السموات ،
وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه .
وفي المحرر والوجيز والمقنع والمنتهى « ملء السماء » لأنه كذلك في حديث ابن أبي أوفى ،
والمنفرد كالامام ، خصوصاً وقد عضده قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني
أصلي » (و) نقل عنه أبو الحرث : (إن شاء زاد على ذلك « أهل الثناء والمجد »)
قال أحمد : وأنا أقوله . وظاهره يستحب . واختاره أبو حفص ، وصححه في
المغنى والشرح وغيرهما ، وتبعهم في الأنصاف . وظاهر التنقيح : لا يستحب .
و « أهل » منصوب على النداء ، أو مرفوع على الخبر ، لمحذوف ، أي أنت أهلها
(أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد » : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ،

ولا ينفع ذا الحد منك الحد) رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله (أو) يقول (غير ذلك مما ورد) ومنه « اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد ، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وقال المجد في شرحه : الصحيح عندي ان الأولى ترك الزيادة لمن يكتفي في ركوعه وسجوده بأدنى الكمال (والمأموم يحمد) أي يقول : ربنا ولك الحمد (فقط في حال رفعه) من الركوع ، لما روى أنس وأبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » متفق عليهما فأما قول « ملء السماء » وما بعده فلا يسن للمأموم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على أمرهم بقول « ربنا ولك الحمد » فدل على أنه لا يشرع لهم سواه (والمصلي) أما ما كان أو مأموماً أو منفرداً (قول : ربنا لك الحمد ، بلا واو) لورود الخبر به (وبها) أي بالواو (أفضل) نص عليه للاتفاق عليه ، من حديث ابن عمر وأنس وأبي هريرة . ولكونه أكثر حروفاً . ويتضمن الحمد مقدرًا ومظهرًا . فإن التقدير : ربنا حمدناك ، ولك الحمد ، لأن الواو للعطف . ولما لم يكن في الظاهر ما يعطف عليه . دل على أن في الكلام مقدرًا (وإن شاء) المصلي (قال : اللهم ربنا لك الحمد ، بلا واو) نقله ابن منصور ، لو روده في خبري ابن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري (وهو) أي قول « اللهم ربنا لك الحمد » (أفضل) منه مع الواو (وإن شاء) قاله (بواو) فيقول « اللهم ربنا لك الحمد » (أفضل) منه مع الواو (وإن شاء) قاله (بواو) فيقول « اللهم ربنا ولك الحمد » وذلك كله بحسب الروايات صحة وكثرة ، وضدهما . من غير نظر لزيادة الحروف وقلتها .

(تنبيه) يجوز في « ملء السموات » وما عطف عليه النصب ، على الحال . أي مائلاً ، والرفع على الصفة ، أي حمداً لو كان أجساماً ملأ ذلك . وقوله « من شيء بعد » أي كالكرسي وغيره مما لا يعلم سعته إلا الله . ولمسلم وغيره « وملء ما بينهما » والأول أشهر في الأخبار . واقتصر عليه الإمام والأصحاب (وإن عطس) المصلي (حال رفعه) من الركوع (فحمد) الله (لهما جميعاً) بأن قال « ربنا ولك الحمد » ونحوه مما ورد ، ناوياً به العطاس وذكر الانتقال (لم يجزئه نصاً) ولا تبطل به ، لأنه لم يخلصه للرفع . وصحح الموفق الأجزاء . كما لو قاله ذاهلاً . وأن نوى أحدهما تعين ، ولم يجزئه عن الآخر (ومثل ذلك : لو أراد الشروع في الفاتحة فعطس . فقال : الحمد لله ، ينوي بذلك عن العطاس والقراءة) لم يجزئه ، لما تقدم (ورفع اليدين في مواضعه من تمام)

فضيلة (الصلاة) وسننها (من رفع) يديه في مواضعه ، فهو (أتم صلاة ممن لم يرفع) يديه ، لما تقدم من الأخبار . نص عليه وقال لمحمد بن موسى : لا ينهاك عن رفع اليدين إلا مبتدع . فعل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم . ويرفع من صلى قائماً وجالساً فرضاً ونفلاً . قاله في الفروع (وإذا رفع رأسه من الركوع ، فذكر أنه لم يسبح في ركوعه . لم يعد إلى الركوع ، إذا ذكره بعد اعتداله) لأنه انتقل إلى ركن مقصود ، فلا يعود إلى واجب (فإن عاد إليه) أي إلى التسبيح بعد اعتداله (فقد زاد ركوعاً ، تبطل الصلاة بعده) كما لو لم يكن نسي التسبيح (فإن فعله) أي عاد إلى التسبيح بعد الاعتدال (ناسياً أو جاهلاً لم تبطل) صلاته بذلك (ويسجد للسهو) وجوباً . لأنه زيادة فعلية (فإن أدرك المأموم في هذا الركوع) العائد به إلى التسبيح بعد الاعتدال ناسياً أو جاهلاً (لم يدرك الركعة) لأنه ملغى (ويأتي) ذلك (في سجود السهو) موضعاً (ثم يكبر ويخر ساجداً ولا يرفع يديه) لقول ابن عمر « وكان لا يفعل ذلك في السجود » متفق عليه (فيضع ركبتيه ثم يديه) لما روى وائل بن حجر قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » رواه النسائي وابن ماجه والترمذي . وقال : حسن غريب ، لا نعرف أحداً رواه غير شريك ، والعمل عليه عند أكثرهم . ورواه أبو داود باسناد جيد من غير طريق شريك . ولأنه أرفق بالمصلي ، وأحسن في الشكل . ورأى العين . وأما حديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبتيه . ولا يبرك بروك البعير » رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، فقال الخطابي : حديث وائل أصح . وقال الحاكم : هو على شرط مسلم . وبتقدير مساواته فهو منسوخ ، لما روى ابن خزيمة عن أبي سعيد قال « كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين » لكنه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل . وقد تكلم فيه ابن معين والبخاري . والمراد باليدين هنا الكفان (ثم) يضع (جبهته وأنفه) قال في المبدع : بغير خلاف (ويمكن جبهته وأنفه) من الأرض . لقول أبي حميد الساعدي « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الأرض » رواه الترمذي وصححه (و) يمكن (راحتيه من الأرض) أي من مصلاه (ويكون على أطراف أصابع رجله) لقوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ذكر منها أطراف القدمين (وتكون) أصابع رجله (مفرقة ، إن لم يكن في رجله نعل أو خف) وتكون (موجهة إلى القبلة) لما في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه

وسلم سجد غير مفترش ولا قابضهما . واستقبل باطراف رجله القبلة « وفي رواية » وفتح أصابع رجله « قوله » فتح « بالخاء المعجمة . قال في النهاية : أي نصبهما . وفي المستوعب إنه يقيم قدميه ، ويجعل أطراف أصابعهما على الأرض . وفيه : ويكره أن يلصق كعبه في سجوده .

(تنمّة) إذا سقط على جنبه بعد قيامه من الركوع ، ثم انقلب ساجداً لم يحزه سجوده ، حتى ينويه ، لأنه خرج عن سنن الصلاة وهيئتها . وإن سقط منه ساجداً ، أجزأه بغير نية . لأنه على هيئتها . فلو قطع النية عن ذلك لم يحزته . قال ابن تيمم وغيره : ولا تبطل صلاته (ولو سقط إلى الأرض من قيام أو ركوع ولم يطمئن عاد فأتى بذلك) أي بالركوع والطمأنينة فيه . لأنه لم يأت بما يسقط فرضه . ولا يلزمه أن يبتدئه عن انتصاب . لأن ذلك قد سبق منه (وإن) ركع (أطمأن) ثم سقط (عاد) وجوبا (فانتصب قائماً ثم يسجد) ليحصل فرض الاعتدال بين الركوع والسجود . ولم يلزمه إعادة الركوع . لأنه قد سبق منه في موضعه (فإن) ركع واطمأن ثم (اعتل) بحيث لا يمكنه القيام (حتى يسجد ، سقط) عنه الرفع . لعجزه عنه . ويسجد عن الركوع . فان زالت العلة قبل سجوده بالأرض لزمه العود إلى القيام . لأنه قدر عليه قبل حصوله في الركن الذي بعده . فلم يفت محله (وإن علا موضع رأسه على) موضع (قدميه . فلم تستعل الأسافل بلا حاجة . فلا بأس بيسيره) صححه في المبدع وغيره (ويكره بكثيره) أي يكره الكثير من ذلك (ولا يجزئ) سجوده مع عدم استعلاء الأسافل (إن خرج عن صفة السجود) لأنه لا يعد ساجداً (والسجود بالمصلى على هذه الأعضاء) السبعة : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والقدمين (مع الأنف : ركن مع القدرة) لما روى ابن عباس مرفوعاً « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، على الجبهة ، وأشار بيده إلى أنفه . واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين » متفق عليه . وقال « إذا سجد أحدكم سجد معه سبعة آراب : وجهه ، وكفاه ، وركبته ، وقدماه (١) » رواه مسلم . وحديث «سجد وجهي» إلى آخره : لا ينفي سجود ما عداه . وإنما خصه . لأن الجبهة هي الأصل فمتى أخل بالسجود على عضو من هذه لم يصح (وإن عجز) عن السجود (بالجبهة أو ما أمكنه ، وسقط لزوم باقي الأعضاء) لأن الجبهة هي الأصل في السجود ، وغيرها

(١) روى هذا الحديث العباس ولفظ آراب ليس في رواية مسلم .

تبع لها . فإذا سقط الأصل سقط التبع ، ودليل التبعية : ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن اليدين يسجدان كما يسجدُ الوجه . فإذا وضع أحدكم وجهه فليضع يديه . وإذا رفعه فليرفعهما » رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وليس المراد : أن اليدين يوضعان بعد وضع الوجه ، لما تقدم . وإنما المراد : أن السجود بهما تبع للسجود بالوجه . وباقي الأعضاء مثلهما في ذلك . لعدم الفارق (وإن قدر) على السجود (بها) أي الجبهة (تبعها الباقي) من الأعضاء المذكورة لما تقدم (ويجزى) في السجود (بعض كل عضو منها) أي من الأعضاء المذكورة ، إذا سجد عليه . لأنه لم يقيد في الحديث . ويجزیه (ولو على ظهر كف ، و) ظهر (قدم ونحوهما) كما لو سجد على أطراف أصابع يديه أو قدميه ، لظاهر الخبر ، لأنه قد سجد على قدميه أو يديه . و (لا) يجزیه السجود (إن كان بعضها) أي بعض أعضاء السجود (فوق بعض) كوضع يديه تحت ركبتيه ، أو جبهته على يديه . لأنه يقضى إلى تداخل أعضاء السجود (ويستحب مباشرة المصلي بباطن كفيه) بأن لا يكون عليهما حائل متصل به (وضم أصابعهما موجهة نحو القبلة ، غير مقبوضة ، رافعاً مرفقيه) لما روى البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا سجدت فضعْ كفيك وارفع مرفقيك » (ولا يجب عليه) أي الساجد (مباشرة المصلي بشيء منها) أي من الأعضاء المذكورة (حتى الجبهة) أما سقوط المباشرة بالقدمين والركبتين فاجماع . لصلاته صلى الله عليه وسلم في النعلين والخفين . رواه ابن ماجه من حديث ابن مسعود . وأما سقوط المباشرة باليدين . فقول أكثر أهل العلم . لما روى ابن عباس قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في يوم مطير ، وهو يتقي الطين - إذا سجد - بكساء عليه ، يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد » وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً به ، يتقي بفضوله حرَّ الأرض وبردها » رواهما أحمد . وأما سقوط المباشرة بالجبهة فلحديث أنس قال « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر . فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض ، بسط ثوبه ، فسجد عليه رواه الجماعة . وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عمر « أنه كان يسجدُ على كور عمامته » وفي صحيح البخارى عن الحسن قال « كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة » (لكن يكره تركها) أي ترك المباشرة باليدين والجبهة (بلا عذر) من حر أو برد ، أو مرض ونحوه ، ليخرج من الخلاف . ويأتي بالعزيمة . وكان ابن عمر

يكره السجود على كور العمامة (فلو سجد على متصل به غير أعضاء السجود ، ككور عمامته) بفتح الكاف ، يقال : كار عمامته يكورها كوراً ، من باب قال (وكمه وذيله ونحوه . صحت) صلاته . لما تقدم (ولم يكره لعذر ، كحر أو برد ونحوه) لما تقدم . وإلا كره (ويكره كشف الركبتين) لأنه تبدو به العورة غالباً (ك) ما يكره (ستر اليدين) للاختلاف في وجوب كشفهما (وتكره الصلاة بمكان شديد الحر ، أو شديد البرد) مع إمكان غيره ، لأنه يذهب بالخشوع . ويمنع كمال الصلاة (ويأتي) ذلك (ويسن) للساجد (أن يجافي عضديه عن جنبه . و) أن يجافي (بطنه عن فخذه ، و) أن يجافي (فخذه عن ساقه) لما روى عبد الله بن بُحينة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد يحنح في سجوده ، حتى يرى وضح إبطيه » متفق عليه . وعن أبي حميد « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الأرض ، ونحى يديه عن جنبه ووضع يديه حذو منكبيه » رواه أبو داود . وقال أبو عبد الله في رسالته : جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا سجد لو مرت بهيمة لنفرت » وذلك لشدة رفع مرفقيه وعضديه (مالم يؤذ جاره) الذي بجانبه بفعل ذلك . فيجب تركه . لحصول الأذى المحرم من أجل فعله (ويضع يديه حذو منكبيه) لما تقدم في حديث أبي داود (وله أن يعتمد بمرفقيه على فخذه أن طال) سجوده ، ليستريح بذلك (و) يسن أن (يفرق بين ركبته ورجليه) لأنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد فرق بين فخذه » (ويقول : سبحان ربي الأعلى . وحكمه كتسبيح الركوع) وتقدم تفصيله (ولا بأس بتطويل السجود لعذر) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « خرج وهو حامل حسناً أو حسيناً في إحدى صلاتي العشاء ، فوضعه ، ثم كبر ، فصلى ، فسجد بين ظهري صلاته سجدة أطالها ، فلما قضى صلى الله عليه وسلم الصلاة . قال الناس : يا رسول الله ، إنك سجدت بين ظهري صلاتك سجدة أطلتها حتى ظننا أنه قد حدث أمر ، وأنه يوحى إليك . قال : كل ذلك لم يكن ، ولكن ابني أرتحلني ، فكرهت أن أعجله ، حتى أقضى حاجته » رواه أحمد والنسائي واللفظه (ثم يرفع رأسه مكبراً) ويكون ابتدأه مع ابتدائه ، وانتهأه مع انتهائه (ويجلس مفترشاً يفرش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب اليمنى ، ويخرجها من تحته ، ويجعل بطون أصابعها على الأرض مفرقة ، معتمداً عليها لتكون أطراف أصابعها إلى القبلة) لقول أبي حميد في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم « ثنى رجله اليسرى وقعد عليها ، واعتدل حتى رجع كل عظم

في موضعه » وفي حديث عائشة « وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى » متفق عليه (باسطاً يديه على فخذه ، مضمومة الأصابع) قياساً على جلوس التشهد ، ولأن هذا مما توارثه الخلف عن السلف (قائل : رب اغفر لي) لما روى حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي » ، رواه النسائي وابن ماجه . واسناده ثقات . قاله في المبدع ، وإن قال « رب اغفر لنا » أو « اللهم اغفر لنا » فلا بأس . قاله في الشرح (ثلاثاً ، وهو الكمال هنا ، وتقدم) عند ذكر تسبيح الركوع ، قال في المبدع : ولا يكره في الأصح ، لما ورد عن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني ، واهدني وارزقني وعافني » رواه أبو داود (ولا تكره الزيادة على قول : رب اغفر لي ، ولا على : سبحان ربّي العظيم . و) لا على (سبحان ربّي الأعلى ، في الركوع والسجود ، مما ورد) من دعاء أو نحوه ، ومنه ما روى أبو هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجلّه ، وأوله وآخره ، وسره وعلايته » رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم « وأما السجود فأكثرُوا فيه من الدعاء ، فقمّن أن يستجاب لكم » رواه مسلم ، ومعنى « قمّن » حقيق وجدير (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) فيما تقدم من التكبير والتسبيح والهيئة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وإنما شرع تكرار السجود في كل ركعة دون غيره ، لأن السجود أبلغ ما يكون في التواضع ، لأن المصلّي لما ترقى في الخدمة بأن قام ، ثم ركع ، ثم سجد ، فقد أتى بغاية الخدمة ، ثم أذن له في الجلوس في خدمة المعبود ، فسجد ثانياً شكراً على اختصاصه بإياه بالخدمة وعلى استخلاصه من غواية الشيطان إلى عبادة الرحمن (ثم يرفع رأسه مكبراً) لأنه صلى الله عليه وسلم « كان يكبر في كل خفض ورفع » (قائماً على صدور قدميه ، معتمداً على ركبتيه بيديه) نص عليه . لحديث وائل بن حجر . وعن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه ، إذا نهض في الصلاة » رواه أبو داود . ولأنه أشق . فكان أفضل ، كالتجافى (إلا أن يشق عليه) الاعتماد على ركبتيه ، لكبر أو ضعف أو مرض ، أو سمن ، ونحوه (فيعتمد بالأرض) لما روى الأثرم عن علي قال « من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض أن لا يعتمد بيديه على الأرض ، إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع » (ويكره أن يقدم إحدى رجليه) إذا قام . ذكره في الغنية . وكذا في رسالة أحمد . وفيها عن ابن عباس وغيره :

أنه يقطع الصلاة . ذكره في الفروع (ولا تستحب جلسة الاستراحة ، وهي جلسة يسيرة صفتها كالجلوس بين السجدين) بعد السجدة الثانية من كل ركعة بعدها قيام ، والاستراحة طلب الراحة . كأنه حصل له اعياء فيجاس ليزول عنه . والقول بعدم استحبابها مطلقاً : هو المذهب المنصور عند الأصحاب ، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينهض على صدور قدميه » رواه الترمذى بإسناد فيه ضعف وروى ذلك عن عمر وابنه ، وعلي وابن مسعود وابن عباس . قال أحمد : أكثر الأحاديث على هذا ، قال الترمذى : وعليه العمل عند أهل العلم . قال أبو الزناد : تلك السنة ، وقال النعمان بن أبي عياش : أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، أي لا يجلس . قال في شرح الفروع : وليس في شيء مما ذكر دليل صريح للمطلوب ، كحديث اثبات جلسة الاستراحة . واختيار الحلال رواية الجلوس لها . وقال : رجع أبو عبد الله الى هذا ، لما روى مالك بن الحويرث : أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يجلس إذا رفع رأسه من السجود ، جلس قبل أن ينهض » متفق عليه . وفي لفظ له أيضاً أنه « رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته ، لم ينهض ، حتى يستوي قاعداً » رواه الجماعة الا مسلماً وابن ماجه . وذكره أيضاً أبو حميد في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث حسن صحيح . فتعين العمل به والمصير اليه ، واجيب : بأنه كان في آخر عمره عند كبره جمعاً بين الأخبار .

فصل

(ثم يصلي)

الركعة (الثانية) كالركعة (الأولى) لقوله صلى الله عليه وسلم للمسيء في صلاته لما وصف له الركعة الأولى « ثم أفعَلْ ذلك في صلاتك كلها » (إلا في تجديد النية) للأكتفاء باستحبابها ، ولم يستثنه أكثرهم . لأنها شرط لا ركن . كما تقدم . وقد أوضحته في الحاشية (و) إلا في (تكبيرة الأحرار) فلا تعاد ، لأنها وضعت للدخول في الصلاة . وقد تقدم (و) إلا في (الاستفتاح ، ولو لم يأت به . ولو) كان عدم اتيانه به (عمداً في الأولى) فلا يأتي به في الثانية ، لما روى أبو هريرة قال « كان النبي

صلى الله عليه وسلم إذا نهض إلى الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ولم يسكت » رواه مسلم ، ولقوات محله (و) إلا في (الاستعاذة ، إن كان استعاذ في الأولى) لظاهر خبر أبي هريرة المتقدم ، ولأن الصلاة جملة واحدة ، فاكففى بالاستعاذة في أولها (وألا) بأن لم يكن استعاذ في الأولى (استعاذ) في الثانية (سواء كان تركها) أي للاستعاذة (في الأولى عمداً أو نسياناً) لقوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (١)) (ثم يجلس) للتشهد إجماعاً (مفترشاً) كجلوسه بين السجدين ، لحديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا جلس للتشهد جلس على رجله اليسرى ، ونصب الأخرى ؛ وقعد على مقعدته » رواه البخارى . قال في المبدع : (جاعلاً يديه على فخذه) اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى . لأنه أشهر في الأخبار ولا يلزمهما ركبته . وفي الكافى ، واختاره صاحب النظم : التخيير (باسطاً أصابع يسراه مضمومة) على فخذه اليسرى ، لا يخرج بها عنها بل يجعل أطراف أصابعه مسامته لركبته . وفي التلخيص : قريباً من الركبة (مستقبلاً بها القبلة ؛ قابضاً من يمينه الخنصر والبنصر ، محلقاً إبهامه مع وسطاه) لما روى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « وضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى . ثم عقد من أصابعه الخنصر والتي تليها . وحلق حلقة بأصبعه الوسطى على الإبهام ، ورفع السبابة يشير بها » رواه أحمد وأبو داود . وروى ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبته ، ورفع إصبعه التي تلى الإبهام ، فدعا بها ، ويده اليسرى على ركبته باسطاً عليها » رواه مسلم (ثم يتشهد) لخبر ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما (سرا ، ندبا) لقول ابن مسعود « من السنة اخفاء التشهد » رواه أبو داود (كتسبيح ركوع وسجود ، وقول : رب أغفر لي) بين السجدين . فيندب الأسرار بذلك . لعدم الداعي للجهر به (ويشير بسبابتها) أي سبابة اليمنى ، لفعله صلى الله عليه وسلم . سميت سبابة : لأنهم كانوا يشيرون بها عند السب . و (لا) يشير (بغيرها) أي غير سبابة اليمنى (ولو عدمت) سبابة اليمنى ، قال في الفروع . ويتوجه احتمال . لأن علته التنبيه على التوحيد (في تشهده) متعلق بقوله : ويشير (مراراً ، كل مرة عند ذكر) لفظ (الله ، تنبيهاً على التوحيد . ولا يحركها) لفعله صلى الله عليه وسلم . قال في الغنية : ويديم نظره إليها . لخبر ابن الزبير . رواه أحمد (و) يشير أيضاً بسبابة اليمنى (عند

دعائه في صلاة وغيرها) لقول عبد الله بن الزبير « كان النبي صلى الله عليه وسلم يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها » رواه أبو داود والنسائي وعن سعد بن أبي وقاص قال « مر عليّ النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أدعو بأصابعي . فقال : أحدٌ أحدٌ . وأشار بالسبابة » رواه النسائي (فيقول) تفسير للتشهد (التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديث ابن مسعود ولفظه . قال « كنا إذا جلسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة . قلنا : السلام على الله من عباده ، السلام على جبريل ، السلام على ميكائيل . السلام على فلان . فسمعنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله هو السلام ، فإذا جلس أحدكم فليقل : التحيات لله - إلى آخره - ثم قال : ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » وفي لفظ « علمني النبي صلى الله عليه وسلم التشهد . كفى بين كفيه ، كما يعلمني السورة من القرآن قال الترمذي : هو أصح حديث في التشهد ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ، وليس في المتفق عليه حديث غيره . ورواه أيضاً ابن عمر وجابر وأبو هريرة ، وعائشة . ويرجح بأنه اختص بأنه صلى الله عليه وسلم أمره بأن يعلمه الناس . رواه أحمد (وبأي تشهد تشهد بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز) كتشهد ابن عباس ، وهو « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » إلى آخره . ولفظ مسلم « وأشهد أن محمداً رسول الله » وكتشهد عمر « التحيات لله الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله . سلام عليك » إلى آخره والتحيات : جمع تحية ، وهي العظمة . وقال أبو عمرو الملك . وقال ابن الأنباري : السلام . وقيل البقاء . والصلوات : هي الخمس وقيل : الرحمة . وقيل : الأدعية . وقيل العبادات . والطيبات : هي الأعمال الصالحة وقال ابن الأنباري : الطيبات من الكلام ، ومن خواص الهيلة ، أن حروفها كلها مهملة تنبئها على التجرد من كل معبود سوى الله ، وجوفية ليس فيها شيء من الشفوية ، إشارة إلى أنها تخرج من القلب ، وإذا قال « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » نوى به النساء ومن لا يشركه في ظاهر كلامهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض » (ولا تكره التسمية أوله) لما روى عن عمر أنه « كان إذا تشهد قال : بسم الله خير الأسماء » وعن ابن عمر أنه كان يسمى أوله (وتركها) أي ترك التسمية أول التشهد (أولى) لأن ابن عباس

سمع رجلاً يقول « بسم الله » فانتهره (وذكر جماعة أنه لا بأس بزيادة « وحده لا شريك له ») لفعل ابن عمر (والأولى تخفيفه ، وعدم الزيادة عليه) أي التشهد .
 لحديث أبي عبيدة عن أبيه عن ابن مسعود ، ولقول مسروق « كنا إذا جلسنا مع أبي بكر كأنه على الرضف حتى يقوم » رواه أحمد وقال حنبل : رأيت أبا عبد الله يصلي ، فإذا جلس في الجلسة بعد الركعتين أخف الجلوس ، ثم يقوم كأنه كان على الرضف ، أي الحجارة المحماة بالنار . قال : وإنما قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه (وإن قال : وأن محمداً) رسول الله (وأسقط « أشهد » فلا بأس) لأنه لا يخل بالمقصود من المعنى (وهذا التشهد الأول) في المغرب والرباعية (ثم إن كانت الصلاة ركعتين فقط) فرضاً كانت أو نفلاً (أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبما بعدها ، فيقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . هذا الأولى من ألفاظ الصلاة والبركة) عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله . لما روى كعب بن عجرة قال قال « خرج علينا الرسول صلى الله عليه وسلم فقلنا : قد عرفنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » متفق عليه (ويجوز) أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (بغيره) أي غير هذا اللفظ (مما ورد) ومنه ما رواه أحمد والترمذي وصححه ، وغيرهما من حديث كعب ، وفيه « اللهم صل على محمد وآل محمد . كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد . وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد » (وآله : أتباعه على دينه) صلى الله عليه وسلم . وإن لم يكونوا من أقاربه . قال تعالى (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) (وإذا نجيناكم من آل فرعون) (وأغرقنا آل فرعون) (وقد يضاف آل الشخص إليه ، ويكون داخلاً فيهم كهذه الآيات) والصواب : عدم جواز إبداله (أي آل (باهل) لأن أهل الرجل أقاربه أو زوجته ، وآله أتباعه على دينه ،

(١) سورة غافر الآية : ٤٦

(٢) سورة البقرة الآية : ٤٩

(٣) سورة البقرة الآية : ٥٠

فتغاييرا (وإذا أدرك) المسبوق (بعض الصلاة مع الأمام ، فجلس الإمام في آخر صلاته لم يزد المأموم على التشهد الأول ، بل يكرره) أي التشهد الأول حتى يسلم الأمام (ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بشيء مما يدعى به في التشهد الأخير) لأنه لم يتعقبه ، ولأنه لا يقصر سلامه (فإن سلم أمامه) قبل أن يتمه (قام ولم يتمه) لعدم وجوبه عليه (إن لم يكن واجباً في حقه) بأن يكون محل تشهده الأول ، فيتمه لوجوبه عليه (وتجاوز الصلاة على غيره) أي غير النبي صلى الله عليه وسلم (منفرداً) عنه (نصاً) نص عليه في رواية أبي داود ، واحتج بقوله على لعمر : صل الله عليك . وذكر في شرح الهداية : أنه لا يصلي على غيره منفرداً ، وحكى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما . رواه سعيد واللالكائي عنه . قال الشيخ وجيه الدين : الصلاة على غير الرسول جائزة تبعاً لا مقصودة ، واختار الشيخ تقي الدين منصوص أحمد . قال : وذكره القاضي وابن عقيل وعبد القادر ، قال : وإذا جازت جازت أحياناً على كل أحد من المؤمنين . فأما أنه يتخذ شعاراً لذكر بعض الناس ، أو يقصد الصلاة على بعض الصحابة ، دون بعض . فهذا لا يجوز . وهو معني قول ابن عباس ، قال : والسلام على غيره باسمه جائز من غير تردد (وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة) فإنها ركن في التشهد الأخير . وكذا في خطبة الجمعة (بتأكد) لقوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي (١)) الآية : والأحاديث بها شهيرة (وتؤكد) الصلاة عليه (كثيراً عند ذكره) صلى الله عليه وسلم بل قيل : بوجوبها إذن . وتقدم توضيحه في شرح الخطبة (وفي يوم الجمعة وليلتها) للخبر . وأما الصلاة على الأنبياء ، فقال ابن القيم في جلاء الأفهام : هي مشروعة . وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد منهم النووي وغيره ، والمسألة ذكرها النووي في أذكاره ، وذكر أن الملائكة مع الأنبياء في جواز الصلاة عليهم استقلالاً . وذكر أن الصلاة على الأنبياء مستحبة . قاله ابن قندس في حاشية الفروع .

(تنبيه) إن قيل : إن المشبه دون المشبه به فكيف تطلب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وتشبه بالصلاة على إبراهيم وآله ؟ أجيب : بأنه يحتمل أن مراده أصل الصلاة بأصلها ، لا القدر بالقدر كقوله تعالى (كتب عليكم الصيام (٢) الآية) ويحتمل أن

(١) سورة الأحزاب الآية : ٥٦

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٣

التشبيه وقع في الصلاة على الآل ، لا على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون « وعلى آله » متصلاً بما بعده . ومقدراً له ما يتعلق به ، والأول مقطوع عن التشبيه . قال في المبدع : وفيهما نظر ، ويحتمل - وهو أحسنها - أن المشبه الصلاة على النبي وآله بالصلاة على إبراهيم وآله . فتقابلت الحملتان ، ويقدر أن يكون لآل الرسول بآل إبراهيم الذين هم الأنبياء ، وبأن ما توفر من ذلك حاصل للرسول صلى الله عليه وسلم والذي تحصل من ذلك هو آثار الرحمة والرضوان ، ومن كانت في حقه أكبر كان أفضل (ويسن أن يتعوذ فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه المحيا والممات ومن فتنه المسيح الدجال اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم) لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم « كان يتعوذ من ذلك » ويأمر به . والمحيا والممات والحياة والموت ، والمسيح بالحاء المهملة على المعروف) وإن دعا بما ورد في الكتاب والسنة أو عن الصحابة والسلف أو بغيره مما يتضمن طاعة ، ويعود إلى أمر آخرته . ولو لم يشبه ما ورد ، كالدعاء بالرزق الحلال ، والرحمة والعصمة من الفواحش ونحوه فلا بأس لقوله صلى الله عليه وسلم « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » وعن أبي بكر أنه قال يا رسول الله ، علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل : اللهم أني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني انك أنت الغفور الرحيم » متفق عليه . وعن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : اللهم أغفر لي ما قدمت وما أخرت . وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله إلا أنت رواه الترمذي وصححه . وعن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أوصيك بكلمات تقولهن في كل صلاة ، اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أحمد . وقال عبدالله : سمعت أبي يقول في سجوده : اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن وجهي عن المسئلة لغيرك . قال : وكان عبد الرحمن يقوله . وقال سمعت الثوري يقوله (ما لم يشق على مأموم) لحديث « من أمَّ بالناس فليخفف » (أو يخفف سهواً) إن كان منفرداً (وكذا) حكم الدعاء (في ركوع وسجود ونحوهما) كالاعتدال والجلوس بين السجدين ، وفي المغني وغيره . يستحب الدعاء في السجود للأخبار (ولا يجوز الدعاء بغير ما ورد . وليس من أمر الآخرة ، كحوائج دنياه

وملاذها كقوله : اللهم ارزقني جارية حسناء وحلة ، خضراء . ودابة هملاجة ونحوه) كدار واسعة (وتبطل) الصلاة بالدعاء (به (١)) لأنه من كلام الآدميين (ولا بأس بالدعاء) في الصلاة (لشخص معين) روى عن علي وأبي الدرداء لقول النبي صلى الله عليه وسلم في قنوته « اللهم أنج الوليد بن الوليد ومسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة » ولأنه دعاء لبعض المؤمنين أشبه ما لو قال : رب اغفر لي . ولوالدي قال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول لأن الشافعي : أنا أدعو لقوم منذ سنين في صلاتي ، أبوك أحدهم (ما لم يأت بكاف الخطاب فإن أتى به) أي بكاف الخطاب (بطلت) صلاته لخبر تسميت العاطس وقوله عليه السلام « لا بليس العنك بلعنة الله » قبل التحريم أو مؤول أو من خصائصه (وظاهره لغير النبي صلى الله عليه وآله كما في التشهد ، وهو السلام عليك أيها النبي) فلا تبطل به ، فيكون من خصائصه صلى الله عليه وسلم (ولا تبطل بقوله) أي المصلي (لعنه الله ، عند ذكر أبي بليس . ولا بتعويذ نفسه بقرآن لحمي ولا بحوقلة في أمر الدنيا ونحوه) كمن لدغته عقرب فقال : بسم الله ، لوجع . ووافق أكثرهم على قول « بسم الله » لوجع مريض عند قيام وانحطاط (ويأتي) موضحاً .

(فصل ثم يسلم وهو جالس)

بلا نزاع في المبدع ، وأنه تحليلها . وهو منها لقوله صلى الله عليه وسلم « وتحليلها التسليم » وليس لها تحليل سواه (مرتباً معروفاً وجوباً) لأن الأحاديث قد صحت أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله كذلك . ولم ينقل عنه خلافه . وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » (مبتدئاً ندباً عن يمينه ، قائلًا : السلام عليكم ورحمة الله) روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود ولقوله ابن مسعود « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خديه » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (فقط) لما تقدم (فإن زاد « وبركانه » جاز) لفعل النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود من حديث وائل (والأولى تركه) كما في أكثر الأحاديث (فإن لم يقل « ورحمة الله » في غير صلاة الخنازة لم يجزئه) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله . وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وهو سلام في صلاة ورد مقرونًا بالرحمة فلم يجزئه بدونها . كالسلام في التشهد (و) يسلم (عن يساره كذلك) لما تقدم . وأصح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها تسليمتان . فعن سعد قال « كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ثبت أن عمر رضي الله عنه كان يفعله وهو من الخلفاء الراشدين المهديين

عليه وسلم يسلم عن يمينه ويساره ، حتى يرى بياض خده » رواه مسلم (والالتفات سنة) قال أحمد ثبت عندنا من غير وجه « أنه كان صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه ويساره ، حتى يرى بياض خده » (ويكون) التفاته (عن يساره أكثر) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه يحيى بن محمد بن صاعد عن عمار قال « كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن ، وإذا سلم عن يساره يرى بياض خده الأيمن والأيسر » فإلتفت (بحيث يرى خده . يجهر أمامه) التسليمة (الأولى فقط) لأن الجهر في غير القراءة إنما كان للاعلام بالانتقال من ركن إلى آخر . وقد حصل بالجهر بالأولى (ويسرهما) أي التسليمتين (غيره) وهو المنفرد والمأموم إلا الحاجة . وتقدم (ويستحب جزمه ، و) هو (عدم إعرابه ، فيقف على كل تسليمة) لأن المراد بالخزم هنا معناه اللغوي ، أي قطع أعراب آخر الجلالة بحذف الجر منها ، وبحذف الرفع منها ، وبحذف الرفع من راء أكبر في التكبير (وحذفه) أي السلام (سنة) لقول أبي هريرة « حذف السلام سنة » وروي مرفوعاً عنه وصححه الترمذي (وهو) أي حذف السلام (عدم تطويله ، و) عدم (مده في الصلاة ، وعلى الناس) قال أبو عبدالله : هو أن لا يطول به صوته . وقال ابن المبارك : معناه أن لا يمد مدأ (فإن نكر السلام) كقوله : سلام عليكم . أو عرفه بغير اللام ، كسلامي أو سلام الله عليكم (أو نكسه فقال) عليكم سلام ، أو (عليكم السلام ، أو قال : السلام عليك : باسقاط الميم ، أو نكسه في التشهد ، فقال : عليك السلام أيها النبي : أو علينا السلام وعلى عباد الله . لم يجزئه) لمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ومن تعمد قولاً من هذه الصور التي قلنا إنها لا تجزىء . بطلت صلاته . لأنه يغير السلام الوارد ، ويخل بحرف يقتضي الاستغراق . قاله في شرح المنتهى (وينوي بسلامه : الخروج من الصلاة استحباباً) لتكون النية شاملة لطرفي الصلاة ، فإن لم ينو جاز ، لأن نية الصلاة قد شملت جميعها والسلام من جملتها كتكبيره الاحرام (فإن نوى معه) أي مع الخروج من الصلاة السلام (على) الملائكة (الحفظة والامام والمأموم جاز) نص عليه ، لما روى سمرة بن جندب . قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نردد على الامام ، وأن يسلم بعضنا على بعض » رواه أبو داود . واسناده ثقات (ولم يستحب) ذلك (نصاً ، وكذا لو نوى ذلك) أي السلام على الحفظة والامام والمأموم (دون الخروج) من الصلاة . فلا تبطل به ، خلافاً لابن حامد (وإن كانت صلاته أكثر من ركعتين) كمغرب ورباعية (نهض مكبراً كنهوضه

من السجود) قائماً على صدور قدميه (إذا فرغ من التشهد الاول ولا يرفع يديه) حكاية بعضهم وفاقاً ، قال في الانصاف : وهو المذهب ، وعليه جماهير الاصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه يرفعهما اختارها المجد ، والشيخ تقي الدين . وصاحب الفائق وابن عبدوس ، اهـ . قال في المبدع : وهي أظهر ، وقد صححه أحمد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي وهو قول جماعة من أهل الحديث (وأتى بما بقي من صلاته كما سبق) لقوله صلى الله عليه وسلم للمسيء في صلاته « ثم افعَلْ ذلك في صلاتك كلها » (إلا أنه لا يجهر) قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه (ولا يقرأ شيئاً بعد الفاتحة) قال ابن سيرين : لا أعلمهم يختلفون فيه ، لحديث أبي قتادة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بأَم الكتاب » وكتب عمر إلى شريح يأمره بذلك ، ويستثنى الامام في صلاة الخوف . إذا قلنا : ينتظر الطائفة الثانية في الركعة الثالثة ، فيقرأ سورة معها (فان قرأ) شيئاً بعد الفاتحة في ذلك (أبيح ولم يكره) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم . من حديث أبي سعيد (ثم يجلس في التشهد الثاني من ثلاثية فأكثر متوركاً) لحديث أبي حميد . فانه وصف جلوسه في التشهد الاول مفترشاً ، وفي الثاني متوركاً ، وهذا بيان الفرق بينهما ، وزيادة يجب الاخذ بها ، والمصير اليها ، وحينئذ لا يسن التورك إلا في صلاة فيها تشهدان اصليان في الاخير منهما ، وصفته كما رواه الاثرم عنه (يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، ويخرجهما عن يمينه ويجعل أليتيه على الارض) لقول أبي حميد « فاذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض ، واخرج قدميه من ناحية واحدة » رواه أبو داود ، وفي لفظ « جلس على أليتيه ونصب قدمه اليمنى » وذكر الحرقى والقاضي والسامري أنه يجعل باطن قدمه اليسرى تحت فخذ اليمنى . وقدمه ابن تيميم وصححه المجد في شرحه ، لانه صلى الله عليه وسلم « كان يفعله » رواه مسلم من حديث ابن الزبير ، قال في الشرح : وأيهما فعل فحسن (ويأتي بالتشهد الاول ، ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مرتباً وجوباً) فلا يجزىء إن قدم الصلاة عليه على التشهد الاول ، لاخلاله بالترتيب (ثم يأتي (بالدعاء) أي التعوذ مما تقدم لما سبق (ثم يسلم كما سبق) لما مر (وإن سجد لسهو بعد السلام) ولو كان محله قبله فأخره (في ثلاثية فأكثر . تورك في تشهد سجوده) لان تشهدا يتورك فيه ، وهذا تابع له ، قاله في الشرح (و) ان سجد لسهو بعد السلام (في) صلاة (ثنائية) كصبح وجمعة (و) في ركعة (وتر) يفترش .

لأنه تابع لجلوس التشهد في ذلك ، كما تقدم (والمرأة كالرجل في ذلك) المتقدم في صفة الصلاة لشمول الخطاب لها في قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » (إلا أنها تجمع نفسها في الركوع والسجود وجميع احوال الصلاة) لما روى زيد ابن أبي حبيب : ان النبي صلى الله عليه وسلم مال مرة على امرأتين تصليان فقال « إذا سجدتما فضمما بعض اللحم إلى بعض ، فان المرأة ليست في ذلك كالرجل » رواه أبو داود في مراسيله . ولأنها عورة ، فكان الاليق بها الانضمام (وتجلس متربعة) لان ابن عمر كان يأمر النساء ان يترعن في الصلاة (او تسدل رجلها عن يمينها ، وهو افضل) من التربع ، لانه غالب فعل عائشة ، واشبه بجلسة الرجل (كرفع يديها) أي انه افضل لها في مواضعه ، لأنه من تمام الصلاة لما تقدم (وخشيت كامرأة) لاحتمال ان يكون امرأة ، وتقدم انها تسر إن سمعها اجني (وينحرف الامام إلى المأموم جهة قصده يميناً او شمالاً ، وإلا) بان لم يكن قاصداً جهة (ف) انه ينحرف (عن يمينه) اكراماً لليمين (قبل يساره في انحرافه) إلى المأمومين (القبلة) ويستحب للامام ان يطيل الجلوس بعد السلام مستقبل القبلة (لقول عائشة « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والاكرام » رواه مسلم (و) يستحب (ان لا ينصرف المأموم قبله) أي قبل الامام لقوله صلى الله عليه وسلم « اني امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف » رواه مسلم (إلا ان يطيل) الامام (الجلوس) فينصرف المأموم لاعراضه عن السنة (فان كان رجال ونساء) مأمومين به (استحب هن) أي للنساء (ان يقمن عقب سلامه) وينصرفن ، لانهن عورة فلا يختلطن بالرجال (و) استحب (ان يثبت الرجال قليلاً ، بحيث لا يدركون من انصرف منهم) لحديث أم سلمة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه ، وهو يمكث في مكانه يسيراً قبل ان يقوم قالت : نرى - والله اعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال » رواه أحمد والبخاري (ويأتي) ذلك (آخر صلاة الجماعة) بأوضح من هذا .

فصل

« يسن ذكر الله والدعاء والاستغفار عقب الصلاة »

المكتوبة (كما ورد) في الاخبار على ما ستقف عليه مفصلاً . قال ابن نصر الله في الشرح : والظاهر أن مرادهم أن يقول ذلك ، وهو قاعد ، ولو قاله بعد قيامه وفي ذهابه . فالظاهر : أنه مصيب للسنة أيضاً ، إذ لا تحجير في ذلك . ولو شغل عن ذلك ، ثم تذكره فذكره ، فالظاهر حصول أجره الخاص له أيضاً إذا كان قريباً لعذر ، أما لو تركه عمداً ثم استدركه بعد زمن طويل . فالظاهر فوات أجره الخاص ، وبقاء أجر الذكر المطلق له (فيقول : أستغفر الله ثلاثاً . اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والاكرام) لما روى ثوبان أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا سلم استغفر ثلاثاً ، ويقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والاكرام » رواه مسلم . ومما ورد من الذكر : ما روى عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول دبر كل صلاة حين يسلم : (لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة إلا بالله . لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه . له النعمة . وله الفضل ، وله الثناء الحسن . لا إله إلا الله مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون) قال ابن الزبير « وكان النبي صلى الله عليه وسلم يهلل بهن دبر كل صلاة » رواه مسلم . وعن المغيرة بن شعبه « أنه كتب إلى معاوية : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : في دبر كل صلاة مكتوبة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » متفق عليه (ويسبح ويحمد ويكبر ، كل واحدة) من التسبيح والتكبير ثلاثاً وثلاثين (لما في الصحيحين من رواية أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعاً « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ») والأفضل أن يفرغ منهن (أي من عدد الكل) معاً (لقول أبي صالح - راوى الحديث - « تقول : الله أكبر وسبحان الله والحمد لله . حتى تبلغ من جميعهن ثلاثاً وثلاثين ») وتمام المائة - لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، ويعقده)

أي يعقد العدد المتقدم بيده (و) يعقد (الاستغفار بيده ، أي يضبط عدده بأصابعه . كما يأتي) لحديث بسرة مرفوعاً « واعقده بالانامل ، فانهن مستثولات مستطقات » رواه احمد وغيره (قال الشيخ : ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقب كل صلاة . انتهى) لقول ابن عباس « كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك ، إذا سمعته » وفي رواية « كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير » متفق عليه . قال في المبدع : ويستحب الجهر بذلك . وحكي ابن بطة عن أهل المذاهب المتبوعة خلافه ، وكلام أصحابنا مختلف . قاله في الفروع . قال : ويتوجه يحجر لقصد التعليم . فقط . ثم يتركه ، والمقصود من العدد : أن لا ينقص منه . وأما الزيادة فلا تضر شيئاً ، لاسيما من غير قصد . لان الذكر مشروع في الجملة . فهو يشبه المقدّر في الزكاة ، اذا زاد عليه (و) يقول (بعد كل من) صلاتي (الصبح والمغرب ، وهو ثان رجله ، قبل أن يتكلم ، عشر مرات : لا اله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير) لخبر أحمد ، عن شهر بن حوشب عن عبدالرحمن بن غنم مرفوعاً . ولهذا مناسبة ، ويكون الشارع شرعه أول النهار والليل ، ليحترس به عن الشيطان فيهما . والخبر رواه الترمذي أيضاً . وقال : حسن صحيح ، والنسائي ، ولم يذكر المغرب ، فلهذا اقتصر في المذهب وغيره على الفجر فقط ، قال في الفروع : وشهر متكلم فيه جداً اهـ . ويقول ايضاً ، وهو على الصفة المذكورة : (اللهم أجري من النار سبع مرات (لما روى عبد الرحمن بن حسان عن مسلم بن الحرث التميمي عن أبيه - وقيل الحرث بن مسلم عن أبيه - أن النبي صلى الله عليه وسلم « أسر إليه ، فقال : إذا انصرف من صلاة المغرب ، فقل : اللهم أجري من النار سبع مرات » وفي رواية « قبل أن تكلم أحداً ، فانك إذا قلت ذلك ثم مت في ليلتك كتب لك جواراً منها . وإذا صليت الصبح فقل مثل ذلك . فانك ان مت من يومك كتب لك جواراً منها . قال الحرث : أسريها النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نخص بها اخواننا » رواه أبو داود . وعبد الرحمن تفرد عن هذا الرجل . فلهذا قال الدار قطني : لا يعرف . وكذلك رواه أحمد . وفي لفظه « قبل أن تكلم أحداً من الناس » (و) يقرأ (بعد كل صلاة آية الكرسي والاخلاص) لخبر أبي امامة « من قرأ آية الكرسي ، وقل هو الله احد ، دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت » اسناده جيد . وقد تكلم فيه . ورواه الطبراني وابن حبان في صحيحه ، وكذا صحيحه صاحب المختارة من أصحابنا

(ويقراً المعوذتين) لما روى عن عقبة بن عامر قال «أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات دبر كل صلاة» له طرق، وهو حديث حسن أو صحيح. رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي. وقال : غريب . قال بعض أصحابنا : وفي هذا سر عظيم في دفع الشر من الصلاة إلى الصلاة، قاله في الفروع (ويدعو) الامام (بعد فجر وعصر ، لحضور الملائكة) أي ملائكة الليل والنهار (فيهما فيؤمنون) على الدعاء فيكون أقرب للإجابة (وكذا) يدعو بعد (غيرهما من الصلوات) لأن من أوقات الإجابة : ادبار المكتوبات (ويبدأ) الدعاء (بالحمد لله والثناء عليه) لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه (ويتم) دعاءه (به) أي بالحمد . لقوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين (١)) (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أولاً وآخره) قال الآجري : ووسطه ، لخبر جابر قال قال صلى الله عليه وسلم «لا تجعلوني كقدح الراكب . فإن الراكب يملأ قدحه ، ثم يضعه ، ويرفع متاعه . فإن احتاج إلى شراب شرب ، أو الوضوء توضأ وإلا أهرقه ، ولكن اجعلوني في أول الدعاء ، وأوسطه وآخره» (ويستقبل) الداعي (غير إمام هنا القبلة) لأن خير المجالس : ما استقبل به القبلة (ويكره للامام) استقبال القبلة (بل يستقبل) الامام (المؤمنين) لما تقدم : أنه ينحرف اليهم إذا سلم (ويلج) الداعي في الدعاء ، لحديث «ان الله يحب الملحن في الدعاء» (ويكرره) أي الدعاء (ثلاثاً) لأنه نوع من الالحاح (و) الدعاء (سراً أفضل) منه جهراً . لقوله تعالى (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) (٢) لأنه أقرب إلى الاخلاص (ويعم به) أي بالدعاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي «يا علي عمم» الحديث (ومن آداب الدعاء : بسط يديه ورفعهما إلى صدره) لحديث مالك ابن يسار مرفوعاً «إذا سألت الله فاسأله ببطون أكفكم ، ولا تسأله بظهورها» رواه أبو داود باسناد حسن . وتكون يده مضمومتين ، لما روى الطبراني في الكبير عن ابن عباس «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعا ضم كفيه وجعل بطونهما مما يلي وجهه» وضعفه في المواهب ، ويكون متطهراً ، ويقدم بين يدي حاجته التوبة والاستغفار (ويدعو بدعاء معهود) أي مأثور ، إما من القرآن ، أو السنة ، أو عن الصحابة أو

(١) سورة يونس الآية : ١٠

(٢) سورة الاعراف الآية : ٥٥

التابعين ، أو الأئمة المشهورين ، ويكون جامعاً (بتأدب) في هيئته وألفاظه ، فيكون جلوسه إن كان جالساً كجلوس أذل العبيد بين يدي أعظم الموالي (وخشوع وخضوع ، وعزم ورغبة ، وحضور قلب ورجاء) لحديث « لا يستجاب من قلب غافل » رواه أحمد وغيره ، ويتملق ويتوسل اليه بأسمائه وصفاته وتوحيده ؛ ويقدم بين يدي دعائه صدقة ، ويتحرى اوقات الاجابة ، هي الثلث الأخير من الليل ، وعند الأذان والاقامة ، وأدبار الصلوات المكتوبة ، وعند صعود الامام يوم الجمعة على المنبر ، حتى تنقضي الصلاة ، وآخر ساعة بعد العصر من يوم الجمعة (وينتظر الاجابة) لحديث « ادعوا الله وأنتم موقنون بالاجابة » (ولا يعجل ، فيقول : دعوت فلم يستجب لي) لما في الصحيح مرفوعاً « يستجاب لاحدكم ما لم يعجل . قالوا : وكيف يعجل يا رسول الله ؟ قال : يقول : قد دعوت وقد دعوت ، فلم أر يستجب لي . فيستحسر عند ذلك » ويدعو الدعاء وينتظر الفرج . فهو عبادة أيضاً . قال ابن عيينة « لم يأمر بالمسئلة إلا ليعطى » وروى الترمذي وصححه من حديث عبادة « ما على الأرض مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إياها ، أو صرف عنه من السوء مثلها ، ما لم يدع باثم أو قطيعة رحم . فقال رجل من القوم : إذن نكثر قال : الله أكثر » ولأحمد من حديث أبي سعيد مثله . وفيه « أما أن يعجلها أو يدخرها له في الآخرة ، أو يصرف عنه من السوء مثلها » ويبدأ في دعائه بنفسه (ولا يكره رفع بصره إلى السماء فيه) أي الدعاء ، خلافاً للغنية . لحديث المقداد « أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه إلى السماء ، فقال : اللهم أطعم من أطعمن . واسق من سقاني » (ولا بأس أن يخص نفسه بالدعاء نصاً) لما في حديث أبي بكرة ، وحديث أم سلمة ، وحديث سعد بن أبي وقاص ، إذ أولها « اللهم أني أعوذ بك وأسألك » ذلك يخص نفسه الكريمة صلى الله عليه وسلم قال الشيخ تقي الدين : (والمراد به أي بالدعاء الذي لا يكره ، أن يخص نفسه : الدعاء) الذي لا يؤمن عليه كالمنفرد . وك (الدعاء) (بعد التشهد) أو في السجود ونحوه (فأما ما يؤمن عليه ، كالمؤمنين مع الامام . فيعم) بالدعاء (وإلا) بان كان يؤمن عليه ولم يعمهم ، فقد (خانهم ، وكدعاء القنوت) فانه إذا لم يعم به كان خائناً لهم لخبر ثوبان فان فيه « لا يؤمن رجل قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم . فان فعل فقد خانهم » (ويستحب ان يخففه) أي الدعاء ، لأنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن الافراط في الدعاء » والافراط يشمل كثرة الاسئلة (ويكره رفع الصوت به في الصلاة وغيرها) قال في الفصول ، في آخر الجمعة :

الاسرار بالدعاء عقب الصلاة أفضل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الافراط في الدعاء » وهو يرجع إلى ارتفاع الصوت ، وكثرة الدعاء . قال في الفروع : كذا قال اهـ . قال ابن نصر الله : ولعل وجه التعقب : ان الافراط لا يشمل الجهر . وإنما يتبادر منه الكثرة فقط (الالحاج) فان رفع الصوت له أفضل . لحديث « أفضل الحج : العج والثج » وشرط الدعاء : الاخلاص . قال الآجرى : واجتناب الحرام . قال في الفروع : وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره : أنه من الآداب . وقال شيخنا : يبعد إجابته إلا مضطراً أو مظلوماً . قال : وذكر القلب وحده أفضل من ذكر اللسان وحده . وظاهر كلام بعضهم : عكسه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد في الدعاء قال : يا حي يا قيوم » رواه الترمذي من رواية ابراهيم بن الفضل . وهو ضعيف . ويحتمل السجع

فصل

« فيما يكره في الصلاة وما يباح أو يستحب فيها »

وما يتعلق بذلك * (يكره في الصلاة . التفات يسير) لحديث عائشة قالت « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة ؟ فقال : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » رواه البخاري (بلا حاجة) فان كان حاجة (كخوف) على نفسه أو ماله (ونحوه) أي نحو الخوف كمرض . لم يكره ، لحديث سهل بن الحنظلية قال « ثوب بالصلاة ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، وهو يلتفت إلى الشعب » رواه أبو داود قال « وكان أرسل فارساً إلى الشعب يحرس » وعليه يحمل ما روى ابن عباس « كان صلى الله عليه وسلم يلتفت يميناً وشمالاً ، ولا يلوي عنقه » رواه النسائي (وتبطل) الصلاة (إن استدار) المصلي (بجملته أو استدبرها) أي القبلة ، لتركه الاستقبال بلا عذر (ما لم يكن في الكعبة) فلا تبطل ، لانه إذا استدبر جهة ، فقد استقبل أخرى (و) في (شدة خوف) فلا تبطل ان التفت بجملته أو استدبر القبلة ، لسقوط الاستقبال إذن . وكذا إذا تغير اجتهاده ولم يستثنها المصنف . لعدم الحاجة اليها . لأنه لم يستدبر القبلة ، بل استدار اليها . لأنها صارت قبلته (ولا تبطل) الصلاة (لو التفت بصدرة .

ووجهه) لانه لم يستدر بجملته (و) يكره في الصلاة (رفع بصره إلى السماء) لحديث
 أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في
 صلاتهم ، فاشتد قوله في ذلك حتى قال : لينتهن عن ذلك . أو لتخطفن أبصارهم »
 رواه البخاري . و (لا) يكره رفع بصره إلى السماء (حال التجشي) إذا كان (في
 جماعة) لثلا يؤذي من حوله بالرائحة (و) يكره في الصلاة (تغميضه) نص عليه .
 واحتج بأنه فعل اليهود . ومظنة النوم (بلا حاجة . كخوفه محذوراً ، مثل إن رأى أمته
 عريانة ، أو) رأى (زوجته) كذلك (أو) رأى (أجنبية) كذلك (بطريق الاولى)
 إذ نظره إلى الأجنبية حرام بخلاف أمته وزوجته (و) يكره (صلاته إلى صورة منصوبة)
 نص عليه . قال في الفروع : وهو معنى قول بعضهم : صورة ممثلة ، لانه يشبه سجود
 الكفار لها . فدل أن المراد صورة حيوان محرمة . لأنها التي تعبد . وفيه نظر . وفي الفصول
 يكره أن يصلي إلى جدار فيه صورة وتماثيل . لما فيه من التشبه بعبادة الاوثان والأصنام .
 وظاهره : ولو كانت صغيرة لا تبدو للنظر إليها ، وأنه لا تكره إلى غير منصوبة ولا
 سجودة على صورة ، ولا صورة خلفه في البيت ، ولا في فوق رأسه في سقف ، أو عن
 أحد جانبيه ، خلافاً لابي حنيفة (و) يكره (السجود عليها) أي الصورة عند الشيخ
 تقي الدين . وقدم في الفروع كما سبق . لا يكره قال ابن نصر الله : لانه لا يصدق عليه
 أنه صلى إليها والاصحاب إنما كرهوا الصلاة إليها ، لا السجود عليها (ويكره حمله
 فصاً) فيه صورة (أو) حمله (ثوباً ونحوه) كدينار أو درهم (فيه صورة) وفاقاً
 (و) صلاته (إلى وجه آدمي) نص عليه (وفي الرعاية : أو حيوان غيره ، والأول)
 أصح . لأنه صلى الله عليه وسلم « كان يعرض راحلته ويصلي إليها » (و) يكره استقبال
 (ما يلهيه) لأنه يشغله عن اكمال صلاته . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى
 في خميصه لها أعلام » ، فنظر إلى اعلامها نظرة فلما انصرف . قال : اذهبوا بخميصتي
 هذه إلى أبي جهم ، واثبوني بانجانية أبي جهم ، فانها ألهتني آنفاً عن صلاتي » متفق
 عليه . والخميص : كساء مربع . والانجانية ، كساء غليظ ، ويكره استقباله شيئاً
 (من نار ، ولو سراجاً ، وقنديلاً ونحوه ، كشمعة موقدة) لأن فيه تشبهاً بعبدة النار
 (و) يكره (حمله ما يشغله) عن اكمال صلاته . لانه يذهب بالخشوع (و) يكره
 (إخراج لسانه وفتح فمه ، ووضع فيه شيئاً) لان ذلك يخرج عن هيئة الصلاة . و (لا)
 يكره وضع شيء (في يده وكمه) إلا إذا شغله عن كمالها ، فيكره كما تقدم (و) تكره

الصلاة (إلى متحدث) لان ذلك يشغله عن حضور قلبه في الصلاة (و) إلى (نائم) حديث ابن عباس « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة إلى النائم والمتحدث » (١) رواه أبو داود (وكافر) لانه نجس وقد يعيث به (واستناده) إلى جدار أو نحوه لأنه يزيل مشقة القيام (بلا حاجة) اليه ، فلا يكره معها ، لان النبي صلى الله عليه وسلم « لما أسنَّ وأخذ اللحم أخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه » رواه أبو داود (فان سقط) المصلي (لو أزيل) ما استند اليه (لم تصح) صلاته . لأنه بمنزلة غير القائم (و) يكره ابتداء الصلاة فيه (ما يمنع كمالها ، كحر) مفروط (وبرد) مفروط (ونحوه) كجوع شديد وخوف شديد ، لان ذلك يقلقه ويشغله عن حضور قلبه في الصلاة (و) يكره (افتراش ذراعيه ساجداً) لحديث جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفرش ذراعيه افتراش الكلب » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح (و) يكره (إقعائه) لخبر الحارث عن علي قال . قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقعد بين السجدين » وعن انس قال : قال صلى الله عليه وسلم « إذا رفعت رأسك من السجود ، فلا تقعد كما يقعي الكلب » رواهما ابن ماجه (وهو) أي الإقعاء (أن يفرش قدميه ، ويجلس على عقبيه) كذا فسرہ الامام احمد واقتصر عليه في المغني والمقنع والفروع . قال ابو عبيد : هذا قول أهل الحديث . فاما عند العرب : فهو جلوس الرجل على أليتيه ، ناصباً فخذه مثل إقعاء الكلب . قال في المغني : لا أعلم أحداً قال بتفسير الإقعاء على هذه الصفة . وقد ذكرت ما في ذلك في الحاشية (و) يكره (ابتداءها) أي الصلاة (حاقناً) بالنون ، وهو (من احتبس بوله ، أو حاقباً) بالموحدة تحت ، وهو (من احتبس غائطه) ، أو ابتداءها (مع ريح محتبسة ونحوه) أي نحو ما ذكر مما يزعجه ويشغله عن خشوع الصلاة (أو) ابتداءها (تائقاً) أي شائقاً (إلى طعام أو شراب ، أو جماع) لما روت عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا هو يدافعُ الاخبثين » رواه مسلم . وألحق بذلك : ما في معناه مما سبق ونحوه (فيبدأ بالخلاء) ليزيل ما يدافعه من بول أو غائط أو ريح (و) يبدأ أيضاً (بما تاق إليه) من طعام أو شراب أو جماع (ولو فاتته الجماعة) لما روى البخاري « كان ابن عمر يوضع له الطعام ، وتقام الصلاة ، فلا يأتيها حتى يفرغ ، وانه ليسمع قراءة الامام » (ما لم يضيق الوقت فلا يكره) ابتداء الصلاة كذلك (بل يجب) فعلها قبل

(١) تقدم حديث عائشة أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلى عليها وهي نائمة فلم يحكم بالكراهة هنا .

خروج وقتها في جميع الأحوال (ويحرم اشتغاله بالطهارة إذن) أي حين ضاق الوقت ، وكذا اشتغاله بأكل أو غيره . لتعين الوقت للصلاة (ويكره) للمصلي (عبثه) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « رأى رجلاً يعبث في الصلاة فقال : لو خشع قلبُ هذا لخشعتُ جوارحه » (و) يكره (تقليبه الحصى ومسه) أي الحصى ، لحديث أبي ذر مرفوعاً « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمس الحصى . فإن الرحمة تواجهه » رواه أبو داود (و) يكره (وضع يده على خاصرته) لقول أبي هريرة « نهى أن يصلي الرجل متخصّراً » متفق عليه ولفظه للبخاري . ولفظ مسلم « نهى النبي صلى الله عليه وسلم » (و) يكره (تروحه بمروحة ونحوها) لأنه من العبث (إلا الحاجة ، كغم شديد) فلا يكره للحاجة (ما لم يكثر) من التروح . فيبطل الصلاة إن توالي . و (لا) تكره (مراوحته بين رجليه فتستحب) لما روى الاثرم باسناده عن أبي عبادة قال : « رأى عبدالله رجلاً يصلي صافاً بين قدميه ، فقال : لو راوح هذا بين قدميه كان أفضل » ورواه النسائي . وفيه قال « أخطأ السنة ، لو راوح بينهما كان أعجب » (ك) ما يستحب (تفريقهما) قال الاثرم : رأيت أبا عبدالله يفرق بين قدميه . ورأيت يراوح بينهما (وتكره كثرته) أي كثرة ان يراوح بين قدميه . لما روى البخاري باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا قام أحدكم في صلاته فليسكن أطرافه ، ولا يميل ميل اليهود » قال في شرح المنتهى : وهو محمول على ما اذا لم يطل قيامه (و) تكره (فرقة أصابعه) لما روى الحرث عن علي قال « لا تققع أصابعك وأنت في الصلاة » رواه ابن ماجه (و) يكره (تشبيكها) أي الأصابع . لما روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ، ففرج بين أصابعه » رواه الترمذي وابن ماجه ، واسناده ثقات ، وقال ابن عمر — في الذي يصلي ، وقد شبك أصابعه « تلك صلاة المغضوب عليهم » رواه ابن ماجه (و) يكره للمصلي (لمس لحيته) لأنه من العبث (و) يكره (نفخه) لما تقدم ، وربما ظهر منه حر فان . فتبطل صلاته (و) يكره (اعتماده على يده في جلوسه) لقول ابن عمر « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده » رواه احمد وابو داود (من غير حاجة) تدعو إليه (و) تكره (صلاته مكتوفاً ، وعقص شعره) أي ليه وادخال أطرافه في أصوله (وكفه) أي الشعر (وكف ثوبه ونحوه) أي نحو كف الثوب ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا أكف شعراً ولا ثوباً » ونهى أحمد رجلاً كان إذا سجد جمع ثوبه

بيده اليسرى . ونقل عبدالله : لا ينبغي أن يجمع ثيابه . واحتج بالخبر . ونقل ابن القاسم يكره أن يشمر ثيابه . لقوله « ترب ترب » وذكر بعض العلماء حكمة النهي : أن الشعر ونحوه يسجد معه (و) يكره (تشير كنه) قاله في الرعاية لما تقدم (ولو فعلهما) أي عقص الشعر وكف الثوب ونحوه (لعمل قبل صلاته) فيكره له ابقاؤهما كذلك ، لما سبق . ولحديث ابن عباس « انه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه ، فقام ، فجعل يحله . فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال : مآلك ولرأسى ؟ قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف » رواه مسلم (و) يكره (جمع ثوبه بيده إذا سجد) لما تقدم (و) يكره (أن ينحصر جبهته بما يسجد عليه ، لأنه شعار الرافضة) أي من شعارهم ، أو جلها ، و (لا) تكره (الصلاة على حائل صوف وشعر وغيرهما) كوبر (من حيوان ك) ما لا تكره الصلاة على (ما تنبت الأرض) من حشيش وزرع وقطن وكتان ونحوها . وتقدم موضحاً (ولا على ما يمنع صلاية الأرض) حيث حصل المقر . لأعضاء السجود . وتقدم (ويكره التمطي) لأنه يخرج عن هيئة الخشوع ، ويؤذن بالكسل (وإن تئاءب كظم عليه ، ندباً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا تئاءب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع . فان الشيطان يدخل في فيه » رواه مسلم (فان غلبه) التثائب ولم يقدر على الكظم (استحب وضع يده على فمه) لقول النبي صلى الله عليه وسلم « فليضع يده على فمه » رواه الترمذي (ويكره مسح أثر سجوده) لحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال « ان من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل الفراغ من صلاته » رواه ابن ماجه . ولذلك ذكر في المغني : يكره اكثاره منه . ولو بعد التشهد (و) يكره (أن يكتب) بالبناء للمفعول في قبلته شيء (أو) ان (يعلق في قبلته شيء) لأنه يشغل المصلي . (ولا) يكره (وضعه) شيئاً في قبلته (بالأرض . ولذلك) أي لاجل أنه يكره أن يكتب أو يعلق في القبلة شيء (كره التزويق) في المسجد (وكل ما يشغل المصلي عن صلاته) لأنه يذهب بالخشوع (قال) الامام (أحمد : كانوا يكرهون أن يجعلوا في القبلة شيئاً) ، حتى المصحف (و) تكره (تسوية التراب بلا عذر) لحديث معيقيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال « إن كنت فاعلاً فواحدة » متفق عليه . ولأنه عبث (و) يكره (تكرار الفاتحة في ركعة) لأنها ركن ، وفي ابطال الصلاة بتكرارها خلاف . ولأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه .

ولم تبطل الصلاة بتكرارها لأنه لا يخل بهيئة الصلاة ، بخلاف الركن الفعلي (وفي المذهب) بضم الميم لابن الجوزي (والنظم : تكره القراءة المخالفة عرف البلد ، أي) يكره (للامام في قراءة يجهر بها ، لما فيه من التنفير للجماعة) هذا معنى كلام ابن نصر الله في شرح الفروع (ومن أتى بالصلاة على وجه مكروه استحب له أن يأتي بها على وجه غير مكروه ، ما دام وقتها باقياً) وظاهره : ولو منفرداً ، أو وقت نهي . لكن ما يأتي في أوقات النهي لا يساعده (لأن الاعادة مشروعة لخلل في) الفعل (الأول) والاتيان بها على وجه مكروه خلل في كمالها . ومنه تعلم : ان العبادة إذا كانت على وجه مكروه لغير ذاتها ، كالصلاة التي فيها سدل ، أو من حاقن ونحوه : فيها ثواب ، بخلاف ما اذا كانت مكروهة لذاتها . كالسواك بعد الزوال . فانه نفسه للصائم مكروه ، فلا ثواب فيه ، بل يثاب على تركه . أشار إليه صاحب الفروع في شروط الصلاة (ولا يكره جمع سورتين فاكثر في ركعة ، ولو في فرض) لما في الصحيح « أن رجلاً من الأنصار كان يؤمهم ، فكان يقرأ قبل كل سورة قل هو الله أحد . ثم يقرأ سورة أخرى معها . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ما يحملك على لزوم هذه السورة ؟ فقال : أني أحبها . فقال : حبك إياها أدخلك الجنة » وعن ابن عمر « انه كان يقرأ في المكتوبة سورتين في كل ركعة » رواه مالك في الموطأ ، وعن عبد الله بن مسعود انه قال « لقد عرفت النظائر التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما . فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في كل ركعة » متفق عليه (ك) ما لا يكره (تكرار سورة في ركعتين) لما روى زيد بن ثابت أن النبي « قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كلتيهما » رواه سعيد (وتفريقها) أي السورة (فيهما) أي في الركعتين . فلا يكره . لما روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقسم البقرة في الركعتين » رواه ابن ماجه (ولا تكره قراءة أواخر السور ، وأواسطها . كأوائلها) لعموم قوله تعالى (فَأَقْرَأُوا مَا تيسر منه (١)) ولما روى أحمد ومسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الأولى من ركعتي الفجر قوله تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا - الآية) (٢) وفي الثانية في آل عمران : قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة الآية » (٣) (ولا) يكره

(١) سورة المزمل الآية : ٢٠

(٢) سورة البقرة الآية : ١٣٦

(٣) سورة آل عمران الآية : ٦٤

(ملازمة سورة يحسن غيرها مع اعتقاده جواز غيرها) لما تقدم من ملازمة ذلك الأنصارى على « قل هو الله أحد » (١) وتكره قراءة كل القرآن في فرض واحد لعدم نقله ، وللاطالة ، ولا تكره قراءته كله في نقل . لأن عثمان رضي الله عنه « كان يحتم القرآن في ركعة » و (لا) تكره (قراءة) القرآن (كله في الفرائض على ترتيبه) قال حرب : قلت لأحمد : الرجل يقرأ على التأليف في الصلاة : اليوم سورة ، وغداً التي تليها ؟ قال : ليس في هذا شيء ، إلا أنه روى عن عثمان أنه فعل ذلك في المفصل وحده (ويسن رد مار بين يديه بدفعه) أي المار (بلا عنف آدمياً كان) المار (أو غيره) فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً لحديث أبي سعيد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه . فإن أبي فليقاتله ، فإنما هي شيطان » متفق عليه . وعن ابن عمر مرفوعاً « إذا كان أحدكم يصلي فلا يد عن أحدٍ يمر بين يديه . فإن أبي فليقاتله . فإن معه القرين » رواه مسلم (ما لم يغلبه) المار (فإن غلبه ، ومر ، لم يردده من حيث جاء) لأن فيه المرور ثانياً بين يديه (أو يكن) المار (محتاجاً) إلى المرور ، بأن كان الطريق ضيقاً ، أو يتعين طريقاً (أو يكن في مكة المشرفة ، فلا) يرد المار بين يديه ، لأنه صلى الله عليه وسلم « صلى بمكة والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة » رواه أحمد وغيره . وألحق في المعنى : الحرم بمكة (وتكره صلاته بموضع يحتاج فيه إلى المرور) ذكره في المذهب وغيره (وتنقص صلاته إن لم يردده) أي المار بين يديه . نص عليه . روى عن ابن مسعود « إن مر الرجل ليضع نصف الصلاة » قال القاضي : ينبغي أن يحمل نقص الصلاة على من أمكنه الرد فلم يفعل . أما إذا لم يمكنه الرد فصلاته تامة . لأنه لم يوجد منه ما ينقص الصلاة ، ولا يؤثر فيها ذنب غيره (فإن أبي) المار أن يرجع حيث رده المصلي (دفعه بعنف ، فإن أصر ، فله قتاله . ولو مشى) قليلاً ، لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم « فإن أبي فليقاتله » و (لا) يقاتله (بسيف ولا بما يهلكه ، بل بالدفع والوكز باليد ، ونحو ذلك . قاله الشيخ . وقال : فإن مات من ذلك) أي من الدفع والوكز باليد ونحوه (قدمه هدر . انتهى) لأنه تسبب عن فعل مأذون فيه شرعاً ، أشبه من مات في الحد (ويأتي نحوه في باب ما يفسد الصوم) إذا أكره زوجته على الوطء دفعته بالأسهل ، فلاسهل ، ولو أفضى إلى ذهاب نفسه (فإن خاف إفساد

(١) سورة الإخلاص الآية : ١

صلاته بتكرار دفعه) بإن احتاج إلى كثير (لم يكرره) أي الدفع ، لئلا يفسد صلاته (ويضمنه) أي يضمن المصلي المار إن قتله (إذن) أي مع خوف فسادها (لتحريم التكرار لكثرتة) التي تؤدي إلى افساد الصلاة المشروع اتمامها ، وظاهر كلامهم : سواء كان بين يديه سترة فمر دونها ، أو لم تكن فمر قريباً منه (ويحرم مرور بين مصل وسترته ، ولو بعد عنها) لما روى أبو جهم عبد الله ابن الحرث بن الصمة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » قال أبو النصر - أحد رواة : لا أدري قال « أربعين يوماً أو شهراً أو سنة » متفق عليه ولمسلم « لأن يقف أحدكم مائة عام خيراً من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي » (ومع علمها) أي السترة بأن كان يصلي إلى غير سترة (يحرم) المرور (بين يديه قريباً) منه (وهو ثلاثة أذرع فاقبل بذراع اليد) لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « لأن يقف أحدكم مائة عام خيراً من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي » (وفي المستوعب : إن احتاج) المار (إلى المرور ألقى شيئاً) بين يدي المصلي يكون سترة له (ثم مر) من ورائه (انتهى) فيكون مروره من وراء السترة (فإن مر) المار (بين يدي المؤمنين ، فهل) يسن (لهم رده ، وهل يأثم بذلك) المرور ؟ (احتمالان ، وصاحب الفروع يميل إلى أن لهم) أي المؤمنين (رده ، وأنه يأثم بذلك) لعموم ماسبق ، وعلى هذا : فسترة الإمام سترة لمن خلفه بالنسبة إلى عدم قطع صلاتهم بمرور الكلب الأسود البهيم بين أيديهم فقط (كذا ذكره عنه) القاضي أحمد محب الدين (بن نصر الله) البغدادي (في شرح الفروع . وليس وقوفه) بين يدي المصلي (كمروره) لظاهر ما تقدم من الأخبار * قلت : وكذا تناوله شيئاً من بين يديه من غير مرور (وله) أي المصلي (عد التسبيح) بأصابعه (و) له عد (الآي بأصابعه بلا كراهة فيهما) لما روى أنس قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد الآي بأصابعه » رواه محمد بن خلف وعد التسبيح في معنى عد الآي وتوقف أحمد في عد التسبيح لأنه يتوالى لقصره . فيتوالى حسابه ، فيكثر العمل بخلاف عد الآي (ك) عد (تكبيرات العيد) وصلاة الأستسقاء . فيباح (وله) أي المصلي (قتل حية وعقرب) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بقتل الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب » رواه الخمسة وصححه الترمذي (و) له قتل (قملة) لأن عمر وأنسا والحسن البصري كانوا يفعلونه . ولأن في تركها أذى له إن تركها

على جسده ، ولغيره إن القاها ، وهو عمل يسير . فلم يكره . وقال القاضي :
التغافل عنها أولى . وفي معناها البرغوث (و) له (لبس ثوب وعمامة ولفها ،
وحمل شيء ووضع) لما روى وائل بن حجر « أن النبي صلى الله عليه وسلم التحف
بازاره وهو في الصلاة » وتقدم حمله صلى الله عليه وسلم أمانة . وكذا إن
سقط ردائه فله رفعه . ولأنه عمل يسير (و) له (إشارة بيد ووجه وعين) لما روى
أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة » رواه الدارقطني بإسناد صحيح
وأبو داود . ورواه الترمذي من حديث ابن عمر ، وقال : حسن صحيح (ونحوه)
أي ما ذكر من الأعمال اليسيرة ، كحك جسده يسيراً (لحاجة) لأنه عمل يسير . أشبه
حمل أمانة . وفتح الباب لعائشة (وإلا) يكن لحاجة (كره) لأنه عبث (ما لم يطل)
قال في المبدع : راجع إلى قوله : وله رد المار بين يديه - إلى آخره (ولا يتقدر اليسير بثلاث
ولا) ؛ (غيرها من العدد ، بل) اليسير ما عده (العرف) يسيراً لأنه لا توقيف فيه .
فيرجع للعرف كالقبض والحرز (وما شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم) في
حمل أمانة وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف وتقدمه (فهو يسير)
لا تبطل الصلاة بمثله لأنه المشروع (وإن قتل القملة في المسجد أبيح دفنها فيه إن كان
المسجد (تراباً ونحوه) كالخصي والرمل . لأنه لا تقدير فيه وهي طاهرة ، على ما تقدم .
قال في المبدع : وظاهره : أنه يباح قتلها فيه وهو المنصوص ، وعليه أن يخرجها
ويدفنها . قيل للقاضي : يكره قتلها ودفنها فيه كالنخامة ؟ فقال دفن النخامة كفارة
لها . فإذا دفنها كأنه لم يتنخم ، فكذا القملة . وفيه نظر ، لأن أعماقه تجب صيانتها
عن النجاسة . كظاهره بخلافها هـ . وهذا النظر إنما يتم على القول بنجاسة ميتة ما لا نفس
له سائلة . والمذهب طهارتها فلا يتأقى التنظير (فإن طال عرفا ما فعل فيها) أي في
الصلاة ، وكان ذلك الفعل (من غير جنسها غير متفرق ، أبطلها) إجماعاً . قاله في
المبدع (عمداً كان أو سهواً) أو جهلاً . لأنه يقطع الموالة ، ويمنع متابعة الأركان ،
ويذهب الخشوع فيها . ويغلب على الظن أنه ليس فيها . وكل ذلك مناف لها .
أشبه ما لو قطعها (ما لم تكن ضرورة) فإن كانت (كحالة خوف وهرب من
عدو ونحوه) كسيل وسبع ونار . لم تبطل إلحاقاً له بالخائف (وعد) أبو الفرج عبد
الرحمن وابن الجوزي من الضرورة : (إذا كان به حك لا يصبر عنه) وعلم مما
تقدم : أن العمل المتفرق لا يبطل الصلاة . لأنه صلى الله عليه وسلم « أم الناس

في المسجد فكان إذا قام حمل أمانة بنت زينب ، وإذا سجد وضعها »
رواه مسلم ، وللبخارى نحوه « صلى الله عليه وسلم على المنبر وتكرر صعوده
ونزوله عنه » متفق عليه (وإشارة أخرى مفهومة أولاً كعمل) أي كفعله دون قوله
لأنها فعل لا قول ، فلا تبطل بها الصلاة إلا إذا كثرت عرفاً وتواترت (ولا تبطل الصلاة
بعمل القلب ، ولو طال) لعدم البلوى به (ولا باطالة نظر إلى شيء من) كتاب (أو غيره حتى (إذا قرأ) ما فيه (بقلبه ولم ينطق بلسانه) روى عن أحمد أنه فعله
(مع كراهته) للخلاف في أبطاله الصلاة ، ولأنه يذهب الخشوع (ولا أثر
لعمل غيره) أي المصلي (كمن مص ولدها) أو ولد غيرها (ثديها) وهي تصلي
(فنزل لبنها) ولو كان كثيراً . فلا تبطل صلاتها ، لعدم المنافي (ويكره السلام
على المصلي) قاله ابن عقيل ، وقدمه في الرعاية . لأنه ربما غلط فرد بالكلام (والمذهب :
لا) يكره السلام على المصلي . نص عليه . وفعله ابن عمر ، لقوله تعالى (إذا دخلتم
بيوتاً فسلموا على أنفسكم) (١) أي أهل دينكم . ولأنه صلى الله عليه وسلم حين سلم عليه
أصحابه لم ينكر ذلك (وله) أي المصلي (رده) أي السلام (بأشارة) روى الترمذي
وقال : حسن صحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير في صلاته »
وكذا روى أبو داود والدارقطني عن أنس . وعلم منه : أنه لا يجب عليه رده إشارة
وإن رده عليه بعد السلام فحسن لحدث ابن مسعود ، ولا يردده في نفسه ، بل يستحب
بعدها . لرده صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود بعد السلام (فإن رده) أي رد المصلي
السلام (لفظاً . بطلت) الصلاة ، لأنه خطاب آدمي . أشبه تسميت العاطس (ولو
صافح) المصلي (إنساناً يريد السلام عليه لم تبطل) صلاته لأنه عمل يسير . ولم يوجد منه
كلام (وله) أي المصلي (أن يفتح على أمانته إذا أرتج) بالبناء للمفعول وتخفيف الجيم
كأنه منع من القراءة ، من أرتجت الباب إرتاجاً ، أغلقته إغلقاً وثيقاً (عليه) أي
الأمام (أو غلط) في قراءة السورة ، فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً . روى ذلك عن
عثمان وعلي وابن عمر ، لما روى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم « صلى صلاة فلبس
عليه ، فلما انصرف قال لأبي بن كعب : أصليت معنا ؟ قال : نعم . قال فما منعك »
رواه أبو داود . قال الخطابي : إسناده جيد . ولأن ذلك تنبيه في الصلاة بما هو مشروع

(١) سورة النور الآية : ٦١

فيها . أشبه التسبيح (ويجب) الفتح على إمامه إذا ارتج عليه أو غلط (في الفاتحة)
 لتوقف صحة صلاته على ذلك (كما) يجب تنبيهه عند (نسيان سجدة ونحوها) من
 الأركان (وإن عجز المصلي عن إتمام الفاتحة بالارتاج عليه ، فكالعاجز عن القيام في
 أثناء الصلاة ، يأتي بما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عنه . ولا يعيدها) كالأمي
 (فإن كان) من عجز عن إتمام الفاتحة في أثناء الصلاة (إماما صحت صلاة الأمي
 خلفه) لمساواته له (والقارئ يفارقه) للعذر (ويتم لنفسه) لأنه لا يصح إتمام القارئ
 بالأمي ، هذا قول ابن عقيل . وقال الموفق : والصحيح أنه إذا لم يقدر على قراءة
 الفاتحة تفسد صلاته . لأنه قادر على الصلاة بقراءتها . فلم تصح صلاته لعموم قوله
 صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ولا يصح قياس هذا على
 الأمي . لأن الأمي لو قدر على تعلمها قبل خروج الوقت ، لم تصح صلاته بدونها . وهذا
 يمكنه أن يخرج فيسأل عما وقف فيه . ويصلي . ولا يصح قياسه على أركان الأفعال .
 لأن خروجه من الصلاة لا يزيل عجزه منها ، بخلاف هذا (وإن استخلف الإمام)
 الذي عجز عن إتمام الفاتحة في أثناء الصلاة (من يتم بهم) صلاتهم (وصلى معه ، جاز)
 ذلك ، لأنه محل ضرورة . وكذا لو عجز في أثناء الصلاة عن ركن يمنع الائتمام به
 كالركوع . فإنه يستخلف من يتم بهم ، وكذا لو حصر عن قول من الواجبات . وتقدم
 في النية (ولا يفتح) المصلي (على غير إمامه) مصليا كان أو غيره ، لعدم الحاجة إليه
 (فإن فعل كره) لما مر (ولم تبطل) الصلاة به . لأنه قول مشروع فيها (ويكره لعاطس :
 الحمد ، بلقطه) أي أن يتلفظ بالحمد للخلاف في كونه مبطلا للصلاة (ولا تبطل) الصلاة
 (به) لانه من جنس الصلاة مشروع فيها في الجملة (ويحمد) العاطس (في نفسه) نقل
 أبو داود . يحمد في نفسه ولا يحرك لسانه . ونقل صالح : لا يعجبني صوته بها (ومن
 دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وجبت عليه إجابته في الفرض والنفل) لقوله تعالى (يا
 أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) (١) (وتبطل) أي الصلاة
 (به) أي بجوابه للنبي صلى الله عليه وسلم لانه خطاب آدمي (ويجب) المصلي (والديه في
 نفل فقط) لتقدم حقهما وبرهما عليه ، بخلاف الفرض (وتبطل) الصلاة
 (به) أي بجوابه لأبويه لما تقدم (ويجوز اخراج الزوجة من النفل لحق الزوج) لأنه

واجب ، فيقدم على النفل . بخلاف الفرض وكذا حكم القن (فإن قرأ آية فيها ذكره صلى الله عليه وسلم) نحو « محمد رسول الله (١) » (صلى عليه) صلى الله عليه وسلم استحباباً لتأكيد الصلاة عليه . كلما ذكر اسمه (في نفل) نص عليه (فقط) قال في الفروع : واطلقه بعضهم (ولا يبطل الفرض به) أي بأن يصلي عليه صلى الله عليه وسلم لأنه قول مشروع في الصلاة (ويجب رد كافر معصوم) بذمة أو هدنة أو أمان (عن بر ونحوه) كحجة تقصده (كرد) مسلم (عن ذلك بجامع العصمة) و (يجب) انقاذ غريق ونحوه (كحريق) (فيقطع الصلاة لذلك) فرضاً كانت أو نفلاً ، وظاهره : ولو ضاق وقتها ، لأنه يمكن تداركها بالقضاء ، بخلاف الغريق ونحوه (فإن أبي قطعها) أي الصلاة لأنقاذ الغريق ونحوه ثم ، و (صحت) صلاته . كالصلاة في عمامة حرير (وله) أي المصلي (إن فر منه غريمه أو سرق متاعه أو ند بعيره ونحوه) كما لو أبق عبده (الخروج في طلبه) لما في التأخير من لحوق الضرر له (وإن نابه) أي أصابه (شيء في الصلاة مثل سهو أمامه ، أو استئذان إنسان عليه : سبح رجل . ولا يضر) أي لا تبطل الصلاة بالتسبيح (ولو كثر) لأنه قول من جنس الصلاة (وكذا لو كلمه إنسان بشيء فسيح) المصلي (ليعلم) المكلم له (أنه في صلاة أو خشى) المصلي (على إنسان الوقوع في شيء ، أو أن يتلف شيئاً . فسيح به ليطرعه ، أو ترك إمامه ذكراً فرفع) المأموم (صوته ليذكره ونحوه) لما روى سهل بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا نابكم شيء في صلاتكم فلتسبح الرجال ، ولتصفق النساء » متفق عليه وعن علي قال « كنت إذا استأذنت على النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان في صلاة سبح . وإن كان في غير صلاة أذن » (ويباح) التنبيه (بقراءة وتكبير وتهليل ونحوه) كتحميد واستغفار . لأنه من جنس الصلاة (ويكره) التنبيه (بنحنحة) للاختلاف في إبطائها (و) يكره (بصفير كتصفيقه) لقوله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّةً (٢)) (وتسبيحها) أي ويكره التنبيه من المرأة بالتسبيح . لحديث سهل بن سعد . قال قال صلى الله عليه وسلم « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » وعن أبي هريرة مثله ، متفق عليهما (وصفت امرأة بطن كفها على ظهر الأخرى) معطوف على : سبح رجل . وتقدم دليله . قال في الفروع : وظاهر ذلك لا تبطل بتصفيقها على وجه اللعب ،

(١) سورة الفتح الآية : ٢٩

(٢) سورة الانفال الآية : ٣٥

ولعله غير مراد . وتبطل به لمنافاته للصلاة ، وفاقاً للشافعي ، والخنثى كامرأة (وان
كثرت التصفيق (أبطلها) لانه عمل من غير جنس الصلاة ، فأبطلها كثيره ، عمداً كان
أو سهواً (ولو عطس فقال : الحمد لله ، أو لسعه شيء) من حية أو عقرب أو غيرهما
(فقال : بسم الله ، أو سمع) ما يغمه (أو رأى ما يغمه ، فقال : انا لله وانا اليه
راجعون (١) ، أو) سمع ، أو (رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو قيل له :
ولد لك غلام . فقال : الحمد لله ، أو احترق دكانه ونحوه فقال : لا حول ولا قوة
إلا بالله . كره) للاختلاف في ابطاله الصلاة (وصحت) للاخبار . قاله في المبدع
(وكذا لو خاطب بشيء من القرآن كأن يستأذن عليه ، فيقول : ادخلوها بسلام
آمنين (٢) . أو يقول لمن اسمه يحيى : يا يحيى خذ الكتاب بقوة (٣)) لما روى الخلال
باسناده عن عطاء بن السائب قال « استأذنا علي عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو يصلي فقال :
ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين (٥) . فقلنا : كيف صنعت ؟ فقال : استأذنا على عبد الله
ابن مسعود وهو يصلي . فقال : ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين (٥) » ولأنه قرآن .
فلم تفسد به الصلاة ، كما لو لم يقصد التنبيه . وقال القاضي : إذا قصد بالحمد الذكر
أو القرآن لم تبطل ، وان قصد خطاب آدمي بطلت . وان قصدهما فوجهان . فاما ان
أتى بما لا يتميز به القرآن من غيره كقوله لرجل اسمه ابراهيم : يا ابراهيم ونحوه .
فسدت صلاته . لأن هذا كلام الناس . ولم يتميز عن كلامهم بما يتميز به القرآن . أشبه ماله
جمع بين كلمات مفرقة من القرآن . فقال : يا ابراهيم خذ الكتاب الكبير (وان بدره)
أي المصلي (مخاط أو بزاق) ويقال : بالسين والصاد ايضاً (ونحوه) كنخامة (في المسجد ،
بصق في ثوبه) وحك بعضه ببعض ، إذهاباً لصورته . لحديث أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « إذا قام أحدكم في صلاته فانه يناجي ربه ، فلا يبزقن قبل قبلته .
لكن عن يساره أو تحت قدمه ، ثم أخذ طرف رداءه فبزق فيه ، ثم رد بعضه على بعض »
رواه البخاري . ولمسلم معناه من حديث أبي هريرة ، لما فيه من صيانة المسجد عن
البصاق فيه . ويبصق ونحوه (في غيره عن يساره ، وتحت قدمه) وفي أكثر النسخ :
عن يساره تحت قدمه . ولعل فيه سقط الواو ، أو ليوافق الخبر . وكلام الاصحاب

(١) سورة البقرة الآية : ١٥٦

(٢) سورة الحجر الآية : ٩٦

(٣) سورة مريم الآية : ١٢

(٤) ، (٥) سورة يوسف الآية : ٩٩

(اليسرى) لان بعض الاحاديث مقيد بذلك . والمطلق يحمل على المقيد ، واكراماً
للقدم اليمنى (للحديث الصحيح) وتقدم (و) بصقه (في ثوبه أولى ، إن كان في
صلاة) قال في الوجيز : يبصق في الصلاة ، أو المسجد في ثوبه . وفي غيرهما يسرة : وفيه
نظر . قاله في المبدع (ويكره) بصقه ونحوه (أمامه وعن يمينه) لخبر أبي هريرة
« وليبصق عن يساره أو تحت قدمه فيدفعها » رواه البخاري . ولأبي داود بإسناد جيد
عن حذيفة مرفوعاً « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفل بين عينيه » ويلزم
حتى غير باصق ونحوه - إزالة البصاق ونحوه من المسجد . وسن تخليق محله (وتسبب صلاة
غير مأموم) اماماً كان أو منفرداً (إلى ستره) مع القدرة عليها بغير خلاف نعلمه قاله
في المبدع (ولو لم يخش) المصلي (ماراً) حضراً كان أو سفيراً ، لحديث أبي سعيد يرفعه
« إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره ، وليدن منها » رواه ابو داود وابن ماجه . وليس
ذلك بواجب ، لحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في فضاء ليس
بين يديه شيء » رواه احمد وابو داود والستره ما يستتر به (من جدار أو شيء شاخص ،
كحربة أو آدمي غير كافر) لانه يكره استقباله كما تقدم (أو بهيم) يعرضه ، ويصلي
اليه (أو غير ذلك ، مثل آخره الرجل . تقارب طول ذراع فاكثر) لقوله صلى الله عليه
وسلم « إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ، ولا يبالي من يمر وراء
ذلك » رواه مسلم (فاما قدرها) أي السترة (في الغلط : فلا حذله . فقد تكون غليظة
كالخائط او دقيقة كالسهم) لأنه صلى الله عليه وسلم « صلى الى حربة والى بعير »
رواه البخاري (ويستحب قربه منها قدر ثلاثة أذرع من قدميه) لأنه صلى الله عليه وسلم
« صلى في الكعبة وبين يديه الجدار نحو من ثلاثة أذرع » رواه احمد والبخاري . ولأنه
أصون لصلاته ، فان كان في مسجد قرب من الجدار أو السارية نحو ذلك ، وإن
كان في الفضاء فالى شيء شاخص مما سبق (و) يستحب (انحرافه عنها) أي السترة
(يسيراً) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود . من حديث المقداد بإسناد
لين . قال عبد الحق : وليس اسناده بقوى . لكن عليه جماعة من العلماء ، على ما ذكر
ابن عبد البر (فان لم يجد شاخصاً) يصلي اليه (وتعذر غرز عصي ونحوها) كسهم وحربة
(وضعها) بالأرض ، وصلى اليها ، قال في المبدع : ويكفي العصا بين يديه عرضاً .
لأنها في معنى الخط (وعرضاً) أي وضع العصا ونحوها عرضاً (أعجب إلى أحمد من الطول)
قال أحمد : ما كان أعرض فهو أعجب إلى . وذلك لما روى سمرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « استترُوا في الصلاة ولو بسهم » رواه الاثرم وقوله « ولو بسهم »

يدل على أن غيره أولى منه (ويكفي) في السترة (خيط ونحوه و) كل (ما اعتقد سترة .
فان لم يجد خط خطأ) نص عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا صلى أحدكم فليجعل
تلقاء وجهه شيئاً ، فان لم يجد فلينصب عصاً (، فان لم يكن معه عصا فليخط خطاً ،
ولا يضره ما مر بين يديه » رواه احمد وابوداود من حديث أبي هريرة . وذكر الطحاوي
أن فيه رجلاً مجهولاً . وقال البيهقي : لا بأس به في مثل هذا . وصفته (كالحلال) لا
طولا . لكن قال في الشرح : وكيفما خط أجزأه (ولا تجزىء سترة مغصوبة) كالصلاة
في ثوب مغصوب (فالصلاة اليها) أي السترة المغصوبة (ك) الصلاة إلى (القبر) أي
فتكره . لان السترة المغصوبة كالبقعة المغصوبة ، والصلاة اليها كالصلاة إلى القبر
(وتجزى) سترة (نجسة) قال في الانصاف : الصواب ان النجسة ليست كاللصوبة ،
وقال في المبدع : وسترة مغصوبة ونجسة كغيرها . قدمه في الفروع . وفيه وجه . فالصلاة
اليها كالقبر . قال صاحب النظم : وعلى قياسه : سترة الذهب (فاذا مر شيء من وراء
السترة لم يكره) للأخبار السابقة (وإن مر بينه) أي المصلي (وبينها) أي سترته كلب
اسود بهيم (أو لم تكن له سترة فمر بين يديه قريباً) منه (كقربه من السترة) أي ثلاثة
أذرع فأقل من قدميه (كلب أسود بهيم ، وهو ما لا لون فيه سوى السواد . بطلت
صلاته) لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم يصلي فانه يستره إذا كان بين يديه
مثل مؤخرة الرجل . فان لم يكن فانه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الاسود »
قال عبدالله بن الصامت « ما بال الكلب الاسود من الكلب الأحمر ، من الكلب الأصفر
قال : يا ابن أخي ، سألت النبي صلى الله عليه وسلم كما سألتني ، فقال : الكلب الاسود
شيطان » رواه مسلم وأبو داود وغيرهما (ولا تبطل الصلاة بمرور امرأة) لأن زينب
بنت أبي سلمة « مرت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صلاته » رواه أحمد
وابن ماجه باسناد حسن (و) لا بمرور (حمار) لما روى الفضل بن عباس « أتانا النبي
صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية فصلى في الصحراء ليس بين يديه سترة ، وحمار
لنا وكلبة يعبثان ، فما بالي ذلك » رواه أبو داود ، و (لا) بمرور (بغل وشيطان
وسنور اسود . ولا بالوقوف والجلوس) ولو من كلب اسود (قدامه) من غير مرور ،
اقتصاراً على مورد النص (ولا يستحب للمؤمن اتخاذ سترة) لأنه صلى الله عليه وسلم
« كان يصلي إلى سترة دون أصحابه » (فان فعل) أي اتخذ المؤمن سترة (فليست
سترة . لان سترة الامام سترة لمن خلفه) قال القاضي عياض : اختلفوا في سترة الامام ،

هل هي سترة لمن خلفه ، أو هي سترة له خاصة ، وهو سترة لمن خلفه ، مع الاتفاق على أنهم مصلون إلى سترة انتهى . والمعنى ان سترة الامام سترة للمأموم سواء صلى خلف الامام كما هو الغالب ، أو عن جانبيه أو قدامه ، حيث صحت . أشار اليه ابن نصر الله في شرح الفروع (فلا يضر صلاتهم) أي المأمومين (مرور شيء بين أيديهم) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « هبطنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من ثنية إلى أخرى . فحضرت الصلاة ، فعمد إلى جدار فاتخذة قبلة . ونحن خلفه . فجاءت بهيمة تمر بين يديه . فما زال يداريها حتى لصق بطنه بالجدار فمرت من ورائه » رواه أبو داود ، فلولا أن سترته سترة لهم لم يكن بين مرورها بين يديه وخلفه فرق (وان مر ما يقطع الصلاة) وهو الكلب الاسود البهيم (بين الامام وسترته قطع صلاته وصلاتهم) لأنه مر بينهم وبين سترته . قال في المبدع : فظاهاه : أن هذا فيما يبطلها خاصة . وان كلامهم في نهي الآدمي عن المرور على ظاهره . وكذا المصلي لا يدع شيئاً يمر بين يديه . وقال صاحب النظم : لم أر أحداً تعرض لجواز مرور الانسان بين يدي المأمومين ، فيحتمل جوازه اعتباراً بستره الامام له حكماً . ويحتمل اختصاص ذلك بعدم الابطال . لما فيه من المشقة على الجميع . وتقدم كلام ابن نصر الله (وله) أي المصلي (القراءة في المصحف ولو حافظاً) لما روى عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم « أنها كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف في رمضان » رواه البيهقي قال الزهري : كان خيارنا يقرأون في المصاحف . والفرض والنفل سواء ، قاله ابن حامد (وله السؤال والتعوذ في فرض ونفل ، عند آية رحمة أو عذاب) فيه لف ونشر مرتب . روى حذيفة قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فافتتح البقرة . فقلت : يركع عند المائة ثم مضى . إلى أن قال - إذا مر بآية فيها تسبيح سبح . وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ تعوذ » مختصر رواه مسلم . ولأنه دعاء وخير (حتى مأموم نصاً . ويخفض صوته) نقل الفضل : لا بأس أن يقوله مأموم ويخفض صوته .

« تنمة » قال احمد : إذا قرأ (أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيى الموتى (١)) في صلاة وغيرها قال : سبحانك . فبلى ، في فرض ونفل . ومنع منه ابن عقيل فيهما .

« فائدة » سئل بعض أصحابنا عن القراءة بما فيه دعاء . هل يحصلان له ؟ فتوقف . ويتوجه الحصول . لخبر أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله ختم سورة البقرة بآيتين أعطانيهما من كنزه الذي تحت العرش ، فتعلموهن وعلموهن نساءكم وأبناءكم . فانهما صلاة وقرآن ودعاء » رواه الحاكم وقال : على شرط البخاري .

فصل

« تنقسم أقوال الصلاة وأفعالها إلى ثلاثة أضرب »

الأول : ما لا يسقط عمداً ولا سهواً ولا جهلاً . وبعضهم يسميه : فرضاً ، وبعضهم يسميه ركناً تشبيهاً له بركن البيت الذي لا يقوم إلا به . لأن الصلاة لا تتم إلا به ، والخلف لفظي * والضرب الثاني : ما تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً أو جهلاً . ويجبر بالسجود وأطلقوا عليه الواجبات اصطلاحاً * الضرب الثالث : ما لا تبطل بتركه ولو عمداً . وهو السنن . وقد ذكرها على هذا الترتيب ، فقال : (أركان الصلاة أربعة عشر) للاستقراء ، وعددها في المقنع والوجيز وغيرهما اثني عشر . وفي البلغة : عشرة . وعد منها النية (وهي) أي الأركان جمع ركن . وهو جانب الشيء الأقوى . واصطلاحاً (ما كان فيها) احتراز عن الشرط (فلا يسقط عمداً) خرج به السنن (ولا سهواً ولا جهلاً) خرج به الواجبات . أحد الأركان : (القيام في فرض لقادر) عليه . لقوله تعالى (وقوموا لله قانتين (١)) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمران « صل قائماً » (سوى عريان) لما تقدم في ستر العورة (و) سوى (خائف به) أي بالقيام ، كالمصلي بمكان له حائط يستره جالساً لا قائماً ويخاف بقيامه لصاً أو عدواً . فيصلّي جالساً للعذر (ولداواة) لمرض يمكنه القيام . لكن لا تمكن مداواته مع قيامه . فيسقط عنه . ويأتي في صلاة أهل الاعذار : لمرض يطيق قياماً الصلاة مستلقياً لداواة ، بقول طبيب مسلم ثقة (وقصر سقف لعاجز عن الخروج) لحبس ، أو توكل به ونحوه (ومأموم خلف إمام الحي العاجز عنه) أي عن القيام (بشرطه) وهو أن يرجى زوال علته . ويأتي في صلاة الجماعة مفصلاً (وحده) أي القيام (ما لم يصير راكعاً) قاله أبو

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٨

المعالي وغيره (ولا يضر خفض الرأس على هيئة الاطراق) لأنه لا يخرج عن كونه يسمى قائماً (والركن منه) أي القيام (الانتصاب بقدر تكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة في الركعة الأولى ، وفيما بعدها) أي بعد الركعة الأولى (بقدر قراءة الفاتحة فقط) لما تقدم : أن من عجز عن القراءة وبدلها من الذكر وقف بقدرها . وفي الخلاف والانتصار بقدر التحريمة ، بدليل إدراك المسبوق فرض القيام بذلك . ورد في شرح الفروع ، بأن ذلك رخصة في حق المسبوق خاصة ، لادراك فضيلة الجماعة (وان أدرك) المأموم (الامام في الركوع ف) الركن من القيام (بقدر التحريمة) لما تقدم (ولو وقف غير معذور على إحدى رجليه كره . وأجزأه في ظاهر كلام الاكثر) خلافاً لابن الجوزي في المذهب ، قال لم يجزئه . ونقل خطاب بن بشر : لا ادري (وما قام مقام القيام ، وهو القعود ونحوه) كالاضطجاع (للعاجز) عن القيام أو عنه وعن القعود (و) كالقعود في حق (المتنفل فهو ركن في حقه) لقيامه مقام الركن * (و) الثاني (تكبيرة الاحرام) لحديث « تحريمها التكبير » (وليست) تكبيرة الاحرام (بشرط) حتى تكون من خارج الصلاة ، خلافاً للحنفية (بل هي من الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم « انما هي التسبيح التكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم * (و) الثالث (قراءة الفاتحة في كل ركعة على الامام والمنفرد . وكذا على المأموم) لحديث « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (لكن يتحملها الامام عنه) أي عن المأموم للخبر . قال ابن قندس : الذي يظهر أن قراءة الامام انما تقوم عن قراءة المأموم : إذا كانت صلاة الامام صحيحة ، احترازاً عن الامام إذا كان محدثاً أو نجساً . ولم يعلم ذلك . وقلنا : بصحة صلاة المأموم . فإنه لا بد من قراءة المأموم لعدم صحة صلاة الامام . فتكون قراءته غير معتبرة بالنسبة إلى ركن الصلاة . فلا تسقط عن المأموم . وهذا ظاهر ، لكن لم أجد من أعيان مشايخ المذهب من استثناه . نعم وجدته في بعض كلام المتأخرين انتهى وظاهر كلام الاشياخ والاختار : خلافة للمشقة * (و) الرابع (الركوع) اجماعاً . وسنده قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا) (١) وحديث المسيء في صلاته . وهو ما رواه أبو هريرة « أن رجلاً دخل المسجد فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ، ثم قال : ارجع فصل فانك لم تصل . فعل ذلك ثلاثاً . ثم قال : والذي بعثك بالحق ما

أحسن غيره ، فعلمني . فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن . ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » رواه الجماعة ، ولمسلم وعزاه عبد الحق إلى البخاري « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر » فدل على أن المسماة في الحديث لا تسقط بحال ، فإنها لو سقطت لسقطت عن الاعرابي لجهله بها (الا) الركوع (بعد) ركوع (أول في) صلاة (كسوف) فسته . وكذا الرفع منه والاعتدال عنه (وتقدم المجزىء منه) أي من الركوع * (و) الخامس (الاعتدال بعده) أي بعد الركوع ركن ، لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء في صلاته « ثم ارفع حتى تعتدل قائماً » ولأنه صلى الله عليه وسلم دوام عليه وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » (فدخل فيه) أي في الاعتدال عن الركوع (الرفع منه) لاستلزامه له . هكذا فعل أكثر الأصحاب . وفرق في الفروع والمنتبه وغيرهما بينهما فعدوا كلا منهما ركناً ، لتحقق الخلاف في كل منهما (وتقدم المجزىء منه) أي من الاعتدال في قوله فيما سبق : فاذا استوى قائماً . وتقدم حد القيام (ولو طول الاعتدال لم تبطل) صلاته . قال محمد بن حسن الأنماطي : رأيت أبا عبد الله يطيل الاعتدال والجلوس بين السجدين ، لحديث البراء متفق عليه * (و) السادس (السجود) اجمعاً (و) السابع (الاعتدال عنه) يعني الرفع منه لما تقدم * (و) الثامن (الجلوس بين السجدين) لما روت عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي قاعداً » رواه مسلم . ولو أسقط ما قبل هذا لدخل فيه كما فعل في الاعتدال من الركوع والرفع منه * (و) التاسع (الطمأنينة في هذه الأفعال) أي في الركوع والاعتدال عنه ، والسجود والجلوس بين السجدين . لما سبق . ولحديث حذيفة « أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده . فقال له : ما صليت ، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري . وظاهره : أنها ركن واحد في الكل . لأنه يعم القيام ، قاله في المبدع (بقدر الذكر الواجب لذاكره . ولناسيه بقدر أدنى سكون . وكذا) في أدنى سكون (لمأموم بعد انتصابه من الركوع لأنه لا ذكر فيه) هذه التفرقة لم أجدها في الفروع ولا المبدع ولا الانصاف ولا غيرها مما وقفت عليه . وفيها نظر . لأن الركن لا يختلف بالذاكر والناسي . بل في كلام الانصاف ما يخالفها ، فانه حكى في الطمأنينة وجهين ، أحدهما : هي السكون . وان قل . وقال

على الصحيح من المذهب . والثاني : بقدر الذكر الواجب . قال المجد في شرحه : وتبعه في الحاوي الكبير ، وهو الأقوى . وجزم به في المذهب . قال في الانصاف : وفائدة الوجهين : إذا نسي التسبيح في ركوعه أو سجوده أو التحميد في اعتداله ، أو سؤال المغفرة في جلوسه ، أو عجز عنه لعجمة أو خرس ، أو تعمد تركه ، وقلنا هو سنة واطمأن قدرأ لا يتسع له . فصلاته صحيحة على الوجه الاول . ولا تصح على الثاني * (و) العاشر (التشهد الأخير) هو قول عمر وابنه وابو مسعود البصري . لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قعد أحدكم في صلاته فليقل : التحيات - الخبر » متفق عليه . وعن ابن مسعود قال « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله . السلام على جبريل وميكائيل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا هكذا ، ولكن قولوا التحيات لله - وذكره » رواه النسائي واسناده ثقات والدارقطني وقال : إسناده صحيح . وقال عمر « لا تجزى صلاة إلا بتشهد » رواه سعيد والبخاري في تاريخه (والركن منه) أي من التشهد الأخير (ما يجزى في التشهد الأول . وهو التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله . سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا اله إلا الله . وأن محمداً رسول الله . أو أن محمداً عبده ورسوله) لاتفاق جميع الروايات على ذلك ، بخلاف ما عده . فانه أثبت في بعضها ، وترك في بعضها (قال الشارح ، قلت : وفي هذا القول نظر) لأن الذي ترك في بعض الروايات لم يترك إلى غير بدل . بل أثبت بدله وذلك لا يدل على عدم وجوبه بالمرة ، بل على وجوبه أو وجوب بدله (وهو كما قال) أي الشارح لقوة ما علل به * (و) الحادي عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده) أي بعد التشهد الاول . فلا تجزى إن قدمت عليه . لحديث كعب وسبق ولقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً (١)) والامر للوجوب . ولا موضع تجب فيه الصلاة أولى من الصلاة (والركن منه) أي المذكور فيما سبق من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم صل على محمد) لظاهر الآية وعد المصنف الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ركناً مستقلاً ، تبع فيه صاحب الفروع ، وأما صاحب المنتهى وكثير من الاصحاب فقد جعلوها من جملة التشهد الأخير * (و) الثاني عشر (الجلوس) له وللتسليمتين ، ل مداومته صلى الله عليه وسلم على الجلوس لذلك ، وقوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » * (و) الثالث عشر (التسليمتان) لقوله صلى الله عليه وسلم « وتحليلها

التسليم» وقالت عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتم صلاته بالتسليم » وثبت ذلك من غير وجه . ولأنهما نطق مشروع في أحد طرفيها . فكان ركناً كالطرف الآخر (إلا في صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر) فيخرج منها بتسليمه واحدة ، ويأتي في محله (و) إلا في (نافلة فتجزئ) تسليمه (واحدة على ما اختاره جمع ، منهم المجد) عبد السلام بن تيمية (قال في المغنى والشرح : لا خلاف أنه يخرج من النفل بتسليمه واحدة . قال القاضي :) الثانية سنة في الجنازة والنافلة (رواية واحدة . انتهى) وظاهر ما قدمه في المبدع وغيره : أن النفل كالفرض . وهو ظاهر ما قطع به في المنتهى (وهما) أي التسليمتان (من الصلاة) كسائر الأركان . فلا يقوم المسبوق قبلهما * (و) الرابع عشر (الترتيب) أي ترتيب الأركان على ما ذكر هنا ، أو في صفة الصلاة ، فاللام فيه للعهد . لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليها مرتبة . وعلمها للمسيء في صلاته مرتبة ، ثم . ولأنها عبادة تبطل بالحدث ، فكان الترتيب فيها ركناً كغيره * (و) الضرب الثاني من أفعال الصلاة وأقوالها ، (واجباتها التي تبطل بتركها عمداً وتسقط سهواً أو جهلاً . نصاً) خرج به الشروط والأركان (ولا تبطل) الصلاة (به) أي بتركها سهواً أو جهلاً (ويجزئه) أي تركها لذلك (السجود) أي سجود السهو (ثمانية) خبر : واجباتها والموصول نعت ، وجعله خبراً يؤدي إلى التعريف بالحكم . فيلزمه الدور * أحدها : (التكبير) للانتقال (في محله) وهو ما بين انتقال وانتهاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر كذلك وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وعنه سنة لانه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسيء في صلاته . ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . قلنا : ولم يعلمه التشهد ولا السلام ، ولعله اقتصر على تعليمه ما أساء فيه (فلو شرع) المصلي (فيه) أي التكبير (قبل انتقاله) كأن يكبر للركوع أو السجود قبل هويه (إليه أو كمله) أي التكبير (بعد انتهائه) بأن كبر وهو رافع أو وهو ساجد بعد انتهاء هويه (لم يجزئه) ذلك التكبير . لانه لم يأت به في محله (كتكميله واجب قراءة راکعاً ، أو شروعه في تشهد قبل قعوده ، وكما لا يأتي بتكبير ركوع أو سجود فيه) أي ركوعه أو سجوده (ويجزئه فيما بين ابتداء الانتقال وانتهائه . لانه في محله) قال المجد في شرحه . وينبغي أن يكون تكبير الخفض والرفع والنهوض ابتداءً من ابتداء الانتقال وانتهاءه مع انتهائه . فان كمله في جزء منه أجزأه ، لانه لم يخرج به عن محله . وإن شرع فيه قبله أو كمله بعده فوقع بعضه

خارجاً منه ، فهو كثره . لانه لم يكمله في محله . فاشبه من تعمد قراءته راكمها أو أخذ في التشهد قبل قعوده . هذا قياس المذهب ويحتمل أن يعفى عن ذلك لأن التحرز يعسر ، والسهو به يكثر . ففي الإبطال به والسجود له مشقة (غير تكبيري لإحرام وركوع مأموم أدرك إمامه راكمها فإن الأولى) وهي تكبيرة الإحرام (ركن) لما تقدم (والثانية) وهي تكبيرة مأموم أدرك إمامه راكمها (سنة) للاجتزاء عنها بتكبيرة الإحرام . والاستثناء من التكبير * (و) الثاني من الواجبات (التسميع) أي قول : سمع الله لمن حمده (لإمام ومنفرد) دون مأموم لما تقدم * (و) الثالث (التحميد) أي قول : ربنا ولك الحمد (لكل) من إمام ومأموم ومنفرد . لما تقدم من النصوص ، فعلا له وأمرابه * (و) الرابع (تسبيح ركوع و) الخامس تسبيح (سجود و) السادس (رب اغفر لي) بين السجدين (مرة و) مرة و (فيهن) أي في التسميع والتحميد وسبحان ربي العظيم في ركوع وسبحان ربي الأعلى في السجود ورب اغفر لي بين السجدين (ما في التكبير) من اعتبار الاتيان بهن في محلهن المعلوم مما تقدم في صفة الصلاة . فلو أتى بتسبيح الركوع أو السجود في حال هويته ؛ كركوعه أو سجوده ، أو برب اغفر لي . قبل قعوده بين السجدين لم يجزئه . والتسميع يأتي به في انتقاله . والتحميد يأتي به المأموم في رفعه وغيره في اعتداله * (و) السابع (تشهد أول) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله وداوم على فعله وأمر به . وسجد للسهو حين نسيه . وهذا هو الأصل المعتمد عليه في سائر الواجبات لسقوطها بالسهو وانجبارها بالسجود . كواجبات الحج (على غير مأموم قام إمامه عنه سهوا) فيتابعه (ويأتي في سجود السهو . وتقدم المجزئ منه قريبا) في الأركان * (و) الثامن (الجلوس له) لما تقدم على غير مأموم قام إمامه عنه سهوا (وما عدا ذلك) المتقدم في الأركان والواجبات (سنن أقوال وأفعال وهيئات * فسنن الأقوال سبعة عشر : الاستفتاح ، والتعوذ ، والبسملة ، والتأمين ، وقراءة السورة في كل من) الركعتين (الأوليين) من رباعية أو مغرب (وفي) صلاة الفجر والجمعة والعيد والتطوع كله ، والجر والاختفات (في محالهما ، وقد تبع في ذلك المقتنع وغيره . وناقش فيه بعض المتأخرين بأنهما هيئة للقول ، لا قول . ولذلك عدتهما فيما يأتي من سنن الهيئات (وقول : ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) بعد التحميد في حق من يشرع له قول

ذلك) وهو الامام والمنفرد ، دون المأموم (ومازاد على المرة من تسبيح الركوع والسجود ، ورب اغفر لي بين السجدين والتعوذ) أي قول : أعوذ بالله من عذاب جهنم إلى آخره (في التشهد الأخير . والدعاء إلى آخره) أي آتجر التشهد الأخير ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو » ومقتضى كلامه فيما سبق : كصاحب المنتهى وغيره : أنه مباح لأمسنون، - حيث قالوا : لا بأس به (والصلاة فيه) أي في التشهد الأخير (على آل النبي صلى الله عليه وسلم والبركة فيه) أي قول : وبارك على محمد وعلى آل محمد إلى آخره في التشهد الأخير (وما زاد على المجزئ من التشهد الأول) وتقدم (والقنوت في الوتر) لما يأتي في بابه (وما سوى ذلك) المذكور (سنن أفعال وهيئات . سميت) أي سماها صاحب المستوعب وغيره (هيئة لأنها صفة في غيرها) كسكون الأصابع مضمومة ممدودة حال (رفع اليدين مبسوطة) أي ممدودة الأصابع (مضمومة الأصابع مستقبل القبلة) ببطونها إلى حذو منكبيه (عند الاحرام ، و) عند (الركوع ، و) عند (الرفع منه) أي من الركوع (وحطهما) أي اليدين (عقب ذلك) أي عقب الفراغ من الاحرام أو الركوع أو الرفع منه (وقبض اليمين على كوع الشمال وجعلهما تحت سرتيه) بعد إحرامه (والنظر إلى موضع سجوده) في غير صلاة خوف ونحوها (وتفريقه بين قدميه) يسيرا (في قيامه ومراوحته بينهما) أي القدمين (يسيرا) وتكره كثرته (والجهر) في محله (والاخفات) في محله . وتقدم أنه عدهما من سنن الأقوال (وترتيل القراءة والتخفيف فيها) أي القراءة (للامام) لحديث « من أم بالناس فليخفف » (والاطالة في) الركعة (الاولى ، والتقصير في) الركعة (الثانية) في غير صلاة خوف في الوجه الثاني (وقبض ركبتيه بيديه) حال كون يديه (مفرجتي الأصابع في الركوع ، ومد ظهره) مستويا (وجعل رأسه حياله) فلا يخفضه ولا يرفعه ، ومجافاة عضديه عن جنبه في ركوعه (والبداءة بوضع ركبتيه قبل يديه في سجوده ، ورفع يديه أولا في القيام) من سجوده (وتمكن كل جبهته وكل أنفه ، وكل بقية أعضاء السجود من الارض في سجوده ، ومجافاة عضديه عن جنبه ، و) مجافاة (بطنه عن فخذه و) مجافاة (فخذه عن ساقيه) في سجوده (والتفريق بين ركبتيه) في سجوده (واقامة قدميه ، وجعل بطون أصابعهما على الارض مفرقة فيه) أي في السجود (وفي الجلوس) بين السجدين ، أو للتشهد على ما سبق تفصيله (ووضع يديه حذو منكبيه مبسوطة) الأصابع إذا سجد ، (وتوجيه أصابع يديه

مضمومة نحو القبلة ، ومباشرة المصلي بيديه وجبهته) بأن لا يكون ثم حائل متصل به (وعدمها) أي عدم المباشرة (بركبتيه ، وقيامه إلى الركعة على صدور قدميه ، معتمدا بيديه على ركبتيه) الا أن يشق فبالارض (والافتراش في الجلوس بين السجدين (و) الافتراش (في التشهد الاول ، والتورك في) التشهد (الثاني ، ووضع اليدين على الفخذين مبسوطتين مضمومتين الاصابع مستقبلا بها القبلة بين السجدين ، وكذا في التشهد) الاول والثاني (لكن يقبض من اليمين) وفي نسخة : اليمني (الخنصر والبنصر ، ويخلق ابهامها مع الوسطى ، ويشير بسبابتها) عند ذكر الله تعالى . وتسمى السباحة (والتفاتة يميناً وشمالاً في تسليمه ، وتفضيل اليمين على الشمال في الالتفات ونية الخروج من الصلاة) بالسلام . وتقدمت أدلة ذلك في مواضعها والخشوع ، لقوله تعالى (الذين هم في صلاتهم خاشعون (١)) (وهو معنى يقوم بالنفس يظهر منه سكون الاطراف) لقوله صلى الله عليه وسلم في العاثر بلحيته « لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » قال الجوهرى : الخشوع الخضوع . والاختبات الخشوع . وقال البيضاوي في قوله تعالى (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (٢)) أي خائفون من الله ، متذللون له ، ملزمون أبصارهم مساجدهم ، وقال في قوله تعالى (وانها لكبيرة إلا على الخاشعين (٣)) أي المختبين . والخشوع : الاختبات . ومنه الخشعة للرملة المتظامنة . والخضوع : اللين والانقياد . ولذلك يقال : الخشوع بالجوارح . والخضوع بالقلب (قال الشيخ : إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة لا يبطلها) لأن الخشوع سنة . والصلاة لا تبطل بترك سنة . وذكر الشيخ وجيه الدين : أن الخشوع واجب . وعليه فتبطل صلاة من غلب الوسواس على أكثر صلاته . لكن قال في الفروع : مراده - والله أعلم - في بعضها . وان أراد في كلها فان لم تبطل بتركه . فخلاف قاعدة ترك الواجب . وان بطل به ، فخلاف الاجماع . وكلاهما خلاف الاخبار اهـ . ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم العاثر بلحيته باعادة الصلاة ، مع قوله « لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » قال في شرح المنتهى : وهذا منه يدل على انتفاء خشوعه في صلاته كلها (وتقدم أنها) أي الصلاة (لا تبطل بعمل

(١) سورة المؤمنون الآية : ٢

(٢) سورة المؤمنون الآية : ١ ، ٢

(٣) سورة البقرة الآية : ٤٥

القلب ولو طال) وهو يدل على أنها لا تبطل بترك الخشوع (وقال ابن حامد وابن الجوزي : تبطل صلاة من غلب الوسواس على أكثر صلاته) وهذا يقتضي أنه واجب عليهما عندهما (ولا يشرع السجود لترك سنة ولو قولية) كالاستفتاح والتعوذ ، لان السجود زيادة في الصلاة ، فلا يشرع إلا بتوقيف (وان سجد) لترك سنة قولية أو فعلية (فلا بأس ؛ نصاً) لعموم حديث ثوبان مرفوعاً « لكل سهو سجدتان » رواه أحمد وابن ماجه (وان اعتقد المصلي الفرض سنة أو عكسه) بأن اعتقد السنة فرضاً (أو لم يعتقد شيئاً) لا فرضاً ولا سنة (وأداها على ذلك) الوجه السابق المشتمل على الشروط والاركان والواجبات (وهو يعلم أن ذلك كله من الصلاة ولم يعرف الشرط من الركن ، فصلاته صحيحة) قال أبو الخطاب : لا يضره أن لا يعرف الركن من الشرط والفرض من السنة ، ورد المجد على من لم يصحح الائتمام بمن يعتقد أن الفاتحة نقل ؛ بفعل الصحابة فمن بعدهم ، مع شدة اختلافهم فيما هو الفرض والسنة . ولأن اعتقاد الفرضية والنفلية مؤثر في جملة الصلاة ، لا تفاصيلها . لان من صلى يعتقد الصلاة فريضة يأتي بأفعال تصح معها ، بعضها فرض وبعضها نقل . وهو يجهل من الفرض السنة ، أو يعتقد الجميع فرضاً . صحت صلاته إجماعاً ، قاله في المبدع .

(خاتمة) اذا ترك شيئاً ولم يدر : افرض أو سنة ؟ لم يسقط فرضه للشك في صحته ، ولأنه لما تردد في وجوبه كان الواجب عليه فعله احتياطاً للعبادة . وهذا بخلاف من ترك واجباً جاهلاً حكمه بأن لم يخطر بباله قط أن عالماً قال بوجوبه . فان حكمه حكم تاركه سهواً . فان علم قبل فوات وقت سجود السهو . كفاه سجود السهو . ولم يلزمه إعادة الصلاة .

« باب سجود السهو »

قال في الحاشية : سهواً عن الشيء سهواً : ذهل وغفل قلبه عنه ، حتى زال عنه . فلم يتذكره * وفرقوا بين الساهي والناسي : أن الناسي إذا ذكرته تذكر ، بخلاف الساهي اهـ . وفي النهاية : السهو في الشيء تركه من غير علم . والسهو عن الشيء

تركه مع العلم به اه . وبه يظهر الفرق بين السهو في الصلاة الذي وقع من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما مرة . والسهو عن الصلاة الذي ذم فاعله . كما أشار اليه بعضهم . ولا مرية في مشروعية سجود السهو . قال الامام أحمد : نحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أشياء : سلم من اثنتين فسجد . سلم من ثلاث فسجد . وفي الزيادة والنقصان ، وقام من اثنتين ولم يتشهد . وقال الخطابي : المعتمد عليه عند أهل العلم : هذه الأحاديث الخمسة ، يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بُحينة (لا يشرع) سجود السهو (في العمد) لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا سَهَا أحدكم فليسجد » فعلق السجود على السهو . ولانه يشرع جبرانا . والعامد لا يعذر . فلا ينجر خلل صلاته بسجوده ، بخلاف الساهي . ولذلك أضيف السجود إلى السهو (بل) يشرع (للسهو بوجود) شيء من (أسبابه ، وهي زيادة ونقص وشك) في الجملة . لان الشرع انما ورد به في ذلك (لفرض ونافلة) أي يشرع سجود السهو بوجود أسبابه في فرض ونفل . لعموم الأخبار ، ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود ، فشرع لها السجود كالفريضة (سوى صلاة جنازة) لانه لا سجود في صلبها ، ففي جبرها أولى (و) سوى (سجود تلاوة وشكر) لثلا يلزم زيادة الجبر على الأصل (و) سوى (حديث نفس) لعدم امكان الاحتراز منه ، وهو معفو عنه (و) سوى (نظر إلى شيء) ولو طال لمشقة التحرز منه (و) سوى (سهو في سجدتيه) اجماعا حكاها اسحق (أو بعدهما قبل سلامه ، سواء كان سجوده) للسهو (بعد السلام أو قبله) لانه يفضي إلى التسلسل (و) سوى (كثرة سهو) أي شك (حتى يصير كوسواس ، فيطرحه . وكذا في الوضوء والغسل وازالة النجاسة ونحوه) أي نحو ما ذكر ، كالتييم . لأن الوسواس يخرج به إلى نوع من المكابرة . فيفضي إلى زيادة في الصلاة مع تيقن إتمامها . فوجب اطراحه واللهو عنه لذلك (ولا) سجود للسهو (في صلاة خوف . قاله في الفائق) قال في الانصاف : ظاهر كلام المصنف أي الموفق وغيره : أنه يسجد للسهو في صلاة الخوف وغيرها ، في شدة الخوف وغيره . وقال في الفائق : ولا سجود سهو في الخوف . قاله بعضهم واقتصر عليه * قالت : فيعاني بها . لكن لم أر أحداً من الأصحاب ذكر ذلك في شدة الخوف ، وهو موافق لقواعد المذهب . وتأتي أحكام سجود السهو في صلاة الخوف إذا لم يشتد ، في الوجه الثاني .

ثم أخذ في بيان تفصيل الاحوال الثلاثة وحكمها ، وبدأ بالزيادة ، ثم هي إما زيادة أفعال أو أقوال . وزيادة الأفعال قسمان . أحدهما : ما ذكره بقوله (فمقي زاد) المصلي فعلا (من جنس الصلاة : قياما أو قعودا ، أو ركوعا أو سجودا . عمدا بطلت) صلاته اجماعا . قاله في الشرح . لأنه بها يخل بنظم الصلاة . ويغير هيئتها . فلم تكن صلاة ، ولا فاعلها مصليا (و) ان زاد ذلك (سهوا ولو) كان الجلوس الذي زاده في غير موضعه (قدر جلسة الاستراحة) عقب ركعة . بان جلس عقبها للتشهد ، سواء قلنا باستحباب جلسة الاستراحة أو لم نقل به . لأنه لم يردّها بجلوسه . انما أراد التشهد سهوا (سجد) له وجوبا . لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود ، « فاذا زاد الرجل أو نقص في صلاته فليسجد سجدة » رواه مسلم . ولأن الزيادة سهو . فتدخل في قول الصحابي « سها النبي صلى الله عليه وسلم فسجد » بل هي نقص في المعنى . فشرع لها السجود ، لينجبر النقص (ومتى ذكر) من زاد في صلاته (عاد إلى ترتيب الصلاة بغير تكبير) لالغاء الزيادة ، وعدم الاعتداد بها . وإذا رفع رأسه من السجود ليجلس للاستراحة ، وكان موضع جلوسه للفصل أو التشهد ثم ذكر . أتى بذلك . ولا سجود عليه . ولو جلس للتشهد قبل السجود . سجد لذلك . وان جلس للفصل يظنه التشهد وطوله . لم يجب السجود (ولو نوى القصر) من يباح له (فأتم سهوا . ففرضه الركعتان) قاله في المبدع وغيره (ويسجد للسهو) استحبابا . لأن عمده لا يبطلها (ويأتي) في صلاة المسافر (وإن زاد ركعة) أي قام إلى ركعة زائدة ، كثالثة في صبح ، أو رابعة في مغرب أو خامسة في ظهر ، أو عصر أو عشاء (قطع) تلك الركعة بأن يجلس في الحال (متى ذكر) بغير تكبير . نص عليه ، لأنه لو لم يجلس لزاد في الصلاة عمداً . وذلك مبطل لها (وبني على فعله قبلها) أي قبل الزيادة لعدم ما يلغيه (ولا يتشهد ، إن كان تشهد ، ثم سجد) للسهو (وسلم) وإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ، ثم سجد للسهو ، ثم سلم ، ذكره في الشرح وغيره (ولا يعتد) أي لا يحتسب (بها) أي بالركعة الزائدة من صلاته (مسبوق) دخل مع الامام فيها أو قبلها . لأنها زيادة لا يعتد بها الامام . ولا يجب على من علم الحال متابعتها فيها فلم يعتد بها للمأموم (ولا يصح أن يدخل معه) أي مع الامام القائم لزائدة (فيها من علم أنها زائدة) لأنها سهو وغلط ، وعلم منه : أنه لو دخل معه فيها مسبوق يجهل أنها زائدة : أنه تنعقد صلاته .

وهو الصحيح من المذهب ، ثم متى علم في أثناء صلاته أنها زائدة لم يعتد بها لما تقدم . وإن علم أنها زائدة بعد السلام . وكان الفصل قريبا ، ولم يأت بمناف تم صلاته وسجد للسهو . وإلا استأنف الصلاة من أولها . وإن علم بعد السلام فكترك ركعة ، على ما يأتي (وإن كان) الذي قام إلى زائدة (إماما أو منفردا ، فنبهه ثقتان فأكثر — ويلزمهم تنبيه الامام على ما يجب السجود لسهوه) لارتباط صلاتهم بصلاته ، بحيث تبطل بطلانها ، وظاهره لا يجب على غير المأمومين تنبيهه ، ولعله غير مراد . ولذلك قال في المنتهى والمبدع وغيرهما : ويلزمهم تنبيهه ، فلم يقيدوا بالامام — (لزمه الرجوع) جواب الشرط . وما بينهما اعتراض (سواء نبهوه لزيادة أو نقص . ولو ظن خطأهما) نص عليه . لأنه صلى الله عليه وسلم رجع إلى قول أبي بكر وعمر . وأمر صلى الله عليه وسلم بتذكيره (ما لم يتيقن صواب نفسه . فيعمل بيقينه) ولا يجوز له الرجوع اليهما . كالحاكم لا يعمل بالبيئة إذا علم كذبها (أو يختلف عليه المنبهون) له (فيسقط قولهم) كالبيتين إذا تعارضا (ولا يلزمه) أي الامام (الرجوع إلى فعلهم) أي المأمومين ، كقيام أو قعود (من غير تنبيه في ظاهر كلامهم) وقطع به في المنتهى . لأمر الشارع بالتنبيه (ولا) يرجع (إلى تنبيه فاسقين) لعدم قبول خبرهما (ولا إذا نبهه واحد) نص عليه . لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرجع إلى قول ذي اليمين وحده (الا أن يتيقن صوابه) فيعمل بيقينه لا بتنبيهه (والمرأة المنبهة كالرجل في ظاهر كلامهم) والالم يكن في تنبيه المرأة فائدة ، ولما كره تنبيهها بالتسبيح ونحوه وفي المميز خلاف . قاله في الفروع (فان لم يرجع امام إلى قول الثقتين) المنبهين له (فان كان) عدم رجوعه (عمدا ، وكان) رجوعه (لجبران نقص) بأن قام قبل أن يتشهد التشهد الأول ، ونبه . فلم يرجع (لم تبطل) صلاته . لما روى أبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح ، عن المغيرة بن شعبة « أنه نهض في الركعتين . فسبح به من خلفه : فمضى ، فلما أتم صلاته وسلم ، سجد سجدي السهو . فلما انصرف قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصنعُ كما صنعتُ » ويأتي الكلام على ذلك بآتم من هذا (والا) أي وإن لم يرجع عمدا ، وكان لغير جبران نقص (بطلت صلاته) لأنه ترك الواجب عمدا (و) بطلت (صلاة المأموم ، قولاً واحداً . قاله ابن عقيل) لعدمه ابطال صلاته (وإن كان) عدم رجوع الامام إلى قول الثقتين لغير جبران نقص (سهوا بطلت صلاته) أي الامام لتركه واجبا وهو الرجوع إلى

قول الثقتين (و) بطلت (صلاة من اتبعه) من المأمومين (عالما) ببطلان صلاته ذاكرًا ، لأنه اقتدى بمن يعلم بطلان صلاته ، كما لو اقتدى بمن يعلم حدثه . و (لا) تبطل صلاة من اتبعه من المأمومين (جاهلا أو ناسيا) لأن الصحابة تابعوا النبي صلى الله عليه وسلم في الخامسة حيث لم يعلموا . أو توهموا النسخ ، ولم يؤمروا بالاعادة (ووجب مفارقتها) أي الامام القائم إلى زائدة على من علم ذلك . لاعتقاده خطأه (ويتم المفارق صلاته) لنفسه للعدر (وظهره هنا : ولو قلنا تبطل صلاة المأموم ببطلان صلاة امامه) فتكون هذه كالمستثناة من كلامهم لعموم البلوى بكثرة السهو . وقال في المنتهى : تبعاً للشرح والمبدع وغيره : فان أباه امام قام لزائدة بطلت صلاته ، كمتبعه عالما ذاكرًا (ويرجع طائف) في عدد الأشواط (إلى قول اثنين نصاً) قال في رواية أبي طالب : لو اختلف رجلان فقال أحدهما : طفنا سبعة ، وقال الآخر : سنا ، فقال : لو كانوا ثلاثة ، فقال اثنان : طفنا سبعة . وقال الآخر : طفنا سنا . قبل قولهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول القوم ، يعني في قصة ذي اليمين . ومنه أخذ الأصحاب وجوب الرجوع إلى تنبيه الثقتين وان لم يكونا معه في العبادة . لأن الطواف لا مشاركة فيه (ولو نوى ركعتين نفلاً نهاراً ، فقام إلى ثلاثة سهواً ، فالأفضل اتمامها أربعاً ولا يسجد للسهو) لباحة التطوع بربع نهاراً (وله أن يرجع ويسجد) للسهو (ورجوعه) إذا نوى ركعتين نفلاً (ليلاً) وقام إلى ثلثه سهواً (أفضل) من اتمامها أربعاً . لان اتمامها مبطل لها . كما يأتي . وعدم ابطال النفل مستحب . لانه لا يجب اتمامه (ويسجد) للسهو (فان لم يرجع) من نوى اثنتين ليلاً . وقام إلى ثلاثة سهواً (بطلت) لقوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنتي مثنتي » ولأنها صلاة شرعت ركعتين . أشبهت صلاة الفجر ، وهذا معنى قول المنتهى وغيره : وليلاً ، فكقيامه إلى ثلاثة بفجر . قال في الشرح : نص عليه احمد . ولم يحك فيه خلافاً في المذهب فان قيل : الزيادة على ثنتين ليلاً مكروهة فقط ، وذلك لا يقتضي بطلانها ؟ قلت : هذا إذا نواه ابتداء . وأما هنا فلم ينو الا على الوجه المشروع . فمجاوزته زيادة غير مشروعة . ومن هنا يؤخذ أن من نوى عدداً نفلاً ، ثم زاد عليه ان كان على وجه مباح فلا أثر لذلك . والا كان مبطلاً له .

ثم أشار إلى القسم الثاني من زيادة الأفعال بقوله : (وعمل متوال مستكثر في العادة من غير جنس الصلاة ؛ كمشي ، وفتح باب ونحوه) كلف عمامة وخياطة وكتابة

(يبطلها) أي الصلاة (عمدته وسهوه وجهله) لقطعه الموالاة بين الأركان (إن لم تكن ضرورة) كخوف وهرب من عدو أو سيل ونحوه ، فلا يبطل الصلاة . لأن الضرورات تبيح المحظورات (وتقدم) في الباب قبله (ولا يبطل) الصلاة عمل من غير جنس الصلاة (يسير) عادة ، لما تقدم من فتحه صلى الله عليه وسلم الباب لعائشة ، وحمله إمامة ووضعها ، وكذا لو كثّر العمل وتفرق (ولا يشرع له سجود) ولو فعله سهواً ، لأنه لم يرد السجود له . ولا يصح قياسه على ماورد السجود له ، لمفارقتة إياه (ولا بأس به) أي بالعمل اليسير من غير جنسها (الحاجة) لما تقدم من فعله صلى الله عليه وسلم (ويكره) العمل اليسير من غير جنسها (لغيرها) أي غير حاجة إليه ، لانه يذهب الخشوع (وإن أكل أو شرب) في صلاة (عمداً فإن كان ذلك (في فرض بطلت) صلاته (قل) الأكل أو الشرب (أو كثّر) لأنه ينافي الصلاة . قال في المبدع : وهو اجماع من تحفظ عنه في الفرض ، إلا ما حكاه في الرعاية قولاً : أنها لا تبطل بيسير شرب . لكنه غير معروف (و) ان كان من أكل أو شرب (في) صلاة (نقل) فانه (يبطل كثيره عرفاً) لقطع الموالاة بين الأركان (فقط) أي دون اليسير من الأكل والشرب . فلا يبطل النقل كغيرهما . وهذا رواية . وعنه أن النقل كالقرض . قدمه جماعة . وصححه في الشرح . قال في المبدع : وبه قال أكثرهم . لأن ما أبطل الفرض أبطل النقل ، كسائر المبطلات . وعنه لا يبطل بيسير الشرب فقط . وهي مفهوم ما قطع به في المنتهى . والمصنف في مختصر المقنع . وقال ابن هبيرة : إنه المشهور عنه . قال في الفروع : والاشهر عنه بالأكل اهـ . أي يبطل النقل بيسير الأكل عمداً ، فعلم منه : أنه لا يبطل النقل بيسير الشرب . لما روى أن ابن الزبير وسعيد بن جبير شربا في التطوع ، قال : الحلال سهل أبو عبد الله في ذلك . وفي المبدع : وهو المذهب . وذلك لأن كثرة النقل وإطالته مستحبة مطلوبة فتحْتَاج معه كثيراً إلى أخذ جرعة ماء لدفع العطش ، كما سُمِحَ به جالساً وعلى الراحلة (وإن كان الأكل أو الشرب (سهواً أو جهلاً) ولم يذكره جماعة (لم يبطل يسيره فرضاً كان) ما حصل ذلك فيه (أو نفلاً) لأن تركهما عماد الصوم . وركنه الأصلي . فاذا لم يؤثر فيه حالة السهو فالصلاة أولى والسلام . ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم « عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان » قال في الكافي : فعلى هذا يسجد . لأنه يبطل الصلاة تعمده . وعفى عن سهوه . فيسجد له ، كجنس الصلاة . واقتصر عليه في المبدع

(ولا بأس ببلع ما بقي في فيه) من بقايا الطعام من غير مضغ (أو) بقي (بين أسنانه من بقايا الطعام بلا مضغ ، مما يجري به ريقه وهو اليسير) لأن ذلك لا يسمى أكلا (وما لا يجري به ريقه بل يجري بنفسه ، وهو ماله جرم تبطل الصلاة به) أي ببلعه . هذا مفهوم ما في الرعاية والفروع والانصاف والمبدع ، وصريح كلام المجد ، حيث قال : وكذلك إذا اقتلع من بين أسنانه ماله جرم وابتلعه . بطلت صلاته عندنا . وعلة بعدم مشقة الاحتراز . وقال في التنقيح : ولا يبلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو لم يجر به ريق . نصا . وتبعه عليه تلميذه العسكري في قطعته . وتبع العسكري تلميذه الشويكي في التوضيح . وصاحب المنتهى (وبلع ما ذاب بفيه من سكر ونحوه) كحلوى وشيرخشك وترنجيل (كأكل) وكما لو فتح فاه فنزل فيه ماء المطر فابتلعه . ثم شرع يتكلم على زيادة الأقوال ، وهي قسمان . أحدهما : ما يبطل عمده الصلاة كالسلام وكلام الآدميين . ويأتي : والثاني : ما لا يبطلها مطلقا . وقد ذكره بقوله : (وان أتى بقول مشروع في غير موضعه غير سلام ، ولو) كان أتياه بالقول المشروع غير السلام (عمدا ، كالقراءة في السجود ، و) في (القعود ، و) كـ (التشهد في القيام ، و) كـ (قراءة السورة في) الركعتين (الآخرين ونحوه) أي نحو ما ذكر ، كالقراءة في الركوع (لم تبطل) الصلاة به . نص عليه لأنه مشروع في الصلاة في الجملة (ويشرع) أي يسن (السجود لسهوه) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم «إذا نسى أحدكم فليسجد سجدتين» وعلم منه : انه إن أتى بذكر أو دعاء لم يرد الشرع به فيها ، كقول : آمين رب العالمين ، وفي التكبير : الله أكبر كبيرا : انه لا يشرع له سجود . وجزم به في المغني والشرح وغيرهما ، لأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول في الصلاة «الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى» ولم يأمره بالسجود (وان سلم قبل إتمام صلاته عمدا أبطلها) لانه تكلم فيها . والباقي منها اما ركن أو واجب ، وكلاهما تبطل الصلاة بتركه تعمدا (وإن كان) السلام قبل إتمامها (سهوا) لم تبطل به . رواية واحدة قاله . في المغني لانه صلى الله عليه وسلم فعله هو وأصحابه . وبنوا على صلاتهم ولان جنسه مشروع فيها . أشبه الزيادة فيها من جنسها (ثم) إن (ذكر قريبا عرفا أتمها) أي الصلاة (وسجد) للسهو (ولو) انحرف عن القبلة ، أو (خرج من المسجد) لما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال «صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي

العشى - قال ابن سيرين : قد سماها أبو هريرة لكن نسيت أنا - فصلى بنا ركعتين ، ثم سلم . فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، فاتكأ عليها ، كانه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ، ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى ، وخرجت السرعان من باب المسجد ، فقالوا : قصرت الصلاة . وفي القوم أبو بكر وعمر . فهابا أن يكلماه . وفي القوم رجل في يده طول يقال له : ذو الديدن ، فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ، فقال : لم أنس ولم تقصر . فقال : أكما يقول ذو الديدن ؟ فقالوا : نعم فتقدم ، فصلى ما ترك ، ثم سلم ثم كبر ، وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، فربما سألوه ، فيقول : أنبت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم « متفق عليه . ولفظه للبخاري (فان لم يذكر) من سلم قبل اتمامها (حتى قام) من مصلاه (فعليه أن يجلس لينهض إلى الاتيان بما بقي) من صلاته (عن جلوس مع النية) لأن هذا القيام واجب للصلاة . ولم يات به لها (وان لم يذكر) من سلم قبل اتمام صلاته (حتى شرع في صلاة غيرها . قطعها) مع قرب الفصل وعاد إلى الاولى فاتمها . لتحصل له الموالاة بين أركانها . ثم سجد للسهو . وفي الفصول ، فيما إذا كانتا صلاتي جمع : أتمهما . ثم سجد عقبهما للسهو عن الأولى . لأنهما كصلاة واحدة . واقتصر عليه في الفروع (وإن كان سلامه) قبل اتمام صلاته (ظنا أن صلاته قد انقضت . فكذلك) ، أي يعود فيتمها إذا ذكر قريباً عرفا . لما تقدم (لا إن سلم من رباعية) كظهر (يظنها جمعة ، أو فجراً فائتة أو التراويح) فيبطل فرضه لأنه ترك استصحاب حكم النية . وهو واجب (وتقدم) ذلك (في) باب (النية . فإن طال الفصل) عرفا بطلت . لأنها صلاة واحدة . فلم يجوز بناء بعضها على بعض ، مع طول الفصل . لتعذر البناء معه . قال في المغنى والشرح : والمقاربة كمثل حاله صلى الله عليه وسلم في خبر ذي الديدن ، إذا لم يرد بتحديد نص (أو أحدث) بطلت . لأن استمرار الطهارة شرط . وقد فات (أو تكلم لغير مصلحتها) أي الصلاة (كقوله : يا غلام اسقني ونحوه ، بطلت) لما روى معاوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين » رواه مسلم وأبو داود . وقال مكان « لا يصلح » « لا يحل » (وإن تكلم) من سلم قبل اتمام صلاته سهواً (يسيراً) عرفا (لمصلحتها) أي الصلاة (لم تبطل) صلاته . إماماً كان أو مأموماً . نص عليه في رواية جماعة .

قال الموفق : أنه الأولى . وصححه في الشرح . وهو ظاهر كلام الحرقى . وجزم به في الإفادات وقدمه ابن تميم ، وابن مفلح في حواشيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وذا اليمين تكلموا وبنوا على صلاتهم ، فعلى هذا : إن أمكنه استصلاح الصلاة بأشارة ونحوها فتكلم . فذكر في المذهب وغيره : أنها تبطل صلاته . وعنه إن تكلم لمصلحتها سهواً لم تبطل . وإلا بطلت . قال صاحب المحرر : وهو أصح عندي . لأن النهي عام . وإنما ورد في حال السهو ، فيختص به ، ويبقى غيره على الأصل (و) قال القاضي علاء الدين المرداوي ، المعروف بـ (المنقح : بلى) تبطل صلاته . وإن تكلم يسيراً لمصلحتها . قال في الأنصاف : وهي المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد وغيره : منهم أبو بكر الحلال ، وأبو بكر عبد العزيز والقاضي وأبو الحسين . قال المجد : وهي أظهر الروايات . وصححه الناظم . وجزم به في الأيضاح . وقدمه في الفروع والمحرر والفائق . وأجاب القاضي وغيره عن قصة ذي اليمين بأنها كانت حال إباحة الكلام . وضعفه المجد وغيره ، لأن الكلام حرم قبل الهجرة عند ابن حبان وغيره أو بعدها بيسير ، عند الخطابي وغيره (ككلامه في صلبها) أي الصلاة ، فتبطل به (ولو) كان (مكرهاً) لأنه أتى بما يفسد الصلاة عمداً ، ولأن الإكراه نادر (لا إن تكلم مغلوباً على الكلام) بأن خرجت الحروف منه بغير اختياره (مثل أن سلم سهواً) فلا تبطل صلاته به . وتقدم (أو نام فتكلم) لرفع القلم عنه . ولعدم صحة إقراره وعنته . وقد توقف أحمد عن الجواب عنه (أو سبق على لسانه حال قراءته كلمة لا من القرآن) لأنه لا يمكنه التحرز منه (أو غلبه سعال أو عطاس أو ثأؤب ، فبان حرفان) فلا تبطل صلاته ، لما مر (وإن قهقهه) في الصلاة (بطلت) حكاه ابن المنذر إجماعاً (ولو لم يبن حرفان) لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القهقهة تنقص الصلاة ولا تنقص الوضوء » رواه الدارقطني بإسناد فيه ضعف . ولأنه تعمد فيها ما ينافيها . أشبه خطاب الادمي . (ولا) تبطل الصلاة (إن تبسم) فيها . وهو قول الأكثر . حكاه ابن المنذر (وإن نفخ) فبان حرفان . فككلام ، لما روى سعيد عن ابن عباس « من نفخ في صلاته فقد تكلم » وعن أبي هريرة نحوه . لكن قال ابن المنذر : لا يثبت عنهما . وما روى من عدم الأبطال به عن ابن مسعود وغيره : الأولى حملة على ما إذا لم ينتظم منه حرفان (أو انتحب) أي رفع صوته بالبكاء (لا من خشية الله)

فبان حرفان ، فكلام لأنه من جنس كلام الأدميين . وظاهره : لا فرق بين ما غلب صاحبه وما لم يغلبه . لكن قال في المغنى والنهاية : إنه إذا غلب صاحبه لم يضره . لكونه غير داخل في وسعه . ولم يحكى فيه خلافا . قاله في المبدع (أو تنحني من غير حاجة . فبان حرفان . فكلام) لأنه إذا أبانها كان متكلماً أشبه ما لو تاوه لغير خشية الله : فبان حرفان ، وظاهره : أنه إن تنحني لحاجة لم تبطل . ولو بان حرفان . نقل المروزي ومهنا عن أحمد : أنه كان يتنحني في صلاته ، ويعضده : ما رواه أحمد وابن ماجه عن علي قال « كان لي مدخلان من النبي صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار . فإذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحني لي » ولنسائي معناه ، لأنها صوت لا يدل بنفسه . ولا مع لفظ غيره على معنى لكونها حروفاً غير محقة . كصوت أغفل . ولا يسمى فاعلها متكلماً . بخلاف النفخ والتأوه .

(تنبيه) ما ذكره المصنف وصاحب المنتهى ومن وافقهما : كالجمع بين كلام الأمام والأصحاب فإن الأمام كان يتنحني في صلاته كما تقدم ، والأصحاب جعلوا النحنحة كالنفخ والقهقهة ، وحملوا ما روى عن الأمام علي أنه لم يأت بحرفين . ورده الموفق بأن ظاهر حاله أنه لم يعتبر ذلك ، لأن الحاجة تدعوا إليها (ويكره استدعاء البكاء ك) ما يكره استدعاء (الضحك) لثلا يظهر حرفان فتبطل صلاته (ويأتي إذا لحن في الصلاة في) باب (صلاة الجماعة) مفصلاً .

(تنمة) علم مما سبق . أن الكلام المبطل للصلاة : ما انتظم حرفين فصاعداً لأن الحرفين يكونان كلمة ، كأب وأخ . وكذلك الأفعال والحروف . لا تنتظم كلمة من أقل من حرفين . قاله في الشرح . ويرد عليه نحو : ق و ع .

فصل

(في السجود عن نقص في صلاته)

(من نسي ركناً غير التحريمية أي تكبيرة الأحرام) لعدم انعقاد الصلاة بتركها (وكذا النية على القول بركنيتها) فذكره بعد شروعه في قراءة الركعة (التي بعدها) أي المتركة منها الركن

(بطلت) الركعة (التي تركه منها فقط) نص عليه . لأنه ترك ركناً ولم يمكنه استدراكه لتلبسه بالركعة التي بعدها . فلغت ركعته . وصارت التي شرع فيها عوضاً عنها ولا يعيد الاستفتاح نص عليه في رواية الأثرم . فإن كان الترك من الأولى صارت التي شرع فيها عوضاً . الثانية أولته ، والثالثة ثانيته ؛ والرابعة ثالثته ، ويأتي بركعة . وكذا القول في الثانية والثالثة . وعلم منه : أنه لا يبطل ما مضى من الركعات قبل المترك ركنها . وقال ابن الزاغوني : بلى ، وبعده ابن تيمم وغيره (فإن رجع) إلى ما تركه (علماً عمداً . بطلت صلاته) لأنه ترك الواجب عمداً . وإن رجع سهواً أو جهلاً لم تبطل صلاته . لكنه لا يعتد بما يفعله في الركعة التي تركه منها لأنها فسدت بشروعه في قراءة غيرها . فلم تعد إلى الصحة بحال . ذكره في الشرح (وإن ذكره) أي الركن المنسى (قبله) أي قبل شروعه في القراءة التي بعدها (عاد لزوماً . فأتي به) أي بالمترك . نص عليه لكون القيام غير مقصود في نفسه . لأنه يلزم منه قدر القراءة الواجبة وهي المقصودة . ولأنه أيضاً ذكره في موضعه ، كما لو ترك سجدة من الركعة الأخيرة فذكرها قبل السلام ، فإنه يأتي بها في الحال (و) أتى (بما بعده نصاً) من الأركان والواجبات ، لوجوب الترتيب (فلو ذكر الركوع وقد جلس أتى به وبما بعده) لما تقدم (وإن سجد سجدة ثم قام) قبل سجوده الثانية ناسياً (فإن كان جلس للفصل) بين السجدين (سجد الثانية ويجلس) للفصل ، لحصوله في محله (وإلا) أي وإن لم يكن جلس للفصل (جلس) له (ثم سجد) الثانية تداركاً لما فاتته (وإن كان جلس) بعد السجدة الأولى (للاستراحة لم يجزئه) جلوسه (عن جلسته للفصل ، كنيته بجلوسه نفلاً) فإنه لا يجزئه عن جلسة الفصل لوجوبها (فإن لم يعد) إلى الركن المترك من ذكره قبل شروعه في قراءة الأخرى (عمداً ، بطلت صلاته) لتركه الواجب عمداً (و) إن لم يعد (سهواً أو جهلاً . بطلت الركعة فقط) لأنه فعل غير متعمد . أشبهه ما لو مضى قبل ذكر المترك ، حتى شرع في القراءة (فإن علم) بالمترك (بعد السلام فهو كتركه ركعة كاملة) لأن الركعة التي لغت بتركها ركنها غير معتد بها . فوجودها كعدمها ، فإذا سلم قبل ذكرها فقد سلم من نقص (يأتي بها) أي بالركعة (مع قرب الفصل عرفاً كما تقدم) ولو انحرف عن القبلة أو خرج من المسجد ، نص عليه . ويسجد له قبل السلام . نقله حرب ، بخلاف ترك الركعة بتمامها . قاله في المبدع . وإن طال الفصل . أو حدث . بطلت لفوات الموالاة . كما لو ذكره في يوم آخر (فإن كان المترك شهداً أخيراً) أتى به وسجد وسلم (أو) كان المترك (سلاماً أتى به وسجد)

للسهو (وسلم) ولم يكن كترك ركعة . وظاهره أو صريحه : أن السجود هنا بعد السلام ، مع أنه ليس من المسألتين الآتي استثنائهما (وإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات) من كل ركعة سجدة (وذكر في التشهد ، سجد في الحال سجدة . فصحت له ركعة ثم أتى بثلاث ركعات ، وسجد للسهو وسلم) لأن كل واحدة من الثلاث الأولى بطلت بشروعه في قراءة التي بعدها . وبقيت الرابعة ناقصة . فبطلت بسجدة فتصح . وتصير أولاه . ويأتي بالثلاث الباقية (وإن ذكر) أنه ترك أربع سجعات من أربع ركعات (بعد سلامه بطلت صلاته نصاً) لأن الركعة الأخيرة بطلت أيضاً بسلامه فلم يصح له شيء من صلاته يبني عليه (وإن ذكر) ذلك (وقد قرأ في الخامسة . فهي أولاه) لأن الأولى بطلت بشروعه في قراءة الثانية ، والثانية بطلت بشروعه في قراءة الثالثة والثالثة بطلت بشروعه في قراءة الرابعة والرابعة بطلت بشروعه في قراءة الخامسة ؛ فبني عليها . (وتشهده قبل سجدي) الركعة (الأخيرة زيادة فعلية) يجب السجود لسهوها . وبطلت الصلاة عمداً ، لأنه ليس محلاً للجلوس (و) تشهده (قبل السجدة الثانية زيادة قولية) يسن السجود لها سهواً ، ولا يبطل عمداً الصلاة : لأنه ذكر مشروع في الصلاة في الحملة . والجلوس له ليس بزيادة ، لأنه بين السجدين ، فهو محل جلوس . وإن نسي سجدين أو ثلاثاً من ركعتين جهلهما أتى بركعتين وثلاثاً ، أو أربعاً من ثلاث جهلهما أتى بثلاث وخمساً من أربع ، أو ثلاثاً أتى بسجدين ، ثم بثلاث ركعات أو بركعتين ومن الأولى سجدة ومن الثانية سجدين ، ومن الرابعة سجدة أتى بسجدة ثم بركعتين (وإن نسي التشهد الأول وحده) بأن جلس له ولم يتشهد (أو) نسيه (مع الجلوس له ونهض . لزمه الرجوع والأتيان به) أي بما تركه من التشهد جالساً (ما لم يستم قائماً) لما روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستم قائماً ، فليجلس » ، وإذا استم فلا يجلس ويسجد سجدي السهو » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من رواية جابر الجعفي . وقد تكلم فيه . ولأنه أخل بواجب ، وذكره قبل الشروع في ركن . فلزمه الأتيان به ، كما لو لم تفارق ركبته الأرض . وظاهره : أنه يرجع ، ولو كان إلى القيام أقرب (ويلزم المأموم متابعتة) أي الإمام إذا رجع إلى التشهد (ولو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة) لحديث « إنما جعل الإمام ليؤتم به » والاعتبار بقيامهم قبله (وإن استم قائماً ، ولم يقرأ) أي لم يشرع في القراءة

(فعدم رجوعه أولى) من رجوعه . لما تقدم من حديث المغيرة . وإنما جاز رجوعه لأنه لم يلتبس بركن مقصود ، لأن القيام ليس بمقصود في نفسه . ولهذا جاز تركه ، عند العجز ، بخلاف غيره من الأركان (ويتابعه) أي الإمام إذا قام سهواً عن التشهد (المأموم) ويسقط عنه التشهد في الجلوس إذن ، كما تقدم (ولو علم) المأموم (تركه) أي ترك الإمام التشهد (قبل قيامه) أي المأموم أو الإمام (ولا يتشهد) المأموم بعد قيام إمامه سهواً . لحديث «انما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه» (وإن رجع) الإمام بعد أن استتم قائماً ولم يقرأ — إلى التشهد (جاز) أي لم يحرم (وكره) خروجاً من خلاف من أوجب المضي لظاهر حديث المغيرة . وصححه الموفق (وإن قرأ) ثم ذكر التشهد (لم يجز له الرجوع) إلى التشهد لحديث المغيرة . ولأنه شرع في ركن مقصود . كما لو شرع في الركوع . وتبطل صلاة الإمام إذا رجع بعد شروعه فيها ، إلا أن يكون جاهلاً أو ناسياً . ومن علم بتحريمه وهو في التشهد . نهض ، ولم يتم الجلوس . وكذا حال المأمومين إن تبعوه . وإن سبحوه به قبل أن يعتدل ، فلم يرجع تشهدوا لأنفسهم وتبعوه . وقيل : بل يفارقونه ، ويتمون صلاتهم (وعليه السجود لذلك كله) لحديث المغيرة ، ولقوله صلى الله عليه وسلم «إذا سها أحدكم فليسجد سجدتين» (وكذا حكم تسبيح الركوع والسجود ورب اغفر لي بين السجدتين ، وكل واجب تركه سهواً ثم ذكره . فيرجع إلى تسبيح ركوع قبل اعتدال ، لا بعده) ذكره القاضي ، قياساً على القيام من ترك التشهد . قال في المبدع: وليس مثله لأن التشهد واجب في نفسه ، غير متعلق بغيره . بخلاف بقية الواجبات . لأنها تجب في غيرها كالتسبيح انتهى ، وحيث جاز رجوعه فعاد إلى الركوع . أدرك المسبوق الركعة به (وإن ترك ركناً) كالركوع والطمأنينة فيه (لا يعلم موضعه) بأن جهل : أهو من الأولى أو من غيرها ؟ (بني على الأحوط) ليخرج من العهدة ييقين (فلو ذكر في التشهد أنه ترك سجدة لا يعلم) أهو (من الأولى أم من الثانية؟ جعلها من) الركعة (الأولى . وأتى بركعة) بدلها (وإن ترك سجدتين لا يعلم) أهو (من ركعة أو) من (ركعتين؟) جعلهما من ركعتين احتياطاً . فإن ذكرهما قبل الشروع في القراءة (سجد سجدة، وحصلت له ركعة) ثم يأتي بركعة ، ليخرج من العبادة ييقين (وإن ذكره) أي المتروك ، وهو سجدتان لا يعلم من ركعة أو من ركعتين (بعد شروعه في قراءة الثالثة لغت الأولتان) لأن الأحوط كونهما من ركعتين . كما

تقدم . وكل منهما تبطل بشروعه في قراءة التي بعدها (وإن ترك سجدة لا يعلم من أي ركعة . أتى بركة كاملة) لاحتمال أن تكون من غير الأخيرة (ولو جهل عين الركن المتروك) بأن ذكر أنه ترك ركنا وجهل عينه (بنى على الاحوط أيضاً . فإن شك في القراءة والركوع) أي شك هل المتروك قراءة أو ركوع ؟ (جعله قراءة) فيأتي بها ، ثم بالركوع للترتيب (وإن شك في الركوع والسجود جعله ركوعاً) فيأتي به ثم بالسجود (فإن ترك آيتين متواليتين من الفاتحة جعلهما من ركعة) عملاً بالظاهر (وإن لم يعلم تواليهما جعلهما من ركعتين) احتياطاً ، لئلا يخرج من الصلاة وهو شك فيها . فيكون مغرراً بها لقوله صلى الله عليه وسلم « لا غرار في الصلاة ولا تسليم » رواه أبو داود . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن تفسيره . فقال : أما أنا فلا أراه يخرج منها إلا على يقين أنها قد تمت .

فصل

(القسم الثالث مما يشرع له سجود السهو)

الشك في بعض صوره وقد ذكره بقوله (من شك في عدد الركعات بنى على اليقين ولو) كان الشاك (إماماً) روى عن عمر وابنه وابن عباس . لما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر : كم صلى ؟ فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن : ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » رواه مسلم وكطهارة وطواف . ذكره ابن شهاب . ولأن الأصل عدم ما شك فيه . وكما لو شك في أصل الصلاة . وسواء تكرر ذلك منه أولاً . قاله في المستوعب وغيره (وعنه يبنى إمام على غالب ظنه) والمنفرد على اليقين . ذكر في المقنع : أن هذا ظاهر المذهب وجزم به في الكافي والوجيز . وذكر في الشرح أنه المشهور عن أحمد . وأنه اختيار الحرق . ولأن للإمام من ينهيه ، ويذكره إذا أخطأ الصواب ، بخلاف المنفرد (إن كان المأموم أكثر من واحد وإلا) أي وإن لم يكن المأموم أكثر من واحد (بنى) الإمام (على اليقين) كالمنفرد . لأنه لا يرجع إليه . بدليل المأموم الواحد لا يرجع إلى فعل إمامه (اختاره) أي القول بأن الإمام يبنى على غالب ظنه (جمع) منهم من سبق بيانه (ويأخذ مأموم عند شكه بفعل إمامه ، إذا كان المأموم اثنين فأكثر) لأنه يبعد خطأ اثنين وإصابة واحد

قال في المبدع : وأما المأموم فيتبع إمامه ، مع عدم الجزم بخطئه . وإن جزم بخطئه لم يتبعه ولم يسلم قبله (و) المأموم (في فعل نفسه) يبنى على اليقين (لما تقدم فلو شك) المأموم (هل دخل معه) أي الإمام (في) الركعة (الأولى أو الثانية ؟ جعله) أي الدخول معه (في الثانية) فيقضى ركعة إذا سلم إمامه احتياطاً (ولو أدرك) المأموم (الأمام راكعاً ثم شك بعد تكبيره) للأحرام (هل رفع الأمام رأسه قبل إدراكه راكعاً ؟ لم يعتد بتلك الركعة) لاحتمال رفعه من الركوع قبل إدراكه فيه (وحيث بنى) المصلي (على اليقين فإنه يأتي بما بقي عليه) من صلاته ، ليخرج من عهده (فإن كان مأموماً أتى به بعد سلام إمامه) كالمسبوق ، ولا يفارقه قبل ذلك لعدم الحاجة إليه (وسجد للسهو) ليجبر ما فعله مع الشك فإنه نقص في المعنى (وإن كان المأموم واحداً) وشك في عدد الركعات ونحوه (لم يقلد إمامه) لاحتمال السهو منه (كما لم يرجع صلى الله عليه وسلم لقول ذي الدين) وحده (ويبنى على اليقين) لما تقدم . فإن سلم أمامه أتى بما شك فيه (ولا أثر لشكه) أي المصلي (بعد سلامه وكذلك سائر العبادات لو شك فيها بعد فراغها) لأن الظاهر أنه أتى بها على الوجه المشروع . وتقدم في الطهارة (ومن شك) قبل السلام (في ترك ركن فهو كتركه) ويعمل باليقين . لأن الأصل عدمه (ولا يسجد لشكه في ترك واجب) لأن الأصل عدم وجوبه فلا يسجد بالشك (ولا) يسجد (بشكه : هل سها) لأن الأصل عدمه (أو) شكه (في زيادة) بأن شك في التشهد ، هل زاد شيئاً أولاً لم يسجد . لأن الأصل عدم الزيادة (إلا إذا شك فيها وقت فعلها) بأن شك في الأخيرة : هل هي زائدة أولاً ؟ أو وهو ساجد : هل سجوده زائد أولاً ؟ فيسجد لذلك ، جبراً للنقص الحاصل فيه بالشك (ولا) يسجد (لشكه إذا زال) شكه (وتبين أنه مصيب فيما فعله) إماماً كان أو غيره لزوال موجب السجود (ولو شك) من سها (هل يسجد لسهو أم لا . يسجد) للسهو ، وكفاه سجدتان (وليس على المأموم سجود سهو) لحديث ابن عمر يرفعه « ليس على من خلف الإمام سهو ، فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه » رواه الدارقطني . وظاهره : ولو كان أتى بما محل سجوده بعد السلام (إلا أن يسهو إمامه فيسجد) المأموم (معه) سواء سها المأموم أولاً . حكاه اسحق وابن المنذر اجتماعاً لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا سجد فاسجدوا » (ولو لم يتم) المأموم (التشهد ، ثم يتمه) بعد سجوده مع إمامه متابعاً له (ولو) كان المأموم

(مسبقاً سواء كان سهو إمامه فيما أدركه) المسبوق (معه أو قبله ، وسواء سجد إمامه قبل السلام أو بعده) لعموم ما تقدم (فلو قام) المسبوق لقضاء ما فاتته (بعد سلام إمامه . رجع) وجوباً إن لم يستتم قائماً (فسجد معه) لسهوه . وإن استتم قائماً . كره رجوعه (وإن شرع في القراءة لم يرجع) أي حرم رجوعه . كما لو نهض عن التشهد الأول . هذا معنى كلامه في الشرح (وإن أدركه) المسبوق (في إحدى سجدي السهو الأخيرة سجد معه) السجدة التي أدركه فيها ، متابعة له (فإذا سلم) أمامه (أتى) المسبوق (بـ) السجدة (الثانية) من سجدي السهو ، ليوالى بين السجدين (ثم قضى) المسبوق (صلاته نصاً) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقتضوا » (وإن أدركه) المسبوق (بعد سجود السهو وقبل السلام . لم يسجد) المسبوق لسهو أمامه . لأن سهو الإمام قد أنجز بسجوده قبل دخوله معه . أشبه ما لو لم يسه (ويسجد مسبق لسلامه مع أمامه سهواً) لأنه صار منفرداً بسلام أمامه (و) يسجد مسبق (لسهوه معه) أي مع إمامه (و) يسجد مسبق لسهوه (فيما انفرد به) رواية واحدة ، قاله في المبدع ، وظاهره : لو كان سجد مع أمامه لسهوه . كما يعلم مما صوروا به ست تشهدات في المغرب . ويأتي في الجماعة (حتى فيمن فارقه لعذر) أي لوسها الإمام أو المأموم وهو معه ، ثم فارقه لعذر يبيح المفارقة ، فإنه يسجد للسهو . لأنه صار صلاته منفرداً (ولا يعيد) المسبوق (السجود اذا سجد مع امامه) لأنه قد سجد وانجزت صلاته . وظاهره : ولو كان عليه سهو فيما أدركه مع الأمام (وإن لم يسجد) المسبوق (مع) أي مع أمامه لسهوه لعذر (سجد) المسبوق (آخر الصلاة) وجهاً واحداً قاله في المبدع (وإن لم يسجد الأمام) لسهوه (سهواً أو عمداً ، لاعتقاده عدم وجوبه . سجد المأموم بعد سلامه والاياس من سجوده) لأن صلاته نقصت بسهو امامه . فلزمه جبرها . كما لو انفرد لعذر . ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم « فعليه وعلى من خلفه » (لكن يسجد المسبوق) الذي لم يسجد امامه لسهوه (اذا فرغ) من قضاء ما فاتته . لأن محل سجود السهو آخر الصلاة . وانما كان يسجده مع الأمام متابعة له . وإن ترك الأمام سجود السهو الواجب قبل السلام مع ، اعتقاده وجوبه عمداً . بطلت صلاة الإمام . قال في المبدع : وفي صلاتهم روايتان . وفي الشرح : وجهان * قلت : مقتضى ما تقدم بطلان صلاتهم . وإن كان محله بعد السلام لم تبطل صلاته ولا صلاتهم لما يأتي .

ولما انتهى الكلام على أسباب سجود السهو أخذ يتكلم على أحكامه ، وكيفيته وما يتعلق بذلك فقال : (وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب) لقوله

صلى الله عليه وسلم «ثم ليسجد سجدين» والأصل في الأمر للوجوب، ودخل فيما يبطل عمده: الزيادة والنقصان والشك في صورته المتقدمة (سوى نفس سجود سهو) محله (قبل السلام، فإنها) أي الصلاة (تصح مع سهوه) أي مع تركه سهواً. كسائر الواجبات (ولا يجب السجود له) أي لا يجب السجود لتركه سهواً، بل إن ذكره قريباً أتى به بشرطه الآتي، وإلا سقط. لفوات محله (وسوى ما إذا لحن لحناً يحيل المعنى سهواً أو جهلاً) فإن عمده يبطل الصلاة. ولا يجب السجود لسهوه أو فعله جهلاً (قاله المجد) عبد السلام ابن تيمية (في شرحه) على الهداية (والمذهب: وجوب السجود للحن المحيل للمعنى سهواً أو جهلاً. كسائر ما يبطل عمده الصلاة) (ومحله) أي سجود السهو (نذباً) قال القاضي: لا خلاف في جواز الأمرين، أي السجود قبل السلام وبعده. وإنما الكلام في الأولى والأفضل. فلا معنى لا دعاء النسخ. (قبل السلام) لأنه اتمام للصلاة، فكان فيها كسجود صليها (إلا في السلام قبل اتمام صلاته إذا سلم عن نقص ركعة فأكثر) لحديث عمران بن حصين وذي الدين، ولأنه من اتمام الصلاة. فكان قبل السلام كسجود صليها، وقوله: عن نقص ركعة فأكثر: تبع فيه صاحب الخلاف والمحرر وغيرهما حيث قالوا: عن نقص ركعة وإلا قبله. نص عليه ولم يقيده به في المقتنع وغيره. قال في المبدع: فظاهره: لا فرق بين أن يسلم عن نقص ركعة أو أقل. ثم حكى ما تقدم عن الخلاف والمحرر وغيرهما (و) (ال) (فيما إذا بنى الإمام على غالب ظنه إن قلنا به) (وتقدم بيانه) (ف) (انه يسجد للسهو) (بعده) أي بعد السلام (نذباً نصاً) لحديث علي وابن مسعود مرفوعاً «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب»، فليتم ما عليه ثم ليسجد سجدين» متفق عليه. وفي البخاري «بعد التسليم» (وإن نسيه) أي سجود السهو (قبل السلام) أتى به بعده، ما لم يطل الفصل، لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد بعد السلام والكلام» (رواه مسلم) (أو) نسيه (بعده) أي بعد السلام أي عقبه (أتى) به ما لم يطل الفصل عرفاً. ولو انحرف عن القبلة أو تكلم (لما تقدم) (فلو) نسي سجود السهو حتى (شرع في صلاة) ثم ذكره (قضاء إذا سلم) إن لم يطل الفصل (وإن طال الفصل) لم يسجد. لأنه لتكميل الصلاة. فلا يأتي به بعد طول الفصل. كركن من أركانها (أو خرج من المسجد) لم يسجد. لأن المسجد محل الصلاة. فاعتبرت فيه المدة. كخيار المجلس (أو أحدث لم يسجد) للسهو، لفوات شرط الصلاة (وصحت) صلاته لأنه جابر للعبادة، كجبرانات الحج. فلم تبطل بفواته (ويكفيه لجميع السهو: سجدتان. ولو اختلف محلها) أي محل السهوين

لأنه صلى الله عليه وسلم « سها فسلم وتكلم بعد سلامه ، وسجد لهما سجوداً واحداً »
ولأنه شرع للجبر . فكفى فيه سجود واحد ، كما لو كان من جنس . ولأنه إنما
آخر ليجمع السهو كله ، وأما حديث ثوبان « لكل سهو سجدة واحدة بعد سلام »
فالسهو أسم جنس . ومعناه : لكل صلاة فيها سهو سجدة واحدة . يدل عليه قوله « بعد السلام »
ولا يلزمه بعد السلام سجودان (و) إذا اجتمع سهوان أحدهما قبل السلام والآخر
بعده فإنه (يغلب ما قبل السلام) على ما بعده . لأن ما قبل السلام أكد ، ولسبقه
(وإن شك في محل سجوده) بأن حصل له سهو وشك : هل السجود له قبل السلام أو
بعده ؟ (سجد قبل السلام) لأنه الأصل (ومتى سجد) للسهو (بعد السلام) سواء كان
محله قبله أو بعده (كبر ثم سجد سجدة واحدة) كسجود صلب الصلاة (ثم جلس) مفترشاً
في الثانية ومتوركاً في غيرها (فتشهد وجوباً) التشهد الأخير ، ثم سلم وهو قول جماعة
منهم ابن مسعود ، لحديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وسلم سها ،
فسجد سجدة واحدة ثم تشهد ثم سلم » رواه أبو داود والترمذي وحسنه . ولأنه
سجود يسلم له ، فكان معه تشهد يعقبه كسجود الصلب (وتقدم) بعضه (في الباب
قبله . وإن سجد قبله) أي قبل السلام (سجد سجدة واحدة بلا تشهد بعدهما) ذكره في
الخلاص : إجماعاً (وسجود سهو) كسجود صلب الصلاة (وما يقول فيه) أي في
سجود السهو (و) ما يقول (بعد الرفع منه ، كسجود صلب الصلاة) لما تقدم من
حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين « ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع
رأسه وكبر » (ومن ترك السجود الواجب) للسهو (عمدًا لا سهواً بطلت) صلاته
(ب) ترك (ما) محله (قبل السلام) لأنه ترك الواجب عمدًا . كغيره من الواجبات .
و (لا) تبطل (ب) ترك (ما) محله (بعده) أي بعد السلام (لأنه) جبر للعبادة خارج
عنها (منفرد عنها) فلم تبطل بتركه ، كجبرانات الحج . ولأنه (واجب لها كالأذان)
يعني أنه يفرق بين الواجب في الصلاة والواجب لها . لأن الأذان واجب للصلاة كالجماعة .
ولا تبطل بتركه بخلاف الواجبات في الصلاة إذا ترك منها شيئاً .

« باب صلاة التطوع »

قال في الاختيارات : التطوع تكمل به صلاة الفرض يوم القيامة . ان لم يكن المصلي أتمها وفيه حديث مرفوع رواه أحمد في المسند . وكذلك الزكاة ، وبقية الأعمال .
وقال ابو العباس في الرد على الرافضي : جاءت السنة بثوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه . ولو كان باطلا كعدمه لم يجبر بالتوافل شيء . والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم . وهو ما أبرأ الذمة فقولهم : تيطل صلاة وصوم من ترك ركناً بمعنى وجب القضاء لا بمعنى أنه لا يثاب عليهما شيئاً في الآخرة * (وهو) أي التطوع في الاصل : فعل الطاعة * و (شرعاً) وعرفاً (طاعة غير واجبة) والنفل والنافلة : الزيادة والتنفل التطوع (وأفضله) أي التطوع (الجهاد) قال احمد : لا أعلم شيئاً بعد الفرائض أفضل من الجهاد . ويأتي له مزيد إيضاح في كتاب الجهاد (ثم ثوابه) أي الجهاد (من نفقة وغيرها . فالنفقة فيه) أي الجهاد (أفضل من النفقة في غيره) من أعمال البر .
لقوله تعالى (مثلُ الذين ينفِقُونَ أموالهم في سبيلِ اللهِ كمثلِ حبةٍ (١) - الآية) (ثم علم ، تعلمه وتعليمه من حديث وفقه ونحوهما) كتفسير واصول . لحديث « فضل العلم على العابد كفضلي على أدناكم » الحديث . وتقدم في الخطبة . قال أبو الدرداء « العالم والمتعلم في الأجر سواء ، وسائر الناس همج لا خير فيهم » ونقل مهنا : طلب العلم أفضل الاعمال لمن صحت نيته . قيل : فأى شيء تصحيح النية ؟ قال : ينوي يتواضع فيه وينفي عنه الجهل . وقال لابي داود : شرط النية شديد ، حيب إلى ، فجمعته . وسأله ابن هاني : يطلب الحديث بقدر ما يظن أنه قد انتفع به ؟ قال : العلم لا يعد له شيء . ونقل ابن منصور : أن تذاكر بعض ليلة أحب إلى أحمد من إحيائها ..
وانه العلم الذي ينتفع به الناس في أمور دينهم . قلت : الصلاة والصوم والحج والطلاق ونحو هذا ؟ قال : نعم . قال الشيخ تقي الدين : من فعل هذا او غيره مما هو خير في نفسه ، لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره من الشركاء . فليس مذموماً ، بل قد يثاب بأنواع من الثواب ، إما بزيادة فيها وفي أمثالها ، فينتعم بذلك في الدنيا . قال : وقد

(١) سورة البقرة الآية : ٢٦١

يكون من فوائد ذلك وثوابه في الدنيا ، أن يهديه الله إلى أن يتقرب بها إليه . وهو معنى قول بعضهم « طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله » وقول الآخر : طلبهم له نية . يعني نفس طلبه حسن ينفعهم . قال أحمد : ويجب أن يطلب من العلم ما يقوم به دينه . قيل له : فكل العلم يقوم به دينه . قال : الفرض الذي يجب عليه في نفسه لا بد له من طلبه . قيل : مثل أي شيء ؟ قال : الذي لا يسعه جهله : صلاته ، وصيامه ، ونحو ذلك . ومراد أحمد : ما يتعين وجوبه . وإن لم يتعين ففرض كفاية ، ذكره الاصحاب . فمضى قامت طائفة بعلم لا يتعين وجوبه قامت بفرض كفاية ، ثم من تلبس به فنفل في حقه ، ووجوبه مع قيام غيره به دعوى تفتقر إلى دليل . وليحذر العالم ويجتهد ، فإن ذنبه أشد ، نقل المروزي : العالم يقتدى به . ليس العالم مثل الجاهل ، ومعناه لابن المبارك وغيره . وقال الفضيل بن عياض : يغفر لسبعين جاهلاً قبل أن يغفر لعالم واحد . وقال الشيخ تقي الدين : أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه . فذنبه من جنس ذنب اليهود . والله أعلم . وفي آداب عيون المسائل : العلم أفضل الأعمال ، وأقرب العلماء إلى الله وأولاهم به : أكثرهم له خشية (ثم صلاة) لما روى سالم بن أبي الجعد عن ثوبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » رواه ابن ماجه واستاده ثقات إلى سالم . قال : أحمد : سالم لم يلق ثوبان ، بينهما شعبان بن أبي طلحة . وله طرق فيها ضعف . ولأن فرضها أكد الفروض . فتوقعها أكد التطوعات . ولأنها تجمع أنواعاً من العبادة : الاخلاص ، والقراءة ، والركوع والسجود ، ومناجاة الرب ، والتوجه إلى القبلة ، والتسبيح ، والتكبير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (ونص) الامام (احمد : ان الطواف لغريب أفضل من الصلاة في المسجد الحرام) نقل حنبل : نرى لمن قدم مكة أن يطوف . لأن الطواف أفضل من الصلاة . والصلاة بعد ذلك . وعن ابن عباس : الطواف لأهل العراق . والصلاة لأهل مكة . وكذا عطاء . وذلك لأن الصلاة لا تختص بمكان ، فيمكن التنفل بها في أي مكان اراد ، بخلاف الطواف (ثم سائر ما تعدى نفعه من عيادة مريض ، وقضاء حاجة مسلم ، وإصلاح بين الناس ونحوه) كإبلاغ حاجة من لا يستطيع إبلاغها إلى ذي سلطان ، لأن نفعه متعد . أشبه الصدقة . وعن أبي الدرداء مرفوعاً « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة ؟ قالوا : بلى : قال : إصلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ، ونقل حنبل :

اتباع الجنازة أفضل من الصلاة . ولهذا حمل صاحب المحرر وغيره أفضلية الصلاة على النافع القاصر كالحج ، وإلا فالتعدي أفضل (وهو) أي ما تعدى نفعه (متفاوت ، فصدقة على قريب محتاج أفضل من عتق) أجنبي ، لأنها صدقة واحة (وعتق أفضل من صدقة على أجنبي) لما فيه من تخليصه من أسر الرق (إلا زمن غلاء وحاجة) فالصدقة ، حتى على الأجنبي ، أفضل من العتق ، لمسيس الحاجة إليها (ثم حج) الحديث « الحج جهادٌ كلٌّ ضعيفٌ » رواه ابن ماجه وغيره . وفي الباب أحاديث كثيرة . قال في الفروع : وظهر من ذلك ، أن نفل الحج أفضل من صدقة التطوع ، ومن العتق ، ومن الأضحية . قال : وعلى ذلك إن مات في الحج مات شهيداً . قال : وعلى هذا فاموت في طلب العلم أولى بالشهادة ، على ما سبق . وللمرادي - قال حسن غريب - عن أنس مرفوعاً « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع » وظاهر كلام أحمد والأصحاب وبقيّة العلماء : أن المرأة كالرجل في استحباب التطوع بالحج ، لما سبق . ونقل أبو طالب : ليس يشبه الحج شيء ، للتعبد الذي فيه . ولتلك المشاعر . وفيه مشهد ليس في الاسلام مثله عشية عرفة . وفيه انهك المال والبدن ، وإن مات بعرفة فقد طهر من ذنوبه (ثم عتق) هكذا في المبدع ، وهو معنى كلام الفروع فيما سبق . ومقتضى كلام المنتهى وغيره : أن العتق أفضل من الحج . لأنه مما يتعدى نفعه ، كما هو مقتضى كلام المصنف أولاً (ثم صوم) الحديث « كل عمل ابن آدم له إلا الصوم ، فإنه لي وأنا أجزي به » وإنما أضاف الله تعالى إليه الصوم لأنه لم يعبد به غيره في جميع الملل ، بخلاف غيره ، وإضافة عبادة إلى غير الله قبل الاسلام لا يوجب عدم أفضليتها في الاسلام . فإن الصلاة في الصفا والمروة أعظم منها في مسجد من مساجد قرى الشام إجماعاً . وإن كان ذلك المسجد ما عبد فيه غير الله قط وقد أضافه الله إليه . بقوله (وإن المساجد لله) (١) فكذا الصلاة مع الصوم . وقيل : أضاف الصوم إليه لأنه لا يطلع إليه غيره . وهذا لا يوجب أفضليته . وسأله صلى الله عليه وسلم رجل « أيُّ العمل أفضل ؟ » قال : عليك بالصوم . فإنه لا مثل له « اسناده حسن . رواه أحمد والنسائي من حديث أبي أمامة . فإن صح مما سبق أصح . ثم يحمل على غير الصلاة ، أو بحسب السائل . قاله في الفروع . وكذلك اختار الشيخ تقي الدين أن كل واحد بحسبه . وقال في الرد على الرافضي : وقد يكون كل واحد أفضل في حال ، كفعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه رضي الله عنهم ، بحسب الحاجة والمصلحة . ويوافقه قول أحمد لابراهيم ابن

(١) سورة الجن الآية : ١٨

جعفر : أنظر ما هو أصلح لقلبك فافعله (وقال الشيخ : استيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلاً ونهاراً : أفضل من الجهاد الذي لم تذهب فيه نفسه وماله . وهي) أي العبادة التي تستوعب الليل والنهار (في غير العشر تعدل الجهاد) للاخبار الصحيحة المشهورة . وقد رواها أحمد (ولعل هذا مرادهم) أي الأصحاب . قال في الفروع : ولعل هذا مراد غيره . وقال : العمل بالقوس والرمح أفضل في الثغر . وفي غيره نظيرها . وفي المتفق عليه عن أبي هريرة مرفوعاً « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله » ، واحسبه قال : وكالقائم لا يفتر ، وكالصائم لا يفطر » وفي لفظ « كالذي يصوم النهار ويقوم الليل » (وقال) الشيخ (تعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد ، وانه نوع من الجهاد) من جهة أن به إقامة الحجج على المعاند ، وإقامة الأدلة فهو كالجهاد بالرأى على ما يأتي في الجهاد .

« تنمة » في خطبة كفاية بن عقيل : إنما تشرف العلوم بحسب مؤدياتها ، ولا أعظم من الباري ، فيكون العلم المؤدي إلى معرفته وما يجب له وما يجوز أجل العلوم . والأشهر عن أحمد : الاعتناء بالحديث والفقه ، والتحريض على ذلك . وقال : ليس قوم خيراً من أهل الحديث . وعاب على محدث لا يتفقه ، وقال : يعجبني أن يكون الرجل فهماً في الفقه ، قال الشيخ تقي الدين : قال أحمد : معرفة الحديث والفقه أعجب إلى من حفظه . وفي خطبة مذهب ابن الجوزي : بضاعة الفقه أربح البضائع . وفي كتاب العلم له : الفقه عمدة العلوم اهـ . ونقل مهنا عن أحمد أفضلية الفكر على الصلاة والصوم ، فقد يتوجه أن عمل القلب أفضل من عمل الجوارح . ويكون مراد الأصحاب عمل الجوارح ، ويؤيده : حديث « أحب الأعمال إلى الله الحب في الله والبغض في الله » وحديث « أوثق عرى الاسلام أن تحب في الله وتبغض في الله » وقد جاء صاحب الفروع في هذا الباب بالعجب العجيب . فرحمه الله . وجزاه أحسن الجزاء (وأكد صلاة التطوع : صلاة الكسوف) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها عند وجود سببها ، بخلاف الاستسقاء فإنه كان يستسقي تارة ويترك أخرى (ثم) صلاة الاستسقاء لأنه يشرع لها الجماعة مطلقاً ، أشبهت الفرائض (ثم التراويح) لأنه لم يداوم عليها صلى الله عليه وسلم خشية أن تفرض . لكنها أشبهت الفرائض من حيث مشروعيتها الجماعة لها (ثم الوتر) قدمه جماعة ، منهم صاحب التلخيص . وجزم به في الوجيز وغيره . ووجهه : ان الجماعة شرعت للتراويح مطلقاً . بخلاف الوتر . فإنه إنما تشرع له الجماعة تبعاً للتراويح . ونقل حنبل : ليس بعد المكتوبة أفضل من قيام

الليل (وكان) الوتر (واجباً على النبي صلى الى عليه وسلم) لحديث « ثلاث كتبن عليّ ،
 ولم تكتب عليكم : الضحى . والاضحى . والوتر » واعتراض بأنه صلى الله عليه وسلم
 كان يوتر على الرحلة . كما ثبت في الصحيحين وأجيب : بأنه يحتمل أنه من عذر ،
 أو من خصائصه ، أو انه كان واجباً عليه في الحضر دون السفر كما قال الحلبي وابن
 عبد السلام الشافعي ، والقرافي ، جمعاً بين الدليلين . وليس بواجب على امته صلى الله
 عليه وسلم لقوله للاعرابي ، حين سأله عما فرض الله عليه من الصلاة قال « خمس
 صلوات . قال هل علي غيرها ؟ قال : لا الا أن تطوع » متفق عليه . وكذب عبادة
 رجلاً يقول : الوتر واجب . وقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « خمس
 صلوات كتبن الله على العبد في اليوم والليلة » الخبر . وعن علي قال « الوتر ليس
 يحتم كهيئة الصلاة المكتوبة . ولكنه سنة سنّها النبي صلى الله عليه وسلم » رواه احمد
 والترمذي وحسنه . ولأنه يجوز فعله على الرحلة من غير ضرورة . أشبه السنن . وأما
 حديث أحمد وأبي داود مرفوعاً « من لم يوتر فليس منّا » ففيه ضعف ، وحديث أبي
 أيوب « الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل » . ومن أحب أن يوتر بثلاث
 فليفعل . ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أحمد وابوداود وابن ماجه ورواته
 ثقات والنسائي . وقال الموفق : أولى بالصواب . فمحمول على تأكيد الاستحباب .
 لقول الامام أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ، لا ينبغي أن تقبل له شهادة
 (ثم سنة فجر) لقول عائشة « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل
 أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر » متفق عليه . وعن أبي هريرة يرفعه « صلوا ركعتي
 الفجر ولو طردتكم الخيل » رواه أحمد وابو داود (ثم سنة مغرب) لحديث أحمد
 عن عبيد مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال « سئل أكان الرسول صلى الله عليه وسلم
 يأمرُ بصلاة بعد المكتوبة سوى المكتوبة ؟ فقال : نعم بين المغرب والعشاء » (ثم سواء
 في رواتب) أي باقي الرواتب ، وهي ركعتا الظهر القبلية والبعديّة ، وركعتا العشاء
 سواء في الفضيلة (ووقت الوتر : بعد صلاة العشاء) لقوله صلى الله عليه وسلم في
 حديث خارجة بن حذافة « لقد أمدكم الله بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ،
 هي الوتر ، فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر » رواه أحمد وغيره . وفيه ضعف . وعن
 معاذ معناه مرفوعاً . رواه أحمد من رواية عبد الله بن زحر . وهو ضعيف (و) بعد
 (سنتها) أي العشاء استحباباً ، ليوالي بين العشاء وسنتها . وقد أوضحته في حاشية

المنتهى بكلام ابن قندس في حاشية الفروع (ولو) كانت صلاة العشاء (في جمع تقديم) بأن جمعها مع المغرب في وقتها ، لعموم ما سبق (إلى طلوع الفجر الثاني) لما تقدم . ولقوله صلى الله عليه وسلم « أوتروا قبل أن تصبحوا » رواه مسلم . وأما حديث أبي نضرة مرفوعاً « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح » رواه أحمد من رواية ابن لهيعة ، فيحمل على حذف مضاف ، أي وقت صلاة الصبح . جمعاً بين الاخبار (ولا يصح) الوتر (قبل) صلاة (العشاء) لعدم دخول وقته . وفهم منه : أنه يصح بعد العشاء قبل سنتها ، لكنه خلاف الأولى (والأفضل : فعله آخر الليل لمن وثق من قيامه فيه وإلا) بأن لم يثق من قيامه (أوترَ قبلَ أن يرقُدَ) لحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيكم خاف ان لا يقومَ من آخر الليل فليوترَ ، ثم ليرقدَ . ومن وثق بقيامه من آخر الليل فليوترَ من آخره . فان قراءة آخر الليل محضورة . وذلك أفضل » رواه مسلم (ويقضيه مع شفعه إذا فات) وقته ، لحديث أبي سعيد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره » رواه ابو داود (واقله : ركعة . ولا يكره) الإيتار (بها مفردة . ولو بلا عذر من مرض أو سفر ونحوهما) لحديث أبي أيوب . وهو قول كثير من الصحابة (وأكثره) أي الوتر وفي الوجيز : وأفضله (إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، ثم يوتر بركعة) نص عليه . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى مثنى . فإذا خشيت الصبحَ فاوتر بواحدة » متفق عليه . وعن عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين ان تفرغ العشاء إلى الفجر : إحدى عشرة ركعة » ، يسلم من كل ركعتين . ويوتر بواحدة » رواه مسلم (ويسن فعلها) أي الركعة (عقب الشفع ، بلا تأخير) لها عنه (نصاً ، وإن صلاها) أي الاحدى عشرة (كلها بسلام واحد ، بأن سرد عشرّاً وتشهد) التشهد الأول (ثم قام فأتى بالركعة) جاز (أو سرد الجميع) أي الاحدى عشرة (ولم يجلس إلا في الاخيرة . جاز) لكن الصفة الأولى أولى . لأنها فعله صلى الله عليه وسلم (وكذا ما دونها) أي دون الاحدى عشرة ، بأن اوتر بثلاث ، أو بخمس ، أو سبع أو تسع (وإن أوتر بتسع سرد ثانياً ، وجلس وتشهد) التشهد الاول (ولم يسلم ثم صلى التاسعة ، وتشهد وسلم) لما روت عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » رواه مسلم (وإن أوتر بسبع أو خمس) سردهن ، (ولم يجلس إلا في آخرهن) لحديث أم سلمة : قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم

يوتر بخمسٍ أو سبعٍ . لا يفصلُ بتسليمٍ » رواه النسائي . وعن عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة » ، يوتر من ذلك بخمسٍ ، لا يجلس في شيء إلا في آخرها » رواه مسلم (وهو) أي عدم جلوسه إلا في آخرهن (أفضل فيهما) أي فيما إذا أوتر بسبع أو بخمس وجزم في الكافي والمقنع فيما إذا أوتر بسبع : أن يسرد ستاً ، ويجلس يتشهد . ولا يسلم ثم يصلي السابعة . ويتشهد ويسلم . لفعله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة . واستاده ثقات (وأدنى الكمال : ثلاث) ركعات . لأن الركعة الواحدة اختلفت في كراهتها . والأفضل أن يتقدمها شفع . فلذلك كانت الثلاث أدنى الكمال (بسلامين) لحديث ابن عمر مرفوعاً « افصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم » رواه الاثرم (وهو) أي كون الثلاث بسلامين (أفضل) لما سبق (ويستحب أن يتكلم بين الشفع والوتر) ليفصل بينهما . وكان ابن عمر يسلم من ركعتين ، حتى يأمر ببعض حاجته (ويجوز) أن يصلي الثلاث ركعات (بسلام واحد ، ويكون سرداً) فلا يجلس إلا في آخرهن (ويجوز) أن يصلي الثلاث ركعات (كالمغرب) جزم به في المستوعب وغيره . وقال القاضي : إذا صلى الثلاث بسلام . ولم يكن جلس عقب الثانية . جاز ، وإن كان جلس ، فوجهان ، أصحهما : لا يكون وترأ (ويقرأ في) الركعة (الأولى) إذا أوتر بثلاث بعد الفاتحة (سبع ، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون (١) ، وفي الثالثة : قل هو الله أحد (٢)) لقول ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ذلك » رواه أحمد والترمذي . ورواه أبو داود وغيره من حديث أبي بن كعب (ويسن أن يقنت فيها) أي في الركعة الأخيرة من الوتر (جميع السنة) لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول في وتره أشياء ، يأتي ذكرها . وكان للدوام ولأن ما شرع في رمضان شرع في غيره كعده . وأما ما رواه أبو داود والبيهقي « أن أبيتاً كان يقنت في النصف الأخير من رمضان حين يصلي التراويح » فيه انقطاع ، ثم هو رأى أبي (بعد الركوع) روى عن الخلفاء الراشدين . لحديث ، هريرة وأنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع (٣) » متفق عليه . وإن كبر ورفع يديه ، ثم قنت قبله (أي قبل الركوع) (جاز) لانه روى عن جمع من

(١) سورة الكافرون الآية : ١

(٢) سورة الإخلاص الآية : ١

(٣) الصحيح أن القنوت للتنازل في جميع الصلوات طول العام .

الصحابة قال الخطيب : الأحاديث التي جاء فيها قبل الركوع كلها معلولة (فيرفع يديه إلى صدره ويبسطهما وبطنهما نحو السماء) نص على ذلك . لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا دعوت الله فادعُ ببطونِ كفيك ، ولا تدعُ بظهورهما . فإذا فرغت فامسحْ بهما وجهك » رواه أبو داود وابن ماجه (ومن أدرك مع الإمام منها) أي من الثلاث ركعات (ركعة فإن كان الإمام سلم من اثنتين أجزأه) ما أدركه . لأن أقل الوتر ركعة (والا) أي وإن لم يكن الإمام سلم من اثنتين (قضى ، كصلاة الإمام) لحديث « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا » ولأن القضاء يحكي الأداء (ويقول في قنوته جهراً إن كان اماماً أو منفرداً نصاً . وقياس المذهب : يخير المنفرد في الجهر) بالقنوت (وعدمه كالقراءة) وظاهر كلام جماعة : أن الجهر يختص بالإمام فقط . قال في الخلاف : وهو أظهر (اللهم) أصله يا الله كما تقدم . حذفت « يا » من أوله . وعوض عنها الميم في آخره . ولذلك لا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر . ولخطوا في ذلك أن يكون الابتداء بلفظ اسم الله تعالى ، تبركاً وتعظيماً . أو طلباً للتخفيف بتصيير اللفظين لفظاً واحداً (إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك) أي نطلب منك المعونة والهداية والمغفرة (ونتوب اليك) التوبة : الرجوع عن الذنب ، وشرعاً : الندم على ما مضى من الذنب . والاقلاع في الحال . والعزم على ترك العود في المستقبل ، تعظيماً لله . فإن كان الحق لآدمي فلا بد أن يحلله . ذكره في المبدع (ونؤمن بك) أي نصدق بوحدانيتك (ونترك عليك) قال الجوهري : التوكل اظهار العجز والاعتماد على الغير . والاسم التكلان . وقال ذو النون المصري : هو ترك تدبير النفس . والانحلاع من الحول والقوة . وقال سهل ابن عبد الله : هو الاسترسال مع الله على ما يريد (وثني عليك الخير كله) أي نمدحك ونصفيك بالخير . والثناء في الخير خاصة والثناء بتقديم النون في الخير والشر (ونشكرك ولا نكفرك) أصل الكفر الجحود والستر . قال في المطالع : والمراد هنا كفر النعمة ، لا قترانه بالشكر (اللهم اياك نعبد) قال الجوهري : معنى العبادة : الطاعة والخضوع والتذلل . ولا يستحقه إلا الله تعالى . قال الفخر اسماعيل وابو البقاء : العبادة ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي . وسمي العبد عبداً لذلك وانقياده لمولاه (ولك نصلي ونسجد) لا لغيرك (واليك نسعى) يقال : سعى يسعى سعياً إذا عدا . وقيل : إذا كان بمعنى الجري عدي بالى ، وإذا كان بمعنى العمل فباللام . لقوله تعالى

(وسعى لها سعيها (١)) (ونخذ) بفتح النون ويجوز ضمها يقال : حقد بمعنى أسرع ، وأحقد لغة فيه . فمعنى « نخذ » نسرع ، أي نبادر بالعمل والخدمة (نرجو) أي نؤمل (رحمتك) سعة عطائك (ونخشى) نخاف (عذابك) أي عقوبتك . لقوله تعالى (نبيء عبادي أني انا الغفور الرحيم ، وأن عذابي هو العذاب الاليم) (٢) (ان عذابك الجدد) بكسر الجيم : الحق لا اللعب (بالكفار ملحق) بكسر الحاء أي لا حق بهم . ويجوز فتحها لغة على معنى : أن الله تعالى يلحقه بهم . وهو معنى صحيح . قال في الشرح والمبدع : غير أن الرواية هي الاولى . وهذا الدعاء قنت به عمر رضي الله عنه . وفي أوله بسم الله الرحمن الرحيم . وفي آخره « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك » وهاتان سورتان في مصحف أبي . قال ابن سيرين : كتبهما أبي في مصحفه إلى قوله « ملحق » زاد غير واحد « ونخلع ونترك من يكفرك » (اللهم اهدنا فيمن هديت) أصل الهدى : الرشاد والبيان : قال تعالى (وانك لتهدي الى صراط مستقيم) (٣) فأما قوله تعالى (انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) (٤) فهي من الله تعالى : التوفيق والارشاد . وطلب الهداية من المؤمنين مع كونهم مهتدين . بمعنى طلب التثبيت عليها ، وبمعنى المزيد منها (وعافنا فيمن عافيت) من الأسقام والبلايا . والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ، ويعافهم منك (وتولنا فيمن توليت) الولي : ضد العدو . من تليت الشيء اذا عنيت به ونظرت اليه . كما ينظر الولي في مال اليتيم . لأنه تعالى ينظر في أمر وليه بالعتاية . ويجوز أن يكون من وليت الشيء ، اذا لم يكن بينك وبينه واسطة ، بمعنى أن الولي يقطع الوسائط بينه وبين الله تعالى ، حتى يصير في مقام المراقبة والمشاهدة وهو مقام الاحسان (وبارك لنا) البركة الزيادة ، وقيل : هي حلول الخير الالهي في الشيء (فيما أعطيت) أي أنعمت به (وقنا شر ما قضيت ، انك سبحانك تقضي ولا يقضى عليك) سبحانه لا اراد لأمره ، ولا معقب لحكمه . فانه يفعل ما يشاء . ويحكم ما يريد (انه لا يذل من واليت . ولا يعز من عاديت . تباركت ربنا وتعاليت) رواه أحمد . ولفظه له . وتكلم فيه ، وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث الحسن ابن علي . قال « علمني النبي صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر : اللهم اهدني — الى — وتعاليت » وليس فيه « ولا يعز من عاديت » ورواه البيهقي . وأثبتها

(١) سورة الإسراء الآية : ١٩

(٢) سورة الحجر الآيات : ٤٩ ، ٥٠

(٣) سورة الشورى الآية : ٥٢

(٤) سورة القصص الآية : ٥٦

فيه . وتبعه المؤلف وغيره ، والرواية افراد الضمير . وجمعها المؤلف . لأن الامام يستحب له أن يشارك المأموم في الدعاء . وفي الرعاية « لك الحمد على ما قضيت نستغفرك اللهم ونتوب اليك . لا لجأ ولا ملجأ ولا منجا منك إلا اليك » « اللهم انا نعوذ برضاك من سخطك ، وبعفوك من عقوبتك ، وبك منك » قال الخطابي : في هذا معنى لطيف . وذلك أنه سأل الله أن يجيره برضاه من سخطه . وهما ضدان ومتقابلان . وكذلك المعافاة والمؤاخذة بالعقوبة ، لجأ إلى من لا ضده . وهو الله . أظهر العجز ، والانقطاع . وفزع منه اليه ، فاستعاذ به منه . قال ابن عقيل : لا ينبغي أن يقول في دعائه : أعوذ بك منك . اذ حاصله أعوذ بالله من الله . وفيه نظر . إذ هو ثابت في الخبر (لا نحصى ثناء عليك) أي لا نحصى نعمك . والثناء بها عليك . ولا نبغيه ولا نطيعه . ولا منتهى غايته . والاحصاء : العد والضبط والحفظ . قال تعالى (علم أن لن تحصوه (١)) أي تطبيقه (أنت كما أثبت على نفسك) اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء . ورد إلى المحيط علمه بكل شيء جملة وتفصيلاً . كما أنه تعالى لا نهاية لسلطانه وعظمته ، لا نهاية للثناء عليه لانه تابع للمثنى عليه . روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره « اللهم أني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصى ثناء عليك . أنت كما أثبت على نفسك » رواه الخمسة ورواته ثقات . قال في الشرح : ويقول في قنوت الوتر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وهو معنى ما نقله أبو الحرث ، يدعو بما شاء ، واقتصر جماعة على دعاء « اللهم اهدنا » وظاهره : أنه يستحب ، وان لم يتعين . واختاره أحمد . ونقل المروزي : أنه يستحب بالسورتين . وانه لا توقيت (ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) نص عليه (ولا بأس) ان يقول (وعلى آله . ولا بأس أن يدعو في قنوته بما شاء غير ما تقدم نصاً . قال أبو بكر : مهما دعا به جاز) وتقدم ما فيه (ويرفع يديه إذا أراد السجود) نص عليه . لانه مقصود في القيام . فهو كالقراءة (ويمسح وجهه بيديه) لما روى السائب بن يزيد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا رفع يديه ومسح بهما وجهه » رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة و (كخارج الصلاة . والمأموم يؤمن بلا قنوت) ان سمع . وان لم يسمع دعا . نص عليه (ويفرد المنفرد الضمير) لما تقدم (وإذا سلم) من

الوتر (سن قوله « سبحان الملك القدوس » ثلاثاً . يرفع صوته في الثالثة) للخبر . رواه أحمد عن عبد الرحمن بن ابزي .

« تنمة » قيل لأحمد : رجل قام يتطوع ، ثم بدا له ، فجعل تلك الركعة وترأ . قال : كيف يكون هذا ؟ قد قلب نيته . قيل له : أبتدىء الوتر ؟ قال : نعم (ويكره قنوته في غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وإبي الدرداء ، لما روى مسلم عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركه » وروى أبو هريرة وابن مسعود نحوه مرفوعاً وعن أبي مالك الأشجعي قال : قلت لأبي « أنك قد صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وإبي بكر وعمر وعثمان ، وخلف علي ، ههنا بالكوفة نحو خمس سنين ، أكانوا يقنتون في الفجر ؟ قال أي بني محدث » رواه أحمد بإسناد صحيح والترمذي . وقال : العمل عليه عند أهل العلم . وليس فيه في الفجر . وأما حديث أنس « ما زال النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا » رواه أحمد وغيره فيحمل على أنه أراد طول القيام . فانه يسمى قنوتاً . أو انه كان يقنت إذا دعا لقوم ، أو دعا عليهم للجمع بينهما . يؤيده ما روى سعيد عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت في الفجر إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم » وكذلك ما روى عن عمر « أنه كان يقنت في الفجر بمحضر من الصحابة وغيرهم » يحمل على أنه كان في أوقات النوازل . وعن سعيد بن جبير قال « أشهد على ابن عباس أنه قال : القنوت في الفجر بدعة » رواه الدارقطني . ولانها صلاة مفروضة فلم يسن فيها . كبقية الصلوات (فان ائتم بمن يقنت في الفجر أو في النازلة تابعه) لحديث « إنما جعل الامام ليؤتم فلا تختلفوا عليه » (وأمن) المأموم (إن كان يسمع) القنوت (وإن لم يسمع القنوت دعا) قال في الاختيارات : وإذا فعل الامام ما يسوغ فيه الاجتهاد تبعه المأموم فيه . وإن كان هو لا يراه ، مثل القنوت في الفجر ، ووصل الوتر (فان نزل بالمسلمين نازلة) هي الشديدة من شدائد الدهر (غير الطاعون) لانه لم يثبت القنوت في طاعون عمواس . ولا في غيره . ولأنه شهادة للاخيار فلا يسأل رفعه (سن لامام الوقت خاصة) لأنه صلى الله عليه وسلم هو الذي قنت . فيتعدى الحكم إلى من يقوم مقامه (واختار جماعة : ونائبه) لقيامه مقامه (القنوت بما يناسب تلك النازلة في كل مكتوبة) لفعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس . رواه أحمد وابو داود (إلا الجمعة) للاستغناء عنه بالدعاء في خطبتها (ويرفع صوته

في صلاة جهر) قال في المبدع : وظاهر كلامه مطلقاً (وإن قنت في النازلة كل امام جماعة أو كل مصل لم تبطل صلاته) لانه من جنس الصلاة . كما لو قال : آمين رب العالمين .

فصل

السنن الراجعة التي تفعل مع الفرائض

(عشر) ركعات (وركعة الوتر فيؤكد فعلها ، ويكره تركها ، ولا تقبل شهادة من داوم عليه لسقوط عدالته) قال أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ، لا ينبغي أن تقبل شهادته (قال القاضي : ويأثم) واعترض بأنه لا تأثيم بترك سنة . ويأتي له مزيد بيان في الكلام على العدالة في باب شروط من تقبل شهادته (إلا في سفر ، فيخير بين فعلها) أي الرواتب (و) بين (تركها) لأن السفر مظنة المشقة ، ولذلك جاز فيه القصر (إلا سنة فجر ، و) إلا سنة (وتر ، فيفعلان فيه) أي السفر كالحضر ، لتأكدهما لما تقدم (وفعلها) أي الرواتب بل السنن كلها سوى ما تشرع له الجماعة (في البيت افضل) لحديث ابن عمر الآتي ، ولأنه أبعد من الرياء ، لكن المعتكف يصلّيها في المسجد (ركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب يقرأ في أولاهما بعد الفاتحة : قل يا أيها الكافرون (١) ، وفي الثانية ، قل هو الله أحد (٢)) للخبر (وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر « حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح . كانت ساعة لا يدخل فيها على النبي صلى الله عليه وسلم حديثي حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين » متفق عليه . وكذا أخبرت عائشة وصححه الترمذي (ويسن تخفيفهما) أي ركعتي الفجر ، لحديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح ، حتى إني لأقول : هل قرأ بأمر »

(١) سورة الكافرون الآية : ١

(٢) سورة الاخلاص الآية : ١

الكتاب ؟ » متفق عليه (و) يسن (الاضطجاع بعدهما على جنبه الايمن) قبل فرضه .
نص عليه . لقول عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع » وفي رواية « فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع » متفق عليه ونقل أبو طالب : يكره الكلام بعدهما إنما هي ساعة تسبيح ، ولعل المراد في غير العلم لقول الميموني كنا نتناظر أنا وأبو عبد الله في المسائل قبل صلاة الفجر . وغير الكلام المحتاج اليه ، ويتوجه لا يكره لحديث عائشة ، قاله في المبدع . وسبقه اليه جده في الفروع (و) يسن (أن يقرأ فيهما) أي في ركعتي الفجر (كسنة المغرب) في الأولى بعد الفاتحة (قل يا أيها الكافرون . وفي الثانية قل هو الله أحد) لحديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر : قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد » رواه مسلم (أو) يقرأ (في الأولى : قولوا آمناً بالله (١) - الآية) من البقرة (وفي الثانية) قل (يا أهل الكتاب تعالوا (٢) - الآية) من آل عمران للخبر . وتقدم في صفة الصلاة (ويجوز فعلهما) أي ركعتي الفجر (راكبا) لحديث مسلم عن ابن عمر ، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة ، وللبخاري « إلا الفرائض » وسأله صالح عن ذلك فقال : قد أوتر النبي صلى الله عليه وسلم على بعيره . وركعتا الفجر ما سمعت بشيء ، ولا اجترأ عليه (ووقت كل راتبة منها) أي من الرواتب (قبل الفرض) كسنة الفجر ، والظهر القبلية (من دخول وقته) أي وقت الفرض (إلى) تمام (فعله) فسنة فجر وظهر ، الأولى : بعدهما قضاء كما يأتي (وما بعده) أي الفرض من السنن . كسنة الظهر الأخيرة ، وسنة المغرب والعشاء وقتها (من فعله) إلى آخر وقته) فلا يصح تقديمها عليه (ولا سنة) راتبة (بالجمعة قبلها . وأقلها) أي أقل السنة الراتبة (بعدها) أي الجمعة (ركعتان) لما في رواية متفق عليها عن ابن عمر « وركعتين بعد الجمعة في بيته » (وأكثرها) أي السنة بعد الجمعة (ست) لما يأتي في بابها (وفعلها) أي سنة الجمعة (في المسجد مكانه أفضل نصا) وفيه نظر ، مع الحديث السابق عن ابن عمر وفي المبدع : فعل جميع الرواتب في البيت أفضل (وتجزئ السنة عن تحية المسجد) لأن المقصود من تحية المسجد بداءة الداخل اليه في الصلاة . وقد وجدت . و (لا عكس) أي لا تجزئ تحية عن سنة ، لأنه لم ينو السنة

(١) سورة البقرة الآية : ١٣٦

(٢) سورت آل عمران الآية : ٦٤

عند إحرامه « وإنما لكل امرئ ما نوى » ولا تحصل التحية بركعة ولا بصلاة ، جنازة ، ولا سجود تلاوة وشكر . قال في المنتهى : وإن نوى بركتين التحية والسنة أو الفرض : حصلا (ويسن الفصل بين الفرض وسنته بكلام أو قيام) أي انتقال ، لقول معاوية « أن النبي أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة » ، حتى نتكلم أو نخرج » رواه مسلم (وللزوجة والأجير) ولو خاصا (والولد ، والعبد : فعل السنن الرواتب مع الفرض) لأنها تابعة له (ولا يجوز منعهم) من السنن لأن زمنها مستثنى شرعا . كالفرائض (ومن فاته شيء من هذه السنن سن له قضاؤه) لما وري « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما ، وقضى الركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر » وقسنا الباقي على ذلك (وتقدم) في باب شروط الصلاة (إذا فاتت) السنن (مع الفرائض) مفعلا (وسنة فجر ، وسنة ظهر ، الأولى بعدهما) أي بعد الفجر والظهر (قضاء) لأن وقتها يمتد إلى الصلاة . ففعلهما بعد الوقت يكون قضاء (ويبدأ بسنة الظهر) التي (قبلها إذا قضاها) أي السنة (قبل) السنة (التي بعدها) أي بعد الظهر ندبا ، مراعاة للترتيب (ويسن غير الرواتب : أربع قبل الظهر ، وأربع بعدها) لما روت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم « من حافظ على أربع قبل الظهر ، وأربع بعدها . حرمه الله على النار » صححه الترمذي (وأربع قبل الجمعة) لما يأتي في بابها (وأربع قبل العصر) لحديث ابن عمر مرفوعاً « رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً » رواه الترمذي . وقال : حسن غريب (وأربع بعد المغرب) لحديث أبي هريرة يرفعه « من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء ، عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة » رواه الترمذي (وقال الموفق) والشارح (ست) أي بعد المغرب للخبر السابق (وأربع بعد العشاء) لقول عائشة « ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط ، فدخل عليّ إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات » رواه أبو داود (قال جماعة) منهم الشارح وابن عبيد ان (يحافظ عليهن) استحبابا لما تقدم (ويسن لمن شاء ركعتان بعد أذان المغرب قبلها) لما روى أنس قال « كنا نصلي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب » قال المختار بن فلفل « فقلت له : أكان صلى الله عليه وسلم صلاهما ؟ قال : كان يراناً نصليهما ، فلم يأمرنا ولم ينهنا » متفق عليه . واصلح الروایتين : إباحتهما . كما تقدم في باب الاذان لحديث عبد الله المزني قال : قال

صلى الله عليه وسلم « صلوا ركعتين قبل المغرب » ، ثم قال : صلوا ركعتين قبل المغرب ، ثم قال : صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء ، خشية أن يتخذها الناس سنة « متفق عليه . وقوله : يسن لمن شاء ، فيه نظر . لان السنة لا تتوقف على المشيئة إلا أن يقال : أشار به إلى أن سنتيهما ليست مؤكدة (و) يسن (ركعتان بعد الوتر جالسا) والاصح : يباحان . قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن الركعتين بعد الوتر فقال : أرجو ان فعله انسان أن لا يضيق عليه ، ولكن يكون وهو جالس ، كما جاء في الحديث ، قلت : تفعله أنت ؟ قال : لا . ما أفعله انتهى . لان أكثر الواصفين لتهجدته صلى الله عليه وسلم لم يذكرهما . منهم ابن عباس وزيد بن خالد : وعائشة ، فيما رواه عنها عروة والقاسم وعبد الله ابن شقيق .

فصل

التراويح سنة مؤكدة سنّها النبي صلى الله عليه وسلم

ولست محدثة لعمر . ففي المتفق عليه من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها باصحابه ثم تركها خشية أن تفرض » وهي من أعلام الدين الظاهرة ، سميت بذلك لأنهم كانوا يجلسون بين كل أربع يستريحون . وقيل مشتقة من المراحة . وهي التكرار في الفعل . وهي (عشرون ركعة في رمضان) لما روى مالك عن يزيد ابن رومان قال « كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان بثلاث وعشرين ركعة » والسرفه ان الراتية عشر ، فضوعفت في رمضان . لأنه وقت جد . وهذا في مظنة الشهرة بحضرة الصحابة . فكان اجماعاً . وروى أبو بكر عبد العزيز في كتابه الشافي عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة » (يجهر) الامام (فيها بالقراءة) لفعل الخلف عن السلف (وفعلها جماعة أفضل) من فعلها فرادي . قال احمد : كان علي وجابر وعبد الله يصلونها في الجماعة . وروى البيهقي عن علي : أنه كان يجعل للرجال اماما وللنساء اماما . وفي حديث أبي ذر « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع أهله وأصحابه ، وقال : إنه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » رواه احمد وصححه الترمذي (ولا ينقص منها)

أي من العشرين ركعة لما تقدم (١) (ولا بأس بالزيادة) على العشرين (نصاً) قال عبد الله بن أحمد: رأيت أبي يصلي في رمضان مالا أحصى. وكان عبد الرحمن ابن الأسود يقوم بأربعين ركعة. ويوتر بعدها بسبع (يسلم من كل ركعتين) لحديث «صلاة الليل مثنى مثنى» (وإن تعذرت الجماعة صلى وحده) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» (وينوي في كل ركعتين فيقول) سراندبا (أصلي ركعتين من التراويح المسنونة) أو من قيام رمضان. لحديث «انما الاعمال بالنيات» (ويستريح بعد كل أربع) ركعات من التراويح (بجلسة سيرة) لما تقدم (ولا بأس بتركها) أي الجلسة بعد كل أربع (ولا يدعو إذا استراح) لعدم وروده (ولا يكره الدعاء بعد التراويح) خلافاً لابن عقيل. لعموم (فاذا فرغت فانصب) (٢) (ووقتها) أي التراويح (بعد) صلاة (العشاء. و) بعد (سنتها) قال المجد في شرحه: لأن سنة العشاء يكره تأخيرها عن وقت العشاء المختار. فكان اتباعها لها أولى (قبل الوتر إلى طلوع الفجر الثاني) فلا تصح قبل صلاة العشاء، فمن صلى العشاء ثم التراويح. ثم ذكر أنه صلى العشاء محدثاً أعاد التراويح. لأنها سنة تفعل بعد مكتوبة، فلم تصح قبلها. كسنة العشاء. وإن طلع الفجر. فات وقتها. وظاهر كلامهم: لا تقضي، وإن صلى التراويح بعد العشاء وقبل سنتها صح جزماً. ولكن الأفضل فعلها بعد السنة على المنصوص. هذا حاصل كلام ابن قندس * قلت: وكذا لو صلاها بعد الوتر وقبل الفجر (وفعلها في المسجد) أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم «صلاها مرة ثلاث ليال متواليه» كما روته عائشة. ومرة «ثلاث ليال متفرقة» كما رواه أبو ذر. وقال «من قام مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة» وكان أصحابه يفعلونها في المسجد. أو زاعا في جماعات متفرقة في عهده. وجمع عمر الناس على أبي. وتابعه الصحابة على ذلك ومن بعدهم (و) فعلها (أول الليل أفضل) لأن الناس كانوا يقومون على عهد عمر أوله (ويوتر بعدها) أي التراويح (في الجماعة بثلاث ركعات) لما تقدم

(١) الأحاديث الصحيحة كلها ثبتت أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما زاد عن ثلاث عشرة ركعة في ليلة في رمضان وغير رمضان. والأحاديث التي احتج بها مشيتو العشرين لا ترقى في الاحتجاج بها إلى مرتبة الأحاديث التي ثبتت غير ذلك فليعلم هذا.

(٢) سورة الانشراح الآية: ٧

عن مالك عن يزيد بن رومان (فان كان له تهجد جعل الوتر بعده) استحباباً . لقوله صلى الله عليه وسلم «اجعلوا آخرَ صلاتيكم بالليل وتراً» متفق عليه (والا) أي وان لم يكن له تهجد (صلاها) أي الوتر مع الامام ، لينال فضيلة الجماعة (فان أحب) من له تهجد (متابعة الامام) في وتره (قام إذا سلم الامام فشفعها) أي ركعة الوتر (باخرى) ثم إذا تهجد أوتر . فينال فضيلة متابعة الامام ، حتى ينصرف ، وفضيلة جعل وتره آخر صلاته (ومن أوتر) في جماعة أو منفرداً (ثم اراد الصلاة) تطوعاً (بيده) أي الوتر (لم ينقض وتره) أي لم يشفعه (بركعة) لقول عائشة - وقد سئلت عن الذي ينقض وتره - «ذاك الذي يلعب بوتره» رواه سعيد وغيره (وصلى شفعاً ما شاء إلى طلوع الفجر الثاني) لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين» (ولم يوتر) اكتفاء بالوتر الذي قبل تهجده . لقوله صلى الله عليه وسلم «لاوتران في ليلة» رواه أحمد وأبو داود عن قيس بن طلق عن أبيه وقيس فيه لين (ويكره التطوع بين التراويح) نص عليه . وقال فيه : عن ثلاثة من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم : عبادة وأبي الدرداء ، وعقبة بن عامر . وذكر لأبي عبد الله رخصة فيه عن بعض الصحابة ، فقال : هذا باطل . وروى الاثرم عن أبي الدرداء «أنه أبصر قوماً يصلون بين التراويح فقال : ما هذه التراويح ، أتصلي وامامك بين يديك ؟ ليس منا من رغبَ عنها» و (لا) يكره (طواف بينها) أي التراويح (ولا) طواف (بعدها) وكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويختين أسبوعاً ، ويصلون ركعتي الطواف (ولا) يكره (تعقيب ، وهو التطوع بعد التراويح . و) بعد (الوتر في جماعة ، سواء طال الفصل أو قصر) نص عليه . في رواية الجماعة . ولو رجعوا إلى ذلك قبل النوم أو لم يؤخروه إلى نصف الليل . لقول أنس «لا ترجعون إلا لخير ترجونه» وكان لا يرى به بأساً . ولأنه خير وطاعة ، فلم يكره كما لو أخروه إلى آخر الليل (ويستحب أن لا ينقص عن ختمة في التراويح) لسمع الناس جميع القرآن (ولا) يستحب (أن يزيد) الامام علي ختمة . كراهية المشقة على من خلفه ، نقله في الشرح عن القاضي . وقال قال أحمد : يقرأ بالقوم في شهر ما يخف عليهم . ولا يشق ، سيما في الليالي القصار . انتهى (الا أن يوتروا) زيادة على ذلك (و) يستحب أن (يبتدئها) أي التراويح في (أول ليلة بسورة القلم) يعني (اقرأ باسم ربك) (بعد الفاتحة لأنها) أي أولها (أول ما نزل) من القرآن (فإذا سجد) للتلاوة (قام فقرأ من البقرة) نص عليه . والظاهر أنه قد بلغه في ذلك أثر (وعنه انه يقرأ بها) أي بسورة القلم (في عشاء الآخرة) أي من الليلة الأولى من

رمضان (قال الشيخ : وهو أحسن مما نقل عنه : أنه يبتدىء بها التراويح ويختم آخر ركعة من التراويح قبل ركوعه ويدعو) نص عليه . واحتج بأنه رأي أهل مكة وسفيان ابن عيينة يفعلونه . قال العباس بن عبد العظيم : أدركت الناس بالبصرة يفعلونه وبمكة وذكر عثمان (بدعاء القرآن) وهو « اللهم ارحمني بالقرآن . واجعله لي اماما ونورا وهدي ورحمة . اللهم ذكرني منه ما نسيت وعلمي منه ما جهلت . وارزقني تلاوته آناء الليل والنهار ، واجعله لي حجة يا رب العالمين » رواه أبو منصور المظفر بن الحسين في فضائل القرآن . وأبو بكر الضحاك في الشائل . لكن قال ابن الجوزي : حديث معضل . وقال : لا أعلم ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ختم القرآن حديث غيره . انتهى . ولم أر في كلام الأصحاب ما قاله بدعاء القرآن . بل نقلوا عن الفضل بن زياد أنه سأل الامام : بم أدعو ؟ قال : بما شئت ، لكن قال البيهقي في شعب الايمان : قد تساهل أهل الحديث في قبول ما ورد من الدعوات وفضائل الأعمال . ما لم يكن في رواته من يعرف بوضع الحديث والكذب في الرواية انتهى . فلذلك اختار المصنف الدعاء بالمأثور . لأنه صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الكلم . ولم يدع حاجة إلى غيره ، وفيه أسوة حسنة (ويرفع يديه) إذا دعا لما سبق (وبطيل) القيام . نص عليه في رواية الفضل بن زياد (ويعظ بعد الختم) نص عليه (وقيل له :) أي الامام أحمد (يختم في الوتر ويدعو ؟ فسهل فيه . قال في الحاوي الكبير : لا بأس به) وقراءة الانعام في ركعة . كما يفعله بعض الناس بدعة لإجماعا . قاله الشيخ تقي الدين .

فصل

يستحب حفظ القرآن إجماعا ، وحفظه فرض كفاية لإجماعا

قال ابن الصلاح : قراءة القرآن كرامة أكرم الله بها بني آدم ، والملائكة لم يعطوا هذه الفضيلة . وهي حريصة على استماعه من الانس . انتهى . قال الدميري : وقد يتوقف فيه من جهة أن جبريل هو النازل بالقرآن على النبي صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى في وصف الملائكة (فالتاليات ذكراً (١)) أي تتلو القرآن انتهى . قلت : يحتمل

أن يكون مراد ابن الصلاح الملائكة غير جبريل ، أو يقال : لا يلزم من نزوله به بقاء حفظه له جملة . لكن يبعده حديث مدارسته صلى الله عليه وسلم إياه القرآن ، إلا أن يقال : كان يلهمه إلهاما عند الحاجة إلى تبليغه . وأما تلاوة الملائكة له فلا يلزم منها حفظه (وهو) أي القرآن (أفضل من سائر الذكر) لقوله صلى الله عليه وسلم « يقول الرب سبحانه وتعالى : من شغله القرآن وذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين . وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . لكن الاشتغال بالمأثور من الذكر في محله كادبار الصلوات أفضل من الاشتغال بتلاوة القرآن في ذلك المحل (و) القرآن (أفضل من التوراة والإنجيل) والزبور وسائر الصحف (وبعضه) أي القرآن (أفضل من بعض) أما باعتبار الثواب أو باعتبار متعلقه ، كما يدل عليه ما ورد في (قل هو الله أحد) (١) والفاتحة ، وآية الكرسي ، (ويجب) أن يحفظ (منه) أي القرآن (ما يجب في الصلاة) أي الفاتحة على المشهور ، أو الفاتحة وسورة على مقابله (ويبدأ الصبي وليه به قبل العلم ، فيقرأه كله) لأنه إذا قرأ أولا تعود القراءة ثم لزمها (إلا أن يعسر) عليه حفظ كله ، فيقرأ ما تيسر منه (والمكلف يقدم العلم بعد القراءة الواجبة) لأنه لا تعارض بين الفرض والنفل (كما يقدم الكبير تعلم نفل العلم على نفل القراءة في ظاهر كلام الامام والأصحاب) فيما سبق في أفضل الأعمال . هذا معنى كلامه في الفروع (ويسن ختمه في كل أسبوع) قال عبد الله بن أحمد : كان أبي يختم القرآن في النهار في كل أسبوع ، يقرأ كل يوم سبعا ، لا يكاد يتركه نظرا . أي في المصحف . وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو « اقرأ القرآن في كل سبع ولا تزيدَنَّ على ذلك » رواه أبو داود (وان قرأه) أي القرآن (في ثلاث فحسن) لما روى عن عبد الله بن عمرو قال « قلت : يا رسول الله ، ان لي قوة . قال اقرأه في ثلاث » رواه أبو داود (ولا بأس به) أي بالختم (فيما دونها) أي الثلاث (أحيانا وفي الأوقات الفاضلة ، كرمضان ، خصوصا الليالي اللاتي تطلب فيها ليلة القدر) كاوتار العشر الأخير منه (و) في (الأماكن الفاضلة كمكة لمن دخلها من غير أهلها . فيستحب الاكثار فيها من قراءة القرآن ، اغتناما للزمان والمكان)

قال بعض الاصحاب : والظاهر أن ذلك مقدر بالنشاط وعدم المشقة . فمن وجد نشاطاً في ختمه في أقل من ثلاث لم يكره . وإلا كره . لأن عثمان كان يختمه في ليلة ، وروى ذلك عن جمع من السلف (ويكره تأخير الختم فوق أربعين بلا عذر) قال أحمد : أكثر ما سمعت أن يختم القرآن في أربعين ، ولأنه يفضي إلى نسيانه والتهاون به (ويحرم) تأخير الختم فوق أربعين (إن خاف نسيانه . قال) الامام (أحمد : ما أشد ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه . ويستحب السواك) قبل القراءة . لما تقدم في بابه (و) يستحب (التعوذ قبل القراءة) لقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (١)) (و) يستحب (حمد الله) تعالى (عند قطعها) أي الفراغ من القراءة (على توفيقه ونعمته) عليه يجعله من آل القرآن (و) يستحب (سؤال الثبات) عليها (و) يقصد (الاخلاص) في القراءة ، لحديث « إنما الأعمال بالنيات » بأن ينوي به التقرب إلى الله تعالى فقط (فإن قطعها) أي القراءة (قطع ترك وإهمال أعاد التعوذ إذا رجع إليها) أي أراد العود إلى القراءة (وإن قطعها لعذر عازما على إتمامها إذا زال) العذر (كتناول شيء أو أعطائه أو أجاب سائلا) أو عطس ونحوه (كفاه التعوذ الأول) لأنها قراءة واحدة . وإن ترك الاستعاذه قبل القراءة ، قال في الآداب : فيتوجه أن يأتي بها ثم يقرأ . لأن وقتها قبل القراءة للاستحباب ، فلا تسقط بتركها إذن . لأن المعنى يقتضي ذلك . أما لو تركها حتى فرغ سقطت (ويختم في الشتاء أول الليل) لطوله (وفي الصيف أول النهار) لطوله . روى عن ابن المبارك . وكان يعجب أحمد لما روى طلحة بن مصرف قال « أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الختم أول الليل وأول النهار ، يقولون إذا ختم في أول النهار : صلت عليه الملائكة حتى يمسي . وإذا ختم في أول الليل : صلت عليه الملائكة حتى يصبح » رواه الدارمي عن سعد بن أبي وقاص بأسناد حسن (ويجمع أهله وولده عند ختمه) رجاء عود نفع ذلك وثوابه إليهم . وعن ابن عباس أنه كان يجعل رجلا يراقب رجلا يقرأ القرآن . فإذا أراد أن يختم أعلم ابن عباس ، فيشهد ذلك . وروى ابن أبي داود بأسنادين صحيحين عن قتادة عن أنس « كان أنس إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا » ويستحب إذا فرغ من الختم أن يشرع في أخرى . لحديث أنس « خير الأعمال الحل والرحلة . قيل : وما هما ؟ قال افتتاح القرآن وختمه » (ويدعو)

عقب الختم (نصاً) لفعل أنس وتقدم (و) يسن أن (يكبر فقط) فلا يستحب التهليل والتحميد (لختمه آخر كل سورة من آخر الضحى) إلى آخره . لأنه روى عن أبي ابن كعب أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فامر به بذلك رواه القاضي في الجامع باسناده (ويكرر سورة الصمد ، ولا يقرأ الفاتحة وخمسا) أي خمس آيات (من) أول (البقرة عقب الختم نصاً) لأنه لم يبلغه فيه أثر (ويستحب تحسين القراءة وترتيلها وأعرابها) لقوله تعالى (وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً (١)) (والمراد الاجتهاد على حفظ إعرابها ، لا أنه يجوز الإخلال به عمداً . فان ذلك لا يجوز . ويؤدب فاعله لتغييره القرآن ، ذكره) الشمس محمد بن مفلح (في الآداب الكبرى عن بعض الأصحاب . والتفهم في القرآن والتدبر بالقلب منه أفضل من إدراجه) أي القرآن (كثيراً بغير تفهم) للآية السابقة ، ولقوله تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبّر واياته (٢)) (ويمكن حروف المدواللين من غير تكلف) لقوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً (٣)) (قال) الامام (أحمد ، يحسن القارئ صوته بالقرآن ، ويقرؤه بحزن وتدبر) لقول أبي موسى للنبي صلى الله عليه وسلم «لو علمت أنك تسمع قراءتي لحببته لك تحبيراً» وعلى كل فتحسين الصوت والترنم مستحب ، إذا لم يفض إلى زيادة حرف فيه ، أو تغيير لفظه ، ومن الآداب عند القراءة على ما ذكره الآجری وأبو موسى ، فان لم يبك فليتبأك . وأن يسأل الله عند آية الرحمة ويتعوذ عند آية العذاب . ولا يقطعها لحديث الناس . ولعل المراد إلا من حاجة ، وان تكون قراءته على العدول الصالحين العارفين بمعناها . وان يتطهر ويستقبل القبلة إذا قرأ قاعداً ، ويتحرى أن يعرضه كل عام على من هو أقرأ منه . ويفصل كل سورة مما قبلها بالوقف أو التسمية . ويترك المباهاة ، وان يطلب به الدنيا بل ما عند الله تعالى ، وينبغي أن يكون ذا سكمينة ووقار وقناعة بما قسم الله له ، زاد الحافظ أبو موسى وغيره : وان لا يجهر بين مصلين أو نيام ، أو تالين جهراً يؤذيهم (قال الشيخ تقي الدين : قراءة القرآن أول النهار بعد الفجر أفضل من قراءته آخره) ولعله لقوله تعالى (ان قرآن الفجر كان مشهودا (٤)) (وقراءة الكلمة الواحدة بقراءة قارئ أي من السبعة ، و) قراءة الكلمة (الأخرى

(٢) سورة ص الآية : ٢٩

(١) سورة المزمل الآية : ٤

(٤) سورة الإسراء الآية : ٧٨

(٣) سورة المزمل الآية : ٤

بقراءة قارىء آخر جائزة ولو في الصلاة ، ما لم يكن في ذلك إحالة) أي تغيير (المعني) فيمتنع . والأولى بقاؤه على الأولى في ذلك المجلس (ولا بأس بالقراءة في كل حال قائما وجالسا ومضطجعا وراكبا وما شيا) لحديث عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتكئ في حجرى وأنا حائضٌ وثمَّ يقرأ القرآن » متفق عليه . وعنهما قالت « اني لأقرأ القرآنَ وأنا مضطجعةٌ على سريري » رواه الفريابي (ولا تكره) القراءة (في الطريق نصا) لما روى عن ابراهيم التيمي قال : كنت اقرأ على أبي موسى وهو يمشي في الطريق (ولا) تكره القراءة (مع حدث أصغر وبنجاسة بدن وثوب ، ولا حال مس الذكر والزوجة والسرية وتكره) القراءة (في المواضع القذرة) تعظيما للقرآن (و) تكره (استدامتها) أي القراءة (حال خروج الريح) فإذا خرجت منه أمسك عن القراءة حتى تنقضي (و) يكره (جهره بها) أي بالقراءة (مع الجنازة) لأنه اخراج لها مخرج النياحة (ولا تمنع نجاسة الفم القراءة) ذكره القاضي . وقال ابن تيميم الأولى : المنع (وتستحب) القراءة (في المصحف) بتثليث الميم . قال القاضي : انما اختار أحمد القراءة في المصحف للاخبار ، ثم ذكرها (و) يستحب (الاستماع لها) أي للقراءة ، لأنه يشارك القارىء في أجره (ويكره الحديث عندها) أي القراءة (بما لا فائدة فيه) لقوله تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمُونَ ١)) ولأنه اعراض عن الاستماع الذي يترتب عليه الأجر بما لا طائل تحته (وكره أحمد السرعة في القراءة ، وتأوله القاضي : إذا لم يبين الحروف . وتركها) أي السرعة (أكمل) لما تقدم من استحباب الترتيل والتفكير (وكره أصحابنا قراءة الادارة) وقال حرب : حسنة ، وللمالكية وجهان (وهي أن يقرأ قارىء ثم يقرأ غيره) أي بما بعد قراءته . وأما لو أعاد ما قرأه الأول وهكذا فلا ينبغي الكراهة ، لأن جبريل كان يدارس النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في رمضان (وحكى الشيخ عن أكثر العلماء أنها) أي قراءة الادارة (حسنة كالقراءة مجتمعين بصوت واحد) ولو اجتمع القوم لقراءة ودعاء وذكر . فعنه : وأى شيء أحسن منه ، كما قالت الأنصار . وعنه لا بأس . وعنه محدث . ونقل ابن منصور : ما أكرهه إذا اجتمعوا على غير وعد ، إلا أن يكثرُوا . قال ابن منصور : يعني يتخذوه عادة . وكرهه مالك ، قال في الفنون : ابرأ إلى الله من جموع أهل وقتنا في المساجد والمشاهد

(١) سورة الاعراف الآية : ٣٠٤

ليالي يسمونها إحياء (وكره أحمد) والأصحاب (قراءة الالحان . وقال : هي بدعة) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في اشراف الساعة « ان يتخذ القرآنُ مزاميرَ يقدمونَ أحدهم ليس باقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم غناءً » ولأن الاعجاز في لفظ القرآن ونظمه . والألحان . تغيره (فان حصل معها) أي الالحان (تغير نظم القرآن وجعل الحركات حروفا . حرم) ذلك (وقال الشيخ ، التلحين الذي يشبه الغناء مكروه . ولا يكره الترجيع) وتحسين القراءة ، بل ذلك مستحب لحديث أبي هريرة « ما أذن اللهُ لشيءٍ كإذنه لنبيٍّ يتغنَّى بالقرآنِ يجهرُ به » رواه البخاري . وقال صلى الله عليه وسلم « زينوا القرآن بأصواتكم » وقال « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن » قال طائفة ، معناه تحسين قراءته والترنم ورفع صوته بها (١) . وقال أبو عبيدة وجماعة : يستغني به (وكره ابن عقيل القراءة في الأسواق يصيح أهلها فيها بالنداء والبيع) قال في الفنون ، قال حنبل : كثير من أقوال وأفعال يخرج مخرج الطاعات عند العامة ، وهي مآثم عند العلماء ، مثل القراءة في الأسواق ، يصيح فيها أهل الأسواق بالنداء والبيع . ولا أهل السوق يمكنهم الاستماع . وذلك امتهان . كذا قال . ويتوجه احتمال يكره . قاله في الفروع . فيعلم منه ان قول ابن عقيل : التحريم كما قال في شرح المنتهي . ولا يجوز ، وأن الكراهة بحث صاحب الفروع . قال القاضي عياض : قد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في جميع الأقطار المكتوب في المصحف الذي بأيدي المسلمين ، مما جمعه الدفتان : من أول الحمد (لله رب العالمين - إلى آخر - قل أعوذ برب الناس) كلام الله تعالى ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وان جميع ما فيه حق . وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك ، أو بدله بحرف آخر مكانه ، أو زاد فيه حرفاً آخر مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الاجماع ، وأجمع عليه أنه ليس بقرآن عامداً لكل هذا . فهو كافر . واقتصر عليه النووي في التبيان (ويكره رفع الصوت بقراءة تغلط المصلين) لاشغالهم (ويجوز تفسير القرآن بمقتضى اللغة) لأنه عربي . وقوله (لِيَتَّبِعَنَّ للناسِ

(١) هذه القراءات الموسيقية المتقدمة التي تتبع في نظمها السلم الموسيقي ليست قراءة السلف ولا يصح أن تفهم من الأحاديث التي وردت في هذا المقام ومن حمل هذه الأحاديث فوق ما تحمل فقد ارتكب هتافاً واثماً مبيهاً فسلف الامة الصالحون لم يرد عنهم هذا اللحن الموزون وكيف وهم لله متقون .

ما نُزِّلَ اليَهِيمُ (١))) وقوله (وأَجْدُرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رُسُلِهِ (٢))) المراد الاحكام . و (لا) يجوز تفسير القرآن (بالرأي من غير لغة ولا نقل . فمن قال في القرآن) أي فسرهُ (برأيه أو بما لا يعلم . فليتبوأ مقعده) أي لينزل منزله (من النار . وأخطأ ، ولو أصاب) لما روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً « من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه . وعن سهيل بن حزم عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعاً « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي . وقال غريب . وسهيل ضعفه الأئمة . وقد روى هذا المعنى عن أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين (ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا من الكلام ، مثل أن يرى رجلا جاء في وقته ، فيقول : ثم جئت على قدر يا موسى (٣))) وإذا قال الصحابي ما يخالف القياس ، فهو توقيف (ويلزم الرجوع إلى تفسير الصحابي) لأنهم شاهدوا التنزيل ، وحضروا التأويل . فهو أمارة ظاهرة . و (لا) يلزم الرجوع إلى تفسير (التابعي) لأن قوله ليس بحجة على المشهور . قال بعضهم : ولعله مراد غيره إلا أن ينقل ذلك عن العرب . قاله في القروع . ولا يعارضه ما نقله المروزي : ننظر ما كان عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فعن أصحابه . فإن لم يكن فمن التابعين ، لا مكان حملة على اجماعهم ، لا على ما انفرد به أحدهم . قاله القاضي (ولا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب نصا) لأنه صلى الله عليه وسلم « غضب حين رأى مع عمر صحيفة من التوراة » ، وقال : أفي شك أنت يا ابن الخطأ ؟ » الحديث (ولا) النظر في (كتب أهل البدع ، و) لا النظر في (الكتب المشتملة على الحق والباطل ، ولا روايتها) لما في ذلك من ضرر افساد العقائد (وتقدم في نواقض الوضوء جملة من أحكام المصحف) فينبغي مراجعتها . وينبغي لحامل القرآن أن يكون على أكرم الأحوال وأكرم الشرائع . قال الفضيل بن عياض : حامل القرآن حامل راية الاسلام . لا ينبغي له أن يلهو مع من يلهو ، ولا يسهو مع من يسهو ، ولا يلغو مع من يلغو . تعظيما لحق القرآن .

(١) سورة النحل الآية : ٤٤

(٢) سورة التوبة الآية : ٩٧

(٣) سورة طه الآية : ٤٠

فصل

تستحب النوافل المطلقة في جميع الاوقات

من ليل أو نهار (الا أوقات النهي) فيحرم فيها كما يأتي (وصلاة الليل سنة مرغب فيها . وهي أفضل من صلاة النهار) لحديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم وفيه أيضاً « إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيراً من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه إياه » ولأن الليل محل الغفلة ، وعمل السر أفضل من عمل العلانية (وبعد النوم أفضل . لأن الناشئة لا تكون إلا بعد رقدة) ومن لم يرقد فلا ناشئة له . قاله احمد . وقال : هي اشد وطأة ، أي ثبثا : تفهم ما تقرأ . وتعي أذنك (والتهجد إنما هو بعد النوم) وظاهره : ولو يسيراً (فاذا استيقظ) من نومه (ذكر الله تعالى . وقال ما ورد بعد الاستيقاظ . ومنه « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله » ثم إن قال « اللهم اغفر لي » أو دعا استجيب له . فان توضأ وصلى قبلت صلاته (لحديث عبادة ابن الصامت « من تعار من الليل فقال - فذكره » رواه البخاري . وقوله « تعار » بتشديد الراء ، أي استيقظ . وقوله « اغفر لي ، أودعا » هو شك من الوليد بن مسلم أحد الرواة . وهو شيخ شيوخ البخاري وأبي داود والترمذي وغيرهم في هذا الحديث (ثم يقول) يعني إذا استيقظ من نومه (الحمد لله الذي أحياني بعدما أماتني وإليه النشور) رواه البخاري عن حذيفة بن اليمان ، وعن أبي ذر مرفوعاً (لا إله إلا أنت لا شريك لك ، سبحانك استغفرك لذنبي ، وأسألك رحمتك . اللهم زدني علماً . ولا تزغ قلبي بعد اذ هديتني . وهب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب) روى أبو داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله إذا استيقظ (الحمد لله الذي رد علي روحي ، وعافاني في جسدي ، وأذن لي بذكره) رواه ابن السني باسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم فليقل - وذكره » (ثم يستاك) إذا استيقظ ، ويشوص فاه . لما تقدم في السواك . من فعله صلى الله عليه وسلم (وإذا توضأ وقام إلى الصلاة من جوف الليل ، إن شاء استفتح باستفتاح المكتوبة) وسبق في صفة الصلاة (وإن شاء) استفتح (بغيره . كقوله : اللهم لك الحمد أنت نور

السموات والأرض ومن فيهن . ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن . ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن . ولك الحمد أنت الحق ولقاؤك حق ، وقولك حق والجنة حق والنار حق والنبيون حق ، ومحمد حق والساعة حق . اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت ، واليك أنبت ، وبك خاصمت ، واليك حاكت (أي رفعت الحكم اليك فلا حكم الا لك) فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر . لا إله إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بالله) لخبر ابن عباس . قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام يتهجد من الليل قال : اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت الحق ، ووعدك الحق ، وقولك الحق ولقاؤك حق ، والجنة حق والنار حق والساعة حق ، والنبيون حق ، ومحمد حق . اللهم لك أسلمت وبك آمنت ، وعليك توكلت ، واليك أنبت ، وبك خاصمت ، واليك حاكت — إلى آخر ما تقدم » متفق عليه (وإن شاء إذا افتتح الصلاة قال : اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك . انك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) رواه مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام من الليل افتتح به صلاته فقال — فذكره » (ويسن أن يفتتح تهجده بركتين خفيفتين) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركتين خفيفتين » رواه أحمد ومسلم وأبو داود (و) يسن (أن يقرأ حزبه) أي الحصة التي يقرأها كل ليلة (من القرآن فيه) أي في تهجده . فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله . قاله في الشرح (وان يغني بعد تهجده) لثلاث يظهر عليه أثر النعاس . لقول ابن عباس في وصف تهجده صلى الله عليه وسلم « ثم أوتر ، ثم اضطجع ، حتى جاءه المؤذن » وكذلك قالت عائشة « ثم ينام » متفق عليهما (والنصف الأخير أفضل من) النصف (الأول ، و) أفضل (من الثلث الاوسط) لحديث عمرو بن عبسة قال : قلت « يا رسول الله : أي الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ، فصل ما شئت » وفي الصحيحين « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا

حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فاستجب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » وفي رواية لمسلم « حين يمضي ثلث الليل » وفي أخرى له « إذا مضى شطر الليل ، أو ثلثاه » قال ابن حبان في صحيحه : يحتمل أن يكون النزول في بعض الليالي هكذا ، وفي بعضها هكذا (والثلث بعد النصف أفضل نصاً) لقوله صلى الله عليه وسلم « أفضل الصلاة صلاة داود . كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه » (وكان قيام الليل واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى (يا أيها المزمِّلُ قِمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (١)) (ولم ينسخ) وقطع في الفصول والمستوعب بنسخه (ولا يقومه كله) لقول عائشة رضي الله عنها « ما علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح » قال في الفروع : وظاهر كلامهم : ولا ليالي العشر ، فيكون قول عائشة : أنه أحيا الليل . أي كثيراً منه ، أو أكثره . ويتوجه بظاهره احتمال ، ويخرج من ليلة العيد . ويحمل قولها الاول : على غير العشر ، أو لم يكثر ذلك منه ، واستحبه شيخنا وقال : قيام بعض الليالي كلها مما جاءت به السنة (إلا ليلة عيد) لحديث « من أحيا ليلة العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب » رواه الدارقطني في علله . وفي معناها : ليلة النصف من شعبان . كما ذكره ابن رجب في اللطائف (وتكره مداومة قيامه كله) لانه لا بد في قيامه كله من ضرر ، أو تفويت حق . وعن أنس مرفوعاً « ليصل أحدكم نشاطه ، فاذا كسل أو فتر فليقعد » وكسل بكسر السين وعن عائشة مرفوعاً « أحبُّ العملِ إلى الله أدومُهُ وإن قلَّ » وعن عائشة مرفوعاً « خذوا من العمل ما تطيقون . فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا » متفق على ذلك (ويستحب التنفل بين العشاءين وهو) أي التنقل بين العشاءين (من قيام الليل . لانه) أي الليل (من المغرب إلى طلوع الفجر الثاني) لقول انس بن مالك في قوله تعالى (تتجافى جنوبهم عن المضاجع (٢) - الآية) قال « كانوا ينتقلون بين المغرب والعشاء يصلون » رواه ابو داود . قال عبد الله : كان أبي ساعة يصلي عشاء الآخرة ينام نومة خفيفة ، ثم يقوم إلى الصباح يصلي ويدعو . وقال : ما سمعت بصاحب حديث لا يقوم بالليل (ويستحب ان يكون له تطوعات يداوم عليها . وإذا فاتت يقضيها) لقول عائشة « كان صلى الله عليه وسلم إذا عمل عملاً أثبتته . وكان

(١) سورة المزمِّل الآية : ١ ، ٢

(٢) سورة السجدة الآية : ١٦

إذا نام من الليل أو مرض صلى اثنتي عشرة ركعة» رواه مسلم (و) يستجب (أن يقول عند الصباح والمساء) ما ورد . قال الموفق البغدادي في ذيل فصيح ثعلب : الصباح عند الغروب من نصف الليل الأخير إلى الزوال . ثم المساء إلى آخر نصف الليل هـ . ومن الواورد في ذلك قراءة (قل هو الله أحد) (١) والمعوذتين ثلاث مرات ، حين يمسي ، وحين يصبح . وأنه يكفي من كل شيء . وعن عثمان مرفوعاً « ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة : بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لا يضره شيء » رواه أبو داود وغيره . وعنه صلى الله عليه وسلم « من قال إذا أصبح وإذا أمسى : رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً إلا كان حقاً على الله أن يرضيه » رواه أبو داود وابن ماجه . وزاد « يوم القيامة » وعنه « من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك . فلك الحمد ولك الشكر ، فقد أدى شكر يومه . ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته » . رواه أبو داود (و) يستحب أن يقول عند (النوم والانتباه) ما ورد ومنه حديث حذيفة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه من النوم وضع يده تحت خده ثم يقول : اللهم باسمك أموت وأحيا . وإذا استيقظ قال : الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا وإليه النشور » رواه البخاري (وفي السفر) ما ورد . ومنه حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفره ، كبر ثلاثاً ، ثم قال : سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وإنا إلى ربنا لمنقلبون (٢) . اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى . ومن العمل ما ترضي . اللهم هون علينا سفرنا هذا ، واطو عنا بعده . اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل . اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنظر ، وسوء المنقلب في المال والأهل — وإذا رجع قالهن ، وزاد فيهن : آيبون تائبون لربنا حامدون » ومعنى « مقرنين » مطيقين (وغير ذلك) المتقدم (مما ورد) ومنه : ما تقدم عند النظر في المرأة وآخر الوضوء ونحوهما . ومنه : ما يقال للمسافر سفراً مباحاً « استودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك . وزودك الله التقوى »

(١) سورة الإخلاص الآية : ١

(٢) سورة الزخرف الآية : ١٣ ، ١٤

ويقول إذا نزل منزلاً «أعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق» لحديث مسلم عن خولة ويستحب أن ينوي عند نومه من الليل قيام ليله (واستحب) الإمام (أحمد أن تكون له ركعات معلومة من الليل والنهار . فإذا نشط طولها ، وإذا لم ينشط خففها) لحديث «أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل» (وصلاة الليل والنهار : مثنى مثنى) أي يسلم فيها من كل ركعتين . لحديث ابن عمر مرفوعاً «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» رواه الحمسة . واحتج به أحمد . وليس بمناقض للحديث الذي خص فيه الليل بذلك . وهو قوله صلى الله عليه وسلم «صلاة الليل مثنى مثنى» متفق عليه . لانه وقع جواباً عن سؤال سائل عينه في سؤاله . ومثله لا يكون مفهومه حجة باتفاق . ولانه سيق لبيان حكم الوتر ، والنصوص بمطلق الأربع لا تنفي فضل الفصل بالسلام (وإن تطوع في النهار بربع ، كالظهر فلا بأس) أي لا كراهة لحديث أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصلي قبل الظهر أربعاً ، لا يفصل بينهما بتسليم» رواه أبو داود وابن ماجه (وإن سردهن) أي الأربع (ولم يجلس إلا في آخرهن جاز ، وقد ترك الأفضل) لأنه أكثر عملاً (ويقرأ في كل ركعة) من الأربع (الفاتحة وسورة) كسائر التطوعات (وإن زاد على أربع نهاراً) كره ، وصح (أو) زاد على (اثنتين ليلاً ، ولو جاوز ثمانياً ، علم العدد أو نسيه بسلام واحد ، كره وصح) أما الكراهة فلمخالفتها ما تقدم . وأما الصحة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم «قد صلى الوتر خمسا وسبعا وتسعا بسلام واحد» وهو تطوع : فالحقنا به سائر التطوعات . وعن أم هانئ قالت «صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الضحى ثماني ركعات لم يفصل بينهما» وهذا لا يناقض روايتها الأخرى عنه «أنه سلم من كل ركعتين» لأنه من الجائز أنها رأتها يصليها مرتين ، أو أكثر * قلت : ينبغي تقييد الكراهة بما عدا الوتر . كما يعلم مما تقدم (والتطوع في البيت أفضل) لقوله صلى الله عليه وسلم «عليكم بالصلاة في بيوتكم» . فان خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» رواه مسلم . ولانه أقرب إلى الاخلاص (وإساراه ، أي عدم إعلانه أفضل إن كان مما لا تشرع له الجماعة) فان كان مما تشرع له الجماعة ، كالكسوف والاستسقاء والتراويح والوتر بعدها . ففعله في غير البيت كالمسجد وإظهاره أفضل . لشبهه بالفرائض ، وكذا السنن من المعتكف ، وسنة الجمعة على ما تقدم فعلها في المسجد أفضل (ولا بأس بصلاة التطوع جماعة) كما تفعل فرادى . لانه صلى الله عليه وسلم

فعل الأمرين كليهما ، وكان أكثر تطوعاته منفردا ، قاله في الشرح ، قال في الاختيارات وما سن فعله منفردا ، كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك ، إن فعل جماعة في بعض الأحيان فلا بأس بذلك ، لكن لا يتخذ سنة راتبة (ويكره جهره فيه) أي التطوع (نهارا) لحديث « صلاة النهار عجماء » والمراد : غير الكسوف والاستسقاء ، بدليل ما يأتي في بابها (و) المتطوع (ليلا يراعي المصلحة . فان كان الجهر أنشط في القراءة ، أو بحضرته من يستمع قراءته . أو ينتفع بها . فالجهر أفضل) لما يترتب عليه من هذه المصالح (وإن كان بقربه من يتهدد . أو يستضر برفع صوته) من نائم أو غيره (أو خاف رياء فالأسرار أفضل) دفعا لتلك المفسدة (وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفه) كركعتي الفجر . وركعتي افتتاح قيام الليل ، وتحية المسجد إذا دخل والامام يخطب يوم الجمعة (أو) ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم (تطويله) كصلاة الكسوف (فالأفضل اتباعه) لقوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (١)) (وما عداه) أي ما عدا ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم تخفيفه وتطويله (فكثرة الركوع والسجود فيه أفضل من طول القيام) لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « عليك بكثرة السجود ، فانك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة » وحط عنك بها خطيئة » وعن ربيعة بن كعب السلمي أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم « أسألك مرافقتك في الجنة ، فقال : أعني على نفسك بكثرة السجود » رواه أحمد ومسلم وأبو داود . وعن عبادة بن الصامت أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ما من عبد يسجد لله سجدة إلا كتب الله له بها حسنة » ورفع بها له درجة . فاستكثروا من السجود » رواه ابن ماجه . ولأن السجود في نفسه أفضل وأكد ، بدليل أنه يجب في الفرض والنفل . ولا يباح بحال إلا لله تعالى . والقيام يسقط في النفل . ويباح في غير الصلاة للوالدين والعالم وسيد القوم والاستكثار مما هو أكد وأفضل أولى (ويستحب استغفار بالسحر والاكثار منه) لقوله تعالى (وبالاستحارهم يستغفرون (٢)) وسيد الاستغفار « اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي ، فاغفر لي

(١) سورة الاحزاب الآية : ٢١ .

(٢) سورة الذاريات الآية : ١٨ .

فانه لا يغفر الذنوب ، إلا أنت » قال في الفروع : وظاهره بقوله كل أحد . وكذا ما في معناه وقال شيخنا : تقول المرأة « أمتك بنت عبدك أو بنت أمتك » وإن كان قولها « عبدك » له مخرج في العربية بتأويل شخص (ومن فاته تهمجه قضاءه قبل الظهر) لما روى أحمد ومسلم وأهل السنن عن عمر مرفوعاً « من نام عن حزبه من الليل أو عن شيء منه ، فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل » (وتقدم في سجود السهو : من نوى عدداً فزاد عليه) وحاصله : إن نوى ركعتين نهاراً له أن يصليهما أربعاً ، وليلا فلا (وصلاة القاعد على النصف من أجر صلاة القائم إلا المعذور) لقوله صلى الله عليه وسلم « من صلى قائماً فهو أفضل . ومن صلى قاعداً فله أجر نصف القائم » متفق عليه . ولفظ مسلم « صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة » قالت عائشة « إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى كان كثيراً من صلاته وهو جالس » رواه مسلم . وسومح في التطوع ترك القيام . ترغيباً في تكثيره (ويسن أن يكون في حال القعود متربعاً) روى عن ابن عمر وأنس (فإذا بلغ الركوع فإن شاء قام فركع ، وإن شاء ركع من قعود . لكن يثنى رجليه في الركوع والسجود) روى عن أنس . لحديث عائشة قالت « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعاً » رواه الدار قطني والنسائي ، وصححه ابن حبان والحاكم ، قال : على شرط الشيخين وقالت « لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعداً قط ، حتى أسن ، فكان يقرأ قاعداً ، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع » متفق عليه ، وعنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلاً طويلاً قاعداً ، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم » ، وإذا قرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد » رواه مسلم (ويجوز له القيام إذا ابتدأ الصلاة جالساً) لحديث عائشة المتقدم (و) يجوز (عكسه) بأن يبتدئ الصلاة قائماً ثم يجلس (ولا يصح) النفل (من مضطجع لغير عذر) لعموم الأدلة على اقتران الركوع والسجود والاعتدال عنهما ، ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ليخصص به العموم (و) التنفل (له) أي لعذر مضطجعاً (يصح) كالفرض وأولى (ويسجد) المتنفل مضطجعاً (إن قدر عليه) أي على السجود (وإلا) بأن لم يقدر على السجود (أو ما) به لحديث « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

فصل

تسن صلاة الضحى

لما روى أبو هريرة قال « أوصاني خليلي الرسول صلى الله عليه وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام » رواه أحمد ومسلم وعن أبي الدرداء ونحوه . متفق عليه (ووقتها) أي صلاة الضحى (من خروج وقت النهى) أي ارتفاع الشمس قيد رمح (إلى قبيل الزوال ، ما لم يدخل وقت النهى) أي وقت الاستواء (وعدم المداومة عليها أفضل) وفي المبدع : تكره مداومتها ، بل تفعل غبا نص عليه . لقول عائشة « ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قط » متفق عليه . وروى أبو سعيد الخدري قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول : لا يدعها ويدعها حتى نقول : لا يصليها » رواه أحمد والترمذي وقال حسن غريب . ولأن في المداومة عليها تشبيهاً بالفرائض (واستحبها) أي المداومة عليها (جموع محققون) منهم الآجری . وابن عقيل ، وأبو الخطاب (وهو أصوب) لما تقدم من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء وغيرهما (واختارها) أي هذه الرواية (الشيخ لمن لم يقم من الليل) حتى لا يفوته كل منهما (والأفضل فعلها إذا اشتد الحر) لحديث زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الأوابين حين ترمض الفصال » رواه أحمد ومسلم ، ومعناه : أن تحمي الرمضاء وهي الرمل . فتترك الفصال من شدة الحر (وأقلها : ركعتان ، وأكثرها ثمان) لحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قعد مصلاه حين ينصرف من الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول إلا خيراً غفر له خطاياه ، وإن كانت أكثر من زبد البحر » رواه أبو داود . وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ، ويزيد ما شاء » رواه أحمد ومسلم . وعن جابر بن عبد الله قال « كنت أعرض بعيراً لي على النبي صلى الله عليه وسلم فابصرته يصلي الضحى ستاً » رواه البخاري في تاريخه وروى أم هانئ « أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سبحة الضحى » رواه الجماعة . وعن أنس قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في سفر صلى سبحة الضحى ثمان ركعات » رواه أحمد (ويصح التطوع المطلق بفرد ، كرعة ونحوها ، كثلاث وخمس) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذر « الصلاة خير موضوع ، استكثر أو أقل » رواه ابن

حبان في صحيحه . وعن عمر أنه « دخل المسجد فصلى ركعة فتبعه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، إثمًا صليت ركعة ، قال : هو تطوع ، فمن شاء زاد ومن شاء نقص » وصح عن اثني عليه من الصحابة تقصير الوتر بركة ، وهو تطوع (مع الكراهة) لقوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » والمراد غير الوتر (و) تسن (صلاة الاستخارة ، إذا هم بأمر) أطلقه الإمام والأصحاب (و ظاهره : ولو في حج أو غيره من العبادات وغيرها . والمراد في ذلك الوقت) فيكون قول أحمد : كل شيء من الخير يبادر به بعد فعل ما ينبغي فعله . قاله في الفروع (إن كان) الحج ونحوه (نفلا) فتكون الاستخارة في المباحات والمندوبات والمحرمات ، لا الواجبات والمكروهات (في ركعتين من غير الفريضة ، ثم يقول « اللهم إني استخبرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك . وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر . وتعلم ولا أعلم . وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر — ويسميه بعينه - خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو في عاجل أمري وآجله ، فاقدره لي ويسره لي ، ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو في عاجل أمري وآجله . فاصرفه عني واصرفني عنه . واقدر لي الخير حيث كان ، ثم رضني به) لحديث جابر رواه البخاري والترمذي . ولفظه « ثم رضني به له » (ويقول فيه : مع العافية . ولا يكون وقت الاستخارة عازماً على الأمر) الذي يستخير فيه (أو) على (عدمه : فإنه خيانة في التوكل . ثم يستشير . فإذا ظهرت المصلحة في شيء فعله) فينجح مطلوبه (و) تسن (صلاة الحاجة إلى الله تعالى) أو إلى آدمي ، فيتوضأ ويحسن الوضوء ، ثم ليصل ركعتين ، ثم ليثن على الله تعالى (وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل « لا اله إلا الله . الحليم الكريم لا اله إلا الله العلي العظيم . سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم . لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولا همأً إلا فرجته ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين) لحديث عبدالله بن أبي أوفى . رواه ابن ماجه والترمذي . وقال غريب (و) تسن (صلاة التوبة إذا أذنب ذنباً ، يتطهر ثم يصلي ركعتين ، ثم يستغفر الله تعالى) لحديث علي عن أبي بكر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر ، ثم يصلي ركعتين ، ثم يستغفر الله إلا غفر له . ثم قرأ (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله (١) الآية » رواه أبو

(١) سورة آل عمران الآية : ١٣٥

داود والترمذى . وقال ، حسن غريب ، لكنه من رواية أبي الوراق ، وهو ضعيف (وعند جماعة : وصلاة التسبيح ونصه : لا) قال : ما يعجبني . قيل . لم ؟ قال : ليس فيها شيء يصح ، ونقض يده كالمنكر . ولم يرها مستحبة . قال الموفق : وإن فعلها إنسان فلا بأس . فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها ، وهي (أربع ركعات ، يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة ، ثم يسبح ويحمد ويهمل ، ويكبر خمس عشرة مرة ، قبل أن يكع ، ثم يقولها) أي سبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر (في ركوعه عشرأ ، ثم) يقولها (بعد رفعه منه) أي من الركوع (عشرأ ، ثم يقولها في سجوده عشرأ . ثم) يقولها (بعد رفعه منه عشرأ ، ثم في سجوده عشرأ ثم بعد رفعه منه قبل أن يقوم عشرأ . ثم) يفعل (كذلك في كل ركعة) من الأربع ركعات (يفعلها) أي صلاة التسبيح على القول باستحبابها (كل يوم مرة ، فإن لم يفعل) كل يوم (ففي كل جمعة مرة . فإن لم يفعل) كل جمعة (ففي كل شهر مرة . فإن لم يفعل) كل شهر (ففي كل سنة مرة . فإن لم يفعل) كل سنة (ففي العمر مرة) لما روى أبو داود والترمذى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس ابن عبد المطلب « يا عمه ، ألا أعطيك ، ألا أمنحك . ألا أفعل بك عشرة خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر لك ذنبك أوله وآخره ، وقديمه وحديثه . خطؤه وعمده . صغيره وكبيره ، سره وعلايته عشر خصال : أن تصلي أربع ركعات » وذكر ما تقدم (و) تسن صلاة (تحية المسجد ، وتأتي إن شاء الله في آخر) باب صلاة (الجمعة) موضحة (و) تسن (سنة الوضوء) أي ركعتان عقبه وتقدم (و) يسن (أحياء ما بين العشاءين) للخبر (وتقدم) وأنه من قيام الليل (وأما صلاة الرغائب والصلاة الألفية ليلة نصف شعبان فبدعة لا أصل لها . قاله الشيخ ، وقال وأما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل . وكان) في (السلف من يصلي فيها ، لكن الاجتماع لها لاحتياها في المساجد بدعة اهـ . وفي استحباب قيامها) أي ليلة النصف من شعبان (ما في) إحياء (ليلة العيد . هذا معنى كلام) عبد الرحمن بن أحمد (بن رجب) البغدادي ثم الدمشقي (في) كتابه المسمى (اللطائف) في الوظائف . ويعضده حديث « من أحيى ليلتي العيدين وليلة النصف من شعبان ، أحيى الله قلبه يوم تموت القلوب » رواه المنذرى في تاريخه بسنده عن ابن كردوس عن أبيه . قال جماعة : وليلة عاشوراء . وليلة أول رجب . وليلة نصف شعبان . وفي الرعاية وفي الغنية وبين الظهر والعصر . ولم يذكر ذلك جماعة . وهو أظهر لضعف الأخبار وهو

قياس نصه في صلاة التسبيح . وأولى ، وفي آداب القاضي : صلاة القادم . ولم يذكر أكثرهم صلاة من أراد سفرأ . ويأتي في أول الحج . قاله في الفروع .

فصل

سجدة التلاوة سنة مؤكدة

وليست بواجبة ، خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه . لما روى زيد بن ثابت قال « قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد فيها » رواه الجماعة ، وفي لفظ الدار قطني « فلم يسجد منا أحد » « وقرأ عمر يوم الجمعة على المنبر سورة النحل ، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد . فسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها ، حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس إنما نمر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب . ومن لم يسجد فلا أثم عليه . ولم يسجد عمر » رواه البخاري ومالك في الموطأ . وقال فيه « إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء ولم يسجد » ومنعهم أن يسجدوا وهذا قاله بمحض من الصحابة . ولم ينكر . فكان إجماعاً . والأوامر به محمولة على الندب .. وإنما ذم من تركه بقوله (وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (١)) تكذيباً واستكباراً كالبليس والكفار . ولهذا قال (فما لهم لا يؤمنون (٢)) وأما قوله تعالى (إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً (٣)) فالمراد به : التزام السجود واعتقاده . فإن فعله ليس بشرط في الإيمان إجماعاً . ولهذا قرنه بالتسبيح ، وهو قوله (وسبحوا بحمدي ربهم (٤)) وليس التسبيح بواجب (للقارئ والمستمع) له (وهو الذي يقصد الاستماع في الصلاة وغيرها ، حتى في طواف عقب تلاوتها) لما روى ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السجدة ، فيسجد . ونسجد معه . حتى ما يجد أحداً مكاناً لجهته » متفق عليه . ولمسلم « في غير صلاة » (ولو) كان السجود بعد التلاوة والاستماع (مع قصر فصل) بين السجود وسببه . فإن طال الفصل لم نسجد . لفوات محله (ويتيمم محدث ويسجد مع قصره) أي الفصل (أيضاً) بخلاف ما لو توضحاً لطول الفصل (ولا

(١) سورة الانشقاق الآية : ٢١

(٢) سورة الانشقاق الآية : ٢٠

(٣) سورة السجدة الآية : ١٥

(٤) سورة السجدة الآية : ١٥

يتيمم لها) أي لسجدة التلاوة (مع وجود الماء) وقدرته على استعماله . لفقد شرط التيمم (والراكب) المسافر (يومئ بالسجود) للتلاوة (حيث كان وجهه) كسائر النوافل (ويسجد الماشي) المسافر (بالأرض مستقبلاً) للقبلة ، كما يسجد في النافلة (ولا يسجد السامع . وهو الذي لا يقصد الاستماع) روى عن عثمان وابن عباس وعمران بن حصين قال عثمان « إنما السجدة على من استمع » وقال ابن مسعود وعمران « ما جلسنا لها » ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم . ولأن السامع لا يشارك التالي في الأجر ، فلم يشاركه في السجود كغيره . أما المستمع فقال صلى الله عليه وسلم « التالي والمستمع شريكان في الأجر » فلا يقاس غيره عليه . فدل على المساواة . قال في الفروع : وفيه نظر . وروى أحمد بإسناده ، فيه مقال عن أبي هريرة مرفوعاً « من استمع آية كتبت له حسنة مضاعفة . ومن تلاها كانت له نوراً يوم القيامة » وقول ابن عمر « إنما السجدة على من سمعها » يحمل على من سمعها قاصداً (ولا) يسجد (المصلئ لقراءة غير إمامه بحال) أي سواء كان التالي في صلاة أولاً . لأن المصلئ غير المأموم مأمور باستماع قراءة نفسه ، والاشتغال بصلاته ، منهي عن استماع غيره . والمأموم مأمور باستماع قراءة إمامه . فلا تكون قراءة غير إمامه سبباً لاستحباب السجود في حقه (ولا) يسجد (مأموم لقراءة نفسه) لأنه اختلاف على الإمام . وهو منهي عنه (ولا) يسجد (الإمام لقراءة غيره) لما تقدم (فإن فعل) عمداً (بطلت) صلاته . لأنه زاد فيها سجوداً (وهي) أي سجدة التلاوة (وسجدة شكر : صلاة . فيعتبر لهما ما يعتبر لصلاة نافلة ، من الطهارة وغيرها) كاجتناب النجاسة ، واستقبال القبلة وستر العورة ، والنية . لأنه سجود لله تعالى ، يقصد به التقرب إليه ، له تحريم وتحليل . فكان صلاة ، كسجود الصلاة والسهو (و) ويعتبر لسجود المستمع (أن يكون القارئ يصلح إماماً للمستمع) له ، أي يجوز اقتداؤه به ، لما روى عطاء « أن رجلاً من الصحابة قرأ سجدة ثم نظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنك كنت أماناً . فلو سجدت سجدةً معك » رواه الشافعي مرسل . وفيه إبراهيم بن يحيى . وفيه كلام وقال ابن مسعود لتيمم بن حذلم . إقرأ . فقرأ عليه سجدة فقال : « اسجد فإنك إمامنا فيها » رواه البخاري تعليقاً (فلا يسجد) المستمع (قدام القارئ ولا عن يساره ، مع خلو يمينه ولا رجل لتلاوة امرأة وخنى) لأن القارئ لا يصلح إماماً له في هذه الأحوال (ويسجد) المستمع (لتلاوة أمي وزمن وصبي) لأن قراءة الفاتحة والقيام ليسا بواجب في النفل . واقتداء الرجل بالصبي يصح في النفل (وله) أي المستمع (الرفع من السجود قبل القارئ في غير الصلاة) لأنه ليس إماماً له حقيقة بل بمنزلة . وأما المأموم في الصلاة فلا يرفع قبل إمامه ، كسجود الصلب (ويسجد من ليس في صلاة السجود التالي في الصلاة) إذا استمع له ، لعموم ما سبق (وإن سجد)

القارئ أو المستمع للتلاوة (في صلاة أو خارجها استحَب) له (رفع يديه) لما روى وائل بن حجر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبرُ في كل رفع وخفض ويرفع يديه في التكبير » (و) في المغنى والشرح وغيرهما : وقياس المذهب (لا يرفعهما فيها) أي في الصلاة ، لقول ابن عمر « كان لا يفعله في السجود » متفق عليه . وهو مقدم على الأول . لأنه اخص منه (ويلزم المأموم متابعة إمامه في صلاة الجهر) إذا سجد للتلاوة ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا سجد فاسجدوا » (فلو تركها) أي ترك المأموم متابعة إمامه في سجدة التلاوة في الصلاة الجهرية (عمداً . بطلت صلاته) لتعمده ترك الواجب . ولو كان هناك مانع من السماع . كبعد وطرش . لأنه لا يمنع وجوب المتابعة (ولا يقوم ركوع في الصلاة أو خارجها ، ولا سجودها الذي بعد الركوع عن سجدة التلاوة) نص عليه . لأنه سجود مشروع . أشبه سجود الصلاة . قال في المذهب : ان جعل مكان السجود ركوعاً لم يحزه . وبطلت صلاته (وإذا سجد في الصلاة) للتلاوة (ثم قام ، فإن شاء قرأ ثم ركع ، وإن شاء ركع من غير قراءة) لأن القراءة قد تقدمت . روى عن ابن مسعود (وان لم يسجد القارئ لم يسجد المستمع) لما تقدم (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة) في الاعراف ، والرعد ، والنحل ، والاسراء ، ومريم سجدة سجدة . و (في الحج إثنان) وفي الفرقان ، والنمل ، والم تنزيل ، وحَم السجدة (وفي المفصل ثلاث) في النجم ، والانشقاق ، واقرأ باسم ربك . روى الامام احمد عن عمر وعلي وابن عباس وابي الدرداء وأبي موسى « أنهم سجدوا في الحج سجدتين » ويؤيده ما روى عقبة بن عامر . قال قلت « يا رسول الله ، أفضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين ؟ قال : نعم . ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما » رواه احمد وابو داود . واحتج به أحمد في رواية ابنه عبد الله ، مع ان في اسناده ابن لهيعة . وقد تكلم فيه « وسجد صلى الله عليه وسلم في النجم ، وسجد معه المسلمون والمشركون » رواه البخاري من حديث ابن عباس . وعن ابي هريرة قال « سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وفي اقرأ باسم ربك » رواه مسلم (وسجدة ض ليست من عزائم السجود ، بل سجدة شكر) لما روى البخاري عن ابن عباس قال « ص ليست من عزائم السجود . وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكراً » رواه النسائي . فعلى هذا (يسجدها خارج الصلاة . و) ان سجد لها (فيها) أي الصلاة (تبطل صلاة غير الجاهل والناسي) كسائر سجديات

الشكر ، ومواضع السجدة آخر الاعراف (١) . وفي الرعد « بالغدو والآصال » (٢) وفي النحل « ويفعلون ما يؤمرون » (٣) وفي بني إسرائيل « ويزيدهم خشوعاً » (٤) وفي مريم « خروا سُجّداً وبكياً » (٥) وفي أول الحج « يفعل ما يشاء » (٦) وفي الثانية « لعلكم تفلحون » (٧) وفي الفرقان « وزادهم نفوراً » (٨) وفي النمل « ربُّ العرش العظيم » (٩) وفي الم تنزيل « وهم لا يستكبرون » (١٠) وسجدة حم عند « يسأمون » (١١) لأنه تمام الكلام . فكان السجود عنده ، والنجم (١٢) واقرأ (١٣) آخرهما . وفي الانشقاق « لا يسجدون » (١٤) « (ويكبر) من أراد السجود للتلاوة (إذا سجد بلا تكبيرة لإحرام) ولو خارج الصلاة ، خلافاً لأبي الخطاب في الهداية . لحديث ابن عمر « كان صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن . فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه » رواه أبو داود . وظاهره : أنه كبر واحدة (و) يكبر (إذا رفع) من السجود لأنه سجود مفرد . فشرع التكبير في ابتدائه . وفي الرفع منه كسجود السهو وصلب الصلاة (ويجلس في غير الصلاة) إذا رفع رأسه . لأن السلام يعقبه . فشرع ليكون سلامه في حال جلوسه ، بخلاف ما إذا كان في الصلاة (ولعل جلوسه ندب) ولهذا لم يذكروا جلوسه في الصلاة لذلك . قاله في الفروع ، وتبعه على معناه ، في المبدع * قلت : والظاهر وجوبه كما مر في عد الأركان . (ثم يسلم تسليمه واحدة عن يمينه) فتبطل بتركها عمداً أو سهواً .

(١) سورة الأعراف الآية : ٢٠٦

(١) سورة الرعد الآية : ١٥

(٣) سورة النحل الآية : ٥٠

(٤) سورة الإسراء الآية : ١٠٩

(٥) سورة مريم الآية : ٥٨

(٦) سورة الحج : الآية : ١٨

(٧) سورة الحج الآية : ٧٧

(٨) سورة الفرقان الآية : ٦٠

(٩) سورة النحل الآية : ٢٦

(١٠) سورة السجدة الآية : ١٥

(١١) سورة فصلت الآية : ٣٨

(١٢) سورة النجم الآية : ٦٢

(١٣) سورة الملق الآية : ١٩

(١٤) سورة الانشقاق الآية : ٢١

لحديث « وتحليلها التسليم » ولأنها صلاة ذات إحرام . فوجب التسليم فيها . كسائر الصلوات . قال في المبدع : وتجزئ واحدة . نص عليه . وعنه لا يجزئه إلا ثنتان . ذكرها القاضي في المجرد . وعنه لا سلام له ، لأنه لم ينقل (بلا تشهد) لأنها صلاة لا ركوع فيها ، فلم يشرع فيها التشهد ، كصلاة الجنازة ، بل لا يسن . نص عليه (ويكفيه سجدة واحدة نصاً) للاخبار (إلا إذا سمع سجدين معاً فيسجد لكل واحدة سجدة) إذا قصد الاستماع . وكذا لو قرأ سجدة واستمع أخرى لتعدد السبب . ونص عليه في رواية البزار في صورة المتن . قال ابن رجب : ويتخرج أنه يكفي بواحدة ، قاله في المنتهي : ويكرره بتكرارها . أي يكرر السجود بحسب تكرار التلاوة (وسجوده لها) أي للتلاوة (والتسليم ركنان) لما تقدم . وفي عد السجود ركناً نظراً . لأن الشيء لا يكون ركناً لنفسه ، إلا أن يراد كونه على الأعضاء السبعة المتقدمة (وكذا الرفع من السجود) ركن . وعلى هذا : فتكبير الانحطاط والرفع والذكر في السجود واجب كما في سجود صلب الصلاة . وأما الجلوس للتسليم فقد سبق ما فيه (ويقول في سجودها ما يقول في سجود صلب الصلاة) أي سبحان ربي الأعلى وجوباً ، قاله في المبدع (وان زاد غيره مما ورد ، فحسن . ومنه) أي مما ورد (اللهم اكتب لي بها عندك أجراً . وضع أي امح) عني بها وزراً ، واجعلها لي عندك ذخراً . وتقبلها مني ، كما تقبلها من عبدك داود) لحديث ابن عباس رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي . وقال : غريب . ومنه أيضاً « سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » (والأفضل سجوده عن قيام) لما روى اسحق بن راهويه بإسناده عن عائشة « أنها كانت تقرأ في المصحف . فإذا انتهت إلى السجدة قامت فسجدت » وتشبيهاً له بصلاة النفل (ويكره لأمام قراءة سجدة في صلاة سر) لأنه لا يخلو حينئذ إما أن يسجد لها أولاً . فإن لم يسجد لها كان تاركاً للسنة . وإن سجد لها أوجب الإبهام والتخليط على المأموم . فكان ترك السبب المفضي إلى ذلك أولى (و) يكره للأمام (سجوده لها) أي لقراءة سجدة في صلاة سر . لأنه يخلط على المأمومين (فإن فعل) أي سجد للتلاوة في صلاة سر (خير المأموم بين المتابعة وتركها) لانه ليس بتال ولا مستمع (والاولى السجود) متابعة للأمام (ويكره اختصار آيات السجود ، وهو أن يجمعها في ركعة واحدة) أو وقت واحد في غير صلاة (يسجد فيها أو أن يسقطها من قراءته) لئلا يسجد لها . قال الموفق : كلاهما محدث . وفيه اخلال الترتيب (ولا يقضي هذا السجود إذا طال الفصل ، كما لا تقضي صلاة كسوف ، و) صلاة (استسقاء) ونحية مسجد ، وعقب الوضوء ونحوها ، بخلاف الرواتب ، لتبعها للفرائض (وتستحب سجدة الشكر عند تجدد نعمة ظاهرة ، أو دفع نقمة ظاهرة عامتين) له وللناس (أو في أمر يخصه ، نصاً)

كتجدد ولد أو مال أو جاه ، أو نصرة على عدو . لحديث أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أتاه أمر يسر به خر ساجداً » رواه أحمد والترمذي . وقال : حسن غريب . والعمل عليه عند أكثر العلماء . وكذلك رواه الحاكم وصححه . « وسجد صلى الله عليه وسلم حين قال له جبريل : يقول الله : من صلى عليك صليت عليه ، ومن سلم عليك سلمت عليه » رواه أحمد ، وروى البراء « أنه صلى الله عليه وسلم خر ساجداً حين جاءه كتاب علي من اليمن باسلام همدان » رواه البيهقي في المعرفة وفي السنن . وقال : هذا اسناد صحيح ، « ويسجد حين يشفع في أمته » رواه أبو داود . وسجد الصديق حين جاءه قتل مسيلمة . رواه سعيد . وسجد على حين رأى ذا الثدية من الخوارج . رواه أحمد . وسجد كعب بن مالك حين بشر بتوبة الله عليه . وقصته متفق عليها (والا) أي وان لم تشترط في النعمة الظهور (فنعمة الله في كل وقت لا تحصى) والعقلاء يهتثون بالسلامة من العارض ، ولا يفعلونه في كل ساعة (ولا يسجد له) أي الشكر (في الصلاة) لأن سببه ليس منها (فان فعل بطلت ، لا من جاهل وناس) كما لو زاد فيها سجوداً (وصفتها) أي سجدة الشكر (وأحكامها كسجود التلاوة) وتقدم (ومن رأى مبتلي في دينه سجد بحضوره وغيره) أي بغير حضوره (وقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً . وان كان) مبتلي (في بدنه سجد . وقال ذلك وكنهه منه . ويسأل الله العافية) قال ابراهيم النخعي « كانوا يكرهون أن يسألوا الله العافية بحضرة المبتلي » ذكره ابن عبد البر . وروى الحاكم « انه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن ، وأخرى لرؤية قرد . وأخرى لرؤية نغاشي » بالنون والغين والشين المعجمتين قيل : ناقص الحلقة ، وقيل : المبتلي . وقيل : مختلط العقل (قال الشيخ : ولو اراد الدعاء فعفر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فيه . فهذا سجود لاجل الدعاء . ولا شيء بمنع . والمكروه : هو السجود بلا سبب) .

فصل

في ذكر الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها

(اوقات النهي خمسة) هذا هو المشهور . وظاهر الحرقى ، وتبعه بعضهم : انها ثلاثة : بعد الفجر ، حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب . وهو يشمل وقتين ، وعند قيامها ، حتى تزول ولعله اعتمد على أحاديث عمر وابي هريرة وابي سعيد . وعلى الأول : فالاوقات خمسة ؛ (بعد طلوع فجر ثان إلى طلوع الشمس ، وبعد طلوعها حين ترتفع قيد) بكسر القاف ، أي قدر (رمح) في رأي العين (وعند قيامها) أي الشمس (ولو

يوم الجمعة حتى تزول ، وبعد فراغ صلاة عصر حتى تشرع (الشمس) في الغروب (لما روى ابو سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس » متفق عليه . وعلم منه : أن النهي يتعلق من طلوع الفجر الثاني . نص عليه ، لما روى ابن عمر مرفوعاً « لا صلاة بعد الصبح الا ركعتين » رواه أحمد والترمذي . وقال : هذا ما أجمع عليه أهل العلم . وفي لفظ للترمذي « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » وعن ابن المسيب نحوه مرسلاً . وعن عقبة بن عامر « ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلي فيهن ، أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع . وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس . وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب » رواه مسلم . والظهيرة شدة الحر . وقائمها : البعير ، يكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض ، وتضيف بمثابة من فوق مفتوحة ، ثم ضاد معجمة ، ثم ياء مشددة . أي تميل . ومنه الضيف تقول : أضفت فلاناً ، إذا أملت إليه ، وأنزلته عندك . ويتعلق النهي في العصر بفعلها لا بالوقت . قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه (ولو) فعلت العصر (جمعاً في وقت الظهر ، فمن صلى العصر منع التطوع) لما تقدم إلا ما يستثنى (وإن لم يصل) العصر (غيره . ومن لم يصل) العصر (لم يمنع) التفضل (وإن صلى غيره) قال في الشرح : لا نعلم في ذلك خلافاً عند من منع الصلاة بعد العصر (والاعتبار بفراغها) أي صلاة العصر (لا بالشروع فيها ، فلو أحرم بها ثم قلبها نفلاً) أو قطعها (لم يمنع من التطوع حتى يصلها) لقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بعد صلاة العصر » ولا يتحقق ذلك إلا بفراغها (وتفضل سنة الفجر بعده) أي الفجر (وقبل صلاة) الصبح (لما تقدم من حديث الترمذي « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » (و) تفعل (سنة الظهر بعد العصر في الجمع تقديماً) كان (أو تأخيراً) لما روت أم سلمة قالت « دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر ، فصلي ركعتين . فقلت : يا رسول الله ، صليت صلاة لم أكن أراك تصلّيها ؟ فقال : إني كنت أصلي ركعتين بعد الظهر . وانه قدم وفد بني تميم فشغلوني عنهما ، فهما هاتان الركعتان » متفق عليه (و) الخامس من أوقات النهي (إذا شرعت) الشمس (في الغروب حتى تغرب) لما تقدم (ويجوز قضاء الفرائض) في كل وقت منها لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » متفق عليه . وحديث « تأخير صلاة الفجر لما نام عنها . حتى طلعت الشمس ، أخرها حتى أبيضت

الشمس» متفق عليه: إنما يدل على جواز التأخير ، لا تحريم الفعل (و) يجوز (فعل المنذورة) في كل وقت منها (ولو كان نذرهما فيها) بأن قال : لله على أن أصلي ركعتين عند طلوع الشمس ونحوه ، لأنها صلاة واجبة . فاشبهت الفرائض (و) يجوز (فعل ركعتي طواف ، فرضاً كان) الطواف (أو نفلاً) في كل وقت منها . لحديث جبير بن مطعم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا بني عبد مناف ، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه في أية ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الأثرم والترمذي وقال . صحيح . وهذا اذن منه صلى الله عليه وسلم في فعلهما في جميع أوقات النهي . ولأن الطواف جائز في كل وقت مع كونه صلاة ، كذلك ركعتاه تبعاً له (و) تجوز (لإعادة جماعة إذا أقيمت وهو في المسجد ، ولو مع غير امام الحي ، وسواء كان صلى جماعة أو وحده ، في كل وقت منها) أي من أوقات النهي ، لما روى يزيد بن الاسود قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر ، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين لم يصليا معه . فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا : يا رسول الله قد صلينا في رحالنا . فقال : لا تفعلوا . إذا صليتما في رحالكما . ثم أتيتما مسجد جماعة فصلياً معهم ، فإنها لَكُم نافلة » وهذا نص في الفجر ، وبقية الأوقات مثله ، ولانه متى لم يعد لحقته تهمة في حق الامام . وظاهره : إذا دخل وهم يصلون لا يعيد . خلافاً لجماعة ، منهم الشارح . وهو نص الامام في رواية الاثرم . قال : سألت أبا عبد الله عن صلى في جماعة ، ثم دخل المسجد وهم يصلون ، يصلي معهم ؟ قال : نعم : لكن قال ابن تميم وغيره : لا يستحب الدخول (وتجاوز صلاة جنازة في الوقتين الطويلين فقط . وهما بعد الفجر ، و) بعد صلاة (العصر) لطول مدتهما . فالانتظار فيهما يخاف منه عليها . و (لا) يجوز الصلاة على جنازة (في الأوقات الثلاثة) الباقية ، لحديث عقبة ابن عامر . وتقدم . وذكره للصلاة مقروناً بالدفن يدل على إرادة صلاة الجنازة . ولأنها صلاة من غير الخمس . اشبهت النوافل (إلا أن يخاف عليها) فتجاوز مطلقاً للضرورة (وتحرم) الصلاة (على قبر ، و) على (غائب وقت نهى) مطلقاً (نفلاً وفرضاً) لأن المبيح لصلاة الجنازة في وقت النهي خشية الانفجار بالانتظار بها إلى خروج وقت النهي . وهذا المعنى متفق في الصلاة على القبر ، وعلى الغائب (ويحرم التطوع بغيرها) أي المستثناة السابقة (في شيء من الأوقات الخمسة) لما تقدم من الأحاديث (و) يحرم (إيقاع بعضه) . أي بعض التطوع بغير المستثنيات (فيها) أي في أوقات النهي

(كأن شرع في التطوع فدخل وقت النهي ، وهو) أي المتطوع (فيها) أي في الصلاة النافلة . فيحرم عليه الاستدامة . لعموم ما تقدم من الأدلة . وقال ابن تيميم : وظاهر الحرق أن أتمام النفل في وقت النهي لا بأس به . ولا يقطعه بل يخففه (وإن شك) هل دخل وقت النهي ؟ (فالأصل بقاء الاباحة حتى يعلم) دخوله بمشاهدة أو إخبار عارف (وإن ابتدأه) أي النفل (فيها) أي في اوقات النهي ، والمراد في وقت منها (لم ينعقد ، ولو) كان (جاهلاً) بالحكم ، أو بأنه وقت نهى ، لأن النهي يقتضي الفساد (حتى ما له سبب كسجود تلاوة وشكر وسنة راتبة) كسنة الصبح إذا صلاها بعد صلاة الصبح أو بعد العصر (و) ك (صلاة كسوف) واستسقاء (وتحية مسجد) وسنة وضوء والاستخارة ، لعموم النهي . وإنما ترجح عمومها على أحاديث التحية وغيرها لأنها حاظرة وتلك مبيحة . والصلاة بعد العصر من خصائصه صلى الله عليه وسلم . ومحل منع تحية المسجد وقت النهي (في غير حال خطبة الجمعة ، وفيها) أي في حال خطبة الجمعة (تفعل) تحية المسجد ، إذا دخل والأمام يخطب بمسجد فيركعها (ولو كان وقت قيام الشمس قبل الزوال) لما روى أبو سعيد « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » رواه ابو داود (بلا كراهة) علم أن الوقت وقت نهى اولاً ، شتاء كان او صيفاً لعموم ما سبق (ومكة كغيرها في أوقات النهي) لعموم الأدلة .

باب صلاة الجماعة

ومن تجوز إمامته ، ومن الأولى بالامامة ، وموقف الامام والمأموم ، وما يبيح ترك الجماعة من الأعذار . وما يتعلق بذلك .

شرع لهذه الامة ببركة نبيها محمد صلى الله عليه وسلم الاجتماع للعبادة في أوقات معلومة . فمنها ما هو في اليوم واللييلة للمكتوبات ، ومنها ما هو في الأسبوع وهو صلاة الجمعة . ومنها ما هو في السنة متكرراً . وهو صلاة العيدين لجماعة كل بلد . ومنها ما هو عام في السنة وهو الوقوف بعرفة لأجل التواصل والتوادر وعدم التقاطع .

(أقلها) أي الجماعة (اثنان) إمام ومأموم . (فتنعقد) الجماعة (بهما) لحديث أبي موسى مرفوعاً « الاثنان فما فوقهما جماعة » رواه ابن ماجه . ولقوله صلى الله عليه

وسلم في حديث مالك بن الحويرث « إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما ، وليؤمكما أكبركما » وأم ابن عباس مرة . وحذيفة مرة (في غير جمعة وعيد) لاشتراط العدد فيهما ، على ما يأتي بيانه . وتصح في فرض ونفل (ولو بأثنى) لعموم ما سبق والامام رجل أو أنثى (أو عبد) والامام حر ، أو عبد ، أو مبعوض (فان أم عبده ، أو) أم (زوجته كانا جماعة) لعموم ما سبق من قوله صلى الله عليه وسلم « الاثنان فما فوقهما جماعة » و (لا) تنعقد الجماعة (بصغير في فرض) والامام بالغ . لأن الصبي لا يصلح ان يكون إماماً في الفرض . وعلم منه : أنه يصح أن يؤم صغيراً في نفل لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أم ابن عباس وهو صبي في التهجّد » وعنه : يصح أيضاً في الفرض كما لو أم رجلاً متنفلاً . قاله في الكافي (وهي) أي الجماعة (واجبة وجوب عين) لقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) (١) فأمر بالجماعة حال الخوف ، ففي غيره أولى . يؤكده قوله تعالى (واركعوا مع الراكعين) (٢) وروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأنتهما ولو حبواً . ولقد هممت بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً يصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة . فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » متفق عليه . وروى أيضاً « أن رجلاً أعمى قال : يا رسول الله ، ليس لي قائد يقودني إلى المسجد . فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرخص له . فيصلّي في بيته . فرخص له . فلما ولى دعاه ، فقال : هل تسمع النداء ؟ فقال : نعم : قال : فاجب » رواه مسلم . وعن ابن مسعود قال « لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق » معلوم النفاق . ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجلين ، حتى يقام في الصف » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي . ويعضد وجوب الجماعة ان الشارع شرعها حال الخوف على صفة لا تجوز إلا في الامن ، كما ستقف عليه . وأباح الجمع لأجل المطر . وليس ذلك إلا محافظة على الجماعة ، ولو كانت سنة لما جاز ذلك (لا وجوب كفاية) كأحد الوجهين للشافعية ، مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم « ما من ثلاثة في قرية لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان » رواه احمد (فيقاتل تاركها) أي الجماعة . لحديث ابي هريرة المتفق عليه

(١) سورة النساء الآية : ١٠٢

(٢) سورة البقرة الآية : ٤٣

(كاذان) الظاهر : أنه تشبيه للمنفي أي ليس وجوب الجماعة وجوب كفاية ، كإذان . فان وجوبه وجوب كفاية كما تقدم . ويحتمل أن يكون المعنى : ويقاثل تارك الجماعة ، كتارك الأذان ، لكن الأذان إنما يقاثل على تركه إذا تركه أهل البلد كلهم ، بخلاف الجماعة . فانه يقاثل تاركها ، وان اقامها غيره . لان وجوبها على الاعيان ، بخلافه . وقوله (للصلوات الخمس المؤداة حضراً وسفراً) متعلق بواجبة (حتى في خوف) شديد أو غيره . لقوله تعالى (واذا كنت فيهم (١) الآية) . لأنها نزلت في صلاة الخوف . والغالب كون الخوف في السفر . فمع الأمن وفي الحضر أولى (على الرجال الاحرار القادرين) عليها (دون) غير الخمس ، كالكسوف والوتر والمنذورة ، دون المقضيات من الخمس ، ودون (النساء والخنثى) والصبيان . ومن فيه رق ، أو له عذر مما يأتي في آخر الباب لما يأتي (لا) أي ليست الجماعة بـ (شرط لصحتها) أي الصلوات الخمس . كما اختاره ابن عقيل ، قياساً على الجمعة ، لخبر ابن عباس يرفعه « من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذرٌ » ، لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها « رواه ابن المنذر . وروى عن غير واحد من الصحابة ، منهم ابن مسعود وابو موسى قالوا « من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذرٍ فلا صلاة له » لكن قال الشريف : لا يصح عن صاحبنا في كونها شرطاً (إلا في جمعة وعيد) فالجماعة شرط فيهما ، على ما يأتي توضيحه (و) حيث تقرر انها ليست شرطاً للخمس فانها (تصح من منفرد ، ولو غير عذر . وفي صلاته) أي المنفرد (فضل مع الاثم) لانه يلزم من ثبوت النسبة بينهما بجزء معلوم ثبوت الأجر فيهما . وإلا فلا نسبة ولا تقدير (وتفضل الجماعة على صلاته) أي المنفرد (بسبع وعشرين درجة) لحديث ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة تفضلُ على صلاة الفذِّ بسبع وعشرين درجة » رواه الجماعة إلا النسائي وأبا داود . قال ابن هبيرة : لما كانت صلاة الفذ مفردة أشبهت العدد المفرد ، فلما جمعت مع غيرها اشبهت ضرب العدد . وكانت خمساً ، فضربت في خمس ، فصارت خمساً وعشرين . وهي غاية ما يرتفع اليه ضرب الشيء في نفسه وأدخلت صلاة المنفرد وصلاة الامام مع المضاعفة في الحساب (ولا ينقص أجره) أي المصلي منفرداً (مع العذر) لما روى أحمد والبخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعملُ صحيحاً مقيماً » قال في الفروع : ويتوجه

احتمال تساويهما في أصل الأجر . وهو الجزء والفضل بالمضاعفة (وتسن) الجماعة (في مسجد) لحديث زيد بن ثابت مرفوعاً « صلوا ايها الناس في بيوتكم ، فان أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » متفق عليه ولما فيه من إظهار الشعار ، وكثرة الجماعة (وله فعلها) أي الجماعة (في بيته ، و) في (صحراء) لقوله صلى الله عليه وسلم « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأبما رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته » متفق عليه (و) فعلها (في مسجد أفضل) لانه السنة ، وحديث « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » يحتمل : لا صلاة كاملة ، جمعاً بين الأخبار . قال بعضهم : وإقامتها في الربط والمدارس ونحوها : قريب من إقامتها في المساجد . نعم إن كان ذهابه إلى المسجد يؤدي إلى انفراد اهله . فالتجته إقامتها في بيته فذا ، تحصيلاً للواجب . ولو دار الأمر بين فعل الصلاة في المسجد فذا ، وبين فعلها في بيته ، تحصيلاً للواجب ، ولو دار الأمر بين فعل الصلاة في المسجد في جماعة يسيرة ، وفعلها في بيته في جماعة كثيرة ، كان فعلها في المسجد أولى (وتستحب) الجماعة (لئساء ، إذا اجتمعن منفردات عن الرجال ، سواء كان إمامهن منهن أولاً) لفعل عائشة وام سلمة ، ذكره الدار قطني ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر أم ورقة أن تجعل لها مؤذناً يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم أهل دارها » رواه أبو داود والدار قطني . ولأنهن من أهل الفرض . أشبهن الرجال (ويباح لهن حضور جماعة الرجال ، تفلات غير متطيبات) يقال : تفلت المرأة تفلاً ، من باب تعب . إذا اتن ربحها لترك الطيب والادهان . وتفلت إذا تطيبت ، من الاضداد ، وذكره في الحاشية (باذن أزواجهن) لأن النساء كن يحضرن على عهده صلى الله عليه وسلم كما يأتي في الباب . وفي صلاة الكسوف . وكونهن تفلات لئلا يفتن . وكونه باذن أزواجهن لما يأتي أنه يحرم خروجها بغير إذن زوجها (ويكره حضورها) أي جماعة الرجال (لئساء) شابة أو غيرها ، لأنها مظنة الافتتان (ويباح الحضور) لغيرها (أي غير الحساء ، تلفة غير متطية باذن زوجها : وبيتها خير لها ، للخبر (وكذا مجالس الوعظ) وأولى (وتأتي تتمته قريباً) وأخر الفصل الثاني من الباب (وإن كان بطريقه إلى المسجد منكراً كغناء لم يدع المسجد) وكذا لو كان المنكر بالمسجد فيحضر (وينكره) بحسبه (ويأتي) آخر الباب (قال الشيخ : ولو لم يمكنه) اتيان المسجد (إلا بمشيه في ملك غيره فعل) واقتصر عليه في الفروع (فان كان البلد ثغراً ، وهو) المكان (المخوف) من فروج البلدان (فالأفضل لأهله : الاجتماع في مسجد واحد) لأنه أعلى للكلمة ، وواقع للهيبة . فاذا جاءهم خبر عن عدوهم سمعه جميعهم ،

وتشاوروا في أمرهم . وإن جاءهم عين للكفار رأى كثرتهم ، فاخبر بها ، قال الازاعي : لو كان الأمر ليّ لسمرت أبواب المساجد التي للثغور ، ليجتمع الناس في مسجد واحد (والافضل غيرهم : الصلاة في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره) لأن فيه تحصيل ثواب عمارة المسجد ، وتحصيل الجماعة لمن يصلي فيه . وذلك معدوم في غيره (أو تقام) فيه الجماعة (بدونه) أي حضوره (لكن في قصده لغير كسر قلب إمامه أو جماعته) فجبر قلوبهم أولى (قاله جمع) منهم الشارح وابن تيميم (ثم المسجد العتيق) لأن الطاعة فيه أسبق (ثم) إن استويا فالافضل من المساجد (ما كان أكثر جماعة) لما روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الرجل مع الرجل أولى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أولى من صلاته مع الرجل . وما كان أكثر فهو أحب إلى الله » رواه احمد وابو داود ، وصححه ابن حبان (ثم) ان استويا فيما تقدم ، فالصلاة في المسجد (الأبعد) افضل من الصلاة في الاقرب . لحديث ابي موسى مرفوعاً « ان اعظم الناس في الصلاة اجراً أبعدهم فابعدهم ممشى » رواه مسلم . ولكثرة حسناته بكثرة خطاه (وفضيلة اول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع) قاله في تصحيح الفروع ، وظاهر كلام كثير من الاصحاب . ومما يؤيد ذلك : قول اكثر الاصحاب : ان صلاة الفجر في أول الوقت أفضل ، ولو قل الجمع ، وهو المذهب (وتقدم الجماعة مطلقاً على أول الوقت) لأنها واجبة ، واول الوقت سنة ولا تعارض بين واجب ومسنون (ويحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامه الراتب الا بإذنه) لانه بمنزلة صاحب البيت وهو أحق بها لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن الرجل الرجل في بيته إلا بإذنه » ولأنه يؤدي إلى التنفير عنه ، وتبطل فائدة اختصاصه بالتقدم ، ومع الأذن له هو نائب عنه . و (لا) يحرم ان يؤم (بعده) أي بعد إمامه الراتب : لانه استوفى حقه ، فلا افتيات عليه (ويتوجه إلا لمن يعادي الامام) لقصده الإيذاء إذن . فيشبه ما لو تقدمه (فان فعل) أي أم في المسجد قبل إمامه الراتب بلا إذنه (لم تصح في ظاهر كلامهم) قاله في الفروع والبدع . ومعناه في التنقيح . وقطع به في المنتهى . وقدم في الرعاية : تصح مع الكراهة ، ومقتضى كلام ابن عبد القوي : الصحة كما يأتي في نقل كلامه في صلاة الجنائزة (إلا أن يتأخر) الراتب (لعذر ، أو لم يظن حضوره ، أو ظن) حضوره (ولكن لا يكره) بفتح الباء (ذلك) أي أن يصلي غيره مع غيبته (أو ضاق الوقت ، فيصلون) لصلاة أبي بكر بالناس حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم في بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ،

متفق عليه ، وفعل ذلك عبد الرحمن بن عوف مرة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أحسنتم » رواه مسلم (وإن لم يعلم عذره) أي الراتب (وتأخر عن وقته المعتاد ، انتظر ، وروسل مع قربهِ وعدم المشقة) في الذهاب اليه (وسعة الوقت) لان الانتماء به سنة وفضيلة ، فلا تترك مع الامكان . ولما فيه من الافتيات بنصب غيره (وان بعد) مكانه (أو شق) الذهاب اليه أو ضاق الوقت (صلوا) لما تقدم (وإن صلى) فرضه (ثم اقيمت الصلاة وهو في المسجد) استحج إعادتها..ولو كان صلى أولاً في جماعة أو كان وقت نهي ، لما تقدم في الباب قبله (أو جاء) أي المسجد (غير وقت نهي ولم يقصد) بمجيئه المسجد (الاعادة واقيمت) الصلاة (استحج إعادتها) مع إمام الحي وغيره . لما تقدم . ولثلا يتوهم رغبته عنه (إلا المغرب) فلا تسن إعادتها ، لان المعادة تطوع ، وهو لا يكون بوتر . ولو كان صلى وحده . ذكر القاضي وغيره (والاولى فرضه) لما تقدم في الخبر . و(كاعادتها منفرداً ، فلا ينوي الثانية فرضاً ، بل ظهر أعادة مثلاً) لأن الأولى اسقطت الفرض (وإن نواها) أي المعادة (نفلاً صح) لمطابقتها الواقع . وان نواها ظهر أعادة مثلاً فقط . صحت على مقتضى ما تقدم في باب النية ، وكانت نفلاً (وان أقيمت) الصلاة (وهو خارج المسجد . فان كان في وقت نهي لم يستحب له الدخول) حتى تفرغ الصلاة ، لامتناع الاعادة إذن ، وإيهام رغبته عنه ، حيث لم يصل معه (وان دخل المسجد وقت نهي بقصد الاعادة انبنى على فعل ما له سبب) في وقت النهي ، والمذهب كما جزم به آنفاً لا يجوز ، فلا اعادة * قلت : وكذا ان لم يقصد الاعادة . كما هو مفهوم قوله وقول صاحب المنتهى فيما سبق . واعادة جماعة أقيمت وهو بالمسجد (والمسبوق في المعادة يتمها . فلو أدرك من رباعية ركعتين قضى ما فاتة منها) ركعتين (ولم يسلم معه نصاً) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فأتوا » وقيل : يسلم معه * قلت : ولعل الخلاف في الأفضل ، وإلا فهي نقل . كما تقدم . ولا يلزمه إيقاعه أربعاً ، إلا أن يقال : يلزم اتمامها أربعاً مراعاة لقول من يقول : أنها فرض . وفيه بعد (ولا تكره إعادة الجماعة) أي إذا صلى أمام الحي ثم حضر جماعة أخرى ، استحج لهم أن يصلوا جماعة ، هذا قول ابن مسعود ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » ولقوله « من يتصدق على هذا فيصلى معه ؟ فقام رجل من القوم فصلى معه » رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي سعيد . واسناده جيد . وحسنه الترمذى . وما ذكره الأصحاب من قولهم : لا يكره أو يستحب إعادة الجماعة ، فهو مع المخالفة ، فلا ينافي ما تقدم من وجوب

الجماعة ، أو يقال : هو على ظاهره ، ليصلوا في غيره أي غير المسجد الذي أقيمت فيه الجماعة . أشار إليه في الأنصاف (في غير مسجدي مكة والمدينة فقط) فالأقصى كسائر المساجد (وفيهما) أي في مسجدي مكة والمدينة (تكره) إعادة الجماعة . وعلمه أحمد بأنه في توفير الجماعة ، أي لثلاثين في حضور الجماعة مع الراتب في المسجدين إذا أمكنهم الصلاة في جماعة أخرى * قلت : فعلى هذا يكره تعدد الأئمة الراتبين بالمسجدين ، لفوات فضيلة أول الوقت لمن يتأخر ، وفوات كثرة الجمع ، وإن اختلفت المذاهب (إلا لعذر) كنوم ونحوه عن الجماعة . فلا يكره لمن فاتته إذن أعادتها بالمسجدين لما ، تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « من يتصدق على هذا ؟ » ولأن إقامتها إذن أخف من تركها (وإن قصد) مسجداً من (المساجد لإعادة ، كره) زاد بعضهم : ولو كان صلى فرضه وحده . ولأجل تكبيرة الأحرام لفواتها لا لقصد الجماعة ، نص على ذلك (وليس للإمام اعتياد الصلاة مرتين ، وجعل الثانية عن فائتة أو غيرها ، والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة ، ذكره الشيخ ، وفي واضح ابن عقيل لا : يجوز فعل ظهري في يوم) * قلت لعل المراد على اعتقاد فرضيتهما ، وإلا فإذا كانت احداهما معادة أو فائتة فلا مانع ، ومن نذر أنه متى حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى ، وحفظه ، لا يلزمه الوفاء بما نذره فإنه منهي عنه ، ويكفر كفارة يمين (وإذا أقيمت) أي شرع المؤذن في إقامة (الصلاة) لرواية ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة » (التي يريد الصلاة مع أمائها) وإلا لم يمتنع عليه ، كما لو أقيمت بمسجد لا يريد الصلاة فيه ، قاله في الفروع توجيهاً (فلا صلاة إلا المكتوبة ، فلا يشرع في نفل مطلق ، ولا راتبة) من سنة فجر أو غيرها (في المسجد أو غيره ولو بيته) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » متفق عليه (فإن فعل) أي شرع في نافلة بعد الشروع في الإقامة (لم تنعقد) لما روى عن أبي هريرة « وكان عمر يضرب على كل صلاة بعد الإقامة » وأباح قوم ركعتي الفجر والإمام يصلي . منهم ابن مسعود (فإن جهل الإقامة فكجهل وقت نهى) وتقدم أن الأصل الإباحة ، لكن إن وافق أنه كان بعد الشروع فيها لم تنعقد (وإن أقيمت وهو فيها) أي النافلة (ولو) كان (خارج المسجد أتمها خفيفة ، ولو فاتته ركعة) لقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) (١) قاله ابن تيميم وغيره (ولا يزيد على ركعتين . فإن كان

(١) سورة محمد الآية : ٣٣

شرع في (الركعة (الثالثة أتمها) أي النافلة (أربعاً) لأنها أفضل من الثلاث (فإن سلم من ثلاث) ركعات (جاز نصاً فيهما) أي في المسألتين . ولعل عدم كراهة الثلاث هنا للعدر (إلا أن يخشى) من أقيمت الصلاة وهو في نافلة (فوات ما تدرك به الجماعة ، فيقطعها) لأن الفرض أهم (قال جماعة) منهم صاحب التلخيص (وفضيلة تكبيرة الأولى) أي تكبيرة الأحرام (لا تحصل الا بشهود تحریم الإمام) واقتصر عليه في المبدع وغيره (وتقدم في) باب (المشي إلى الصلاة) ما يؤذن بذلك .

فصل

ومن كبر قبل سلام الإمام التسلمية الاولى أدرك الجماعة ولو لم يجلس

لأنه أدرك جزءاً ، من صلاة الإمام . أشبه ما لو أدرك ركعة ، وكادراك المسافر صلاة المقيم . ولأنه يلزم أن ينوي الصفة التي هو عليها ، وهو كونه مأموماً . فينبغي أن يدرك فضل الجماعة (ومن أدرك الركوع معه) أي الإمام (قبل رفع رأسه) من الركوع ، بحيث يصل المأموم إلى الركوع المجزئ قبل أن يزول الإمام عن قدر الأجزاء منه (غير شك في إدراكه) أي الإمام (راكمأ أدرك الركعة ولو لم يدرك معه الطمأنينة إذا اطمأن هو) أي المسبوق ثم لحقه ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئاً . ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » رواه أبو داود باسناد حسن . ولأنه لم يفته من الأركان غير القيام . مو يأتي به مع التكبيرة . ثم يدرك مع الأمام بقية الركعة ، وعلم منه : أنه لو شك : هل أدركه راكمأ أولاً ؟ لم يعتد بها . ويسجد للسهو . وتقدم في بابه . وإن كبر والأمام في الركوع ، ثم لم يركع حتى رفع امامه . لم يدركه ولو أدرك ركوع المأمومين . وإن أتم التكبيرة في انحناؤه انقلبت نفلاً وتقدم (واجزأته) أي من أدرك الإمام راكمأ (تكبيرة الأحرام عن تكبيرة الركوع نصاً) واحتج بأنه فعل زيد بن ثابت ، وابن عمر ، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة . ولأنه اجتمع عبادتان من جنس واحد . فأجزأ الركن عن الواجب . كطواف الزيارة والوداع . قيل للقاضي : لو كانت تكبيرة الركوع واجبة لم تسقط . فأجاب : بأن الشافعي أوجب القراءة وأسقطها إذا أدركه راكمأ . قال ابن رجب في القاعدة الثامنة عشر : وهذه المسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزئ في حالة قيام ، خلاف ما يقوله المتأخرون (وإتيانه) أي المسبوق (بها) أي

تكبيرة الركوع (أفضل) خروجاً من خلاف من أوجبه ، كأبن عطيل وابن الحوزي (فإن نواهيا) أي نوى المدرك في الركوع الأحرام والركوع (بالتكبيرة لم تنعقد) صلاته . لأنه شرك بين الواجب وغيره في النية . أشبه مالهو عطس عند رفع رأسه ، فقال : ربنا ولك الحمد عنهما ؛ وعنه بلى . أختره الشيخان . ورجحه في الشرح لأن نية الركوع لا تنافى نية الافتتاح . لأنهما من جملة العبادة . وإن نوى تكبيرة الركوع لم يجزئه . لأن تكبيرة الأحرام ركن ولم يأت بها (وإن أدركه) أي المسبوق (بعد الركوع . لم يكن مدركاً للركعة . وعليه متابعتها قولاً وفعلًا) لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً » الحديث . والمراد بمتابعتها في الأقوال : أن يأتي بتكبير الانتقال عما أدركه فيه . وما في السجود من التسبيح وما بين السجدين . وأما التشهد إذا لم يكن محلاً لتشده فلا يجب عليه (وإن رفع الإمام رأسه) من الركوع (قبل إحرامه) أي المسبوق (سن دخوله معه) فيسن كيف أدركه للخبر (وعليه) أي المسبوق (أن يأتي بالتكبيرة في حال قيامه) لو جوب التكبير لكل انتقال يعتد به المصلي ، (وينحط مسبوق) أدرك الإمام بعد رفعة من الركوع (بلا تكبير له) أي لانخطاطه (ولو أدركه ساجداً) نص عليه . لأنه لا يعتد به ، وقد فاته محل التكبير (ويقوم) مسبوق (للقضاء بتكبير ولو لم تكن) الركعة التي قام إليها (ثانيته) أي المسبوق لأنه انتقال يعتد به لأنه . أشبه سائر الانتقالات (فإن قام) مسبوق (قبل) أن يسلم الإمام (التسليمية الثانية ، بلا عذر يبيح المفارقة) للإمام (لزمه) أي المسبوق (العود ، ليقوم بعدها) لأنها من جملة الركن ، ولا تجوز مفارقتها بلا عذر (فإن لم يرجع) المسبوق (انقلبت) صلاته (نقلاً) بلا إمام . وظاهره : لا فرق بين العمد والذكر وضدهما وهذا واضح إذا كان الإمام يرى وجوب التسليمية الثانية . والا فقد خرج من صلاته بالأولى ، خصوصاً بعض المالكية فإنه ربما لا يسلم الثانية رأساً . فكيف يصنع المسبوق ؟ لو قيل لا يفارقه قبلها (وإن أدركه) المسبوق (في سجود سهو بعد السلام لم يدخل معه) لأنه خرج من الصلاة . ولم يعد إليها به ، حتى لو أحدث فيه لم تبطل (فإن فعل) أي دخل معه في سجود السهو بعد السلام (لم تنعقد صلاته) لما مر . (وما أدرك) المسبوق (مع الإمام فهو آخر صلاته . فإن أدركه فيما بعد الركعة الأولى) كالثانية أو الثالثة (لم يستفتح ولم يستعد . وما يقضيه) المسبوق (أولها) أي أول صلاته (يستفتح له ، ويتعوذ ، ويقرأ السورة) ولو أدرك

ركعة من الصبح مثلاً . أطال قراءتها على التي أدركها ، وراعى ترتيب السور . كما أشار إليه ابن رجب ، لما روى أحمد عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا » ورواه النسائي من حديث ابن عيينة قال مسلم أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة « فاقضوا » ولا أعلم رواها عن الزهري غيره . وفيه نظر . فقد رواها أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ؛ وقد رويت عن أبي هريرة من غير وجه . وفي رواية لمسلم « واقض ما سبقك » والمقضي هو الفائت فيكون على صفته (لكن لو أدرك من رباعية أو مغرب ركعة تشهد) تشهد الأول (عقب قضاء) ركعة (أخرى نصاً كالرواية الأخرى) أن ما أدرك أول صلاته ، وما يقضيه آخرها . لقوله صلى الله عليه وسلم « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » متفق عليه من حديث أبي قتادة وأبي هريرة . وأجيب : بأن المعنى : فأتوا قضاء ، للجمع بينهما . وإنما قلنا : بتشهد من أدرك ركعة عقب أخرى . لئلا يلزم تغيير هيئة الصلاة . لأنه لو تشهد عقب ركعتين ، لزم عليه قطع الرباعية على وتر . والثلاثية شفعاً . ومراعاة هيئة الصلاة ممكنة . ولا ضرورة إلى تركها فلزم الأتيان بها (ويخير) المسبوق إذا قضى ما فات (في الجهر) بالقراءة (في صلاة الجهر) غير الجمعة (بعد مفارقة إمامه . وتقدم في صفة الصلاة) وعلى هذا أيضاً : يخرج تكبير العيد والقنوت . فلا يقنت من قنت مع إمامه ، لأنه آخر صلاته (ويتورك) المسبوق (مع إمامه) في موضع توركه لأنه آخر صلاته . ولم يعتد له * قلت : جلوسه واجب من حيث متابعة الإمام وفي كلام الفروع هنا تأمل (كما يتورك) المسبوق (فيما يقضيه) للتشهد الثاني فعلى هذا : لو أدرك ركعتين من رباعية جلس مع الإمام متوركاً متابعة له للتشهد الأول ، وجلس بعد قضاء الركعتين أيضاً متوركاً . لأنه يعقبه سلامه (ويكرر التشهد الأول نصاً ، حتى يسلم إمامه) التسليمتين ، لأنه تشهد واقع في وسط الصلاة . فلم تشرع فيه الزيادة على الأول * قلت : وهذا على وجه الندب . فإن كان محلاً لتشهده الأول فالواجب منه المرة الأولى . بدليل قوله (فإن سلم) الإمام (قبل إتمامه) أي المسبوق التشهد الأول (قام) المسبوق لقضاء ما فات (ولم يتمه) ان لم يكن واجباً عليه (وتقدم) في صفة الصلاة (وإن فاتته الجماعة استحب أن يصلي في جماعة أخرى . فإن لم يجد) جماعة أخرى (استحب لبعضهم أن يصلي معه) لقوله صلى الله عليه وسلم « من يتصدق على هذا فيصالي ٤٠٠ » وتقدم (ولا يجب فعل قراءة على مأموم) روى ذلك عن علي وابن عباس وابن مسعود وجابر

وابن عمر لقوله تعالى (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وانصتوا (١)) قال أحمد في رواية أبي داود : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة . وعن أبي هريرة مرفوعاً « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا » رواه الخمسة إلا الترمذى . وصححه أحمد في رواية الأثرم ومسلم بن الحجاج . ولولا أن القراءة لا تجب على المأموم بالكلية ، لما أمر بتركها من أجل سنة الاستماع . عن عبد الله بن شداد مرفوعاً « من كان له أمام فقراءة الإمام له قراءة » رواه سعيد وأحمد في مسائل ابنه عبد الله والدارقطني ، قد روى مسنداً من طرق ضعاف . والصحيح أنه مرسل وهو عندنا جحّة . قاله في شرح المنتهى . وقال ابن مسعود « لا أعلم في السنة القراءة خلف الإمام » وقال ابن عمر « قراءته تكفيك » وقال علي « ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام » وقال ابن مسعود « وددت من قرأ خلف الإمام أن أملاً فاه تراباً » روى ذلك سعيد . والمراد بانه لا قراءة على المأموم . أنه يتحملها الإمام (٢) عنه . وإلا فهي واجبة عليه . نبه عليه القاضي . فلذلك قال : (فيتحمل عنه إمامه ثمانية أشياء : الفاتحة) لما تقدم (وسجود السهو) إذا كان دخل معه في الركعة الأولى . كما تقدم تفصيله في سجود السهو (والستره قدامه) لما تقدم : ستر الإمام ستره لمن خلفه (والتشهد الأول إذا سبقه بركعة) من رباعية لوجوب المتابعة (وسجود تلاوة أي بها) المأموم (في الصلاة خلفه . و) فيما إذا سجد الإمام لتلاوة سجدة قرأها (الإمام) (في صلاة سر . فإن المأموم إن شاء لم يسجد . وتقدم في الباب قبله) لكن قد يقال : المأموم ليس بتال ، ولا مستمع ، كما تقدم . فلم تشرع السجدة في حقه ابتداء ، حتى يتحملها عنه الإمام . إلا أن يقال : توجه إليه الطلب باعتبار المتابعة ، فيتحملها عنه (وقول : سمع الله لمن حمده . وقول : ملء السموات) إلى آخره (بعد التحميد . ودعاء القنوت) إن كان يسمع الإمام فيؤمن فقط ، والا فنت ، وتقدم (وتسب قراءته) أي المأموم (الفاتحة في سككات الإمام . ولو) كان سكوته (لتنفس) نقله ابن هانئ (ولا يضر تفريقها) أي الفاتحة (و) تسب قراءته (فيما لا يجهر) الإمام (فيه) لما روى جابر بن عبد الله قال « كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة . وفي الأخيرين بفاتحة الكتاب » رواه ابن ماجه ، وعن علي « اقرأوا في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب

(١) سورة الأعراف الآية : ٢٠٤

(٢) هل في القراءة خلف الإمام مشقة حتى يلتبس السبيل إلى إسقاطها ، لعل مقصد الفقهاء في ذلك أن ينصت المأموم حتى لا يحصل على الإمام تشويش وعلى المأمومين كما نراه الآن في إيماننا هذه .

وسورة « رواه الدار قطني . وقال : هذا اسناد صحيح . قال الترمذى : أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين يرون القراءة خلف الإمام ، وخروجاً من خلاف من أوجبه ، لعموم الأدلة ، لكن تركناه إذا جهر الإمام للأدلة . فبقي حال تعذر استماعه على مقتضى الدليل (أولاً يسمعه) أي يسن للمأموم أن يقرأ إذا كان لا يسمع الإمام (لبعده) لأنه غير سامع لقراءته . أشبه حال سكتاته . والصلاة السرية (فإن لم يكن للإمام سكتات يتمكن) المأموم (فيها من القراءة . كره له أن يقرأ نصاً) لما تقدم (و) يقرأ المأموم ندباً (مع الفاتحة سورة في أولي ظهر وعصر) لما تقدم عن جابر وعلي (فإن سمع) المأموم (قراءة الإمام كرهت له القراءة) للفاتحة والسورة لما تقدم . وفيه تكرار ، إلا أن يحمل هذا الأخير على السرية ، وما تقدم على الجهرية (فلو سمع) المأموم (هممته ولم يفهم ما يقول) الإمام (لم يقرأ) لأنه سامع لقراءة إمامه (ومواضع سكتاته) أي الإمام (ثلاثة) إحداها : (بعد تكبيرة الأحرام) ليستفتح ويتعوذ . وعلم منه : اختصاصها بالركعة الأولى (و) الثانية (بعد فراغ القراءة) ليمكن المأموم من قراءة السورة قاله في شرح المنتهى (و) الثالثة : بعد (فراغ قراءة الفاتحة وتستحب هنا سكتة بقدر الفاتحة) ليقرأها المأموم فيها (ويقرأ أطرش إن لم يشغل من إلى جنبه) من المأمومين لأنه لا يحصل له مقصود استماع القراءة . أشبه البعيد . فإن أشغل من إلى جنبه عن استماعه أو قراءته لم يقرأ (ويستحب) للمأموم (أن يستفتح ويستعيد فيما يجهر فيه الإمام إذا لم يسمعه) لبعده أو سكوته . لأن مقصود الاستفتاح والتعوذ لا يحصل باستماع قراءة الإمام . لعدم جهره به ، بخلاف قراءة الإمام ، وكالسرية .

فصل

الأولى أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع إمامه من غير تخلف

قاله ابن تيميم وغيره . وقال في المغنى والشرح ، وابن الخوزي في المذهب وغيرهم : يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه اهـ . وذلك لحديث « انما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا » إذ الفاء للتعقيب (فلو سبق الإمام) المأموم (بالقراءة وركع الإمام تبعه) المأموم ، لما تقدم (وقطعها) أي القراءة لأنها في حقه مستحبة . والمتابعة واجبة . ولا تعارض بين واجب

ومستحب (بخلاف التشهد) إذا سبق به الإمام وسلم (ف) لا يتابعه المأموم بل يتمه (إذا سلم) أمامه . ثم يسلم لعموم الأوامر بالتشهد (وإن وافقه) أي وافق المأموم الإمام في الأفعال (كره) لمخالفة السنة (ولم تبطل) صلاته ، سواء كانت في الركوع أو غيره صححه في الأنصاف . وقال : عليه أكثر الأصحاب (و) أما موافقة المأموم الأمام (في أقوالها) أي الصلاة ، ف (إن كبر) المأموم (للإحرام معه) أي مع امامه (أو) كبر المأموم (قبل تمامه) أي تمام إحرام إمامه (لم تنعقد) صلاته ، عمداً كان أو سهواً ، لأنه أتم بمن لم تنعقد صلاته (وإن سلم) المأموم (معه كره) لمخالفة السنة (وصحت) صلاته ، لأنه اجتمع معه في الركن (و) إن سلم (قبله عمداً بلا عذر : تبطل) لأنه ترك فرض المتابعة متعمداً ، و (لا) تبطل إن سلم قبل إمامه (سهواً ، فيعيده) أي السلام (بعده) أي بعد سلام إمامه . لأنه لا يخرج من صلاته قبل إمامه (وال) أي وإن لم يعده بعده (بطلت) صلاته . لأنه ترك فرض المتابعة أيضاً (والأولى : أن يسلم المأموم عقب فراغ الإمام من التسليمتين فإن سلم) المأموم (الأولى بعد سلام الإمام الأولى) وقبل سلامه الثانية (و) سلم المأموم (الثانية بعد سلامه) أي الإمام (الثانية . جاز) لأنه لا يخرج بذلك عن متابعة إمامه . إلا أن الأول أبلغ في المتابعة (لا إن سلم) المأموم (الثانية قبل سلام الإمام الثانية ، حيث قلنا بوجوبها) فلا يجوز له . لتركه متابعة إمامه بلا عذر ، كالأولى (ولا يكره) للمأموم (سبقه) أي الإمام (ولا موافقته) أي الإمام (بقول غيرهما) أي غير الأحرام والسلام ، كالقراءة والتسبيح ، وسؤال المغفرة والتشهد . قال في الفروع : وفاقاً (ويحرم سبقه) أي سبق المأموم الإمام (بشيء من أفعالها . فإن ركع أو سجد ، ونحوه) كأن رفع من ركوع أو سجود (قبل إمامه عمداً حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا كبر فكبروا . وإذا ركع فاركعوا . وإذا سجد فاسجدوا » وقال البراء « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال : سمع الله لمن حمده ، لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع صلى الله عليه وسلم ساجداً . ثم تقع سجوداً بعده » وقال صلى الله عليه وسلم « أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل صورته صورة حمار » متفق عليهن (ولم تبطل) صلاته (إن رفع لياقي به) أي بما سبق به إمامه (معه ، ويدركه فيه) أي فيما سبق به . لأنه سبق يسير . وقد اجتمع معه في الركن بعد . فحصلت المتابعة . والمراد من اتبانه به معه : أي عقبه ، وإلا فتقدم : تكره موافقته في الأفعال (فإن لم يفعل)

أي يرجع ليأتي به مع امامه (عالماً عمداً بطلت صلاته) لأنه ترك الواجب عمداً (وإن فعله) أي ركع أو سجد ، ونحوه قبل امامه (جهلاً أو سهواً ، ثم ذكره لم تبطل) صلاته لما تقدم من أنه سبق يسير . ولحديث « عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان » (وعليه أن يرفع) يعني يرجع (ليأتي به) أي بما سبق به امامه من ركوع أو سجود ونحوه (معه) أي مع امامه ، أي عقبه ليكون مؤتماً بأمامه (فإن لم يفعل عمداً حتى أدركه الإمام فيه . بطلت) صلاته لما تقدم (وإن سبقه بركن فعلي ، بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام عالماً عمداً . بطلت) صلاته (نصاً) لأنه سبقه بركن كامل . هو معظم الركعة . أشبهه ماله سبقه بالسلام . للنهي (وإن كان) ركوعه ورفع قبل الإمامه (جاهلاً أو ناسياً . بطلت تلك الركعة . إذا لم يأت بما فاتته مع امامه) لأنه لم يقتد بإمامه في الركوع . أشبهه ماله لم يدركه . وعلم منه : صحة صلاته . لحديث « عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان » (وإن سبقه) المأموم (بركنين ، بأن ركع) المأموم (ورفع قبل ركوعه) أي الإمام (وهوى إلى السجود قبل رفعه ، عالماً عمداً . بطلت صلاته) لأنه لم يقتد بإمامه في أكثر الركعة (وصحت صلاة جاهل وناس) لما تقدم (وبطلت) تلك (الركعة) لما سبق (قال جمع) منهم ابن تيميم وابن حمدان ، وصاحب الفروع : (ما لم يأت بذلك مع الإمامه) وجزم به في المنتهى . ولا يعد سابقاً بركن حتى يتخلص منه . فإذا ركع ورفع فقد سبق بالركوع . لأنه يتخلص منه بالرفع . ولا يكون سابقاً بالرفع . لأنه لم يتخلص منه . فإذا هوى إلى السجود فقد تخلص من القيام ، وحصل السبق بركنين . ولا تبطل بسبق بركن غير ركوع . ذكره في المنتهى . لأنه الذي يدرك به المأموم الركعة . فتفوت بفواته . وظهره : أن السبق بركنين يبطل الصلاة مع العمد مطلقاً (وإن تخلف) المأموم (عنه) أي عن الإمامه (بركن بلا عذر) من نوم أو زحام ، أو غفلة ونحوه (فكالسبق به) بركن ، على ما سبق تفصيله (وإن تخلف عنه بركن) لعذر (من نوم أو غفلة أو عجلة إمام ونحوه) يفعله ويلحقه (وجوباً . لأنه أمكنه استدراكه من غير محذور . فلزمه) وتصح الركعة (فيعتد بها) (وإلا) أي وإن لم يفعل ما فاتته مع الإمامه ويلحقه لعدم تمكنه من فعل ذلك (فلا) تصح الركعة . بل تلغى لفوات ركنها (وإن تخلف) المأموم (عنه بركة فاكتر ، لعذر من نوم أو غفلة ونحوه) كزحام (تابعه) فيما بقي من صلاته (وقضى) المأموم ما تخلف به (بعد سلام امامه جمعة) كانت (أو غيرها ، كمسبوق) قال أحمد ، في رجل نكس خلف الإمام حتى صلى ركعتين ، قال : كأنه

أدرك ركعتين فإذا سلم الأمام قضى ركعتين * قلت : والمقضى هناليس أول صلاته دائماً ، بل حكمه حكم ما فاتته من صلاته معه (وإن تخلف) المأموم (بركنين) لغير عذر (بطأت) صلاته . لتركه متابعة الإمام بلا عذر . (و) إن كان تخلفه بالركنين فأكثر (لعذر ، كنوم وسهو وزحام إن أمن فوت الركعة الثانية . أتى بما تركه وتبعه) لتمكنه من استدراكه بلا محذور (وصحت ركعته) فيتم عليها (وإلا) بأن لم يأمن فوت الثانية إن أتى بما تركه (تبعه) لأن استدراكه الفائتة إذن يؤدي إلى فوت ركعة غيرها . فيتركه محافظة على متابعة إمامه (ولغت ركعته . والتي تليها عوضها) فيبني عليها (ولو زال عذر من أدرك ركوع الأولى ، وقد رفع إمامه من ركوع الثانية . تابعه في السجود . فتم له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه ، يدرك بها الجمعة) فيأتي بعدها بركعة . فتم جمعته . ولم نقل بالتلفيق فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، لتحصل الموالاة بين ركوع وسجود معتبر . وإن ظن تحريم متابعتة فسجد جهلاً اعتد به . ولو أتى بما تخلف به . وأدرك إمامه في ركوع الثانية تبعه . وتمت جمعته . وبعد رفعه منه تبعه . وقضى كبسوق (ويسن للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها) لحديث أبي هريرة يرفعه « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف » ، فإن فيهم السقيم والضعيف وذا الحاجة . وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء » رواه الجماعة . وعن ابن مسعود وعقبة بن عامر قالا « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان ، مما يطيل بنا . قال : فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ ، فقال يا أيها الناس إن منكم منفرين ، فأياكم أم بالناس فليوجز : فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة » متفق عليه . قال في المبدع : ومعناه : أن يقتصر على أدنى الكمال من التسبيح وسائر أجزاء الصلاة (إذا لم يؤثر مأموم التطويل . فإن آثرو) هـ (كلهم استحب) لزوال علة الكراهة وهي التنفير . قال في المبدع : وعددهم منحصر ، وهو عام في كل الصلوات ، مع أنه سبق أنه يقرأ في الفجر بطوال المفصل (و) يسن للأمام (أن يرتل القراءة والتسبيح والشهد ، بقدر ما يرى أن من خلفه ممن يثقل لسانه قد أتى به وأن يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يرى أن الكبير والصغير والثقل قد أتى عليه) ليتمكن كل من المأمومين من متابعتة من غير إخلال بسنة (ويسن له) أي للإمام (إذا عرض في الصلاة غارض لبعض المأمومين يقتضي خروجه) من الصلاة (أن يخفف ، كما إذا سمع بكاء صبي ونحو ذلك) لقوله صلى الله عليه وسلم « إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأتجاوز فيها مخافة أن أشق »

على أمه « رواه أبو داود (وتكره) للإمام (سرعة تمنع مأموماً فعل ما يسن) له . كقراءة
السورة والمرة الثانية والثالثة من تسبيح الركوع والسجود ، ورب اغفر لي بين السجدين ،
واتمام ما يسن في التشهد الأخير . لما في ذلك من تفويت المأموم ما يستحب له فعله .
وقال الشيخ تقي الدين : يلزمه مراعاة المأموم إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره
ونحوه . وقال : ليس له أن يزيد على القدر المشروع وأنه ينبغي أن يفعل غالباً ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غالباً . ويزيد وينقص للمصلحة . كما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يزيد وينقص أحياناً (ويسن تطويل قراءة الركعة الأولى أكثر من) قراءة
الركعة (الثانية) لما روى أبو قتادة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يطول
في الركعة الأولى » متفق عليه . وقال أبو سعيد « كانت صلاة الظهر تُقام فيذهب الذهابُ
إلى البقيع فيقضي حاجته ، ثم يتوضأ ثم يأتي والنبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى
مما يطولها » رواه مسلم ، وليلحقه القاصد إليها لثلاث يفتوته من الجماعة شيء (فإن عكس)
بان طول الثانية عن الأولى (فنصه : يجزئه ، وينبغي أن لا يفعل) لمخالفة السنة (وذلك)
أي تطويل قراءة الركعة الأولى عن الثانية (في كل صلاة) ثنائية كانت أو
ثلاثية أو رباعية (إلا في صلاة خوف في الوجه الثاني ، كما يأتي) في صلاة الخوف
(فالثانية أطول) من الأولى ، لتم الطائفة الأولى صلاتها تم تذهب لتحرس ، ثم تأتي
الأخرى فتدخل معه (و) إلا في (صلاة جمعة إذا قرأ بسبح والغاشية) لو روده (ولعل
المراد : لا أثر لتفاوت يسير) قاله في الفروع أي إذا كانت الثانية أطول بيسير ، لا
كراهة لما تقدم في سبح والغاشية (وإن أحس) الإمام (بداخل وهو) أي الإمام (في ،
ركوع أو غيره ، ولو) كان الداخل (من ذوى الهيئات ، وكانت الجماعة كثيرة . كره)
للإمام (انتظاره لأنه) أي الحال والشأن (يبعد أن لا يكون فيهم من يشق عليه) ذلك
زاد جماعة : أو طال ذلك (وكذلك إن كانت الجماعة يسيرة ، والانتظار يشق عليهم
أو على بعضهم) فيكره . لأن حرمة المأموم الذي معه في الصلاة أعظم من حرمة من
يريد الدخول ، فلا يشق على من معه لنفع الداخل (وإن لم يكن كذلك) بأن كانت الجماعة
يسيرة ، ولا يشق الانتظار عليهم ، ولا على بعضهم (استحب انتظاره) للدخول في الركوع
أو غيره . لأن الانتظار ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف لادراك
الجماعة . وذلك موجود هنا . ولحديث ابن أبي أوفى المتقدم . ولأن ذلك تحصيل مصلحة
بلا مضرة . فكان مستحباً ، كرفع الصوت بتكبيره الأحرار (وإن استأذنت امرأة إلى

المسجد ليلاً أو نهاراً ، كره لزواج وسيد منعها إذا خرجت تافلة ، غير مزينة ولا مطيبة (لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وبيوتن خيرهن ، وليخرجن تفلات » رواه أحمد وأبو داود (إلا أن يخشى) بخروجها إلى المسجد (فتنة أو ضرراً) فيمنعها عنه ، درءاً للمفسدة (وكذا أب مع ابنته) « إذا استأذنته في الخروج للمسجد . كره له منعها إلا أن يخشى فتنة أو ضرراً (وله) أي الأب (منعها من الانفراد) عنه ، لأنه لا يؤمن من دخول يفسدها ويلحق العار بها وبأهلها . قال أحمد : والزواج أملك من الأب (فإن لم يكن أب فأولياؤها المحارم) لقيامهم مقامه استصحاباً للحضانة . قال في الفروع : وعلى هذا في رجال ذوى الأرحام ، كالخال أو الحاكم : الخلاف في الحضانة . ويتوجه إن علم أنه لا مانع ولا ضرر . حرم المنع على ولي أو على غير أب (ويأتي في الحضانة . وتنهى المرأة عن تطيبها لحضور مسجد أو غيره) لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « وليخرجن تفلات » والأمر بالشيء نهي عن ضده (فإن فعلت) أي تطيبت للخروج (كره كراهة التحريم) قال في الفروع : وذكر جماعة : يكره تطيبها لحضور مسجد وغيره . وتحريمه أظهر اهـ . فقد جمع بين القولين (ولا تبدى زينتها) أي تظهرها (إلا لمن في الآية) وهي قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن - الآية (١)) (قال) الإمام (أحمد) في رواية أبي طالب (ظفرها عورة) كسائر بدنها (فلا تخرج ، فإذا خرجت فلا تبين شيئاً ولا خفها فإنه يصف القدم) أي حجمه (وأحب إلي أن تجعل لكرمها زراً عند يدها) واختار القاضي قول من قال : المراد بما ظهر من الزينة من الثياب ، لقول ابن مسعود وغيره ، لا قول من فسر ببعض الحلى أو ببعضها . فإنها الخفية ، ونص أحمد : الزينة الظاهرة الثياب ، وكل شيء منها عورة حتى الظفر . وعن ابن عباس مرفوعاً « إلا ما ظهر منها : الوجه وباطن الكف » (وصلاتها) أي المرأة (في بيتها أفضل) للخبر المتقدم . وظهره : حتى من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، لما روى أحمد وحسنه في الفروع عن أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي « أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي .

قال : فأمرت فبنى لها مسجداً في أقصى بيت من بيتها ، فكانت تصلي فيه ، حتى لقيت الله عز وجل » (والجن مكلفون) في الحملة اجمعاً ، لقوله تعالى (وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون (١)) (يدخل كافرهم النار) اجمعاً (و) يدخل (مؤمنهم الجنة) خلافاً لأبي حنيفة في أنه يصير تراباً . وأن ثوابه النجاة من النار كالبهائم . وهم فيها على قدر ثوابهم خلافاً لمن قال : لا يأكلون ولا يشربون فيها ، أو أنهم في ربض الجنة ، أي ما حولها . قال في المنتهى وشرحه : وتنعقد بهم الجماعة إلا الجمعة (قال الشيخ : ونراهم) أي الجن (فيها) أي الجنة (ولا يرونا) فيها عكس ما في الدنيا (وليس منهم رسول) وأما قوله تعالى (يا معشر الجن والأنس ألم تأتكم رسل منكم (٢)) فهي كقوله (يخرج منها اللؤلؤ والمرجان (٣)) وإنما يخرجان من أحدهما ، وكقوله (وجعل القمر فيهن نوراً (٤)) وإنما هو في سماء واحدة . قال ابن حامد : الجن كالأنس في التكليف والعبادات . قال : ومذاهب العلماء لإخراج الملائكة من التكليف والوعد والوعيد . وقال الشيخ تقي الدين : ليس الجن كالأنس في الحد والحقيقة . فلا يكون ما امرؤا به وما نهوا عنه مساوياً لما على الأنس في الحد والحقيقة . لكنهم شاركوهم في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحرير ، بلا نزاع أعلمه بين العلماء هـ . ويقبل قولهم أن ما بيدهم ما كهم مع اسلامهم فتصح معاملتهم . ولا دليل على المنع منه . ويجري التوارث بينهم ، وكافرهم كالحربي يجوز قتله إن لم يسلم . ويحرم عليهم ظلم الآدميين وظلم بعضهم بعضاً . وتحل ذبيحتهم ، وبولهم وقيثهم طاهران . وأما ما يذبحه الآدمي لثلاث يصيبه أذى من الجن فمنهى عنه ، والمشهور أن للجن قدرة على النفوذ في بواطن البشر . لقوله صلى الله عليه وسلم « إن الشيطان ليجري من ابن آدم مجرى الدم » وكان الشيخ تقي الدين إذا أتى بالمصروع وعظم صرعه ، وأمره ونهاه فإن انتهى وفارق المصروع أخذ عليه العهد أن لا يعود . وأن لم يأتمر ولم ينته ولم يفارقه ضربه حتى يفارقه . والضرب يقع في الظاهر على المصروع ، وإنما يقع في الحقيقة على من صرعه . ولهذا يتألم من صرعه به . ويصبح . ويخبر المصروع إذا أفاق بأنه لم يشعر بشيء من ذلك . قال في الفروع :

(١) سورة الذاريات الآية : ٥٦

(٢) سورة الانعام الآية : ١٣٠

(٣) سورة الرحمن الآية : ٢٢

(٤) سورة نوح الآية : ١٦

وأظن أني رأيت عن الإمام أحمد مثل فعل شيخنا . والافقد ثبت أنه أرسل إلى من صرعه
ففارقه ، وأنه عاود بعد موت أحمد . فذهب أبو بكر المروزي بنعل أحمد ، وقال له :
فلم يفارقه . ولم ينقل أن المروزي ضربه . فامتناعه لا يدل على عدم جوازه .

فصل

في الإمامة

(الأولى بالإمامة الأجود قراءة الأفقه) لحديث أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم . وأحقهم بالإمامة أقرؤهم » رواه مسلم
وعن ابن عباس مرفوعاً « ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم أقرؤكم » رواه أبو داود
(ثم الأجود قراءة الفقيه ، ثم الأقرأ) جودة . وإن لم يكن فقيها . لما تقدم . وأما تقديم
النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر حيث قال « مروا أبا بكر فليصل بالناس » مع أن غيره
في ذلك الزمن كان أقرأ منه واحفظ . كأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت (١)
فأجاب أحمد عنه : بأنه إنما قدمه على من هو أقرأ لتفهم الصحابة من تقديمه في الإمامة
الصغرى استحقاقه للإمامة الكبرى . وتقديمه فيها على غيره . وقال الطبراني : لما استخلف
صلى الله عليه وسلم أبا بكر بعد قوله « يؤم القوم أقرؤهم » صح أن أبا بكر أقرؤهم
وأعلمهم . لأنهم لم يكونوا يتعلمون شيئاً من القرآن حتى يتعلموا معانيه وما يراد به .
كما قال ابن مسعود « كان الرجل منا إذا علم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن
والعمل بهن » وإنما قدم الأجود قراءة على الأكثر قرآناً لأن المجود لقاؤه اعظم أجراً ،
لقوله صلى الله عليه وسلم « من قرأ القرآن فأعرب به فله بكل حرف عشر حسنات ومن
قرأه ولحن فيه فله بكل حرف حسنة » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح . وقال أبو بكر
وعمر « اعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه » (ثم) إن استويا في الجودة
وعدمها فالأولى بالإمامة (الأكثر قرآناً الأفقه ، ثم الأكثر قرآناً الفقيه ، ثم) إن استويا

(١) إن الصحابة الذين ذكرهم المؤلف رضي الله عنهم لا يسلم له أحد أنهم كانوا أقرأ أو أعلم من أبي بكر
رضي الله عنه فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم للناس أن يصلي بهم أبو بكر إنما كان لظنه أنهم لا
يقدمونه في حياته صلى الله عليه وسلم وإلا فهو في رأي كل الصحابة المقدم فيهم وأعلمهم وأقرأهم
جميعاً لقربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد له الرسول بقوة الإيمان رضي الله عنهم أجمعين .

في القراءة ف (القارىء الأفقه ، ثم القارىء الفقيه ثم القارىء العارف فقه صلاته ، ثم الأفقه) والأعلم بأحكام الصلاة ، وإن كان أمياً ، إذا كانوا كلهم كذلك ، لحديث أبي مسعود البدرى قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء . فأقدمهم هجرةً ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأً . ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يتعد في بيته على تكبره إلا بأذنه » رواه مسلم (ومن شرط تقديم الاقرأ : أن يكون عالماً فقه صلاته) وما يحتاجه فيها . لأنه إذا لم يكن كذلك لا يؤمن أن يخل بشيء مما يعتبر فيها (حافظاً للفتحة) لأن الأمي لا تصح إمامته إلا بمثله (ولو كان أحد الفقيهين) المستويين في القراءة (أفقه أو أعلم بأحكام الصلاة . قدم) لأن علمه يؤثر في تكميل الصلاة (ويقدم قارىء لا يعلم فقه صلاته على فقيه أمي) لا يحسن الفتحة ، لأنها ركن في الصلاة ، بخلاف معرفة أحكامها (ثم) إن استويا في القراءة والفقه يقدم (الاسن) لقوله صلى الله عليه وسلم لما لك بن الحويرث « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » متفق عليه . ولأنه أقرب الى الخشوع واجابة الدعاء (ثم) إن استفردا فيما تقدم فالاولى (الاشرف وهو من كان قرشياً) الخاقاً للأمامة الصغرى بالكبرى . لقوله صلى الله عليه وسلم « الأئمة من قریش » وقوله « قدموا قریشاً ولا تقدموها » والشرف يكون بعلو النسب (فتقدم منهم بنو هاشم) لقربهم من النبي صلى الله عليه وسلم (على من سواهم) كبنى عبد شمس ونوفل (تم الأقدم هجرة ، بسبقه إلى دار الإسلام مسلماً) وعلم منه : بقاء حكم الهجرة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « لا هجرة بعد الفتح » فالمعنى : لا هجرة من مكة بعد أن صارت دار إسلام (ومثله سبق بالإسلام) فيقدم السابق به على غيره إذا استويا في عدم الهجرة كما لو أسلما بدار إسلام . لأن في بعض الفاظ حديث أبي مسعود « فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم مسلماً » أي إسلاماً ، ولأنه قرينة وطاعة كالهجرة (ثم الاتقى والأورع) لقوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (١) فيقدم على الأعمر للمسجد ، لأن مقصود الصلاة هو الخضوع ، ورجاء إجابة الدعاء ، والاتقى والأورع أقرب إلى ذلك . قال القشيري في رسالته : الورع اجتناب الشبهات زاد القاضي عياض في المشارق : خوفاً من الله تعالى ، وتقدم الكلام على التقوى والزهد في الخطبة

قال ابن القيم : الفرق بين الزهد والورع أن الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة ، والورع ترك ما يخشى ضرره في الآخرة (ثم) إن استووا في ذلك يقدم (من يختاره الجيران المصلون ، أو كان أعمر للمسجد) هذه طريقة لبعض الأصحاب ، منهم صاحب الفصول والشارح والمذهب ، كما في المقنع والمنتهى وغيرهما : يقرع (ثم قرعة) مع التشاح ، لأن سعدا أقرع بين الناس يوم القادسية في الأذان . والامامة أولى ، ولأنهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع ، فاقرع بينهم كسائر الحقوق (فإن تقدم المفضول) على الفاضل بلا إذنه (جاز) أي صحت إمامته (وكره) لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال » ذكره الإمام أحمد في رسالته (وإذا أذن الأفضل للمفضول لم يكره) أن يتقدم (نصاً) لأن الحق في التقدم له . وقد أسقطه (ولا بأس أن يؤم الرجل أباه بلا كراهة) إذا كان بأذنه ، أو فيه مزية يقدم بها عليه ، كما تقدم الصديق على أبيه أي قحافة (وصاحب البيت وإمام المسجد ولو عبداً ، ولا تكره إمامته) أي العبد إذا كان إمام مسجد ، أو صاحب بيت (بالأحرار) جزم به غير واحد لأن ابن مسعود وحذيفة وأبا ذر صلوا خلف أبي سعيد مولى أبي أسيد . وهو عبد ، رواه صالح في مسائله (أحق بامامة مسجد وبيته من الكل) ممن تقدم (إذا كان) إمام المسجد أو صاحب البيت (ممن تصح إمامته ، وإن كان غيرهما أفضل منهما) قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه ، لما روى أن ابن عمر « أتى أرضاً له عندها مسجد يصلي فيه مولى له ، فصل ابن عمر معهم ، فسأله أن يؤمهم فأبى . وقال : صاحب المسجد أحق » ولأن في تقديم غيره افتیاناً عليه وكسراً لقلبه (فيحرم تقديم غيرهما عليهما بدون إذن) لأنه افتيات عليهما (ولهما تقديم غيرهما . ولا يكره) لهما أن يقدموا غيرهما لأن الحق لهما (بل يستحب) تقديمهما لغيرهما (إن كان أفضل منهما) مراعاة لحق الفضل (ويقدم عليهما) أي على صاحب البيت وإمام المسجد (ذو سلطان ، وهو الأمام الأعظم ، ثم نوابه كالقاضي ، وكل ذي سلطان أولى من) جميع (نوابه) لأنه صلى الله عليه وسلم « أمّ عتبان بن مالك وأنسا في بيوتهما » ولأن له ولاية عامة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » (وسيد في بيت عبده أولى « بامامة » منه) لولايته على صاحب البيت (وحر أولى من عبده ومن مبعوض) لأنه أكمل في أحكامه وأشرف . ويصلح إماماً في الجمعة والعيد (ومكاتب ومبعض أولى من عبد) لحصول بعض الأكلية والأشرية فيهما (وحاضر) أي مقیم أولى من مسافر . لأنه ربما قصر ،

فيُفوت المأمومين بعض الصلاة في جماعة (وبصير) أولى من أعمى . لأنه أقدر على اجتناب النجاسات واستقبال القبلة باجتهاده (وحضري) وهو الناشئ في المدن والقرى أولى من بدوى . لأن الغالب على أهل البادية الجفاء وقلة المعرفة بمحود الله تعالى وأحكام الصلاة ، لبعدهم عن يتعلمون منه . قال تعالى في حق الأعراب (واجدروا أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله (١)) (ومتوضى) أولى من متيمم . لأن الوضوء رافع للحدث بخلاف التيمم . فإنه مبيح (ومعير) في البيت المعار أولى من مستعير . لأنه مالك العين والمنفعة ، والمستعير إنما يملك الانتفاع (ومستأجر أولى من ضدهم) كما تقدم ، فيكون أولى من المؤجر . لأنه مالك المنفعة وقادر على منع المؤجر من دخوله (فإن قصر إمام مسافر قضى) أي أتم (المقيم كسبوق) ما بقي من صلاته (ولم تكره إمامته إذن ، كالعكس) أي كامامة المقيم للمسافر (وإن أتم) المسافر (كرهت) إمامته بالمقيم ، خروجاً من خلاف من منعها نظراً إل أن ما زاد على الركعتين نفل . فيلزم اقتداء المفترض بالمتنفل . وجوابه : المنع ، وإن الكل فرض . فلذلك قال : (وإن تابعه) أي الامام المسافر (المقيم صحت) صلاته . لأن المسافر إذا نوى الإتمام لزمه ، فيصير الجميع فرضاً (ولو كان أعمى أصم صحت إمامته) لأن العمى والصمم فقد حاستين لا يخلان بشيء من أفعال الصلاة ولا بشروطها ، فصحت مع ذلك الامامة كما لو كان أعمى فاقد الشم (وكرهت) امامته خروجاً من الخلاف (ولا تصح إمامة فاسق بفعل) كزان وسارق وشارب خمر ونمام ونحوه (أو اعتقاد) كخارجي ورافضي (ولو كان مستوراً) لقوله تعالى (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً؟ لا يستوون (٢)) ولما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعاً « لا تؤمن امرأة رجلاً ولا اعرابي مهاجراً ، ولا فاجر مؤمناً ، إلا أن يقهره بسلطان يخاف سوطه وسيفه » وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدكم بينكم وبين ربكم » لكن قال البيهقي عن هذا : اسناده ضعيف . ولأن الفاسق لا يقبل خبره لمعنى في دينه . فأشبه الكافر . ولأنه لا يؤمن على شرائط الصلاة (ولو بمثله) فلا يصح أن يؤم فاسق فاسقاً لأنه يمكنه رفع ما عليه من النقص بالتوبة (علم فسقه ابتداءً أولاً ، فيعيد) المأموم (إذا علم) فسق امامه . واختار الشيخان أن البطلان مختص بظاهر الفسق ، دون خفية.

(١) سورة التوبة الآية : ٩٧

(٢) سورة السجدة الآية : ١٨

قال في الوجيز . لاتصح خلف الفاسق المشهور فسقه . لكن ظاهر كلامه ، وهو المذهب : مطلقاً . قاله في المبدع (وتصح الجمعة والعيد) خلف فاسق (بلا إعادة إن تعذرت خلف غيره) لأنهما يختصان بامام واحد . فالمنع منهما خلفه يؤدي إلى تفويتها دون سائر الصلوات . نعم لو أقيمتا في موضعين في أحدهما عدل . فعلهما وراءه . ونقل ابن الحكم أنه كان يصلي الجمعة ، ثم يصلي الظهر أربعاً (وإن خاف أذى) بترك الصلاة خلف الفاسق (صلى خلفه) أي الفاسق ، دفعاً للمفسدة (وأعاد ، نصاً) لعدم براءته . (وإن نوى مأموم الانفراد) أي نوى المصلي خلف الفاسق صورة عدم الائتمام به (ووافقه في أفعالها) أي أفعال الصلاة (صح) ما صلاه (ولم يعد) لأنه لم يأت به (حتى ولو) كانوا (جماعة صلوا خلفه بامام) عدل . ووافقه الأمام في أفعالها . فلا إعادة لعدم الاقتداء بفاسق (وتصح إمامة العدل إذا كان تائباً لفاسق) نص عليه ، لأن صلاته إنما ترتبط بصلاة امامه . فلا يضر وجود معنى في غيره كالحديث (كصلاة فاسق خلف عدل وتصح الصلاة خلف امام لا يعرفه) أي يجهل عدالته وفسقه ، إذا لم يتبين الحال . ولم يظهر منه ما يمنع الائتمام به ، لأن الأصل في المسلمين السلامة (والاستحباب) أن يصلي (خلف من يعرفه) عدلاً ، ليتحقق براءة ذمته (والفاسق من أتى كبيرة) وهي ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة (أو داوم على صغيرة . وتأتي له تنمة في) باب (شروط من تقبل شهادته ، ومن صح اعتقادهم في الأصول) كأهل السنة والجماعة (فلا بأس بصلاة بعضهم خلف بعض . ولو اختلفوا في الفروع) كأهل المذاهب الأربعة ، لصلاة الصحابة خلف بعضهم مع ما بينهم من الاختلاف في الفروع (ويأتي قريباً . ومن صلى بأجرة لم يصل خلفه ، قاله) محمد (بن تميم) قال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن امام قال : أصلي بكم رمضان بكذا وكذا درهما ؟ قال : أسأل الله العافيه ، من يصلي خلف هذا ؟ (فإن دفع اليه) أي الأمام (شيء بغير شرط ، فلا بأس نصاً) وكذا لو كان يعطي من بيت المال أو من وقف (ولا تصح) الصلاة (خلف كافر ، ولو) كان كفرة (ببدعة مكفرة) على ما هو مذكور في الأصول ، ويأتي بعضه في شروط من تقبل شهادته (ولو أسره) أي الكفر ، فجهل المأموم كفرة ثم تبين له ، لأن صلاته لا تصح لنفسه فلا تصح لغيره ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن فاجر مؤمناً » والكفر لا يخفى غالباً ، فالحال به مفرط (ولو صلى خلف من يعلمه مسلماً فقال بعد الصلاة : هو كافر ، لم يؤثر في صلاة المأموم) لأنها كانت محكوماً بصحتها وهو ممن لا يقبل قوله (ولو قال

من جهل حاله) لمن صلى خلفه (بعد سلامه من الصلاة : هو كافر وانما صلى تهزئاً ، أعاد مأموم فقط) نص عليه (كمن ظن كفره أو حدثه فبان بخلافه ، أو) ظن (أنه خشي مشكل فبان رجلاً) فيعيد المأموم لاعتقاده بطلان صلاته (ولو علم من إنسان حال ردة وحال اسلام) وصلى خلفه ولم يعلم في أي الحالين هو ؟ أعاد : (ولو علم لإنسان حال إفاقة وحال جنون كره تقديمه) في المستثنين لاحتمال أن يكون على الحالة التي لا تصح امامته فيها (فإن صلى خلفه ولم يعلم في أي الحالين هو أعاد) ما صلاه خلفه لأن ذمته اشتغلت بالوجوب ولم يتحقق ما يبرأ به ، فبقي على الأصل . وهذا أحد الوجوه في المسألة ، قدمه في الرعاية الكبرى وصححه في مجمع البحرين . والوجه الثاني : لا يعيد وصوبه في تصحيح الفروع . والوجه الثالث : إن كان قد علم قبل الصلاة اسلامه أو أفاقته وشك في ردته أو جنونه . فلا إعادة لأن الظاهر بقاؤه على ما كان عليه وان علم ردته أو جنونه وشك في اسلامه أو أفاقته أعاد . قال في تصحيح الفروع : وهو الصحيح من المذهب على ما اصطالحناه ، جزم به في المغنى والشرح . وشرح ابن رزين وغيرهم انتهى ، وقطع به في المنتهى (وإن صلى خلف من يعلم أنه كافر فقال بعد صلاته : كنت أسلمت . وفعلت ما يجب للصلاة ، فليه الاعادة) لاعتقاده بطلان صلاته (ولا) تصح الصلاة خلف (سكران) لأن صلاته لا تصح لنفسه ، فلا تصح لغيره (وإن سكر في أثناء الصلاة بطلت) صلاته ، لبطلان طهارته (١) ، (ولا) تصح الصلاة (خلف أخرس ، ولو بـ) أخرس (مثله . نصاً) لأنه يترك ركناً ، وهو القراءة والتحريمه وغيرهما . فلا يأتي به ولا يبدله ، بخلاف الأمي ونحوه . فانه يأتي بالبدل (ولا) تصح الصلاة (خلف من به سلس من بول ونحوه) كنجو وريح ورعاف لا يرقأ دمه ، وجروح سيالة إلا بمثله . لأن في صلاته خللاً غير مجبور ببدل . لكونه يصلي مع خروج النجاسة التي يحصل بها الحدث من غير طهارة . أشبه ما لو اثم بمحدث يعلم حدثه . وانما صححت صلاته في نفسه للضرورة (أو عاجز عن ركوع أو رفع منه كأحذب ، أو) عاجز عن (سجود أو قعود أو عن استقبال . أو اجتناب نجاسة ، أو) عاجز (عن الاقوال الواجبة ونحوه من الأركان أو الشروط إلا بمثله) لانه أدخل بركن أو شرط . فلم يجز كالفقارء بالامي . ولا فرق بين إمام الحي وغيره ، وتصح امامتهم بمثلهم . لانه صلى الله عليه وسلم « صلى بأصحابه في المطر بالايماء » ذكره في الشرح (ولا) تصح الصلاة

(١) يحتمل ان المؤلف يريد ان يكون قد شرب ولم يظهر عليه السكر إلا أثناء الصلاة وهذا مع بعده فرض كان الاولى به أن يتحجج جانباً إذ لا يعقل شارب وسكير وإمام للمسلمين .

(خلف عاجز عن القيام) لأنه عاجز عن ركن من أركان الصلاة . فلم يصح الاقتداء به كالعاجز عن القراءة إلا بمثله (إلا إمام الحي وهو كل امام مسجدراتب) لما في المتفق عليه من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى في بيته وهو شاك ، فصلى جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال : إنما جعل الامام ليؤتمَّ به - إلى قوله - وإذا صلى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعون » قال ابن عبد البر : روى هذا مرفوعاً من طرق متواترة . ولأن امام الحي يحتاج إلى تقديمه بخلاف غيره . والقيام أخف بدليل سقوطه في النفل (المرجو زوال علته) التي منعت القيام ، لئلا يفضي إلى ترك القيام على الدوام ، أو مخالفة الخبر . ولا حاجة اليه . والاصل فيه : فعلة صلى الله عليه وسلم وكان يرجي زوال علته (ويصلون وراءه) جلوساً (و) يصلون أيضاً (وراء الامام الاعظم) إذا مرض ورجى زوال علته (جلوساً) للخبر ، قال في الخلاف : هذا استحسان . والقياس : لا يصح . لانه صلى الله عليه وسلم « صلى في مرض موته قاعداً وصلى أبو بكر والناس خلفه قياماً » متفق عليه من حديث عائشة وأجاب أحمد عنه : بأنه لا حجة فيه . لأن أبا بكر ابتداء بهم قائماً فيتمها كذلك والجمع أولى من النسخ . ثم يحتمل أن أبا بكر كان هو الامام . قال ابن المنذر : روى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى خلف أبي بكر في مرضه ، في ثوب متوشحاً به » ورواه انس أيضاً . وصححهما الترمذي . قال : ولا نعرف أنه صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر الا في هذا الحديث . قال مالك : العمل عليه عندنا * لا يقال : لو كان اماماً لكان عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح « أنه كان عن يسار أبي بكر » * قيل لانه يحتمل أنه فعل ذلك لان خلفه صف ، ونقل مثل قولنا أسيد بن حضير وجابر وقيس بن فهد وأبو هريرة (فان صلوا قياماً) خلف امام الحي المرجو زوال علته (صحت) صلاتهم لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر من صلى خلفه قائماً بالاعادة . ولأن القيام هو الاصل (والافضل له) أي لامام الحي (أن يستخلف إذا مرض والحالة هذه) أي انه يرجي زوال علته . لأن الناس مختلفون في صحة امامته ، مع أن صلاة القائم أكمل . وكمالها مطلوب (وان ابتداء بهم) الامام (الصلاة قائماً ثم اعتل) أي حصل له علة (فجلس) عجزاً (أتموا خلفه قياماً . ولم يجوز الجلوس . نصاً) لقصة أبي بكر . ولان القيام هو الاصل . فاذا بدأ به في الصلاة لزمه في جميعها إذا قدر عليه . كمن أحرم في الحضر ثم سافر . قاله في الشرح (وان ترك الإمام ركناً) عنده وحده كالطمأنينة (أو) ترك الامام (واجباً) عنده وحده . كالشهاد الأول (أو)

ترك الامام (شرطاً عنده) أي الامام (وحده) أي دون المأموم كستره أحد العاتقين في الفرض ، بأن كان المأموم لا يرى المتروك ركناً ، ولا واجباً ، ولا شرطاً (أو) كان المتروك ركناً أو واجباً أو شرطاً (عنده ، وعند المأموم) حال كون الامام (عالماً) بما تركه (أعاد) لبطلان صلاة الامام بتركه الشرط أو الركن أو الواجب عمداً ، وبطلان صلاة المأموم ببطلان صلاة إمامه ، وان كان الترك سهواً. فان كان المتروك واجباً . صحت صلاتهما . ولا إعادة وإن كانت الطهارة صحت للمأموم وحده ، على ما يأتي . وإن كان ركناً وأمكن تداركه قريباً فعلى ما تقدم في سجود السهو . وإن كان شرطاً غير طهارة الحدث والخبث . لم تنعقد لهما وأعادا (وإن كان) المتروك ركناً أو شرطاً أو واجباً (عند المأموم وحده) كالحنبلي اقتدى بمن مس ذكره ، أو ترك ستر أحد العاتقين أو الطمأنينة في الركوع ونحوه ، أو تكبيرة الانتقال ونحوه ، متأولاً أو مقلداً من لا يرى ذلك مفسداً (فلا) إعادة على الامام ، ولا على المأموم . لأن الامام تصح صلاته لنفسه فجازت خلفه . كما لو لم يترك شيئاً . ومثله لو صلى شافعي قبل الامام الراتب . فتصح صلاة الحنبلي خلفه (ومن ترك ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل ولا تقليد) أعاد . ذكره الآجري اجماعاً ، كتركه فرضه ، ولهذا أمر صلى الله عليه وسلم الذي ترك الطمأنينة بالاعادة وجعل في المبدع ترك الواجب كذلك . ومراده : إذا شك في وجوبه . وأما إذا لم يخطر بباله أن عالماً قال بوجوبه . فيسقط ، كما تقدم في صفة الصلاة . ويجبر بسجود السهو ، إن علم فيها . أو قريباً على ما تقدم (وتصح) الصلاة (خلف من خالف في فرع لم يفسق به) أي بمخالفته فيه ، كالصلاة خلف من يرى النكاح بلاولي . لفعل الصحابة والتابعين مع شدة الخلاف . ولم ينقل عن أحد منهم أنه ترك الصلاة خلف من خالفه في شيء من ذلك (ومن فعل ما يعتقد تحريمه في غير الصلاة مما اختلف فيه ، كنكاح بلاولي ، وشرب نبيذ ونحوه . فان داوم عليه فسق) بالمداومة (ولم يصل خلفه) لفسقه (وان لم يداوم) عليه (فقال الموفق) والشارح (هو من الصغائر . ولا بأس بالصلاة خلفه) لأن الفسق لا يحصل بالصغيرة . بل بالمداومة عليها ، كما تقدم ويأتي . قال تعالى (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) (١) وقال الشيخ تقي الدين : لو فعل الامام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد: صحت

صلاته خلفه وهو المشهور عن أحمد (ولا إنكار في مسائل الاجتهاد) على من اجتهد فيها وقلد مجتهداً . لأن المجتهد إما مصيب ، أو كالمصيب في حط الاثم عنه وحصول الثواب له ، قال في الفروع : وفي كلام أحمد وبعض الاصحاب ما يدل على أنه إن ضعف الخلاف أنكر فيها وإلا فلا . قال ابن عقيل : رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز . ولا أقول العوام ، بل العلماء . كانت أيدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يونس ، فكانوا يستطيّلون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع ، حتى ما يمكنهم من الجهر بالبسملة والقنوت ، وهي مشكلة اجتهدية فلما جاءت أيام النظام ، ومات ابن يونس ، وزالت شوكة الحنابلة استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة ، فاستعدوا بالسجن ، وآذوا العوام بالسعايات ، والفقهاء بالنبد بالتجسيم . قال فتدبرت أمر الفريقين فاذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم . وهل هذه إلا أفعال الاجناد ، يصولون في دولتهم ، ويلزمون المساجد في بطالتهم (ولا تصح امامة امرأة) برجال . لما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعاً « لا تؤمن امرأة رجلاً » ولأنها لا تؤذن للرجال . فلم يجوز أن تؤمهم كالمجنون ، ولا بخنثى لاحتمال كونهم رجالاً (ولا) امامة (خنثى مشكل برجال) لاحتمال كونه امرأة (ولا) امامة الخنثى (بخنثى) مشكلين لاحتمال أن يكون امرأة وهم رجال ، وعلى المذهب : لا فرق بين الفرض والتراويح وغيرها . وعنه تصح في التراويح إذا كانا قارئين والرجال أميون ، ويقفون خلفها ، وذهب إليه أكثر المتقدمين (فان لم يعلم) الرجل المأموم يكون الامام امرأة أو خنثى (إلا بعد الصلاة أعاد) لأنه مفترط . لأن ذلك لا يخفى غالباً (وتصح) امامة المرأة بنساء ، لما رواه الدارقطني عن أم ورقة أنه صلى الله عليه وسلم « أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها » وتصح أيضاً امامة الخنثى (بنساء) لأن غايته أن يكون امرأة ، وامامتها بهن صحيحة (ويقفن) أي المأمومات (خلفه) أي خلف الخنثى ، إذا أمهن كالرجل . وقال ابن عقيل : يقوم وسطهن (وإن صلى) رجل (خلف من يعلمه خنثى لكن يجهل إشكاله ، ثم بان) الخنثى (بعد الصلاة رجلاً . فعليه) أي المأموم (الاعادة) كمن صلى خلف من يظنه محدثاً . فبان متطهراً (وإن صلى) رجل (خلفه) أي الخنثى (وهو لا يعلم) أنه خنثى (فبان بعد الفراغ رجلاً ، فلا إعادة عليه) لصحة صلاته في نفس الأمر ، وعدم شكه حال الفعل فيما يفسدها (ولا) تصح (امامة مميز لبالغ في فرض) نص عليه . رواه الاثرم عن ابن مسعود وابن عباس . وقال صلى الله عليه وسلم « لا تقدّموا

صبيانكم» ولأنها حال كمال ، والصبي ليس من أهلها . أشبه المرأة ، بل أكد . لأنه نقص يمنع التكليف وصحة الاقرار . والامام ضامن . وليس هو من أهل الضمان . ولأنه لا يؤمن منه الاخلال بالقراءة حال السر (وتصح) إمامة المميز للبالغ (في نقل) ككسوف وتراويح (و) تصح امامة مميز (بمثله) لأنه متنفل يؤم متفلاً (ولا) تصح (إمامة محدث) يعلم ذلك (ولا) إمامة (نجس يعلم ذلك) لأنه أخل بشرط الصلاة مع القدرة . أشبه المتلاعب لكونه لا صلاة له في نفسه . فيعيد من صلى خلفه (ولو جهله) أي الحدث أو النجس (مأوم فقط) أي وحده وعلمه الامام ، فيعيدون كلهم . ولا فرق بين الحدث الأكبر والأصغر . ولا بين نجاسة الثوب والبدن والبقعة (فان جهله) أي الحدث أو النجس (هو) أي الامام (والمأومون كلهم حتى قضوا الصلاة . صحت صلاة مأوم وحده) أي دون الامام . لما روى البراء بن عازب أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته وتمت للقوم صلاتهم » رواه محمد بن الحسين الحراني ولما روى أن عمر « صلى بالناس الصبح ، ثم خرج إلى الجرف فاهراق الماء ، فوجد في ثوبه احتلاماً فأعاد الصلاة ولم يعد الناس » وروى مثل ذلك عن عثمان وابن عمر وعن علي . قال « إذا صلى الجنب بالقوم فأتم بهم الصلاة أمره أن يغتسل ويعيد ، ولا أمرهم أن يعيدوا » رواهما الأثرم . وهذا في محل الشهرة . ولم ينكر ، فكان اجماعاً ولأن الحدث مما يخفى . ولا سبيل إلى المعرفة من الامام للمأوم . فكان معذوراً في الاقتداء به (إلا في الجمعة إذا كانوا أربعين بالامام ، فانها لا تصح) إذا كان الامام محدثاً أو نجساً (وكذا لو كان أحد المأمومين محدثاً) أو نجساً (فيها) أي الجمعة وهم أربعون فقط . فيعيد الكل ، لفقد العدد المعتبر في الجمعة ، لأن المحدث أو النجس وجوده كعدمه فان كانوا أربعين غير المحدث أو النجس فالاعادة عليه وحده (وتقدم حكم الصلاة بالنجاسة جاهلاً) أو ناسياً في باب اجتناب النجاسة (ولا) تصح (امامة أمي ، نسبة إلى الأم) كأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها . وقيل : إلى أمة العرب ، وهو لغة : من لا يكتب . ومن ذلك وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالأمي (بقارئ) مضت السنة على ذلك ، قاله الزهري . لأن القراءة ركن مقصود في الصلاة . فلم يصح اقتداء القادر عليه بالعاجز عنه ، كالطهارة والسترة . وهو يتحملها عن المأوم . وليس هو من أهل التحمل (والامي) اصطلاحاً (من لا يحسن الفاتحة) أي لا يحفظها (أو يدغم منها حرفاً لا يدغم) أي في غير مثله ، وغير ما يقاربه في المخرج (وهو

الارث) وفي المذهب : هو الذي في لسانه عجلة تسقط بعض الحروف (أو يلحن) فيها (لحناً يحيل المعنى ، كفتح همزة اهدنا) لأنه يصير بمعنى طلب الهدية لا الهداية (وضم تاء أنعمت) وكسرها ، وكسر كاف اياك . فان لم يحل المعنى كفتح دال نعبد ونون نستعين . فليس أمياً (وإن أتى به) أي اللحن المحيل للمعنى (مع القدرة على اصلاحه لم تصح صلاته كما يأتي) لأنه أخرجه عن كونه قرآناً ، فهو كسائر الكلام . وحكمه حكم غيره من الكلام (وإن عجز عن إصلاحه) أي اللحن المحيل للمعنى (قرأه في فرض القراءة) لحديث « إذا امرتكم بأمر فاثبتوا منه ما استطعتم » (وما زاد عنها أي عن الفاتحة) تبطل الصلاة بعمره (أي اللحن المحيل للمعنى فيه . واللحن لا يبطل الصلاة إذا لم يحل المعنى ، فان أحاله كان عمره كالكلال وسهوه كالسهو عن كلمة وجهله كجهلها (ويكفر إن اعتقد إباحته) أي إباحة اللحن المحيل للمعنى ، لادخاله في القرآن ما ليس منه (وإن كان) اللحن المحيل للمعنى (لجهل أو نسيان أو آفة) كسبغ لسانه أو غفلته (لم تبطل) صلاته . لحديث « عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان » (ولم تمنع إمامته) لأنه ليس بامي . وعلم مما تقدم : أنه تصح إمامة الامي بمثله لمساواته له (وإن أم أمي أمياً وقارئاً فان ، كانا) أي المأمومان (عن يمينه) أي الأمام (أو) كان (الأمي فقط) عن يمينه والقارئ عن يساره (صحت صلاة الامام) لأنه نوى الامامة بمن يصح أن يأتي به (و) صحت صلاة المأموم (الامي) لأنه اقتدى بمثله . ووقف في موقفه (وبطلت صلاة القارئ) لاقتدائه بأمي (وإن كانا) أي الأمي والقارئ المأمومان (خلفه) أي الأمام الأمي (أو) كان (القارئ وحده عن يمينه) والأمي عن يساره (فسدت صلاة الكل) أما الأمام فلأنه نوى الامامة بمن لا يصح ان يؤمه ، وأما القارئ فللاقتدائه بالأمي . واما الامي فلمخالفته موقفه . وفي هذا نظر . لأن المأموم الأمي لا تبطل صلاته بيسار أمامه إلا بركعة . كما يأتي . فصح اقتداؤه أولاً بالامام . وبطلان صلاته بعد لا يؤثر في بطلان صلاة الامام ، كما تقدم في باب النية ، وكما يأتي في الفصل عقبه ، وقد نبهت على ذلك في الحاشية (ولا يصح اقتداء العاجز عن النصف الأول من الفاتحة بالعاجز عن النصف الأخير) منها (ولا بالعكس) أي اقتداء العاجز عن النصف الأخير من الفاتحة بالعاجز عن النصف الأول (ولا اقتداء من يبدل حرفاً منها بمن يبدل حرفاً غيره) لعدم المساواة (ومن لا يحسن الفاتحة ويحسن غيرها من القرآن بقدرها لا يصح أن يصلي خلف من لا يحسن شيئاً من القرآن) وجوزه الموفق والشارح

لأنهما أُمَيَّان . قال ابن تيميم : وفيه نظر . وإن صلى خلف من يحسن دون السبع فوجهان (وإذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد والامام ممن لا يصلح) للإمامة (فإن شاء صلى خلفه وأعاد) قاله في الشرح وغيره . قلت : ولعل المراد أن خاف فتنه أو أذى ، لما تقدم في الفاسق (وإن شاء صلى وحده جماعة) بامام يصلح للعدو (أو) صلى (وحده ووافقه في أفعاله ، ولا إعادة) عليه . لأنه لم يأثم بمن ليس أهلاً (وإن سبق لسانه إلى تغيير نظم القرآن بما هو منه على وجه يحيل معناه . كقوله : ان المتقين في ضلال وسعر . ونحوه لم تبطل) صلاته . حديث « عفى الأمتي عن الخطأ والنسيان » (ولم يسجد له) إذا كان سهواً عند المجد ، وقدم في الفروع وغيره : يسجد له (وحكم من أبدل منها) أي الفاتحة (حرفاً بحرف ، لا يبدل كالألثغ الذي يجعل الراء غيناً ونحوه ، حكم من لحن فيها لحناً يحيل المعنى) فلا يصح أن يؤم من لا يبدله . لما تقدم (إلا ضاد المغضوب والضالين) إذا أبدلها (بطاء . فتصح) امامته بمن لا يبدلها طاء . لأنه لا يصير أمياً بهذا الابدال ، وظاهره : ولو علم الفرق بينهما لفظاً ومعنى (كـ) ما تصح إمامته (بمثله . لأن كلاهما) أي الضاد والطاء (من أطراف اللسان ، وبين اللسان . وكذلك مخرج الصوت واحد . قاله الشيخ في شرح العمدة . وإن قدر على إصلاح ذلك) أي ما تقدم من إدغام حرف في آخر لا يدغم فيه . أو يبدل حرف بحرف غير ضاد المغضوب والضالين بطاء . أو على إصلاح اللحن لمحيل للمعنى (لم تصح) صلاته ما لم يصلحه . لأنه أخرجه عن كونه قرآناً (وتكرهه . وتصح إمامة كثير اللحن الذي لا يحيل المعنى) كجبر دال الحمد ونصب هاء الله . ونصب ياء رب . ونحوه ، سواء كان المؤتم مثله أو كان لا يلحن . لأن مدلول اللفظ باق ، وهو مفهوم كلام الرب سبحانه وتعالى . قال في الانصاف : وهو المذهب مطلقاً . المشهور عند الأصحاب . وقال ابن منجي في شرحه : فإن تعمد ذلك . لم تصح صلاته لأنه مستهزئ ومتعمد قال في الفروع : وهو ظاهر كلام ابن عقيل في الفصول . وعلم من كلامه : أن سبق لسانه باليسير لا تكره امامته . لأنه قل من يخلو من ذلك ، امام أو غيره (و) تكره وتصح امامة (من يصرع) بالبناء للمفعول ، من الصرع ، وهو داء يشبه الجنون . قاله في الحاشية (أو تصحك رؤيته) أو صورته ، أي تكره امامته وتصح (ومن اختلف في صحة امامته) قاله في الفروع . فقد يؤخذ منه : كراهة امامة الموسوس . وهو متجه لثلاث يقتل به عامي . وظاهر كلامهم : لا يكره (و) تكره وتصح إمامة (أكلف) أما الصحة فلا أنه

ذكر مسلم عدل قارئ . فصحت إمامته كالمختون ، والنجاسة تحت القلفة بمحل لا يمكنه إزالتها منه : معفو عنها . لعدم إمكان إزالتها ، وكل نجاسة معفو عنها لا تؤثر في بطلان الصلاة وأما الكراهة فلاختلاف في صحة إمامته وخصه بعضهم بالأقلف المرتق . وهو الذي لا يقدر على فتح قلفته وغسل ما تحتها . فاما المفتوق القلفة فان ترك غسل ما تحت القلفة مما يمكنه غسله . لم تصح إمامته ولا صلاته ، لحمله نجاسة لا يعفى عنها مع القدرة على إزالتها ، قاله بعض الأصحاب ، ولعل هذا مراد من أطلق من الأصحاب الخلاف . وهو ظاهر من تعليلهم (و) تكره وتصح إمامة (أقطع يدين ، أو) أقطع (إحداهما ، أو) أقطع (رجلين ، أو) أقطع (إحداهما) قال في شرح المنتهى : ولا يخفى أن محل الصحة إذا أمكن أقطع رجلين القيام ، بأن يتخذ له رجلين من خشب ، أو نحوه . وأما إذا لم يمكنه القيام فلا تصح إمامته إلا بمثله (قال ابن عقيل : أو أنف) أي تكره وتصح إمامة أقطع أنف (و) تكره وتصح إمامة (الفأفء الذي يكرر الفاء ، والتمتام : الذي يكرر التاء ، ومن لا يفصح ببعض الحروف) كالقاف والضاد ، أما صحة إمامته فلا تمانه بفرض القراءة . وأما كراهة تقديمه فلزيادته ما يكرر ، أو عدم فصاحته (و) يكره (أن يؤم رجل) أنثى (أجنبية فأكثر ، لا رجل معهن) لأنه صلى الله عليه وسلم « نهى أن يخلو الرجل بالأجنبية » وما فيه من مخالطة الوسواس (ولا بأس) أن يؤم (بذوات محارمه) أو أجنبيات معهن رجل فأكثر . لأن النساء كن يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة . وفي الفصول : يكره للشواب وذوات الهيئة الخروج للصلاة ، ويصلين في بيوتهن . فان صلى بهن رجل محرم جاز ، والا لم يحز ، وصحت الصلاة (ويكره أن يؤم قوماً أكثرهم يكرهه ، بحق نصاً ، لخلل في دينه أو فضله) لحديث أبي أمامة مرفوعاً « ثلاثة لا تجوز صلاتهم وأذانهم : العبد الأبق حتى يرجع ، وأمرأة باتت وزوجها عليها ساخط . وإمام قوم وهم له كارهون » رواه الترمذي وقال : حسن غريب ، وهو لين . وأخبر صلى الله عليه وسلم « أن صلاته لا تقبل » رواه ابو داود من رواية الافريقي . وهو ضعيف عند الأكثر . قال القاضي : المستحب أن لا يؤمهم صيانة لنفسه . أما إن كان ذا دين وسنة فلا كراهة في حقه (فان كرهه) أي الامام (نصفهم لم يكره) أن يؤمهم لمفهوم الخبر . والاول ان لا يؤمهم ازالة لذلك الاختلاف ، ذكره في الشرح (قال الشيخ : إذا كان بينهما) أي الامام والمأموم (معادة

من جنس معاداة أهل الأهواء والمذاهب ، لم ينبغ أن يؤمهم ، لعدم الائتلاف (والمقصود بالصلاة جماعة : إنما يتم بالائتلاف (ولا يكره الائتتمام به) حيث صلح للأمامة (لأن الكراهة في حقه (دونهم ، للأخبار (وإن كرهوه لدينه وسنته فلا كراهة في حقه ، ولا بأس بأمامة ولد زنا ولقيط ، ومنفى بلعان ، وخصى وجندى) بضم الجيم (وأعرابي إذا سلم دينهم وصلحوا لها) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « يؤم القوم أقرؤهم » وصلى الباقر خلف ابن زياد ، وهو ممن في نسبه نظر . قالت عائشة « ليس عليه من وزر أبويه شيء » قالت : يقال ولا تزر وازرة وزر أخرى (١) . ولأن كلا منهم حر مرضى في دينه ، يصلح لها كغيره (ويصح ائتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها) رواية واحدة ، قاله الخلال . لأن الصلاة واحدة . وإنما اختلف الوقت (وعكسه) أي يصح ائتمام من يقضي الصلاة بمن يؤديها لما سبق (و) يصح ائتمام (قاضي ظهر يوم بقاضي ظهر يوم آخر) لما تقدم (و) يصح ائتمام (متوضئ بمتميم) لأنه أتى بالطهارة على الوجه الذي يلزمه . والعكس أولى كما تقدم (ويصح) ائتمام (ماسح على حائل بغاسل) لما تحت ذلك الحائل . لأن المسح رافع لما تقدم (و) يصح ائتمام (متنفل بمفترض) لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « من يتصدق على هذا ؟ فقام رجل فصلي معه » (و) لا يصح أن يؤم (من عدم الماء والتراب) أو به قروح لا يستطيع معها مسح البشرة بأحدهما (بمن يظهر بأحدهما) كما تقدم في ائتمام القادر بالعجز عن شرط الصلاة (ولا) يصح أن يأتى (مفترض بمتنفل) لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه » ولأن صلاة المأموم لا تؤدي بنية الإمام . أشبهت صلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر . وهو ينتقض بالمسبوق إذا أدرك من الجمعة أقل من ركعة . فإنه ينوي الظهر من يصليها . قاله في المبدع ، وقد يجاب عنه بأن الظهر بدل عن الجمعة باذن . والبدل والمبدل كالشيء الواحد . وعنه يصح ، لما روى جابر « أن معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الأخيرة ، ثم يرجع إلى قومه ، فيصلي بهم تلك الصلاة » متفق عليه . وقد يقال : هذه قضية عين تحتل الخصوصية فليسقط بها الاستدلال (٢) (إلا إذا

(١) سورة فاطر الآية : ١٨

(٢) لم جعلها المصنف خصوصية والتخصيص يحتاج إلى دليل . الأولى والأحسن أن تظل على عمومها مادام لم يرد لها مخصص حتى تكون خصوصية .

صلى بهم في صلاة خوف صلاتين) في الوجه الرابع ، لفعله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد .

(فائدة) لو صلى الفجر ثم شك : هل طلع الفجر أولاً ؟ لزمته الاعادة . وله أن يؤم فيها من لم يصل . صححه الشارح وغيره . لأن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ، ووجوب فعلها ، أشبه ما لو شك : هل صلى أولاً ؟ (ولا يصح ائتمام من يصلي الظهر بمن يصلي العصر أو غيرهما) كالعشاء (ولا عكسه) ومثله صلاة كل مفترض خلف مفترض بفرض غيره وقتاً واسماً . لما تقدم من قوله : صلى الله عليه وسلم « فلا تختلفوا عليه » لأن الاختلاف في الصفة كالإختلاف في الوصف .
(تنمة) إذا صلى مريض بمثله ظهر آ قبل إحرام صلاة الجمعة ، ثم حضر الامام الجمعة . لم تنقلب ظهره نفلاً في الأصح . ذكره في المبدع .

فصل

في الموقف

(السنة وقوف المأمومين خلف الإمام) رجالا كانوا أو نساء . لفعله صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام إلى الصلاة قام أصحابه خلفه » وقد روى « أن جابراً وجباراً . وقف أحدهما عن يمينه . والآخر عن يساره . فأخذ بأيديهما . حتى أقامهما خلفه » رواه مسلم وأبو داود ، ولا ينقلهما إلا إلى الأكل . وما روى عن ابن مسعود أنه « صلى بين علقمة والأسود » وقال « هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل » رواه أحمد فضيه هرون بن عفرة . وقد وثقه جماعة . وقال ابن حبان : لا يحتج به . وقال ابن عبد البر : لا يصح رفعه . والصحيح أنه من قول ابن مسعود - وأجيب : بأنه منسوخ أو محمول على الجواز . فأجاب ابن سيرين بأن المسجد كان ضيقاً . رواه البيهقي (إلا إمام العراة ، و) (إلا) امامة النساء ، فوسطاً وجوباً في الأولى (أي امام العراة . لما تقدم في ستر العورة) واستحباً في الثانية (أي امامة النساء . روى عن عائشة . ورواه سعيد عن أم سلمة . ولأنه يستحب لها التستر . وهذا استرلها (فإن وقفوا) أي المأمون (قدامه) أي الامام (ولو ب) قدر تكبيرة (احرام) ثم تأخروا (لم تصح صلاتهم) لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الامام ليؤتم به » والمخالفة في الأفعال مبطللة . لكونه يحتاج في الاقتداء إلى الألتفات

خلفه . ولأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا هو في معنى المنقول . فلا يصح . كما لو صلى في بيته بصلاة الإمام . وهو عام في كل الصلاة . (غير داخل الكعبة في نفل ، إذا تقا بلا) بأن وجه الإمام إلى وجه المأموم (أو) تدابرا بأن (جعل) المأموم (ظهره إلى ظهر إمامه) لأنه لا يعتقد خطأه . وإنما خصه بالنفل لما تقدم من أن الفرض لا يصح داخلها . و (لا) تصح (إن جعل) المأموم (ظهره إلى وجهه) أي الإمام (لتقدمه) أي المأموم (عليه) أي على إمامه (و) إلا (فيما إذا استدار الصف حولها) أي الكعبة (فلا بأس بتقديم المأموم . إذا كان في الجهة المقابلة للإمام) يعني في غير جهة الإمام . لأنه لا يتحقق تقدمه عليه (فقط) أي دون جهة الإمام . فلا تصح إن تقدم عليه فيها . قال في المبدع : فإن كان المأموم أقرب في جهته من الإمام في جهته جاز . فإن كان في جهة واحدة بطلت . وهذا معنى كلامه في المنتهى وغيره (و) إلا (في شدة الخوف إذا أمكن المتابعة) فلا يضر تقدم المأموم . نص عليه لدعاء الحاجة اليه . فإن لم تمكن المتابعة . لم يصح الاقتداء (وإن وقفوا) أي المأمومون (معه) أي الإمام (عن يمينه ، أو) وقفوا (عن جانبيه صح) لما تقدم وإن كان المأموم واحداً وقف عن يمينه أي الإمام لأدارة النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وجابر إلى يمينه لما وقفوا عن يساره . رواه مسلم . ويندب تخلفه قليلاً خوفاً من التقدم . ومراعاة المرتبة . قاله في المبدع (فإن بان عدم صحة مصافته لم تصح) لأنه قال في الفروع : والمرد لم ينحصر معه أحد . فيجوز الوجه تصح منفرداً . أو كصلاتهم تقدمه . في صحة صلاته وجهان انتهى ، قلت : ظاهر المنتهى : صحة صلاة الإمام في الثانية . قال : فإن تقدمه مأموم لم تصح له . قال في الفروع نقل أبو طالب في رجل أم رجلاً قام عن يساره يعيد . وإنما صلى الإمام وحده . فظاهره تصح منفرداً دون المأموم . وإنما يستقيم على الغاية بالإمامة . ذكره صاحب المحرر (فإن وقف) المأموم الرجل أو الخنثى (خلفه) أي الإمام (أو) وقف المأموم مطلقاً (عن يساره) أي مع خلو يمينه (وصلى ركعة كاملة بطلت) صلاته . نص عليه . لما تقدم من إدارة النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وجابر . وعنه تصح . اختاره أبو محمد التميمي والموفق . قال في الفروع : وهي أظهر . وفي الشرح : هي القياس . كما لو كان عن يمينه وكون النبي صلى الله عليه وسلم رد جابراً وابن عباس : لا يدل على عدم الصحة ، بدليل رد جابر وجابر إلى ورائه ، مع صحة صلاتهما عن جانبيه (وإذا وقف) المأموم (عن يساره) أي الإمام (أحرم أولاً ، س للإمام أن يديره من ورائه إلى يمينه . ولم تبطل تحريمته) لما سبق من فعله صلى الله عليه وسلم بابن عباس وجابر (وإن كبر) مأموم

(وحده خلفه) أي الإمام (ثم تقدم عن يمينه ، أو جاء) مأموم (آخر فوقف معه ، أو تقدم إلى الصف بين يديه ، أو كانا) أي المأمومان (اثنين فكبر أحدهما) للإحرام (وتوسوس الآخر ، ثم كبر قبل رفع الإمام رأسه من الركوع . صحت صلاتهم) وكذا لو أحرم واحد عن يمين الإمام فأحس بآخر . فتأخر معه قبل أن يحرم الثاني ثم أحرم أو أحرم عن يسار الإمام . فجاء آخر . فوقف عن يمينه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع . لأنه لم يصل قدر ركعة ولا أكثرها (فإن وقف) مأموم (عن يمينه) أي الإمام (و) وقف (آخر عن يساره . أخرهما خلفه) لما تقدم من رده صلى الله عليه سلم جابراً وجباراً وراءه (فإن شق) عليه تأخيرهما تقدم عنهما (أو لم يمكن تأخيرهما . تقدم الإمام) عنهما ليصيروا وراءه وصلى بينهما (فإن تأخر الأيمن قبل إحرام الداخل ليصلي خلفه . جاز) ذلك . وفي النهاية والرعاية ، بل أولى . لأنه لغرض صحيح و (كتفاوت إحرام اثنين خلفه) لأنه يسير (ثم إن بطلت صلاة أحدهما) لسبقه الحدث ونحوه (تقدم الآخر إلى الصف) إن كان (أو) تقدم (إلى يمين الإمام) إن لم يكن صف (أو جاء آخر فوقف معه خلف الإمام) لثلاثي يصير فذا (وإلا) بأن لم يمكن تقدمه إلى الصف ، بأن لم يكن فيه فرجة واحتاج إلى عمل كثير ، ولا إلى يمين الإمام ، ولا جاء آخر فوقف معه (نوى المفارقة) للعدو (وإن أدركهما) أي أدرك مأموم الإمام والمأموم (جالسين أحرم . ثم جلس عن يمين صاحبه . أو عن يسار الإمام . ولا تأخر إذن لمسقة) قال في المبدع : وظاهره أن الزمى لا يتقدمون ولا يتأخرون للعلة (والاعتبار في التقدم والمساواة بمؤخر قدم ، وهو العقب) كما تقدم في صفة الصلاة في تسوية الصفوف (والا) أي وإن لم يمكن تقدم بمؤخر القدم (لم يضر ، كطول المأموم عن الإمام . لأنه يتقدم برأسه في السجود . فلو استويا) . أي الإمام والمأموم (في العقب ، وتقدمت أصابع المأموم لم يضر) أي لم يؤثر في صلاة المأموم . لعدم تقدم عقبه على عقب امامه (وإن تقدم عقب المأموم عقب الإمام مع تأخر أصابعه) أي المأموم عن أصابع الإمام (لم تضح) صلاة المأموم ، لتقدمه على امامه . اعتباراً بالعقب . ولو قدم رجله وهي مرتفعة عن الأرض . لم يضر لعدم اعتماده عليها (وكذا لو تأخر عقب المأموم) فإنه المعتبر . وإن تقدمت أصابعه ، لكن لا يضر تأخر عقبه إلا إذا بان عدم مصافته لامامه . لما تقدم عن المبدع : أنه يندب تأخره قليلا ، بحيث لا يخرج عن كونه مصافاً له (فإن صلى قاعداً لا اعتبار بمحل القعود) لأنه محل استقراره (وهو الألية ، حتى لو مد) المأموم (رجله وقدمهما على الإمام لم يضر) لعدم اعتماده عليها *

قلت فإن كان أحدهما قائماً والآخر قاعداً . فلكل حكمه . فلا يقدم القائم عقبه على مؤخر ألية الجالس (وإن أم) رجل (خنثى وقف) الخنثى (عن يمينه) احتياطاً لاحتمال أن يكون رجلاً . فإن كان معهما رجل . وقف الرجل عن يمين الامام ، والخنثى عن يساره ، أو عن يمين الرجل . ولا يقفان خلفه ، لجواز أن يكون امرأة . وإن كان معهم رجل آخر ، وقف الثلاثة خلفه صفاً (وإن أم رجل) امرأة وقفت خلفه ، وسواء كان معه رجل أو رجال أولاً (أو) أم (خنثى امرأة وقف خلفه) لقوله صلى الله عليه وسلم « أخرهن من حيث أخرهن الله » (فإن وقفت) المرأة (عن يمينه) أي يمين الرجل أو الخنثى الامام . فكرجل ، فتصح (أو) وقفت (عن يساره . فكرجل في ظاهر كلامهم) وجزم به في المنتهى وغيره . فإن كان مع خلو يمينه . لم تصح صلاتها بيساره . والا صحت وفي التعليق : إذا كان الامام رجلاً وهو عريان فإنما تقف عن يمينه (ويكره لها الوقوف في صف الرجال) لما تقدم من أمره صلى الله عليه وسلم بتأخيرهن (فإن فعلت) أي وقفت في صف الرجال (لم تبطل صلاة من يليها . ولا) صلاة (من خلفها) فصفت تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من الرجال (ولا) صلاة (من امامها ولا صلاتها) كما لو وقفت في غير صلاة . والأمر بتأخيرها لا يقتضي الفساد مع عدمه (وإن أم) رجل (رجلاً وصيباً) استحب أن يقف الرجل عن يمينه (ككمال الرجل) (والصبي عن يساره ، أو) أم (رجلاً وامرأة وقف الرجل عن يمينه وامرأة خلفه) حديث مسند عن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى به وبأمه فأقامني عن يمينه . وأقام المرأة خلفنا » (ولا بأس بقطع الصف عن يمينه) أي الامام (أو خلفه . وكذا إن بعد الصف عنه) أي عن الامام فلا بأس به (نصاً وقر به) أي الصف (منه) أي الامام (أفضل) من بعده . وكذا قرب الصفوف بعضها من بعض (وكذا توسطه) أي الامام للصف أفضل لحديث أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « وسطوا الامام وسدوا الخلل » رواه أبو داود (وإن انقطع) الصف (عن يساره) أي الامام (فقال ابن حامد : إن كان) الانقطاع بعد مقام الثلاثة رجال (بطلت صلاتهم) أي صلاة المنقطعين عن الصف عن يسار الامام ، وجزم بمعناه في المنتهى (وإن اجتمع) في الصلاة (انواع) من رجال وصبيان ونساء وخنثى (سن تقديم رجال) لما روى أبو داود عن عبد الرحمن بن غنم قال قال أبو مالك الأشعري « لا أحدثكم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال : فأقام الصف فصف الرجال ، وصف ، الغلمان خلفهم » ورواه أحمد بمعناه ، وزاد فيه « والنساء خلف الغلمان » ويقدم من

الرجال (أحرار) على أرقاء لمزيتهم بالحرية (ثم عبيد) بالغون (الأفضل فالأفضل ، ثم الأفضل) منهما لحديث أبي مسعود الأنصاري قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » رواه أبو داود (ثم صبيان كذلك) أي أحرار ، ثم عبيد الأفضل فالأفضل . لما تقدم (ثم خنثى) هكذا في المقنع . لاحتمال أن يكونوا رجالا . وهذا إن قلنا : يصح وقوف الخنثى صفاء . وفي المنتهى : وإن وقف الخنثى صفاء لم يصح . وذلك لأن الرجل مع المرأة فذ (ثم نساء) أحرار بالغات ، ثم إماء بالغات ، ثم أحرار غير بالغات ثم إماء غير بالغات ، الفضلى فالفضلى (ويقدم من الجنازير إلى الامام) عند اجتماع موتي في المصلى (و) يقدم (إلى القبلة في قبر واحد ، حيث جاز) دفن ميتين فأكثر في قبر واحد (رجل حر . ثم عبد بالغ ، ثم صبي كذلك) أي حر ، ثم عبد (ثم خنثى) حر ، ثم عبد بالغ ، ثم الصبي فيهما (ثم امرأة حرة) بالغة (ثم أمة) بالغة ، ثم صبية حرة ، ثم صبية أمة (وتأتي تتمته) في الجنازير . وتقدم مع تعدد النوع الأفضل فالأفضل كما في المصافة (ومن لم يقف معه إلا امرأة) وهو رجل . ففد (أو) لم يقف معه إلا (كافر أو مجنون أو خنثى أو محدث أو نجس يعلم مصافة ذلك) أي أنه محدث أو نجس . وكذا لو علم المصاف حدث أو نجس نفسه (فقد) لأنهم من غير أهل الوقوف معه . ولأن وجود الكافر والمجنون والمحدث والنجس كعدمه . وكذا إذا وقف معه سائر من لا تصح صلاته . قاله في الشرح . فدل على أن من صحت صلاته صحت مصافته (وكذا) من لم يقف معه إلا (صبي في فرض) وهو رجل . ففد . لما تقدم . فإن كانت نفلا فليس بفد . لقول أنس « فقام صلى الله عليه وسلم وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا . فصلينا لنا ركعتين ثم انصرف » صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كذا) (امرأة مع نساء) إذا لم يقف معها إلا كافرة أو مجنونة ، أو من تعلم حدثها أو نجاستها . ففد . أو وقف معها في فرض غير بالغة . ففد (وإن لم يعلم المحدث حدث نفسه فيها) أي في الصلاة حتى انقضت (ولا علمه مصافه) كذلك (فليس بفد) وكذا إن لم يعلم ما يبذنه أو ثوبه أو بقعته من نجاسة ، ولا علمه مصافه حتى انقضت . فليس بفد . لأنه لو كان إماماً له ، إذن لم يعد . فأولى إذا كان مصافاً (ومن وقف معه متنفل أو من لا يصح أن يؤمه كالأمي) يقف مع القاريء (والأخرس) يقف مع الناطق (والعاجز) عن ركن أو شرط يقف مع القادر عليه) وناقص الطهارة (العاجز عن اكمالها يقف مع تام الطهارة) (والفاسق) يقف مع العدل (ونحوه) أي نحو ما ذكر

(فصلاتها صحيحة) لأنه لا يشترط لها صحة الإمامة (ومن حاء فوجد فرجة) بضم الفاء وهي الخلل في الصف دخل فيه (أو وجدته) أي الصف (غير مرصوص دخل فيه) نص عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصف» قال ابن تيميم: فإن كانت: أي الفرجة، بخدائه كره أن يمشي إليها عرضاً (فإن مشى إلى الفرجة عرضاً بين يدي بعض المأمومين كره) له ذلك لما تقدم من حديث «لويعلم المار بين يدي المصلي» الحديث. ولعل عدم التحريم هنا إما لأن ستره الإمام ستره لمن خلفه أو للحاجة (فإن لم يجد) موضعاً في الصف يقف فيه (وقف عن يمين الإمام إن أمكنه) ذلك لأنه موقف الواحد (فإن لم يمكنه) الوقوف عن يمين الإمام (فله أن ينه بكلام أو بنحنية أو إشارة من يقوم معه) لما في ذلك من اجتناب الفذية (ويتبعه) من ينهه، وظاهره وجوباً لأنه من باب ما لا يستم الواجب إلا به (ويكره) تنبيهه (بجذبه نصاً) لمسا فيه من التصرف فيه بغير إذنه (ولو كان عبده أو ابنه) لأنه لا يملك التصرف فيه، حال العبادة: كالأجنبي (فإن صلى فذا ركعة ولو امرأة خلف امرأة) لم تصح. لما روى علي بن شيبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا صلاة لفرد خلف الصف» رواه أحمد وابن ماجه. وعن وابصة بن معبد أن النبي صلى الله عليه وسلم «رأى رجلاً يصلي خلف الصف فأمره أن يعيد الصلاة» رواه أحمد والترمذي وحسنه. وابن ماجه وإسناداه ثقات قال ابن المنذر ثبت أحمد وسحق هذا حديث. ولأنه خلف الموقف، أشبه ما لو وقف قدام الإمام. ولا فرق بين العالم والعمد وضدتهما (أو وقف) عن يساره، ولو كان المأموم (جماعة مع خلو يمينه. لم تصح) إذا صلى ركعة كذلك، لمخالفته موقفه. وتقدم ما فيه (ولو كان خلفه) أي الإمام (صف) فلا تصح صلاة من صلى عن يساره مع خلو يمينه (فإن كبر) فذا (ثم دخل في الصف طمعاً في إدراك الركعة. أو وقف معه آخر قبل الركوع فلا بأس) بذلك. لأنه يسير (وإن ركع فذا ثم دخل في الصف أو وقف معه) مأموم (آخر قبل رفع الإمام) من الركوع (صحت) صلاته، لأنه أدرك في الصف ما يدرك به الركعة (وكذا إن رفع الإمام) من الركوع فذا (ولم يسجد) حتى دخل الصف، أو جاء آخر فوقه معه صحت صلاته لأن أبا بكره واسمه نفيع بن الحرث «ركع دون الصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم: زادك الله حرصاً ولا تعد» رواه البخاري. وفعل ذلك أيضاً زيد بن ثابت وابن مسعود، وكما لو أدرك معه الركوع و (لا) تصح صلاته (إن سجد) امامه

قبل دخوله في الصف ، وحجى آخر يقف معه ، لانفراده في معظم الركعة (وإن فعله) أي ركع ورفع فذا ثم دخل الصف أو وقف معه آخر (لغير عذر ، بأن لا يخاف فوت الركعة . لم يصح) لأن الرخصة وردت في المعذور . فلا يلحق به غيره (ولو زحم في الركعة الثانية من الجمعة ، فأخرج من الصف ، وبقي فذا . فانه ينوي مفارقة الامام) للعذر (ويتمها جمعة) لأنه أدرك منها ركعة مع الامام (وإن أقام على متابعة امامه ، ويتمها معه) جمعة (فذا ، صحت جمعته) في وجهه . لان الجمعة لا تقضي فاغتفر فيها ذلك . وصحح في تصحيح الفروع عدم الصحة ، ذكره في الجمعة ، وهو ظاهر المنتهى وغيره . لعموم ما تقدم .

فصل

في أحكام الاقتداء

(إذا كان المأموم يرى الامام أو من وراءه ، وكانا في المسجد صحت) صلاة المأموم (ولو لم تتصل الصفوف عرفاً) لأن المسجد بني للجماعة . فكل من حصل فيه حصل في محل الجماعة . بخلاف خارج المسجد . فانه ليس معداً للاجتماع فيه . فلذلك اشترط الاتصال فيه (وكذا إن لم ير) المأموم (أحدهما) أي الامام أو من وراءه (ان سمع التكبير) لأنهم في موضع الجماعة ويمكنهم الاقتداء به بسماع التكبير . أشبه المشاهدة (وإلا) أي وان لم يسمع التكبير ولم يره ولا بعض من وراءه (فلا) تصح صلاة المأموم ، لعدم تمكنه من الاقتداء بامامه (وإن كانا) أي الامام والمأموم (خارجين عنه) أي المسجد (أو) كان (المأموم وحده) خارجاً عن المسجد الذي به الامام . ولو كان بمسجد آخر (وأمكن الاقتداء بصحة) صلاة المأموم (إن رأى) المأموم (أحدهما) أي الامام أو بعض من وراءه . ولو كانت جمعة في دار أو دكان . لانتفاء المفسد ووجود المقتضى للصحة وهو الرؤية وامكان الاقتداء (ولو) كانت الرؤية (مما لا يمكن الاستطراق منه كشباك ونحوه) كطاق صغيرة ، فتصح صلاة المأموم (وإن لم ير) المأموم (أحدهما) أي الامام أو بعض من وراءه (والحالة هذه) أي وهما خارجا المسجد أو المأموم وحده خارجه (لم يصح) اقتداؤه به (ولو سمع التكبير) لقول

عائشة لنساء كن يصلين في حجرتها « لا تصلين بصلاة الإمام ، فانكن دونه في حجاب »
ولأنه لا يمكنه الاقتداء به في الغالب » قلت : والظاهر أن المراد امكان الرؤية لولا
المانع . ان كان بالمأموم عمى أو كان في ظلمة وكان بحيث يرى لولا ذلك . صح
اقتدائه حيث أمكنه المتابعة ، ولو بسماع التكبير . وكذا إن كان المأموم وحده بالمسجد .
أو كان كل منهما بمسجد غير الذي به الآخر ، فلا يصح اقتداء المأموم بإذن . إن لم
ير الإمام أو بعض من وراءه (وتكفي الرؤية في بعض الصلاة) كحال القيام أو الركوع .
لحديث عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وجدار الحجرة
قصير » . فرأى الناس شخص النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام أناس يصلون بصلاته -
الحديث « رواه البخاري . والظاهر : أنهم انما كانوا يرونه في حال قيامه (وسواء في
ذلك الجمعة وغيرها) لعدم الفارق (ولا يشترط اتصال الصفوف) لعدم الفارق فيما
إذا كان خارج المسجد (أيضاً) أي كما لا يشترط كانا في المسجد (إذا حصلت الرؤية
المعتبرة وأمكن الاقتداء) أي المتابعة (ولو جاوز) ما بينهما (ثلاثمائة ذراع) خلافاً
للشافعي (وإن كان بينهما نهر تجري فيه السفن) لم تصح (أو) كان بينهما) طريق ،
ولم تتصل فيه الصفوف . عرفاً أن صحت (الصلاة) فيه (أي الطريق كصلاة الجمعة
والعبد والاستسقاء والكسوف وإحتارة لضرورة . لم تصح . فان تصحت ذن صحت
(أو اتصت) الصفوف (فيه) أي الطريق (وقلنا لا تصح) الصلاة (فيه) أي الطريق
كالصلوات الخمس (أو انقطعت) الصفوف (فيه) أي الطريق (مطلقاً) سواء كانت
تلك الصلاة مما تصح في الطريق أولاً ، وبعضه داخل فيما تقدم (لم تصح) صلاة المأموم ،
لأن الطريق ليست محلاً للصلاة . أشبه ما يمنع الاتصال . والنهر المذكور في معناها .
واختار الموفق وغيره : أن ذلك لا يمنع الاقتداء لعدم النص في ذلك والاجماع (ومثله
في ذلك : من بسفينة وإمامه في أخرى غير مقرونة بها) لأن الماء طريق وليست الصفوف
متصلة (في غير شدة خوف) فلا يمنع ذلك الاقتداء في شدة الخوف للحاجة (ويكره
أن يكون الإمام اعلى من المأموم) لما روى ابو داود عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال « إذا ام الرجلُ القومَ . فلا يقومن في مكان ارفع من مكانهم » وروي
الدارقطني معناه باسناد حسن . وقال ابن مسعود لحذيفة « ألم تعلم أنهم كانوا ينهون
عن ذلك ؟ قال بلى » رواه الشافعي باسناد ثقات ، وظاهره : لا فرق بين أن

يقصد تعليمهم املا. ومحلّه إذا كان (كثيراً، وهو ذراع فأكثر) من ذراع (ولابأس ب) علو (يسير، كدرجة منبر ونحوها) مما دون ذراع، جمعاً بين ما تقدم وبين حديث سهل «أنه صلى الله عليه وسلم صلى على المنبر، ثم نزل القهقري. فسجد وسجد معه الناس، ثم عاد حتى فرغ، ثم قال: إنما فعلت هذا لتأتوا بي، ولتعلموا صلاتي» متفق عليه. والظاهر أنه كان على الدرجة السفلى. لثلاث يحتاج إلى عمل كثير في الصعود والنزول. فيكون ارتفاعاً يسيراً (ولابأس بعلو مأموم ولو) كان علوه (كثيراً نصاً) ولا يعيد الجمعة من يصلّيها فوق سطح المسجد. روى الشافعي عن أبي هريرة «أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الامام» ورواه سعيد عن أنس. ولأنه يمكنه الاقتداء. أشبه المتساويين (ويباح اتخاذ المحراب نصاً) وقيل: يستحب، أو مأ إليه أحمد. واختاره الآجري وابن عقيل. ليستدل به الجاهل. لكن قال الحسن «الطاق في المسجد أحدثه الناس» وكان أحمد يكره كل محدث (ويكره للامام الصلاة فيه) أي المحراب (إذا كان يمنع المأموم مشاهدته) روى عن ابن مسعود وغيره. لانه يستتر عن بعض المأمومين. أشبه ما لو كان بينه وبينهم حجاب (إلا من حاجة. كضيق المسجد) وكثرة الجمع. فلا يكره لدعاء الحاجة اليه (ولا يكره) سجوده (أي الامام) فيه (أي في المحراب). إذا كان واقفاً خارجه. لأنه ليس محل مشاهدته (ويقف الامام عن يمين المحراب إذا كان المسجد واسعاً. نصاً) لتمييز جانب اليمين (ويكره تطوعه) أي الامام (في موضع المكتوبة بعدها) نص عليه. وقال: كذا قال علي بن أبي طالب. لما روى المغيرة بن شعبة مرفوعاً قال «لا يصلين الامام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة حتى ينتحى عنه» رواه أحمد وأبو داود إلا أن أحمد قال: لا أعرف ذلك عن غير علي ولأن في تحوله من مكانه إعلماً. لمن أتى المسجد أنه قد صلى. فلا ينتظره. ويطلب جماعة أخرى (بلا حاجة) كضيق المسجد. فان احتاج إلى ذلك لم يكره (وترك مأموم له) أي للتطوع موضع المكتوبة (أولى) لما تقدم أنه يسن الفصل بين فرض وسنته بكلام أو قيام، بل النفل بالبيت أفضل (ويكره إطالة القعود للامام بعد الصلاة لضيق المسجد مستقبل القبلة) لقول عائشة «كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والاكرام» رواه مسلم. ولأنه إذا بقي على حاله ربما سها فظن أنه يسلم. أو ظن غيره أنه في الصلاة والمأموم والمنفرد على حالهما (ان لم يكن) هناك (نساء ولا حاجة) تدعو الى اطالة

الجلوس مستقبلاً . كما اذا لم يجد منصرفاً . ولم يمكنه الانحراف (فان أطل) الامام الجلوس مستقبل القبلة (انصرف مأموم اذن) لمخالفة الامام السنة (والا) أي وان لم يطل الامام الجلوس (استحب له) أي للمأموم (أن لا ينصرف قبله) لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تسبقوني بالانصراف » رواه مسلم . ولأنه ربما يذكر سهواً فيسجد له . وان انحرف فلا بأس . ذكره في المعنى والشرح (ويستحب للنساء قيامهن عقب سلام الامام ، وثبوت الرجال قليلاً) لأنه صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه « كانوا يفعلون ذلك » قال الزهري « فترى والله اعلم لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال » رواه البخاري من حديث أم سلمة ولأن الاختلال بذلك يفضي إلى اختلاط الرجال بالنساء (وتقدم في) باب (صفة الصلاة ، ويكره اتخاذ غير الامام مكاناً بالمسجد ، لا يصلي فرضه إلا فيه) لهنه صلى الله عليه وسلم « عن ايطان المكان كايطان البعير » وفي اسناده تميم بن محمود . وهو مجهول . وقال البخاري ، في اسناد حديثه نظر . ولا بأس (به) أي اتخاذ مكان لا يصلي إلا فيه (في النفل) للجمع بين الاخبار . وقال المروزي : كان أحمد لا يوطن الاماكن . ويكره ايطانها . قال في الفروع : وظاهره ولو كانت فاضلة ، خلافاً لشافعي . ويتوجه احتسالم . وهو ظاهر ما سبق من تحري تقية الاماء . لان سمة كان يتحرى الصلاة عند الاستطاعة التي عند تصحيف . وقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى الصلاة عند الحاجة . متفق عليه . قال : وظاهره أيضاً : ولو كان الحاجة ، كاسماع حديث وتدريس . وافناء ونحوه . ويتوجه لا . وذكره بعضهم اتفاقاً (ويكره للمأومين الوقوف بين السواري إذا قطعت صفوفهم عرفاً) رواه البيهقي عن ابن مسعود وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال « كنا ننهي أن نصف بين السواري على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ونطرد عنها طرداً » رواه ابن ماجه . وفيه لين . وقال أنس « كنا نقتي هذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد وابو داود . وإسناده ثقات . قال احمد : لأنه يقطع الصف . قال بعضهم : فتكون سارية عرضها مقام ثلاثة (بلا حاجة) فان كان ثم حاجة ، كضيق المسجد وكثرة الجماعة لم يكره (ولا يكره للامام) أن يقف بين السواري لأنه ليس ثم صف يقطع (ولو أمت امرأة امرأة واحدة ، أو) أمت (أكثر) من امرأة ، كاثنتين فأكثر (لم يصح وقوف امرأة واحدة منهن خلفها مفردة) كالرجل خلف الرجل . وكذا لو وقفت عن يسارها (وتقدم)

قال في المستوعب وغيره : (ومن الأدب وضع الامام نعله عن يساره) في حال صلاته اكراماً لجهة يمينه (و) وضع (مأموم) نعله (بين يديه) أي قدامه (لئلا يؤذي غيره) وتقدم : يستحب تفقده عند دخول المسجد والأولى تناوله بيساره .

فصل

في الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة

(ويعذر في ترك الجمعة والجماعة مريض) لأنه صلى الله عليه وسلم لما مرض تخلف عن المسجد . وقال « مروا أبا بكرٍ فليصل بالناس » متفق عليه (و) يعذر في ذلك (خائف حدوثه) لما روى أبو داود عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر العذر « بالخوف والمريض » (أو) خائف (زيادته) أي المرض (أو تباطئه) لأنه مريض (فان لم يتضرر) المريض (باتيانه) أي المسجد (راكباً أو محمولاً أو تبرع أحد به) أي بأن يركبه أو يحمله ، أو بقود أعمى (لزمته الجمعة) لعدم تكررها (دون الجماعة) نقل المروزي في الجمعة : يكثر ويترك . وحمله القاضي على ضعف عقب المرض . فأما مع المرض فلا يلزمه لبقاء العذر . وحمل سقوط الجمعة والجماعة عن المريض ونحوه (ان لم يكن في المسجد) فان كان فيه لزمته الجمعة والجماعة . لعدم المشقة (و) يعذر بترك الجمعة والجماعة (من هو ممنوع من فعلهما كالمحبوس) لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (و) يعذر في ترك الجمعة والجماعة (من يدافع الاخشين) البول والغائط (أو) يدافع (أحدهما) لان ذلك يمنعه من اكمال الصلاة وخشوعها (أو بحضرة طعام يحتاج إليه . وله الشبع) نص عليه . لخبر أنس في الصحيحين « ولا تعجلن حتى تفرغ منه » (أو خائف من ضياع ماله ، كغلة في بيادرها ، ودواب أنعام لا حافظ لها غيره ، ونحوه) (أو) خائف (تلفه كخبز في تنور وطبيخ على نار ونحوه ، أو) خائف (فواته كالأضائع يدل به) أي عليه (في مكان ، كمن ضاع له كيس . أو أبق له عبد . وهو يرجو وجوده ، أو قدم به من سفر إن لم يقف لأخذه ضاع . لكن قال المجدد) عبد السلام بن تيمية (الأفضل ترك ما يرجو وجوده ويصلي الجمعة والجماعة)

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٦

لأن ما عند الله خير وأبقى . وربما لا ينفعه حذره (أو) خائف من (ضرر فيه) أي ماله (أو في معيشة يحتاجها . أو أطلق الماء على زرعه أو بستانه . يخاف إن تركه فسد أو كان مستحفظاً على شيء يخاف عليه) الضياع (أن ذهب وتركه . كناطور بستان ونحوه) لأن المشقة اللاحقة بذلك أكثر من بل الثياب بالمطر الذي هو عذر بالاتفاق . وقال ابن عقيل : خوف فوت المال عذر في ترك الجمعة إن لم يعتمد سببه . بل حصل اتفاقاً .

« تنبيه » قال في القاموس : الناظر والناطور : حافظ الكرم والنخل . أعجمي . اجمع نظار ونظراء ونواظير ونظرة . والفعل النظر والنظارة بالكسر (أو كان عرياناً ولم يجد سترة ، أو لم يجد إلا ما يستر عورته فقط ، ونحوه في غير جماعة عراة) لما يلحقه من الخجل . فان كانوا عراة كلهم صلوا جماعة وجوباً وتقدم (أو خائف موت رفيقه أو قريبه ، ولا يحضره ، أو لتمريريهما) يقال : مرضته تمريراً ، قمت بمداواته ، قاله في المصباح (أن لم يكن عنده) أي المريض (من يقوم مقامه) لأن ابن عمر استصرخ على سعيد بن زيد وهو يتجمر للجمعة ، فأتاه بالعقيق . وترك الجمعة . قال في الشرح : ولا نعلم في ذلك خلافاً (أو خائف على حريمه أو نفسه من ضرر . أو سلطان ظالم . أو سبع أو لص . أو ملازمة غريم) ولا شيء معه يعطيه (أو حسبه بحق لا وفاء له) لأن حبس المعسر ظلم . كذا إن كان الدين مؤجلاً وخشي أن يطالبه به قبل محله . وظاهره : أنه إذا قدر على أداء دينه فلا عذر للنص (أو) خاف (فوات رفقة مسافر سفراً مباحاً منشأً) للسفر (أو مستديماً) له لأن عليه في ذلك ضرراً (أو غلبه نعاس يخاف معه فوتها) أي الصلاة (في الوقت أو) يخاف معه فوتها (مع الامام) لأن رجلاً صلى مع معاذ ثم انفرد ، فصلى وحده عند تطويل معاذ ، وخوف النعاس والمشقة فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين أخبره . ذكره في الشرح والمبدع ، وفي المذهب والوجيز : يعذر فيهما أي الجمعة والجماعة بخوفه نقض الوضوء بانتظارهما (والصبر والتجلد على دفع النعاس ويصلي معهم) جماعة (أفضل) لما فيه من نيل فضل الجماعة (أو تطويل امام) لما تقدم من فعل ذلك الرجل الذي انفرد عن معاذ لتطويله . ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم (أو من عليه قود إن رجا العفو) عنه . وظاهره ولو على مال حتى يصلح (ومثله) أي القود (حد قذف) لانه حق آدمي . وهذا توجيه لصاحب الفروع . ولهذا قال في شرح المنتهى : وكذا لو كان

لآدمي كجد قذف على الصحيح ، أي إنه لا يكون عذراً . وقطع به في الشرح وغيره (ومن عليه حد لله) تعالى كجد الزنا وشرب الخمر وقطع السرقة (فلا يعذر به) في ترك الجمعة والجماعة . لأن الحدود لا يدخلها المصالحاة ، بخلاف القصاص (أو متأذ بمطر أو وحل) بتحريك الحاء والتسكين لغة رديئة (أو ثلج أو جليد أو ريح باردة في ليلة مظلمة) لقول ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادي مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر » صلوا في رحالكم « متفق عليه . ورواه ابن ماجه باسناد صحيح ولم يقل في السفر . وفي الصحيحين عن ابن عباس « انه قال لمؤذنه في يوم مطير » زاد مسلم « في يوم جمعة : إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا تقل . حي على الصلاة ، قل صلوا في بيوتكم . قال فكأن الناس استنكروا ذلك . فقال ابن عباس : أتعجبون من ذلك ؟ فقد فعل هذا من هو خير مني النبي صلى الله عليه وسلم ، ان الجمعة عزيمة ، واني كرهت أن أخرجكم في الطين والدحض » والثلج والجليد والبرد كذلك . إذا تقرر ذلك فالريح الباردة في الليلة المظلمة عذر لأنها مظنة المطر (ولو لم تكن الريح شديدة) خلافاً لظاهر المقنع . وذكر أبو المعالي ، أن كل ما أذهب الحشوع كالحر المزعج : عذر . ولهذا جعله الأصحاب كالبرد في المنع من الحكم والافتاء (والزلزلة عذر ، قاله أبو المعالي) لأنها نوع خوف (قال ابن عقيل : ومن له عروس تجلى عليه) أي على وجه مباح فهو عذر (والمنكر في طريقه) إلى المسجد (ليس عذراً نصاً) لأن المقصود الذي هو الجمعة أو الجماعة مقصود لنفسه لا قضاء حق لغيره . وكذا المنكر في المسجد . كدعاء البغاة ليس عذراً . أو ينكره بحبسه (ولا العمى) فليس عذراً (مع قدرته) لما تقدم أول الباب (فان عجز) الأعمى عن قائد (فتبرع قائد) بقوده (لزمه) حضور الجمعة ، لا الجماعة ، كما ظهر في المنتهى وغيره ، وأثرت اليه آتفاً (ولا الجهل بالطريق) أي ليس عذراً (ان وجد من يهديه) أي يدلّه على المسجد .

« تنمة » قال في الخلاف وغيره : ويلزمه ، أي الاعمى إن وجد ما يقوم مقام القائد ، كمد الحبل إلى موضع الصلاة . واقتصر عليه في الفروع (ويكره حضور المسجد) لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو فجلاً ونحوه ، حتى يذهب ريحه (ولو خلا المسجد من آدمي ، لتأذى الملائكة) بريحه ولحديث « من أكل من هذه الشجرة الحبيثة فلا يقربن مصلاًنا » (والمراد حضور الجماعة ، حتى ولو في غير مسجد ، أو غير صلاة) ذكر معناه في المبدع . والحاصل ، كما في المنتهى : أنه يكره حضور مسجد وجماعة مطلقاً (لمن أكل

ثوماً أو بصلاً) نيين (أو فجلاً ونحوه) ككراث (حتى يذهب ريحه) لما فيه من الازدحام . ويستحب اخراجه (وكذا جزار له رائحة منتنة . ومن له صنان) « قلت : وزيات ونحوه ، من كل ذي رائحة منتنة . لأن العلة الاذى (وكذا من به برص أو جذام يتأذى به) قياساً على أكل الثوم ونحوه . بجامع الاذى . ويأتي في التعزيز منع الجذمي من مخالطة الاصحاء .

« فائدة » يقطع الرائحة الكريهة مضع السداب أو السعد . قاله الاطباء .

باب صلاة أهل الأعذار

وهم المريض والمسافر والخائف ونحوهم ، والاعذار : جمع عذر ، كاقفال جمع قفل (يجب أن يصلي مريض قائماً اجمعاً في فرض ، ولو لم يقدر الا كصفة ركوع كصحيح) لحديث عمران بن حصين مرفوعاً « صل قائماً . فان لم تستطع فقاعداً . فان لم تستطع فعلى جنب » رواه البخاري وغيره زاد النسائي « فان لم تستطع فمستلقياً » وحديث « إذا امرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم » (ولو) كان في قيامه (معتمداً على شيء) من نحو حائط (أو مستنداً إلى حائط) ونحوها (ولو) كان اعتماداً أو ستنداً إلى شيء (بأجرة) مثله أو زائدة بسيراً (أن قدر عليها) كما تقدم في ماء الوضوء . فان لم يقدر على الاجرة صلى على حسب ما يستطيع (سوى ما تقدم) في باب صفة الصلاة . عند عد القيام من الاركان (فان لم يستطع) المريض القيام (أو شق عليه) القيام (مشقة شديدة ، لضرر من زيادة مرض ، أو تأخر برء ونحوه) كما لو كان القيام يوهنه (حيث جاز ترك القيام فـ) انه يصلي (قاعداً) لما تقدم من الخبر (مربعاً ندباً) كمتنفل (وكيف قعد جاز) كالمتنفل (ويثني رجله في ركوع وسجود كمتنفل) وأسقطه القاضي بضرر متوهم ، وأنه لو تحمل الصلاة والقيام حتى ازداد مرضه أثم (فان لم يستطع) القعود (أو شق عليه) القعود ، كما تقدم في القيام (ولو) كان عجزه عن القيام والقعود (بتعديه بضرب ساقه ونحوه) كفخذها (كتعديها) أي الحامل (بضرب بطنها حتى نفست كما سبق) في آخر باب الحيض (فـ) انه يصلي (على جنب) لما تقدم في حديث عمران (و) الصلاة على الجنب (الايمن أفضل) من الصلاة على الجنب الايسر . لحديث علي مرفوعاً « يصلي المريض قائماً . فان لم يستطع صلى قاعداً . فان لم يستطع أن يسجد

أوماً ، وجعل سجوده أخفض من ركوعه . فان لم يستطع ان يصلي قاعداً صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة . فان لم يستطع صلى مستلقياً ، رجلاه مما يلي القبلة » رواه الدار قطني . فان صلى على الايسر فظاهر كلام جماعة . جوازه لظاهر خبر عمران . ولان المقصود استقبال القبلة وهو حاصل . وقال الآمدي : يكره مع قدرته على الايمن (ويصح) أن يصلي (على ظهره ورجلاه إلى القبلة مع القدرة) على الصلاة (على جنبه) لانه نوع استقبال . ولهذا يوجه الميت كذلك عند الموت (مع الكراهة) للاختلاف في صحة صلاته إذن (فان تعذر) عليه أن يصلي على جنبه (تعين الظهر) لما تقدم في حديث علي (ويلزمه الايماء بركوعه وسجوده برأسه ما أمكنه) لحديث « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (ويكون سجوده أخفض من ركوعه) وجوباً لحديث علي ، وتقدم وليتميز أحدهما عن الآخر (فان عجز) عن الايماء برأسه لركوعه وسجوده (أوماً بطرفه) أي عينه (ونوى بقلبه) لما روى زكريا الساجي بإسناده عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أنه صلى الله عليه وسلم قال « فان لم يستطع أوماً بطرفه » وظاهر كلام جماعة لا يلزمه . وصوبه في الفروع ، لعدم ثبوته (كأسير عاجز) عن الركوع والسجود والايماء بهما برأسه (لخوفه) من عدوه بالاطلاع عليه اذن (ويأتي حكم الاسير) في آخر صلاة الخوف (فان عجز) عن الايماء بطرفه (ف) انه يصلي (بقلبه مستحضراً القول) إن عجز عنه بلفظه (و) مستحضراً (الفعل) بقلبه . لقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج (١)) وقوله (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (٢)) وقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (ولا تسقط الصلاة حينئذ) عن المكلف (ما دام عقله ثابتاً) لقدرة على أن ينوي بقلبه مع الايماء بطرفه ، أو بدونه ، ولعموم أدلة وجوب الصلاة . وحديث الدرامي وغيره عن ابن عمر مرفوعاً « يصلي المريض قاعداً ، فان لم يستطع فعلى جنبه ، فان لم يستطع فمستلقياً ، فان لم يستطع فالله أولى بالعدر » اسناده ضعيف (قال ابن عقيل : الأحذب يحدد للركوع) * قلت : ومثله الرفع منه والاعتدال عنه (نية ، لكونه لا يقدر عليه ، كمريض لا يطبق الحركة ، يحدد لكل فعل وركن قصداً) لتمييز الأفعال والأركان (كفلك في) اللغة (العربية) فانه يصلح (للواحد والجمع) ويتميز

(١) سورة الحج الآية : ٧٨

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٦

أحدهما عن الآخر (بالنية) فإذا أريد الواحد نوى المتكلم ذلك ، وإذا أريد الجمع نواه . كذلك أفعال الصلاة إذا لم يكن تمييزها بالفعل فإنها تميز بالنية . قال في الشرح : فإن عجز عن السجود وحده ركع وأوماً بالسجود . وإن لم يتمكن أن يخفي ظهره حتى رقبتة وإن تقوس ظهره فصار كالركع . زاد في الانحناء قليلاً إذا ركع . ويقرب وجهه إلى الأرض في السجود ، حسب الامكان (وإن سجد) العاجز عن السجود (ما أمكنه بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه على شيء) من نخدة ونحوها (رفعه) عن الأرض (كره) للخلاف في منعه ، وكذا لو كان الرفع له غيره على ظاهر المنتهى وغيره (وأجزأ) لأنه أتى بما يمكنه من الانحطاط . أشبه ما لو أوماً (ولا بأس بسجوده على وسادة ونحوها) موضوعة بالأرض . لم ترفع عنها ، واحتج أحمد بفعل أم سلمة وابن عباس وغيرهما . قال : ونهى عنه ابن مسعود وابن عمر (ولا يلزمه) السجود على وسادة ونحوها . ويومئ غاية ما يمكنه . ولا ينقص أجر المريض المصلي على جنبه أو مستلقياً عن أجر الصحيح المصلي قائماً ، لحديث أبي موسى « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من الأجر مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً » وذكر في شرح مسلم في المتخلف عن الجهاد لعذر : له شيء من الأجر ، لا كله . مع قوله « من لم يصل قائماً لعجزه ثوابه كشوابه قائماً لا ينقص باتفاق أصحابنا » ففرق بين من يفعل لعدة على قصور وبين من لم يفعل شيئاً . قال ابن حزم . وحديث « ذهب أهل الثور بالثور » يبين أن فعل الخير ليس كمن عجز عنه . وليس من حج كمن عجز عن الحج (فإن قدر) المريض (على القيام) في أثناء الصلاة انتقل إليه ، لقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) (١) (أو) قدر على (القعود ونحوه مما عجز عنه من كل ركن أو واجب في أثناء الصلاة ، انتقل إليه وأتمها) أي الصلاة ، لأن المبيح العجز . وقد زال ، وما صلاه قبل كان العذر موجوداً فيه . وما بقي يجب أن يأتي بالواجب فيه (لكن إن كان) من قدر على القيام (لم يقرأ) الفاتحة (قام فقرأ) بعد قيامه (وإن كان قد قرأ) قاعداً حال العذر (قام وركع بلا قراءة) لوقوعها موقعها . كما لو لم يقرأ صحة (وبني) المريض (على إيماء) أي على ما صلاه بالإيماء ، إذا قدر على الركوع أو السجود ، لوقوعه صحيحاً ، والحكم يدور مع علته (وبني عاجز فيها) أي لو ابتداء الصلاة قائماً ثم عجز ، أتمها على ما يستطيعه ، وبني على ما تقدم ، وكذا لو كان يصلي قاعداً فعجز عنه لوجود العذر المبيح

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٨

(ولو طرأ عجز) على القائم (فأتى الفاتحة في انحطاطه أجزاً) هـ . لان فرضه القعود والانحطاط أعلى منه ، و (لا) تجزئ الفاتحة (من برىء فأتىها في ارتفاعه) أي نهوضه ، كصحيح قراءتها في نهوضه (ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود أو ما بالركوع قائماً وبالسجود قاعداً) (لأن الرايع كالقائم في نصب رجليه . فوجب أن يومىء به في قيامه ، والساجد كالجالس في جمع . فوجب أن يومىء جالساً ، وليحصل الفرق بين الائماءين . ومن قدر أن يخني رقبته دون ظهره حناها . وإذا سجد قرب وجهه من الأرض ما أمكنه) (ولو قدر على القيام منفرداً ، وفي جماعة) لا يقدر على القيام بل يقدر أن يصلي (جالساً لزمه القيام . قدمه أبو المعالي . قال في الانصاف : قلت : وهو الصواب . لان القيام ركن لا تصح الصلاة إلا به مع القدرة) عليه (وهذا قادر) عليه (والجماعة واجبة تصح الصلاة بدونها) حتى مع القدرة وتسقط للعذر (وقدم في التنقيح أنه يخير) بين أن يصلي قائماً منفرداً وبين أن يصلي جالساً في جماعة ، وقطع به في المنتهى وغيره . قال في الشرح : لأنه يفعل في كل منهما واجباً ويترك واجباً (ولو قال : إن أفطرت في رمضان قدرت على الصلاة قائماً . وإن صمت صليت قاعداً . أو قال : إن صليت قائماً لحقني سلس البول ، أو امتنعت على القراءة . وإن صليت قاعداً امتنع السلس) وأمكنك القراءة (فقال أبو المعالي يصلي قاعداً فيهما) لأن القيام له بدل وهو القعود . ويستقط في النفل . بخلاف الفطر وفوات الشرط أو القراءة . وتقدم في الحيض (وإن قدر أن يسجد على صدغيه لم يلزمه) السجود عليهما لأنها ليسا من أعضاء السجود ويومىء ما يمكنه (وإذا قال طيب) سمي بذلك لفطنته وحذقه (مسلم ثقة) أي عدل ضابط . فلا يقبل خبر كافر ولا فاسق ، لأنه أمر ديني ، فاشترط له ذلك كغيره من أمور الدين (حاذق فطن لمريض : إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك . فله) أي المريض (ذلك) أي الصلاة مستلقياً (ولو مع قدرته على القيام) لأن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى جالساً حين جحش شقه » والظاهر : أنه لم يكن لعجزه عن القيام ، بل فعله إما للمشقة أو وجود الضرر . أشبه المرض ، وتركه وسيلة إلى العافية . وهي مطلوبة شرعاً . واكتفى بالواحد في ذلك لأنه خبر ديني أشبه الرواية ، ومن عبر بالجمع فمراده الجنس ، إذ لم يقل باشتراط الجمع في ذلك أحد من الأصحاب فيما وقفت عليه . ذكره في الأنصاف (ويكفي من الطيب غلبة الظن) لتعذر اليقين (ونص) أحمد (أنه يفطر بقول) طيب (واحد) أي مسلم ثقة (أن الصوم مما يمكن العلة) وقاس القاضي وغيره على ذلك المسئلة المتقدمة

(وتصح صلاة فرض على راحلة واقفة أو سائرة خشية تأذ بوحل ومطر ونحوه) كثلج وبرد . لما روى يعلى بن أمية « أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى مضيق هو أصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم ، والبلّة من أسفل منهم . فحضرت الصلاة ، فأمر المؤذن ، فأذن وأقام . ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلّى بهم . يومئذ أيماء . يجعل السجود أخفض من الركوع » رواه أحمد والترمذى . وقال : العمل عليه عند أهل العلم . وفعنه أنس ، ذكره أحمد . ولم ينقل عن غيره خلافة (و) يجب (عليه) أي على من يصلي الفرض على راحلته . لعذر مما سبق (الاستقبال) لعموم قوله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (١)) (و) عليه (ما يقدر عليه) من ركوع غيره في الصلاة (و) عليه ما يقدر عليه (في شدة خوف كما يأتي) في صلاة الخوف (فإن قدر على النزول) عن راحلته (ولا ضرر) عليه في النزول (لزمه) النزول ولزمه (القيام والركوع) كغير حالة المطر (وأوماً بالسجود) لما فيه من الضرر ، إذا كان يلوث الثياب بخلاف اليسير ، وعليه يحمل قول أبي سعيد « أبصرت عيناى النبي صلى الله عليه وسلم قد انصرف وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين » متفق عليه . وكان في مسجده في المدينة (ولا تصح) صلاة الفرض (عليها) أي الراحلة (للمرض) لأنه لا يزول ضرره بالصلاة عليها . بخلاف المطر ونحوه (لكن إن خاف هو) أي المريض (أو) خاف (غيره) أي المريض (بنزوله) انقطاعاً عن رفقته . أو عجزاً عن ركوعه (إن نزل) (صلى عليها) دفعاً للحرج والمشقة (كخائف بنزوله على نفسه من عدو ونحوه) كسبح . قال في الاختيارات تصح صلاة الفرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة ، أو حصول ضرر بالمشي ، أو تبرز الحفرة (ومن أتى بالمأمور) أي بجميع ما أمر به (من كل ركن ونحوه) وهو الشروط والواجبات (للصلاة وصلى عليها) أي الراحلة (بلا عذر) من مطر ونحوه (أو) صلى (في سفينة ونحوها) كمحفة (ولو جماعة من أمكنه الخروج منها واقفة) كانت (أو سائرة صحت) صلاته لاتباعه بما يعتبر فيها (ولا تصح) صلاة الفرض (فيها) أي في السفينة (من قاعد مع القدرة) أي قدرته (على القيام) لأنه قادر على ركن الصلاة . فلم يجز تركه . كما لو لم يكن بسفينة . فإن عجز عن القيام والخروج منها جاز له أن يصلي جالساً . ويلزمه الاستقبال ، وأن يدور إلى القبلة كلما انحرفت السفينة ، وتقام الجماعة في السفينة مع العجز عن القيام ، كمع القدرة (وكذا) أي كالسفينة فيما تقدم (عجلة

(١) سورة البقرة الآية : ١٤٣

ومحفة ونحوهما) كعمارية وهودج (ومن كان في ماء وطين أو ماءً) بالسجود (كصلوب ومربوط) فإنهما يومئذ بالركوع والسجود ، لأنه غاية الممكن منهم (والغريق يسجد على متن الماء) ولا إعادة على الكل .

فصل

في القصر

أي قصر الرباعية ، وهو جائز إجماعاً . وسنده قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم - الآية ١) (علق القصر على الخوف لأن غالب أسفار النبي صلى الله عليه وسلم لم تخل منه . وقال يعلى بن أمية لعمر بن الخطاب « مالنا نقصر ، وقد أمنا ؟ فقال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » رواه مسلم . وقال ابن عمر « صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد في السفر على الركعتين ، وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك » متفق عليه . وقيل : إن قوله تعالى « إن خفتم » كلام مبتدأ . معناه : وإن خفتم . وقال الشيخ تقي الدين : القصر قسمان * مطلق . وهو ما اجتمع فيه قصر الأفعال والعدد . كصلاة الخوف ، حيث كان مسافراً . فإنه يرتكب فيها ما لا يجوز في صلاة الأمن . والآية وردت على هذا * ومقيد . وهو ما فيه قصر العدد فقط . كالمسافر ، أو قصر العمل فقط كالخائف ، وهو حسن ، لكن يرد عليه : خبر يعلى وعمر السابق : لأن ظاهر ما فهماه قصر العدد بالخوف . والنبي صلى الله عليه وسلم أقر على ذلك (من ابتدأ سفراً) أي شرع فيه (واجباً أو مستحباً ، كسفر الحج والجهاد والهجرة والعمرة) فالسفر للواجب من ذلك واجب ، وللمندوب ، منه مندوب (و) كالسفر (لزيارة الإخوان ، وعيادة المرضى ، وزيارة أحد المسجدين) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والأقصى ، وأما زيارة المسجد الحرام فقد تقدمت وسيأتي الكلام عليها في الحج والعمرة . وهذه أمثلة للمستحب ، إلا إن نذرهما فتكون واجبة (و) زيارة (الوالدين) أو أحدهما (أو) ابتداء سفرهما (مباحاً ولو لنزهة ، أو فرجة أو تاجراً ، ولو) كان (مكائراً في الدنيا) قال في

(١) سورة النساء الآية : ١٠١

الفروع : أطلق أصحابنا إباحة السفر للتجارة . ولعل المراد غير مكاثراً في الدنيا ، وأنه يكره وحرمة في المبهج . قال ابن تيمم : وفيه نظر . وللطبراني بإسناد حسن عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً « ومن طلب الدنيا حالاً مكاثراً لقي الله وهو عليه غضبان » ومكحول لم يسمع من أبي هريرة . وأما سورة اخكم التكاثر (١) فتدل على التحريم لمن شغله عن عبادة واجبة . والتكاثر : مظنة لذلك أو محتسب لذلك . فيكره . وقد قال ابن حزم : اتفقوا على أن الاتساع في المكاسب والمباني من حل إذا أدى جميع حقوق الله تعالى قبله مباح . ثم اختلفوا : فمن كاره ومن غير كاره (أو) كان (مكرهاً) على السفر (كاسير . أوزان مغرب) وهو الحر غير المحصن (أو قاطع) طريق (مشرّد) إذا أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالا . لأن سفرهما ليس بمعصية . وإن كان بسبب المعصية (ولو) كان المسافر (محرماً مع) زانية غير محصنة (مغربّة) فيقتصر كغيره من المسافرين (يبلغ سفره ذهاباً) بفتح الذال مصدر ذهب (ستة عشر فرسخاً تقريباً) لا تحديداً ، صححه في الأنصاف (برا) كان السفر (أو بحراً) لعدم الفرق بينهما (وهي) أي الستة عشر فرسخاً (يومان) أي مسيرة يومين (قاصدان في زمن معتدل) الحر والبرد ، أي معتدلان طولاً وقصراً . والقصد . الاعتدال : قال تعالى (واقصد في مشبك (٢)) (يسير الأثقال وديب الأقدام) وذلك (أربعة برد) جمع برید (والبريد أربعة فراسخ) جمع فرسخ (والفرسخ ثلاثة أميال) مائتين (أو مائة ميلان ونصف) مئتين (أو مئتين) مائتين (أو مئتين) مائتين (أو مئتين) مائتين وهي (ستة آلاف ذراع) بذراع اليد والذراع : أربعة وعشرون أصبعاً معترضة معتدلة . كل أصبع (منها عرضه) ست حبات شعير بطون بعضها إلى (بطون) بعض عرض كل شعيرة ست شعرات برذون (بالذال المعجمة) . قال ابن الأنباري : يقع على الذكر والأنثى ، وربما قالوا في الأنثى برذونه . قال المطرزي : البرذون التركي من الخيل . وهو ما أبواه نبطيان ، عكس العراب . قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري : الذراع الذي ذكر قد حرر بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن . وعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً . قال : وهذه فائدة نفيسة ، قل من ينبه عليها هـ . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : في كم تقصر الصلاة ؟

(١) سورة التكاثر : ١

(٢) سورة لقمان الآية : ١٩

قال : في أربعة برد . قيل له : مسيرة يوم تام ؟ قال : لا . أربعة برد ، ستة عشر فرسخا . مسيرة يومين . وقد قدره ابن عباس من عسفان إلى مكة . ومن الطائف إلى مكة . ومن جدة إلى مكة . وذلك لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد ، من مكة إلى عسفان » رواه الدارقطني . وقد روى موقوفاً على ابن عباس . قال الخطابي : هو أصح الروايتين عن ابن عمر . وقول الصحابي حجة ، خصوصاً إذا خالف القياس . ولأنه الأكثر من أقوال الصحابة (فله قصر الرباعية) من ظهر وعصر وعشاء ، جواب : من ابتداء سفر (خاصة) أي دون الفجر والمغرب . وإنما لم تقصر الفجر لأنه إذا سقط منها ركعة بقي أخرى . ولا نظير لها في الفرض ، ولا المغرب لأنها وتر النهار . فإذا سقط منها ركعة بطل كونها وترأ . وإن سقط منها ركعتان صار الباقي ركعة . ولا نظير لها في الفرض (إلى ركعتين إجماعاً) لما تقدم (وكذا) للمسافر السفر المتقدم (الفطر) برمضان ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصوم في السفر » (ولو قطعها) أي المسافة (في ساعة واحدة) لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برد (ومتى صار الأسير ببلدهم) أي الكفار (أتم) الصلاة (نصاً) لأنه صار مقيماً (وامرأة وعبد وجندي : تبع لزوج وسيد وأمير) لف ونشر مرتب (في نيته) أي الزوج أو السيد أو الأمير المسافة والاقامة (و) في (سفره) يعني أن الزوج والسيد والأمير ، إن كانوا يسفرون ببيع القصر والفطر ، أبيع للزوجة والتمن والجندي المسافرين معهم القصر والفطر ، وإلا فلا . لأنهم أتباع لهم فلهم حكمهم (وإن كان العبد لشريكين) أحدهما مسافر والآخر مقيم (ترجع إقامة أحدهما) لأنها الأصل (ولا يترخص في سفر معصية بقصر ولا فطر ، ولا أكل ميتة ، نصاً) لأنها رخص . والرخص لا تناط بالمعاصي (فإن خاف) المسافر سفر معصية (على نفسه إن لم يأكل) الميتة (قيل له : تب وكل) لتمكنه من التوبة كل وقت . وتقدم معنى التوبة ، ويأتي أيضاً في الشهادات (ولا) يترخص (في سفر مكروه) كالسفر لفعل مكروه (وللنهي عنه) يترخص إن قصد مشهداً أو قصد مسجداً ولو غير المساجد الثلاثة أو قصد قبر نبي أو غيره) كولي وحديث « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » أي لا يطلب ذلك ، فليس نهياً عن شدها غيرها (١) ، خلافاً لبعضهم ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً وماشيئاً ،

(١) هذه المساجد الثلاثة التي ذكرت في الحديث الشريف هي التي تقصد بالزيارة لذاتها بنص الحديث أما —

ويزور القبور وقال « زوروها فإنها تذكركم الآخرة » (أو) أي ويقصر من ابتداء سفره ولو (عصى) في سفره الحائز . كأن شرب فيه مسكراً ونحوه (كأن زنى فيه . أو قذف أو اغتاب . لأنه لم يقصد السفر لذلك) (ويشترط) لباحة القصر والفطر (قصد موضع معين أولاً) أي في ابتداء السفر (فلا قصر) ولا فطر (لهائم) . هو من خرج على وجهه . لا يدري أين يتوجه . إن سلك طريقاً مسلوكاً والا فهو راكب التعاسيف . ذكره في الحاشية (و) لا (ل) (ثائه) ضال الطريق (و) لا (ل) (سائح) لا يقصد مكاناً معيناً (لأن السفر إذن ليس بمباح) (والسياحة لغير موضع معين مكروهة) قال في الاختيارات : السياحة في البلاد لغير قصد شرعي . كما يفعله بعض النساك : أمر منهى عنه . قال الإمام أحمد : ليست السياحة من الإسلام في شيء . ولا هي من فعل النبيين والصالحين اهـ . قال في الحاشية : وفي الحديث « لا سياحة في الإسلام » ومراده : إذا كانت السياحة للغرض شرعي (والسياحة المذكورة في القرآن غير هذه) وهي الصوم ، أو السياحة لطلب العلم ، أو الجهاد ونحوه . قال في الفروع : ولو سافر ليترخص ، فقد ذكروا : أنه لو سافر ليفطر حرم (ويقصر) الرباعية ويفطر برمضان (من) أي مسافر (المباح أكثر قصده) بالسفر (كمن قصد) سفره (معصية ومباحاً) . قصده للمباح أكثر . كالتاجر الذي يقصد أن يشرب من خمر البلد الذي يتجر فيه (أو) سافر سفر معصية . و (تاب في أثنته) وقد بني مسافة قصر (يقصر فيها لأنها سفر مباح . كما لو لم يتقدمها معصية . بخلاف ما لو كان الباقي دونها . و) لا (لا) يقصر (إذا ستوياً) أي المحرم والمباح ، أي تساوى قصدهما (أو كان الحظر أكثر) قصداً . فلا يقصر ولا يفطر ، تغليباً لحانب الحظر (ولو انتقل من سفره المباح إلى) قصد سفر (محرم امتنع القصر) والفطر . كما لو كان محرماً ابتداء (ولو أقام من له القصر) ونواه (إلى ثلاثة عمداء . أتم) صلاته أربعاً ، وصحت . لأن الأصل الاتمام . وقد رجع إليه (وإن سلم) من نوى القصر (من ثلاث عمداء . بطلت) صلاته كغير المسافرين (وإن أقام) من يباح له القصر ونواه (سهواً ، قطع) أي رجع متى ذكر . وتشهد إن لم يكن تشهد ، وسجد وسلم (فلو نوى الاتمام ، أتم) كمن لم ينو القصر (وأتى بما بقي) من الرباعية (سوى ما سها عنه . فإنه

← شد الرحال لغيرها فليس مطلوباً وإلا تعرض الدين لدخول أشياء فيه مما تسبب في إفساده وابتلائه بالاختلاط والتشويش ولنا في القرآن والحديث خير أسوة وكان الأولى هؤلاء العلماء الأجلاء أن يقتصروا على المنابع الأصلية للدين ولا يتركو العقولهم العنان في الفروض العقلية والتأويلات المتعسفة .

يلغو) فلا يعتد به ، لخلوه عن النية (ولو كان الساهي إماماً بمسافر . تابعه) المسافر المأموم لاحتمال أن يكون قطع نية القصر ، ونوى الاتمام (الا أن يعلم سهوه) فلا يتابعه . لأن ما يفعله سهواً لغو (فيسبح به) المأموم إن كان رجلاً . وإن كان امرأة صفقت ببطن كفها على ظهر الأخرى . كما تقدم (فإن رجع) الإمام تابعه المأموم (وإلا) بأن لم يرجع (فارقهم مأموم) . وتبطل صلاته بمتابعته) الإمام عامداً عالماً سهوه ، وحيث تقرر جواز القصر بشرطه . فلا يقصر مستوطن بمحل إلا إذا فارقه . فلا يقصر ساكن الخيام أو القرى إلا (إذا فارق خيام قومه . أو بيوت قريته العامرة ، سواء كانت داخل السور أو خارجه) فيقصر إذا فارقتها (بما يقع عليه اسم المفارقة بنوع من البعد عرفاً) لأن الله تعالى إنما أباح القصر لمن ضرب في الأرض . وقبل مفارقتها ما ذكر لا يكون ضارباً فيها ولا مسافراً . ولأن ذلك أحد طرفي السفر . أشبه حالة الانتهاء . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقصر إذا ارتحل . وقال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة" (١)) و (لا) يعتبر مفارقة (الخراب) وإن كانت حيطانه قائمة (إن لم يله عامر) لأنه ليس بمحل لإيواء (فإن وليه) أي الخراب عامر (اعتبر مفارقة الجميع) من الخراب والعامر (كما لو جعل) الخراب (مزارع وبساتين يسكنه أهله . ولو في فصل النزهة) فلا يقصر حتى يفارقه . ذكر معناه أبو المعالي . واقتصر عليه في الفروع . لأنه في حكم العامر . ولو كانت قريتان متدانيتين ، واتصل بناء إحداهما بالأخرى فهما كالواحدة . وإن لم يتصل ، فلكل قرية حكم نفسها (ولو برزوا) أي المسافرون (لمكان لقصد الاجتماع ثم بعد اجتماعهم ينشئون السفر من ذلك المكان . فلهم القصر قبل مفارقتها في ظاهر كلامهم) قال في الفروع : وهو متجه اهـ . لأنهم ابتدأوا السفر وفارقوا قريتهم * قلت : إن لم ينووا الإقامة في ذلك المكان أكثر من عشرين صلاة ، أو تكون العادة عدم اجتماعهم قبل ذلك (خلافاً لأبي المعالي) حيث قال لا قصر حتى يفارقوه (ويعتبر في سكان قصور وبساتين ونحوهم) كأهل العزب من القصب ونحوه (مفارقة ما نسبوا إليه) بما يعد مفارقة (عرفاً) ليصيروا مسافرين لما تقدم (و) يعتبر لا باحة القصر (أن لا يرجع) من فارقه كما تقدم (إلى وطنه) قريباً (و) أن (لا ينويه قريباً) أي فيما دون المسافة (فإن رجع) أو نوى الرجوع

(لم يترخص حتى يفارقه ثانياً) أو تشي نيته ويسير . فيقصر . لانعقاد سبب الرخصة حينئذ (ولو لم ينو الرجوع) عند مفارقتها كما سبق مسافراً (لكن بداله) الرجوع (لحاجة) بدت له (لم يترخص) بقصر ولا فطر (في رجوعه بعد نية عوده . حتى يفارقه أيضاً) أو تشي نيته ويسير . لما تقدم (إلا أن يكون رجوعه) إلى وطنه (سفرًا طويلاً) أي يبلغ مسافة القصر . فيترخص في عوده . لأنه مسافر (والمعتبر) جواز القصر والفطر (نية) المسافر سفر (المسافة . لا وجود حقيقتها . فمن نوى ذلك) أي السفر الذي يبلغ المسافة (قصر) لوجود نية المسافة المعتبرة (ولو رجع قبل استكمال المسافة) وقد قصر (لم يلزمه إعادة ما قصر نصاً) مع أنه لم يسافر ستة عشر فرسخاً . ولذلك عدل في التنقيح عن قول المقنع والمحرم : من سافر إلى قوله : من نوى سفرًا . وأورد عليه المصنف في حاشية التنقيح : أنه لا تكتفي النية حتى يشرع . وإن قوله : إذا فارق بيوت قريته الغامرة — إلى آخره : لا يكتفي في ذلك لأنه قد ينوى ويفارقها في طلب حاجة . فلا بد من تقدير : إذا فارقها مسافراً . وعبر في الفروع كما عبر المصنف فيما تقدم من ابتداء ، لكن قال بعد ذلك بأسطر : ناويا . وهو قريب من صنع المصنف (وإن رجع) ليعود إلى وطنه مقيماً أو لحاجة بدت له (ثم بداله العود إلى السفر . لم يقصر حتى يفارق مكانه) الذي بدت له فيه نية العود . لأنه موضع إقامة حكماً . فاعتبرت مفارقتها محل وطنه (فإن شك في) أن سيره إلى البلد الذي قصد يبلغ (قدر المسافة) بأن جهل كونه مسافة قصر . لم يقصر حتى يعلم لأن الأصل الإتمام . ولم يعلم المبيح للقصر (أو لم يعلم قدر سفره . كمن خرج في طلب آبق أو ضالة ناوياً أن يعود به أين وجدته ، لم يقصر حتى يجاوز المسافة) لعدم تحققه المبيح للقصر . وفي شرح المنتهى في أول القصر : من خرج في طلب ضالة أو آبق حتى جاوز ستة عشر فرسخاً ، لم يجز له القصر . لعدم نيته على المذهب انتهى . وفي الشرح : ولو خرج طالباً لعبد آبق لا يعلم أين هو ؟ أو منتجماً عشباً ، أو كلاً ، متى وجدته أقام ، أو سليكاً في الأرض لا يقصد مكاناً . لم يبح له القصر . وإن سار أياماً . وقال ابن عقيل : يباح له القصر إذا بلغ مسافة القصر . ثم قال : ولو قصد بلداً بعيداً وفي عزومه أنه متى طلبه دونه رجع أو أقام . لم يبح له القصر . لأنه لم يجزم بسفر طويل ، وإن كان لا يرجع ولا يقيم بوجوده . فله القصر (ويقصر من له قصد صحيح) ونوى سفراً يبلغ المسافة (وإن لم تلزمه الصلاة) حال شروعه في السفر (كحائض وكافر ومجنون وصبي) ذكر أو أنثى (تطهر) الحائض (ويسلم) الكافر (ويفيق) المجنون (ويبلغ)

الصبي (ولو بقي) بعد الظهر والأسلام والأفاقة والبلوغ (دون مسافة قصر) لأن عدم التكليف ليس بمناع من القصر في أول السفر ، بخلاف من أنشأ السفر عاصياً به ، ثم تاب في أثناءه . فإنه لا يقصر إذا تاب إلا إذ بقي سفره مسافة قصر . كما تقدم . لأنه ممنوع من القصر في ابتدائه . ويستثنى من جواز القصر بعد وجود ما سبق اعتباره : إحدى وعشرون صورة يجب فيها الاتمام * الأولى منها ، أشار إليها بقوله (ولو مر) المسافر (بوطنه) أتم ، ولو لم يكن له بوطنه حاجة سوى المرور عليه . لكونه طريقه إلى ما يقصده لأنه في حكم المقيم به إذ ذاك * الثانية . ذكرها بقوله : (أو) مر (ببلد له فيه امرأة) أتم ولو لم يكن بوطنه ، حتى يفارقه لما تقدم . الثالثة المشار إليها بقوله : (أو) مر ببلد (تزوج فيه أتم) أتم حتى يفارق البلد الذي تزوج فيه . لحديث عثمان . سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم » رواه أحمد . وظاهره : ولو بعد فراق الزوجة . وعلم منه : أنه لو كان له به أقارب كأم وأب أو ماشية أو مال لم يمتنع عليه القصر إذا لم يكن مما سبق (وأهل مكة ومن حولهم) وهم من دون المسافة من مكة (إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى فليس لهم قصر ولا جمع) للسفر . لأنهم ليسوا بمسافرين لعدم المسافة (فهم في) اعتبار (المسافة كغيرهم) لعموم الأدلة . ومثلهم من ينوى الإقامة بمكة . فوق عشرين صلاة . كأهل مصر والشام . فليس لهم قصر ولا جمع بمكة ، ولا منى ولا عرفة ولا مزدلفة . لأنقطاع سفرهم بدخول مكة ، إذ الحج قصد مكة لعمل مخصوص كما يأتي (١) . قال في الشرح : وإن كان الذي خرج إلى عرفة في نيته الإقامة بمكة إذا رجع لم يقصر بعرفة (لكن قال) الإمام (أحمد فيمن كان مقيماً بمكة ثم خرج إلى عرفة وهو يريد أن يرجع إلى مكة فلا يقيم بها) أي أكثر من أربعة أيام (فهذا يصلي ركعتين بعرفة) أي ومزلفة ومنى (لأنه حين خرج من مكة أنشأ السفر إلى بلده) بخروجه من البلد الذي كان نوى الإقامة به (والقصر رخصة) لأن سلمان بين أن القصر رخصة بمحضر اثني عشر صحابياً رواه البيهقي بإسناد حسن ، ويؤيده ما سبق في حديث مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » (وهو) أي القصر (أفضل من الاتمام نصاً) لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليه . وكذا الخلفاء الراشدون من بعده ، وروى أحمد عن عمر « أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن

(١) ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلى قصرأ في منى ومكة والمزدلفة ولم يتم إلا في المدينة فكيف ينكر المؤلف ذلك إن هذا الإنكار لا سند له في السنة الصحيحة .

تؤتى معصيته » (وإن أتم) من يباح له القصر الرباعية (جاز ولم يكره) له الإتمام . لحديث يعلى قال قالت عائشة « أتم النبي صلى الله عليه وسلم وقصر » قاله الشافعي . ورواه الدارقطني وصححه . الرابعة من الصور التي يجب فيها الإتمام ما ذكره بقوله (وإن أحرم مقيماً في حضر) ثم سافر لزمه أن يتم . الخامسة المذكورة بقوله (أو دخل عليه وقت صلاة فيه) أي في الحضر (ثم سافر) لزمه أن يتم لوجوبها عليه تامة بدخول وقتها وهذه مغنية عن التي قبلها « السادسة المشار إليها بقوله (أو أحرم بها) أي الرباعية (في سفر) مبيح للقصر (ثم أقام كراكب سنينة) أحرم بالصلاة مقصورة فيها . ثم وصلت إلى وطنه في أثناء الصلاة . لزمه أن يتمها أربعاً . لأنها عبادة اجتمع فيها حكم الحضر والسفر . فغلب حكم الحضر كالمسح على الخف » السابعة والثامنة بينهما بقوله (أو ذكر صلاة حضر في سفر أو عكسه) أي صلاة سفر في حضر . لزمه أن يتم ، لأنه الأصل فغلب « التاسعة والعاشرة أشار إليهما بقوله (أو أتم بمقيم أو بمن يلزمه الإتمام) كمن دخل عليه الوقت حضراً ، ثم سافر ونحوه . لحديث « انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه » وقال ابن عباس « تلك السنة » رواه أحمد . ولأنها صلاة مردودة من أربع ، فلا يصليها خلف من يصلي الأربع كالجمعة . وسواء أتم به في جميع الصلاة أو بعضها ، اعتقده مسافراً أولاً . ومن ذلك : لو أحرم مسافر حلف مسافر . ثم صرَّ الإمام عذر . فاستخلف مقيماً . فان المأموم يلزمه إتمامه دون ماله الذي استخلف بمقيم . الحادية عشرة ذكرها بقوله (أو) أتم (بمن يشك فيه) أي في كونه مسافراً (أو أتم) بمن يغلب على ظنه أنه مقيم ، ولو بان) الإمام بعد (مسافراً) لزم المأموم أن يتم . لعدم الجزم بكونه مسافراً عند الاحرام « الثانية عشرة المبينة بقوله (أو) أحرم (بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت ، وأعادها . كمن يقتل بمقيم فيحدث) في أثناء الصلاة . فيلزمه إعادتها تامة . لأنها وجبت عليه ابتداء تامة . فلا يجوز أن تعاد مقصورة » الثالثة عشرة المشار إليها بقوله (أو لم ينو القصر عند دخوله الصلاة) أي إحرامها . لزمه أن يتم لأنه الأصل ، وإطلاق النية ينصرف إليه ، كما لو نوى الصلاة وأطلق . فان نيته تنصرف إلى الانفراد . لكونه الأصل « الرابعة عشرة المذكورة بقوله (أو شك في الصلاة : هل نوى القصر أم لا ؟ ولو ذكر بعد ذلك) في أثناء الصلاة (أنه كان نواه) لزمه أن يتم لوجود ما أوجب الإتمام في بعضها . فغلب . لأنه الأصل « الخامسة عشرة : بينها بقوله (أو تعمد ترك صلاة أو بعضها في سفر) بأن أخرها بلا عذر (حتى خرج وقتها) عنها أو عن بعضها . لزمه أن يتم ، قياساً على

السفر المحرم . لانه صار عاصياً بتأخيرها متعمداً من غير عذر . قال في الفروع : وقيل : يقصر ، وفاقاً للأئمة الثلاثة ، لعدم تحريم السبب ، أي لان السفر الذي هو سبب القصر مباح . والمعصية فيه لا تمنع القصر . كما تقدم . السادسة عشرة أشار إليها بقوله (أو عزم) المسافر (في صلاته على ما يلزمه به الاتمام من الاقامة وسفر المعصية) بأن قلب السفر للمعصية . لزمه أن يتم ، تغليباً له . لكونه الاصل . وكذا لو نوى الرجوع ومدة رجوعه لا يباح فيها القصر . وعبارة المنتهى : أو عزم في صلاته على قطع الطريق ، ونحوه . وما ذكره المصنف أولى لما تقدم من أن المعصية في السفر لا تمنع الترخيص . بخلاف المعصية به . السابعة عشرة ذكرها بقوله (أو تاب منه) أي من سفر المعصية (فيها) أي الصلاة (لزمه أن يتم) ولا تنفعه نية قصرها إذن . ولا تبطل ان كان نوى القصر في ابتدائها جاهلاً بتحريم ذلك ، أو لم ينو القصر عند إحرامها ، أما ان نواه عالماً لم تنعقد صلاته كما ذكره في ضمن حكم عام ، بقوله (وان نوى مسافر القصر حيث يحرم عالماً) بأنه لا يباح له القصر (كمن نواه) أي القصر (خلف مقيم عالماً) بأن إمامه مقيم ، فانه لا يباح له القصر إذن لم تنعقد (أو قصر معتقداً تحريم القصر) ولو أنه مخطيء في اعتقاده (ولم تنعقد) نيته . فلم تصح صلاته (كنية مقيم القصر) فلا تصح صلاته (و) كـ (نية مسافر الظهر خلف إمام الجمعة) فلا تصح (نصاً) للاختلاف على الامام (ولو أتم من له القصر) ونواه (جاهلاً حدث نفسه بمقيم ، ثم علم حدث نفسه . فله القصر) في المعادة . لأن الاولى لم تنعقد ، بخلاف ما لو أتم بمقيم ثم سبقه الحدث كما تقدم .

فصل

تشرط نية القصر

لان الاصل الاتمام ، واطلاق النية ينصرف اليه ، كما لو نوى الصلاة مطلقاً : انصرف إلى الانفراد (والعلم بها عند الاحرام) هكذا في الفروع . قال ابن نصر الله : ولم يعلم معنى قوله : والعلم بها اهـ . وقال بعض المتأخرين : معناه : العلم بالنية فيما إذا تقدمت بالزمن اليسير ، بخلاف غير المقصورة . فانه يكفي استصحاب النية حكماً لا ذكراً ، عند التكبير * قلت : وأقرب من ذلك ان يقال : معناه أنه يشترط العلم بكونه نوى

القصر في ابتداء احرامه ، بأن لا يطراً عليه شك هل نواه ؟ فان طراً عليه لزمه الاتمام (و) يشترط أيضاً العلم بـ (ان إمامه اذن) أي حال الصلاة (مسافر ، ولو بامارة وعلامة ، كهيئة لباس) إقامة للظن مقام العلم . و (لا) يشترط أن يعلم (ان إمامه نوى القصر عملاً بالظن) لأنه يتعذر العلم (فلو قال) المأموم (إن أتم) الامام (أتمت ، وان قصر قصر . لم يضر) ذلك في صحة صلاته . وإن سبق إمامه الحدث فخرج قبل علمه بحاله . فله القصر ، عملاً بالظاهر . وقيل : يلزمه الاتمام لأنه الاصل (وإن صلى مقيم ومسافر خلف) امام (مسافر أتم المقيم إذا سلم إمامه) اجماعاً . وإذا أم مسافر مقيم فأتم بهم الصلاة صح ، لان المسافر يلزمه الاتمام بنيتة (ويسن أن يقول الامام) المسافر (للمقيمين : أتموا فانا سفر) للحديث . ولئلا يلتبس على الجاهل عدد ركعات الصلاة (ولو قصر الصلاتين) أو صلاهما بتيمم (في وقت أولاهما) جمع تقديم (ثم قدم) وطنه (قبل دخول وقت الثانية) أو وجد الماء قبله (أجزأه) اعتباراً بوقت الفعل (ولو نوى القصر) من يباح له (ثم رفضه ونوى في الصلاة الاتمام . أتم) وجوباً لأنه رجع إلى الأصل . قال ابن عقيل وغيره : وفرضه الاولتان * وهذه الثامنة عشرة مما يجب فيه الاتمام (ولو نوى) مسافر (القصر ، ثم أتم سهواً . ففرضه الركعتان . والزيادة سهو يسجد لها ندباً) لأن عمدته لا يبطل الصلاة . وتقدم حكم متابعة المأموم له . و لو كان إماماً (ومن له طريقان) طريق (بعيد . و) طريق (قريب . فسلك لبعيد ينقص الصلاة فيه) قصر . لأنه مظنة قصد صحيح . وكما لو كان الآخر مخوفاً أو مشقاً . فعدم الحكمة في بعض الصور لا يضره . قال في الفروع : وظاهر كلامهم : منع من قصد قرية بعيدة لحاجة هي في قريته ، وجعلها صاحب المحرر اصلاً للجواز في التي قبلها ، ولعل التسوية أولى (أو) سلك الطريق البعيد (لغير ذلك) أي لغير القصر ، كجلب مال أو نفع ، أو نفي ضرر . قصر . قال ابن عقيل : قولاً واحداً (أو ذكر صلاة سفر فيه) أي في ذلك السفر (أو في سفر آخر ، ولم يذكرها في الحضر . قصر) لأن وجوبها وفعلها وجداً في السفر . أشبه أدائها . فان ذكرها في الحضر ، أو قضى بعضها في الحضر . أتم * التاسعة عشرة من المسائل التي يجب فيها الاتمام ذكرها بقوله (ولو نوى إقامة مطلقة) بأن لم يحدها بزمن معين (في بلد ، ولو البلد الذي يقصده بدار حرب أو اسلام ، أو في بادية لا يقام بها ، أو كانت لا تقام فيها الصلاة) أتم ، لزوال السفر المبيح للقصر بنية الإقامة * العشرون المشار إليها بقوله (أو) نوى إقامة (أكثر من عشرين صلاة)

أتم لحديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم « قدم مكة صبيحة رابعة ذي الحجة . فأقام بها الرابع ، والخامس والسادس والسابع . وصلى الصبح في اليوم الثامن . ثم خرج إلى منى . وكان يقصر الصلاة في هذه الايام » وقد أجمع على إقامتها ، وقال أنس « أقمنا بمكة عشرأ تقصر الصلاة » متفق عليه . — قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يذكر حديث أنس ، ويقول : هو كلام ليس يفقهه كل أحد ، وجهه : أنه حسب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومنى . وليس له وجه غير هذا * الحادية والعشرون المذكورة بقوله (أوشك في نيته هل نوى) إقامة (ما يمنع القصر أم لا ؟ أتم) لأنه الأصل فلا ينتقل عنه مع الشك في مبيح الرخصة (والا) أي وان لم ينو إقامة أكثر من عشرين صلاة بأن نوى عشرين فأقل (قصر) لما تقدم (ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة) فلو دخل عند الزوال احتسب بما بقي من اليوم . ولو خرج عند العصر احتسب بما مضى من اليوم (وان أقام) المسافر (لقضاء حاجة) يرجو نجاحها أو جهاد عدو ، وسواء غلب على ظنه انقضاء حاجته في مدة يسيرة أو كثيرة ، بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها (بلانية إقامة تقطع حكم السفر) وهي إقامة أكثر من عشرين صلاة (ولا يعلم قضاء الحاجة قبل المدة) أي مدة أكثر من عشرين صلاة (ولو) كان العلم (ظناً) لاجرائه بحرى البقين ، حيث يتعذر أو يتعسر (أو حبس ظلماً . أو حبسه مطر أو مرض ونحوه) كثلج وجليد (قصر أبدأ) لأنه صلى الله عليه وسلم « أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » رواه أحمد وأبو داود والبيهقي . وقال : تفرد معمر براويته مسنداً . ورواه علي بن المبارك مرسلًا . ولما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة « أقام فيها تسع عشرة يصلي ركعتين » رواه البخاري . وقال أنس « أقام أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم برا مهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة » رواه البيهقي باسناد حسن . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن المسافر يقصر ما لم يجمع إقامة . ولو أتى عليه سنون . وروى الاثرم عن ابن عمر : انه « أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة ، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول » فان حبس بحق لم يقصر . وعن علي قال « يقصر الذي يقول : أخرج اليوم ، أخرج غدًا : شهرًا » وعن سعد « أنه أقام في بعض قرى الشام أربعين يوماً يقصر الصلاة » رواهما سعيد (فان) أقام لحاجة ، و (علم) أو ظن (أنها لا تنقضي في أربعة أيام لزمه الاتمام) كما لو نوى إقامة

أكثر من أربعة أيام . قال في الانصاف : وإن ظن أن الحاجة لا تنقضي إلا بعد مضي مدة القصر ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز له القصر . قدمه في الفروع والرعاية . وقيل : له ذلك ، جزم به في الكافي ومختصر ابن تميم (ومن رجع إلى بلد) كأن (أقام به ما يمنع القصر) ولم ينو حال العود إقامة به تمنع القصر (قصر ، حتى فيه ، نصاً) لأنه مسافر ، وليس كمن مر بوطنه (وإن عزم على إقامة طويلة في رستاق) أي ناحية من أطراف الاقليم . والمراد به : المعامة المشتبهة على أمكنة (ينتقل فيه) أي الرستاق (من قرية إلى قرية ، لا يجمع) أي لا يعزم . من جمع : بمعنى نوى (على الإقامة بواحدة منها) أي القرى (مدة تبطل حكم السفر) أي فوق أربعة أيام (قصر . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أقام عشراً بمكة وعرفة ومني يقصر في تلك الأيام كلها ») كما تقدم (وإن نوى إقامة بشرط كأن يقول : إن لقيت فلاناً في هذا البلد أقمت فيه ، وإلا فلا . فإن لم يلقه) في البلد (فله حكم السفر) لعدم الشرط الذي علق عليه الإقامة (وإن لقيه به صار مقيماً) لاستصحابه حكم نية الإقامة (إن لم يكن فسخ نيته الأولى) للإقامة (قبل لقائه أو حال لقائه) فإن فسحها إذن فله القصر (وإن فسخ) النية (بعد لقائه ، فهو كمسافر نوى الإقامة المانعة من القصر ، ثم بدا له السفر قبل تمامها . فليس له أن يقصر في موضع إقامته) لأنه محل ثبت فيه حكم الإقامة . أشبه وطنه (حتى يشترع في السفر) ويشارك ذلك الموضع . كما تقدم (والملاح) صاحب السفينة قاله جوهري (الذي معه أهله في السفينة . أو لا أهل له . وليس له نية الإقامة ببلد لا يترخص) بقصر ولا فطر . لأنه غير ظاعن عن وطنه وأهله . أشبه المقيم . ولأنه يعتبر للسفر المبيح كونه منقطعاً ، بخلاف الدائم (فإن كان له) أي الملاح (أهل ، وليسوا معه ، ترخص) كغيره من المسافرين ، لأن الشبهة حقيقة لا يحصل إلا بذلك (ومثله) أي الملاح في التفصيل السابق (مكار وراغ وفيج) بالجميم (وهو رسول السلطان وبريد ، ونحوهم) كالساعي ، فلا يترخصون إذا كان معهم أهلهم . وليس لهم نية إقامة ببلد (نصاً) وكذا إن لم يكن لهم أهل . فإن كان لهم أهل وليسوا معهم ، فلهم الترخص (وعرب البدو الذين حيث وجدوا المرعى رعوه يصلون تماماً ، لأنهم مقيمون في أوطانهم) ولا يباح لهم الفطر برمضان لذلك (فإن كان لهم سفر من المصيف إلى المشى ، ومن المشى إلى المصيف ، كما للترك . فانهم يقصرون في مدة هذا السفر) حيث بلغ المسافة لعموم الأخبار (وكل من جاز له القصر جاز له الجمع والفطر) لوجود مبيحهما ، وهو السفر الطويل (ولا عكس)

أي ليس كل من أبيع له الفطر والجمع أبيع له القصر (لأن المريض ونحوه) ممن يباح له الفطر أو الجمع (لا مشقة عليه في) إتمام (الصلاة) بخلاف الصوم . و (قد ينوي المسافر مسيرة يومين ويقطعها من الفجر إلى الزوال مثلاً ، فيفطر ، وإن لم يقصر) إذ ليس في ذلك الوقت صلاة يقصرها أو يتمها (قال الأصحاب) منهم ابن عقيل (الاحكام المتعلقة بالسفر الطويل) الذي يبلغ مسافة القصر (أربعة : القصر ، والجمع ، والمسح) على الخف ونحوه (ثلاثاً . والفطر) برمضان ، وأما أكل الميتة والصلاة على راحلته إلى جهة سيره . فلا تختص بالطويل . كما تقدم .

تم بحمد الله الجزء الاول من كتاب كشف القناع ويليه بعونه تعالى الجزء الثاني وأوله :
فصل في الجمع بين الصلاتين ومنه تعالى نستمد التوفيق والرشاد لإتمام هذا العمل الجليل